Suriye'de
Erken İyileşme
Konferansı

مؤتمر التعافي
المبكر في سورية

التعافي المبكر في سورية

الواقع والتحديات

مجموعة أوراق بحثية
ماردين 2024

إعداد:
مجموعة باحثين

تحرير
أ. محمد العبدالله
د. مصطفى قداد

عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN Strategic Studies

KADİM AKADEMİ

Mardin Artuklu Üniversitesi
AHLAK BİLGİ ÜRETİM

التعافي المبكر في سورية..

الواقع والتحديات

التعافي المبكر في سورية ... الواقع والتحديات

مجموعة أوراق بحثية قدمت خلال مؤتمر التعافي المبكر في سورية
لجامعة ماردين آرتقلو ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ماردين أيار 2024

تحرير
أ. محمد العبدالله
د. مصطفى قداد

تاريخ الإصدار: شباط/فبراير 2025
جميع الأوراق البحثية أعدت قبل سقوط نظام الأسد
جميع الحقوق محفوظة © لجامعة ماردين آرتقلوا ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية

جامعة ماردين آرتقلو

T.C. MARDİN ARTUKLU ÜNİVERSİTESİ

تأسست في ولاية ماردين التركية عام 2007، تمتاز بأنها جسر ثقافي يربط بين مختلف مكونات المنطقة. وتلتزم الجامعة بمواصلة مسيرة التعليم والمعرفة، مستمدة إلهامها من مدارس تاريخية مثل المدرسة القاسيمية، والزنجيرية، ودير الزعفران، التي كانت منارات علمية عبر مختلف مراحل التاريخ. وتبرز جامعة ماردين بقسمها العربي في عدد من الكليات، وتضم أكثر من 17 ألف طالب وطالبة، بينهم نحو 3000 من الطلبة الدوليين. وتتوزع الجامعة على أكثر من حرم جامعي وتضم عدد من المباني الخدمية والعلمية والثقافية. تشمل الكليات التي يضمها القسم العربي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وعلم الاجتماع، وإدارة الأعمال، والتاريخ، والتمريض، واللغة العربية، والعلوم الإسلامية.

تطمح جامعة ماردين لأن تصبح واحدة من الجامعات الرائدة عالمياً في مجالات العلم والثقافة والفن والتكنولوجيا، معتمدةً في ذلك على القيم المحلية والعالمية. وتسعى الجامعة أيضاً لأن تكون رائدة في الاهتمام بقضايا الإنسان وتبني نهجاً تأصيلياً وتجديدياً وإبداعياً ونقدياً في مجالات التربية والتعليم، والبحث والتطوير، والثقافة والفنون والعلوم والتكنولوجيا. تلتزم الجامعة بالقيم الأخلاقية، والاهتمام بالبيئة، والمسؤولية الاجتماعية والمهنية، والجودة المؤسسية، بهدف إعداد أفراد مثاليين يلتزمون بالمعايير الأخلاقية ويساهمون في التنمية الثقافية. وتسعى لإن تكون رائدة في إجراء أبحاث أصيلة في هذه المجالات.

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والاجتماع والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

أحد برامج المنتدى السوري

المحكمون العلميّون

د. إسماعيل الخلفان	د. عمر العبدالله
د. رغداء زيدان	أ. محمد العبدالله
د. سلام سعيد	د. منذر درويش

أسماء المؤلفون

أحمد الشحادي	محمد الفارس
أحمد حج أسعد	محمد بن راشد المري
أويس حمص	محمد عز الدين
حمدان العكلة	محمود المصري
شريف رجب	مروان عبد القادر
مجيب خطاب	معاذ القاسم
محمد العبدالله	نسرين جلبي

الدعم الفني

التدقيق اللغوي	د. رغداء زيدان
الإخراج الفني	عبادة الشلَّاح
تصميم الغلاف	عهود طه

المحتويات

التقديم 21

الورقة (1): المياه ودورها في تعزيز التعافي المبكر في سورية: المقومات والتحديات في شمال وشمال غرب سورية..... 30

الملخص 30

المقدمة..... 30

السؤال البحثي 32

هدف البحث 32

المنهجية..... 32

1. المراجعة الأدبية..... 33

2. الاستبيان 33

3. الملاحظة..... 34

4. الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافي..... 34

5. منطقة الدراسة..... 35

سياق الصراع في سورية وتعريف بعض المصطلحات 38

1. الحرب والصراع..... 39

2. المساعدات الإنسانية الطارئة – التنمية: تعاقب (continuum) تجاور (contiguum)..... 40

3. ما بعد الصراع - إعادة الإعمار..... 40

4. المياه في استراتيجية التنمية والحرب..... 41

5. إعادة تأهيل المنشآت المائية..... 43

استثمار الموارد المائية وتطور الإنتاج الزراعي في المناطق الشمالية والشمالية الغربية 44

المياه: أداة رافعة للتعافي المبكر في سورية 46

1. التعافي المبكر.....46
2. سهل الروج: أداة للتعافي المبكر في فترة الصراع وبعده.....48
الخاتمة 55
المراجع 56
الورقة (2): حوكمة السكن الآمن في مناطق النزاع المطول: مبادرات المنظمات غير الحكومية لإسكان المهجرين في منطقة إعزاز.....60
الملخص.....60
مقدمة.....61
المبحث الأول: اعتبارات حوكمة السكن الآمن.....63
أولاً: خصوصية وإشكاليات قطاع الإسكان في سياق النزاعات المطولة 63
ثانياً: نشوء ظاهرة استجابة الإسكان الهجينة في شمال غرب سورية..... 65
ثالثاً: اعتبارات منظومة السكن الآمن في ظل النزاع المطول..... 66
المبحث الثاني: التركيبة الديمغرافية والفاعلون في الإسكان في منطقة أعزاز 68
أولاً: الديمغرافيا والتقسيم الإداري في أعزاز 68
ثانياً: خارطة وأدوار الفاعلين وإشكاليتها في قطاع الإسكان في منطقة أعزاز 69
1. الفاعل التركي 69
2. السلطات المحلية 70
3. المنظمات غير الحكومية.....71
المبحث الثالث: مناقشة تلبية مشاريع المنظمات غير الحكومية لاعتبارات السكن الآمن.....71
أولاً: مدى تداخل مشاريع الإسكان مع شبكات اقتصاد الحرب 71
1. تمويل مشاريع الإسكان 71
2. شبكات التوريد والإمداد 72
3. تأثير الشبكات غير الرسمية للقوى على مشاريع الإسكان.....73

ثانياً: مشاريع الإسكان والتنمية المكانية..... 73
1. التنسيق القائم والاعتبارات العامة التي يقام عليها المشروع..... 73
2. البنى التحتية والخدمات والمرافق..... 74
3. المكان والتكامل مع المحيط..... 75
4. كسب العيش..... 76
ثالثاً: مشاريع الإسكان والتماسك المجتمعي..... 77
1. حقوق الملكية..... 77
2. المشاركة المجتمعية..... 78
3. معايير انتقاء المستفيدين وعلاقاتهم الاجتماعية..... 79
المبحث الرابع: الإشكالات التي تحول دون تحقيق اعتبارات السكن الآمن..... 80
أولاً: غياب المؤسسات الحوكمية..... 80
ثانياً: عجز خبرات الإسكان لدى الفاعلين..... 81
ثالثاً: آلية عمل المنظمات..... 82
رابعاً: إشكالية تأثير الداعم على القرار..... 82
خامساً: إشكالية اتكالية المستفيدين..... 83
النتائج والتوصيات..... 84
المراجع..... 87
الورقة (3): أثر مشاريع التعافي المبكر على الاستقرار المجتمعي في المناطق المتأثرة بالنزاع: دراسة حالة مدينة عفرين في شمال سورية..... 90
المخلص..... 90
المقدمة..... 91
الإطار المنهجي..... 92
أولاً: الإشكالية..... 92

ثانياً: حدود الدراسة 93
ثالثاً: منهج البحث 93
رابعاً: أدوات البحث 93
خامساً: مجتمع البحث 93
سادساً: عينة البحث 94
سابعاً: أهداف البحث 94
ثامناً: أهمية البحث 95
الإطار النظري - الفصل الأول 95
المبحث الأول: مفهوم التعافي المبكر 95
المبحث الثاني: الاستقرار المجتمعي 97
الإطار العملي - الفصل الثاني 100
المبحث الأول: الجانب الاقتصادي 100
أولاً: اقتصاد الحرب والحفاظ على الملكيات العامة والخاصة 100
ثانياً: الملكيات لعامة والخاصة 102
المبحث الثاني: الجانب الثقافي والاجتماعي 104
أولاً: الهوية الثقافية والعمرانية 104
ثانياً: التفاعل بين النازحين والمقيمين 106
ثالثاً: المشاركة والفاعلية والشفافية 109
النتائج 112
التوصيات 113
المراجع 115
الورقة (4): دور رأس المال الاجتماعي في التعافي المبكر في شمال غرب سورية: قطاع التعليم أنموذجاً 118

المخلص 118

المقدمة 119

أولاً: رأس المال الاجتماعي في شمال غرب سورية وماهيته 120

ثانياً: رأس المال الاجتماعي بوصفه وسيلة تعافٍ مبكر 122

1. تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة 123

2. بناء الثقة والمؤسسات المحلية 123

3. دعم الاستدامة الاقتصادية 124

4. تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية 124

5. الاستفادة من العادات والتقاليد المحلية 124

ثالثاً: قطاع التعليم في شمال غرب سورية نموذجاً في التعافي المبكر 125

رابعاً: أسس تنمية رأس المال الاجتماعي في شمال غرب سورية 128

الخاتمة والنتائج 130

المراجع 132

الورقة (5): دور الوعي الاجتماعي في التعافي المبكر من آثار الحرب في شمال غرب سورية 134

ملخص 134

مقدمة 134

المبحث الأول :الظروف المؤثرة في التعافي 137

أولاً: الظروف السياسية 138

1. الحرب الأوكرانية الروسية 138

2. عدم الاعتراف الدولي بالمعارضة 140

ثانياً: الظروف في شمال غرب سورية 141

المبحث الثاني :النخب ودورها في الوعي الاجتماعي بالتعافي المبكر 142

الصراع والرغبة في الاستقرار 143

تحديات تواجه التعليم 144
المبحث الثالث :القطاعات التي شملها التعافي في شمال غرب سورية 146
القطاع الزراعي 146
قطاع التجارة..... 150
القطاع الصحي 150
قطاع الحوكمة والخدمات العامة 152
خاتمة وتوصيات 153
المراجع 155
الورقة (6): أهمية المشاركة السياسية كجزء من عملية التعافي المبكر في سورية: دراسة على عينة من السوريين الحاصلين على الجنسية التركية 158
الملخص 158
المقدمة..... 158
إشكالية الدراسة 159
أهداف الدراسة..... 160
أهمية الدراسة 160
منهجية الدراسة 162
أولاً: المقاربة التنموية السياسية للتعافي المبكر 162
ثانياً: أثر المشاركة السياسية للسوريين على التعافي السياسي في سورية 165
1. الإلمام السياسي للسوريين بالحياة السياسية في تركيا 166
2. تجربة المشاركة السياسية للسوريين الحاصلين على الجنسية التركية 166
3. أثر المشاركة السياسية على التنمية السياسية للسوريين وانعكاسها على عملية التعافي المبكر 169
ثالثاً: نتائج الدراسة..... 171

المراجع 173

الملحق رقم 1 175

الملحق رقم 2 176

الورقة (7): تأثير الاحتكار على تعافي القطاع التجاري في المناطق المتأثرة بالنزاع: إدلب نموذجاً 178

الملخص 178

مقدمة 179

أولاً: مفهوم الاحتكار... و اقتصاد الحرب 180

1. مفهوم الاحتكار 180

2. الاحتكار في ظل اقتصاد الحرب 181

ثانياً: إدلب ما قبل 2020 ... و اقع تجاري مختلف 183

ثالثاً: مرحلة الإنقاذ... نطاق واسع من احتكار السلع والخدمات 186

رابعاً: مرحلة حكومة الإنقاذ ... سياسات وفواعل شتّى 189

1. أسباب نيل الاحتكار 190

2. دور المعابر في الاحتكار 192

3. مكافحة الاحتكار ... نصوص قاصرة 193

خامساً: تداعيات الاحتكار... آثار عميقة 193

سادساً: نتائج وخلاصات 196

المراجع 199

الورقة (8): و اقع وتحديات التمويل الأصغر لمشروعات سبل العيش في مرحلة التعافي المبكر: دراسة حالة منطقة الباب بين عامي 2018-2023 202

الملخص 202

المقدمة 203

أولاً: الو اقع الاقتصادي في منطقة الباب 205

ثانياً: جو انب قوة الاقتصاد في مدينة الباب وريفها وو اقع برامج التمويل الأصغر 207

ثالثاً: تحديات تمويل مشروعات سبل العيش 213

1. التحديات ذات الصلة بالبيئة والسلطات المحلية..... 213
2. التحديات ذات الصلة بمنظمات المجتمع المدني..... 216
3. التحديات ذات الصلة بالمستفيدين من برامج التمويل الأصغر..... 220

رابعاً: التوصيات 223

المراجع 226

الورقة (9): و اقع التمويل الإنساني الدولي للتعافي المبكر في شمال غرب سورية: مؤسسة قطر الخيرية أنموذجاً 228

الملخص 228

مقدمة..... 229

أولاً: أثر المساعدات المالية والصدقات في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي 230

1. تعريف الصدقة..... 230
2. أثر الصدقة في تحقيق التكافل الاجتماعي..... 231

ثانياً: لمحة عن مؤسسة قطر الخيرية وأهدافها 233

1. التعريف بمؤسسة قطر الخيرية..... 233
2. أهداف مؤسسة قطر الخيرية..... 235
3. الجهود المبذولة من قبل مؤسسة قطر الخيرية للتعافي في شمال غرب سورية..... 236

أ. المشاريع السكنية 236

ب. المشاريع التعليمية..... 240

ت. مشروع دعم الاعتماد على الذات..... 243

ث. دعم المشاريع الطبية 244

ج. دعم مشاريع الأمن الغذائي.....247

خاتمة وتوصيات.....249

المراجع 251

Paper (10): Evaluating the Success of Early Recovery and Livelihood (ERL) Projects: A Case Study of Takaful Al Sham Organization..254

Abstract..... 254

1. Introduction……..……255

2. Methodology……...…….……..256

2.1 Literature Review……..…….……257

2.2 The Importance of ERL Interventions in Humanitarian Work…258

2.3 Why Impact Evaluation?.....258

3. Field Findings……...259

3.1 Practical Findings of Current Impact Evaluation Used by MEAL Departments in NWS…….,,,,,…..……...……259

3.2 The Most Common Techniques of Impact Evaluation Used in Emergencies and Development……..……..259

3.3 The Most Used Impact Evaluation Techniques in NWS 261

3.4 Challenges Organizations Face Implementing Impact Evaluations in NWS……..263

4. Case Study of Takaful Al Sham 263

4.1 Establishment of Takaful Al Sham (TAS)..... 263

4.2 TAS Main Objective……265

4.3 TAS Achievements in ERL Interventions 267

5. Impact Evaluation Findings of Sample of TAS ERL Projects 269

5.1 The Main Risks that Pose the Greatest Threat to the Sustainability of Interventions in NWS……..270

5.2 The Main Challenges that Pose the Greatest Threats to the Sustainability of Interventions in NWS..... 271

6. Conclusion….……273

7. Recommendations……274

8. References…….……276

Paper (11): Financial Sustainability for Local Philanthropic Organizations in the Conflict Affected Zones: Evidence from North-west Syria.....278

Abstract 278

1. Introduction……..278

2. Methodology…….280

3. Literature review……..281

4. Discussion and Analysis·····285

4.1 The Reality of Philanthropic and Humanitarian Work in North-west Syria…….285

4.2 The Actors Influencing the Financial Sustainability of Philanthropic Organizations in North-west Syria…….286

5. Conclusion…….291

6. References…….293

التقديم

يأتي هذا الكتاب في ظل النقاش المحتدم حول مفهوم التعافي المبكر ومدى ملائمة المرحلة التي تعيشها سورية لطرح هذا المفهوم والخوض فيه، في ظل غياب ظروف عدم الاستقرار اللازمة للبدء في التعافي المبكر بعد، وغياب خطة وطنية متكاملة له في ظل التقسيمات الحوكمية القائمة. إلى جانب تداول الفواعل الإقليمية والدولية ذات الصلة بالملف السوري لهذا المصطلح وتشميلها إياه في أجنداتها الحالية، وهو ما ظهر جلياً في خطوة الأمم المتحدة الأخيرة المتمثلة بإطلاق مكتبها لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) عما أسماها باستراتيجية التعافي المبكر في سورية للفترة بين 2024 - 2028.

وبالتالي تأتي أهمية تناول موضوع التعافي المبكر في سورية كونه يمثل أحد أبرز المتغيرات التي بدأت ترتسم ملامحها خلال الأعوام القليلة الماضية، مع ظهور مؤشرات تُدّلل على حركية متباينة للتعافي المبكر في مناطق النفوذ الحالية المتمايزة من حيث الفواعل المحلية والاحتياجات والموارد والإمكانيات التي تحوزها. وفي ضوء مخرجات المشهد الحالي الذي يمتاز بتعزيز مناطق النفوذ وتعثر العملية السياسية؛ بدأت سياسات الفواعل المحلية والإقليمية والدولية تتكيف مع هذا الواقع وتنفذ مشاريع تعافٍ مبكر في هذه المناطق، على الرغم من هشاشة الاستقرار السياسي والأمني، وتباين قدرات الفواعل المحليين على تنفيذ هذه المشاريع، وخصوصية الواقع المحلي في كل منها، والسياق السياسي المرتبط بعملية التعافي المبكر داخل هذه المناطق. وبالتالي فإن ما يميز مرحلة التعافي المبكر هو التداخل الكبير في المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بحيث يعتمد نجاح التعافي في كل مكون على نجاحه في المكونات الأخرى، إلى جانب تأثره بمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية. مما يستلزم محاولة تفكيك المكونات الثلاثة للتعافي المبكر، ومحاولة الإحاطة بالمتغيرات ذات الصلة بهذه العملية وتحديد متطلباتها وشروطها والمعايير الضامنة لنجاحها، وصولاً إلى مرحلة إعادة الإعمار.

انطلاقاً مما سبق ونظراً لأهمية مرحلة التعافي المبكر كونها المرحلة التي من المفترض أن تنقل البلد من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلم والاستقرار، ومن ثم تهيئة الأرضية اللازمة لمرحلة إعادة الإعمار مستقبلاً. فقد دأب مركز عمران للدراسات الاستراتيجية خلال الأعوام الماضية على تلمس حركية التعافي المبكر وتتبع أنشطته عبر مجموعة من المخرجات البحثية المتنوعة. ويأتي كتابنا هذا في سياق

هذا الاهتمام المتراكم بالتعافي المبكر ومحاولة الإحاطة قدر الإمكان بجوانبه المتعددة، والكتاب هو حصيلة أوراق المؤتمر البحثي الثاني الذي نظمه مركز عمران بالتعاون مع جامعة ماردين ارتقلو بتاريخ 17 أيار/مايو، 2024. والذي حمل عنوان: التعافي المبكر في سورية – الواقع والمقاربات المستقبلية. وقد شارك فيه طيف واسع من الباحثين والأكاديميين السوريين والعرب بعروض تقديمية وأوراق بحثية لامست جوانب متعددة للتعافي المبكر في سورية. ولعل تركز جل المساهمات البحثية على دراسة مناطق شمال غرب سورية هو بسبب خلفية المشاركين واهتماماتهم البحثية والصعوبات التي اكتنفت المشاركات البحثية من المناطق السورية الأخرى.

تضمنت حصيلة الأبحاث التي شملها هذا الكتاب إحدى عشرة ورقة بحثية تناولت موضوعات متنوعة ركزت على مجموعة من الأبعاد ذات الصلة بالتعافي المبكر في محاولة منها لتشخيص الواقع، ومحاولة الإضاءة عن قرب على أهم المشكلات التي تعاني منها مناطق شمال غرب سورية في سياق تناولنا لهذا الموضوع، والجهود المبذولة من قبل الأطراف المحلية والدولية للدفع بعجلة التعافي المبكر، ومحاولة وضع توصيات بما يخدم تذليل التحديات ومعالجة المشكلات التي تعوق التعافي المبكر في هذه المناطق.

يستهل الكتاب ورقته البحثية الأولى بموضوع على غاية من الأهمية في سياق تناول التعافي المبكر وهو موضوع الموارد المائية باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز التعافي المبكر لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. إلى جانب التحديات الكبيرة التي تواجهها مناطق شمال وشمال غرب سورية في أمنها المائي بعد أعوام من النزاع وتدهور البنية التحتية في القطاع المائي. حيث تناولت الورقة بشكل معمق دور المياه في تعزيز التعافي المبكر وتشخيص المقومات والتحديات ذات الصلة في هذه المناطق. وقد استخدم فيها الباحث أسلوب التحليل النقدي لأدبيات التعاون الدولي ما بين المساعدات الطارئة والتعافي المبكر في القطاع المائي، وأظهر دور المياه ومنشئاتها في الانتقال من المساعدات الانسانية إلى مشاريع التعافي المبكر التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي كإستجابة طارئة، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالأنشطة الزراعية كتنمية على المدى المتوسط والطويل. مستعرضاً تجربته وفريقه البحثي في تحديد وإعادة تأهيل جزء من شبكة سهل الروج في شمال سورية كأحد مشاريع

التعافي المبكر أثناء الصراع، والتي تمت استناداً إلى منهجية مركبة تمزج بين المنهجية البحثية والتطبيقية.

تركز الورقة الثانية على واقع التعافي في قطاع الإسكان في ظل ما يُلاحظ من نشاط كبير في هذه القطاع في مناطق شمال غرب سورية نتيجة الطلب المرتفع على السكن. حيث تستهدف الورقة تحليل واقع حوكمة السكن الآمن في شمال غرب سورية، من خلال عرض حالة مبادرات المنظمات غير الحكومية لإسكان المهجرين في منطقة أعزاز. وتحاول الورقة تحليل واقع الإشكاليات الناتجة عن الاستجابة الهجينة لمبادرات الإسكان المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية في ظل النزاع المطول الذي تشهده المنطقة، في ظل ما يعاني منه قطاع الإسكان من تحديات ناتجة عن تعقيدات السياق السياسي والأمني واستهداف الشبكات الرسمية وغير الرسمية لسلطات الأمر الواقع لتحقيق بعض المكتسبات والامتيازات الاقتصادية في مشروعات الإسكان المنفذة. إلى جانب معاناة المشروعات المنفذة من نقص الخبرة والتخطيط الجيد، مما أدى إلى نشوء تجمعات سكنية غير مرتبطة بالبنية التحتية ومهددة بمخاطر بيئية. في وقت برز فيه كذلك غياب المشاركة المجتمعية في هذه المشروعات وتباين ملكية الأراضي والمساكن. وبالتالي تنذر مبادرات الإسكان الحالية بعدد من المشكلات التي قد تتطور مستقبلاً وتسهم في تعقيد النزاع وعرقلة عملية التعافي المبكر في هذا القطاع.

تناقش الورقة الثالثة البعد المجتمعي من خلال تناولها لأثر مشاريع التعافي المبكر على الاستقرار المجتمعي في المناطق المتأثرة بالنزاع. وتستمد الورقة أهميتها في محاولتها تقييم أثر هذه المشاريع في سياقات محددة وخاصة في سورية كما في مدينة عفرين التي تتمتع بسياق محلي معقد، بسبب الخصوصية التي تتمتع بها المدينة من حيث التكوين الإثني الذي سبق عام 2012، إلى جانب استقبالها لموجات نزوح كبيرة من مناطق عدة نتيجة عملية التهجير القسري؛ وبالتالي ظهور الحاجة إلى تنفيذ مشاريع تعافي مبكر تراعي الوضع الحالي للمدينة وتسهم في توفير احتياجات كل من السكان المحليين والنازحين. وقد أظهرت النتائج أن هذه المشاريع أسهمت في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز التماسك الاجتماعي إلى حد ملحوظ، وتعزيز التفاعل الإيجابي بين السكان النازحين والمقيمين. لكن بالمقابل برزت جملة من التحديات التي أثرت على فاعلية هذه المشاريع يأتي في مقدمتها سيطرة جهات غير رسمية على الموارد المحلية وارتفاع تكلفة تنفيذ المشاريع، كذلك وجود

صعوبات في تحديد حقوق الملكية وتقييمها وتفاقم النزاعات القانونية جراء ذلك مما أخر تنفيذ بعض المشاريع. وكذا فإن التوترات الاجتماعية ما زالت تشكل تحدياً في بعض الحالات. الأمر الذي يتطلب تظافر جهود جميع الفواعل في المدينة لدعم مشاريع التعافي المبكر لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

استكمالاً لتناول البعد الاجتماعي وارتباطه بالتعافي المبكر، تأتي الورقة الرابعة لتتناول دور رأس المال الاجتماعي في التعافي المبكر لقطاع التعليم في شمال غرب سورية. وتأتي أهمية الورقة انطلاقاً من أهمية رأس المال الاجتماعي باعتباره ضرورة طبيعية في مناطق الصراع وأحد العوامل الممكنة للتعافي المبكر في هذه المناطق. سواء من خلال دوره في تحقيق الفائدة الاقتصادية والاستثمارية وكذا دوره الوقائي والتمكيني في المجتمعات المحلية. تحاول الورقة تشخيص واقع التعليم العالي وما قبل الجامعي في هذه المناطق من حيث البنية المؤسسية والمناهج المقدمة، وتحلل واقع نجاح رأس المال الاجتماعي في هذه المناطق في قطاع التعليم. كما تتناول الورقة واقع التدخلات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية في سياق دعم قطاع التعليم، والتي لعبت دوراً كبيراً في تحقيق التعافي في بنية المجتمعات المحلية وساهمت بشكل حقيقي في محاربة انتشار الأمية. وبالتالي، ترى الورقة ضرورة البحث عن أسس أو مرتكزات لتطوير رأس المال الاجتماعي في هذه المناطق نتيجة للدور الكبير الذي يلعب هذه المصدر المهم في خلق حالة من التعافي المبكر بشكلٍ عام وفي قطاع التعليم بشكلٍ خاص.

في ذات السياق وارتباطاً بالبعد الاجتماعي، تأتي الورقة الخامسة لتتناول دور الوعي الاجتماعي في التعافي المبكر من آثار الحرب، ولتعرض واقع الوعي الاجتماعي في مناطق شمال غرب سورية وتعرض عدد من الأمثلة التي تؤشر لتواجد هذا الوعي لدى المجتمعات المحلية. وبالتالي تهدف الورقة البحثية لتسليط الضوء على عملية التعافي المبكر التي يَختبرها المجتمع النازح والمقيم في شمال غرب سورية، بعد مرور 13 عام من الثورة، والتداعيات الكبيرة للنزاع على هذه المناطق. وتعرض الورقة واقع التعافي المبكر في عدد من القطاعات الاجتماعية خلال الأعوام الماضية وما هي العقبات التي تواجهها. كذلك التعرف على الظروف الاجتماعية التي ساهمت بتشكيل الوعي الاجتماعي، وكيف استطاعت النُخب المساهَمة في إعادة تكيف وتوافق الجماعات بما يتناسب مع الواقع الحالي. إلى جانب التعرف

على الكيانات الفاعلة في تشكيل الوعي الاجتماعي لتعزيز التعافي المبكر. حيث ترى الورقة أهمية العمل على تكوين مؤسسات مُنظمة تشكل أنساق اجتماعية واقعية للمساعدة في تحقيق حاجات المجتمعات المحلية في الوقت الحالي بالاعتماد على النُخب الأكاديمية والثورية والاجتماعية لتقييم الظروف وتحديد حاجات المجتمعات المحلية الجديدة، والمساعدة على التكيف مع الظروف الطارئة كمكون أساسي لنجاح عملية التعافي المبكر.

في موضوع ذو صلة بالبنية المجتمعية، تركز الورقة البحثية السادسة على الشتات السوري في تركيا ودوره المتوقع في عملية التعافي المبكر في سورية. إذ تتناول أهمية المشاركة السياسية كجزء من عملية التعافي المبكر من خلال دراسة عينة منتقاة من السوريين الحاصلين على الجنسية التركية بعد عام 2012. وتحاول الدراسة طرح مقاربة تنموية سياسية للتعافي المبكر على الصعيد المجتمعي، ومدى تأثير المشاركة السياسية للسوريين على التنمية السياسية المجتمعية كجزء من عملية التعافي المبكر مستقبلاً. وتركز الهدف الرئيسي للدراسة إلى محاولة استكشاف وتحليل وفهم تجارب السوريين الحاصلين على الجنسية التركية بالمشاركة السياسية من مختلف الجوانب، ومدى تأثيرها على وعيهم السياسي، والدروس المستفادة من هذه التجربة، من حيث زيادة وعيهم بأهمية المشاركة السياسية وقيمة المواطنة، وكيف ستنعكس بالفائدة على المجتمع السوري في سياق عملية التعافي المبكر من خلال تسخير الخبرة المكتسبة في الحياة السياسية للمجتمعات المحلية في سورية.

تأتي الورقة السابعة في إطار تناول البعد الاقتصادي في عملية التعافي المبكر من خلال تناولها لواقع الاحتكار في مناطق إدلب وتأثيره على تعافي القطاع التجاري. هدفت الورقة إلى تشخيص واقع ظاهرة الاحتكار والسياسات والأدوات المتبعة في تعزيز وجودها من قبل سلطات الحكم المحلي، وتحليل تأثيرها على تعافي القطاع التجاري في هذه المناطق المضطربة سياسياً وعسكرياً، والتي تعاني أيضاً من تدهور ملحوظ ومضطرد في واقعها الاقتصادي. حيث تبرز هذه الظاهرة كأحد أبرز معوقات التعافي مع تجذرها وتفاقم تداعياتها على تعافي القطاع التجاري، إلى جانب ارتداداتها السلبية على المجتمعات المحلية من حيث تقلص فرص العمل والاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والفقر. وقد خلصت الورقة إلى أن الاحتكار في إدلب تحول لأداة لدى سلطة الأمر الواقع للسيطرة وتأمين الموارد، وزيادة الهيمنة على مقدرات المنطقة، وربط مصيرها بوجود هذه السلطة. وقد تجسد هذا بشكل

واضح من خلال مجموعة من الممارسات التي أثر بشكل كبير على الاقتصادات المحلية وأضعفت مقومات صمودها وأدت إلى تدهور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها، إلى جانب الإضرار بالسلم والأمن الأهلي.

في ذات السياق وارتباطاً بالبعد الاقتصادي؛ تأتي الورقة الثامنة لتتناول واقع وتحديات التمويل الأصغر لمشروعات سبل العيش في سياق مرحلة التعافي المبكر في منطقة الباب في شمال غرب سورية. هدفت الورقة إلى تسليط الضوء على التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج التمويل الأصغر لمشروعات سبل العيش في هذه المنطقة، وتقديم بعض الحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين واقع تنفيذ هذه المشروعات. وقد خلصت في نهايتها أن هناك جملة من التحديات منها ما هو مرتبط بالبيئة المحيطة والسلطات المحلية، ومنها ما هو مرتبط بمنظمات المجتمع المدني المنفذة لبرامج التمويل الأصغر. في حين تبرز كذلك تحديات ذات صلة بالمستفيدين من هذه البرامج ضمن المجتمعات المحلية. واقترحت الورقة مجموعة من التوصيات ذات الصلة بالتخفيف من المعوقات التي تواجه الأطراف المرتبطة بتنفيذ هذه البرامج وتذليل التحديات التي تؤثر بشكل سلبي على مدى تحقيق الاستفادة المثلى من هذه البرامج لتنمية سبل العيش ضمن المنطقة.

في موضوع ذو صلة بالبعد الاقتصادي؛ تتناول الورقة التاسعة واقع التمويل الإنساني الدولي للتعافي المبكر في شمال غرب سورية من خلال دراسة حالة مؤسسة قطر الخيرية. حيث هدفت الورقة إلى إلقاء الضوء على أثر المساعدات المالية الإنسانية الدولية في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي، والجهود المبذولة من قبل هذه المؤسسة للتعافي المبكر في هذه المناطق مع حجم تمويل يقدر بملايين الدولارات الأمريكية. وبالتالي تكمن أهمية الورقة في التعرف على جهود المؤسسة وتدخلاتها الإغاثية والتنموية في هذه المناطق باعتبارها من أكبر الجهات المانحة للمنظمات السورية المنفذة للعديد من البرامج الإنسانية. وقد تم استعراض واقع بعض هذه التدخلات على مدار الأعوام الماضية في كل من قطاع التربية والتعليم وقطاع الإسكان والتعمير وقطاع وسبل العيش والأمن الغذائي وقطاع الصحة. وقد بينت الورقة الدور الهام لهذه التدخلات من ناحية التأثير الإيجابي على استقرار المجتمعات المحلية منذ عام 2011 حتى الوقت الحاضر، وإسهامها بشكل فاعل في سد جزء هام من

الاحتياجات الكبيرة في مختلف القطاعات، مع كبر حجم الاحتياج المطلوب وتفاقم تداعيات استطالة أمد النزاع.

في ذات السياق وارتباطاً بالمنظمات غير الحكومية المنفذة لبرامج التعافي المبكر في شمال غرب سورية، تتناول الورقة العاشرة تقييم نجاح مشاريع التعافي المبكر وسبل العيش من خلال دراسة حالة منظمة تكافل الشام العاملة في هذه المناطق. حيث هدفت الورقة إلى محاولة تقييم كيفية استخدام برامج التعافي المبكر وسبل العيش في شمال غرب سورية لأساليب القياس الفعالة، وتقييم نجاح التدخلات ضمنها في الحد من المعاناة الإنسانية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية، والأثر المستدام لهذه التدخلات ومدى إسهامها في تنمية هذه المناطق تماشياً مع المعايير الدولية ذات الصلة. وقد خلصت الورقة إلى مجموعة من النتائج أهمها هو ضرورة تنويع مصادر التمويل وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإنشاء مراكز الخدمات المالية، ودعم النماذج التعاونية وتنويع التدخلات ضمن البرامج وذلك بهدف ضمان استدامة برامج سبل العيش والتعافي المبكر. كما نوهت الورقة بضرورة تبني استراتيجيات حماية الدخل للمستفيدين من هذه البرامج، ومنح الأولوية لإعادة تأهيل البنية التحتية وتطوير أطر التقييم المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة والمعايير الإنسانية الأساسية، والتي ستدعم بشكل أكبر التأثير الطويل الأجل والمراقبة الفاعلة للبرامج المنفذة في هذه المناطق.

ختاماً وفي ذات السياق، هدفت الورقة الأخيرة لتقييم واقع الاستدامة المالية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق شمال غرب سورية في سياق مساهمتها في عملية التعافي المبكر، ومحاولة الإحاطة بجميع العوامل الداخلية والخارجية ذات الصلة بهذه الاستدامة. حيث تتجلى أهمية تشخيص واقع الاستدامة المالية في بناء تصور واضح لحاضر ومستقبل هذه المنظمات في سياق عملها في هذه المناطق بشكل عام وفي مرحلة التعافي المبكر بشكل خاص. وخلصت الورقة إلى أن هناك عدد من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الاستدامة المالية لدى هذه المنظمات من أهمها سياسات التمويل للجهات المانحة، وارتباط التمويل بشكل غير مباشر بالجانب السياسي للملف السوري، إلى جانب التفاوت الواضح بين التمويل الخيري المتاح والاحتياجات الفعلية وكذلك تأثيرات البيئة المحلية. علاوة على ذلك، هناك عوامل أخرى تتعلق بالمنظمات نفسها مثل خصائص

هذه المنظمات وعدم التزامها بقواعد الحوكمة المؤسسية، وانخفاض الكفاءة في إدارة التمويل والموارد البشرية، وانخفاض مستوى الإفصاح والشفافية وغيرها من العوامل الأخرى. وبالتالي كان للعوامل المذكورة أعلاه تأثير واضح على فاعلية برامج التعافي المبكر للمنظمات في مناطق الدراسة.

حاولت الأوراق البحثية التي شملها هذا الكتاب الإضاءة على بعض جوانب واقع التعافي المبكر في شمال غرب سورية. ولعل الإحاطة بجميع جوانب هذه العملية كان من الأهمية بمكان؛ لكن تم التّقيد فقط بإدراج الأوراق البحثية التي قُدمت ضمن المؤتمر بعد خضوعها للتحكيم العلمي وامتثالها للمعايير العلمية التي حددتها اللجنة العلمية في إعلان المؤتمر. وعليه تُشكل العناوين المطروحة إضافة علمية قيمة للمهتمين بموضوع التعافي المبكر في سورية من حيث الإحاطة بجزئيات جديدة لم يسبق طرحها سابقاً في هذا السياق، بحيث حاولت تلَّمس الواقع الحقيقي لسيرورة عملية التعافي على أرض الواقع عاكسة مؤشرات مهمة يمكن البناء عليها من قبل جميع الأطراف ذات الصلة بهذه العملية، فيما يرتبط بالتصميم المناسب لتدخلات التعافي المبكر في القطاعات التي تم تناولها من قبل الباحثين. إلى جانب محاولتها وضع توصيات وحلول للمشكلات التي تعترض التنفيذ الفاعل لهذه التدخلات. أضف إلى ذلك أن أهمية هذا الكتاب تنبع من أهمية موضوع التعافي المبكر في سورية الذي بدأت تتعاظم أهمية البحث فيه مؤخراً تماشياً مع التوجه الإقليمي والدولي لتحريك عجلته بما يحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان في عموم مناطق النفوذ داخل سورية.

أخيراً لا يسعني إلا التقدم بالشكر الجزيل للباحثين والباحثات الذين أسهموا في هذا المخرج البحثي الهام. كذلك الشكر موصول للمحكمين والمحكمات الذين كانت لملاحظاتهم العلمية على الأوراق دوراً هاماً في تصويبها بما يتسق والمعايير العلمية. ولا يفوتني هنا التقدم بالشكر والتقدير لفريق المؤتمر والذي ضم كوكبة من الأكاديميين والباحثين والإداريين من جامعة ماردين آرتقلو ومركز عمران للدراسات، وأخص منهم الدكتور مصطفى قداد والدكتور رشيد شيخو والدكتور عمار قحف والأستاذ سامر الأحمد، واللذين بذلوا جهوداً كبيرة في التحضير والإعداد للمؤتمر وصولاً لتقديم هذا الكتاب الذي هو ثمرة لاتفاقية التعاون بين مركز عمران وجامعة ماردين آرتقلو اللذين يسعيان جاهدين لبذل ما أمكن من جهود في سبيل النهوض بالواقع التعليمي والبحثي للسوريين وتوجيه جهودهم لخدمة القضية السورية.

أ. محمد العبدالله، 2024.11.04

الورقة: (1)

المياه ودورها في تعزيز التعافي المبكر في سورية: المقومات والتحديات في شمال وشمال غرب سورية

د. أحمد حج أسعد*

الورقة (1): المياه ودورها في تعزيز التعافي المبكر في سورية: المقومات والتحديات في شمال وشمال غرب سورية

الملخص

شهدت المناطق الشمالية والشمالية الغربية من سورية ارتفاعاً كبيراً في عدد السكان إذ أصبحت مراكزاً لاستقبال النازحين؛ مما أدى لانخفاضٍ كبيرٍ في نصيب الفرد من مياه الشرب، وانخفاض الإنتاج والإنتاجية الزراعية، بسبب تعرض منشآتها المائية للتعطل بسبب قطع التيار الكهربائي والقصف والنهب الجزئي، فسارعت المنظمات الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة منذ بداية النزاع، وقد مثّل ذلك حلاً لإنقاذ حياة السكان، لكن بدأت أصوات السكان تشكك في جدوى المساعدات الطارئة مطالبين بمشاريع تنموية تحمي مجتمعهم من الانهيار.

استخدم الباحث التحليل النقدي لأدبيات التعاون الدولي ما بين المساعدات الطارئة والتعافي المبكر، وأظهر دور المياه ومنشآتها في الانتقال من المساعدات الإنسانية إلى مشاريع التعافي المبكر، التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي كاستجابة طارئة، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالأنشطة الزراعية كتنمية على المدى المتوسط والطويل. مستعرضاً تجربته وفريقه في تحديد وإعادة تأهيل جزء من شبكة سهل الروج كأحد مشاريع التعافي المبكر أثناء الصراع، التي تمت استناداً إلى منهجية مركبة تمزج بين المنهجية البحثية والتطبيقية.

المقدمة

تتميز مناطق شمال وشمال غرب سورية بمناخ شبه جاف، وتلعب المياه دوراً محدداً في التنمية، وتتميز بتباين مناخي وطبوغرافي؛ إذ تتسم بتنوع مناخي (الحرارة والهطول المطري، ...) وطبوغرافي، وبتفاوت في خصوبة التربة. ويغني هذا التباين قدرتها على إنتاج محاصيل وثمار متنوعة.

ساهم الاستثمار الحكومي للموارد المائية من ينابيع (ينابيع عري ورأس العين) وأنهار (نهر العاصي وعفرين والأسود والفرات) في النصف الثاني من القرن الماضي، في زيادة الإنتاج الزراعي وتنوعه. وقد تمثل ذلك من خلال إنشاء السدود وشبكات الري العامة، ووضعت سياسات تمويلية للتحول من

الزراعة البعلية إلى الزراعة المروية التي شجعت المزارعين على حفر الآبار للحصول على المياه الجوفية بغرض الري. وقد حققت هذه السياسة زيادة ملحوظة في الإنتاج الزراعي، إلا أنها أدت لاستنزاف الموارد المائية، متمثلة بانخفاض مستوى المياه الجوفية، وجفاف العديد من الينابيع (رأس العين، عيون عري ...) والأنهار كنهر البليخ والخابور؛ بالإضافة إلى تلوث المياه.

تفاقمت أزمة المياه بعد تحول الحراك الشعبي ضد النظام الحاكم في 2011 إلى صراع مسلح، واستخدمت المياه وبنيتها التحتية كأداة عسكرية من قبل المتصارعين، وبشكل رئيس من قبل النظام الحاكم[1]. بالإضافة لذلك، فقد أدى النزوح الكبير للسكان باتجاه الشمال والشمال الغربي من سورية إلى الضغط على الموارد المائية[2].

في هذا السياق، تمثل مصطلحات الأزمة، والقدرة على الصمود، والتعافي المبكر، أهمية خاصة في بلد مزقه صراع مستمرٌ منذ عام 2011 [3] [4]. ظلت المنظمات المتدخلة في سورية تتقاسم على نطاق واسع فرضية إنهاء الصراع في فترة زمنية قصيرة نسبياً، مما أدى إلى تقسيم الأدوار بين المساعدات الإنسانية الطارئة أثناء الصراع، وإعادة الإعمار بعد الأزمة. فقد وضع البنك الدولي و برامج إعادة الإعمار ضمن رؤية انتهاء الصراع في نهاية 2013[5]. إلا أن هذه البرامج فقدت قيمتها بسبب استطالة أمد الصراع، واستمرار النزوح الجماعي للسكان والتدمير المستمر.

ومع ذلك، فإن القدرة على الصمود، والتعافي المبكر، تمثل خياراً ضرورياً لمنع أو محاولة الحد من انهيار المجتمع السوري[6]. وعلى الرغم من أن فكرة القدرة على الصمود ولاحقاً التعافي المبكر قد تم دمجهما تدريجياً منذ عام 2014 في الأطر الاستراتيجية للمنظمات الدولية العاملة في سورية والدول

---

[1] Haj Asaad, A., Jaubert, R., (2014). Geostrategic stakes and the impact of the conflict in the Orontes River basin, Confluences Méditerranée, N° 89.

[2] Haj Asaad, A., Saadé-Sbeih, M., Jaubert, R., (2019). La crise agraire du bassin de l'Oronte : de la planification centralisée aux projets agro-industriels, Confluences Méditerranée, N° 108.

[3] تُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة المساعدة الإنمائية (2013) القدرة على الصمود بأنها: "امتصاص الصدمات والتعافي منها، مع التكيف مع هياكلها وسبل عيشها وتحويلها بشكل إيجابي في مواجهة التغيرات طويلة الأجل و"عدم اليقين"».

[4] تعرف المجموعة الدولية التعافي المبكر بأنه عملية إنعاش متعددة الأبعاد، وتبدأ من بيئات العمل الإنسانية. وتسترشد بالمبادئ الإنمائية الطامحة لبناء برامج إنسانية، والمحفزة لفرص التنمية المستدامة. وتهدف إلى توليد عمليات مرنة ذاتية الاستدامة، وتعود ملكيتها للوطن لمرحلة التعافي بعد فترة الأزمة. وتشمل: إعادة تشغيل الخدمات الأساسية، وسبل أسباب المعيشة، والمأوى، والحوكمة، والأمن، وسيادة القانون، والبيئة، والأبعاد الاجتماعية، بما فيها إعادة الاندماج للنازحين. معروف أيضاً بالمجموعة العالمية المعنية بالتعافي المبكر.

[5] Haj Asaad, A., Saadé-Sbeih, M., Jaubert, R., (2019).

[6] Ibid.

المجاورة، إلا أن تجسيدها بقي محدوداً بتقديم المساعدات الطارئة كتوريد البذور والأسمدة[7]، وهو نطاق محدود فيما يتعلق بالصمود والتعافي المبكر في غياب إعادة تأهيل شبكات الري. وفي ظل هذه الظروف، تعد الزراعة قطاعاً مهماً لتحقيق القدرة على الصمود والتعافي المبكر على المدى القصير والطويل. فهي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، والتقليل من الاعتماد على المساعدات الغذائية، والحفاظ على القدرات الإنتاجية للمزارع، وتشغيل اليد العاملة المحلية[8].لكن يواجه هذا الخيار تحديات مرتبطة بالحياد السياسي للمنظمات واختيار الأماكن الآمنة.

السؤال البحثي

ما مدى إمكانية تنفيذ مشاريع التعافي المبكر في إعادة تأهيل المنشآت المائية في فترة الصراع وبعده في سورية؟

هدف البحث

تحديد العناصر الطبيعية والظروف الاقتصادية - الاجتماعية والوضع الراهن للصراع ومحاوره، التي تسمح برسم مشاريع ووضع آلية لتنفيذها بغية تحقيق التعافي المبكر في فترة الصراع وما بعده.

المنهجية

في هذه الورقة، يشكل تحليل استغلال المياه، وتطور استخدام الأراضي، والتغير الديموغرافي، وآثار الصراع والتفكير في سياسة إعادة الإعمار محوراً مشتركاً لمنهجيتنا.

انبثقت هذه الورقة من مشروع بحثي – تنفيذي عن إمكانية استخدام المياه كأداة لتحقيق السلم الأهلي وتعزيز التضامن الاجتماعي في سورية. بدأ المشروع في نيسان/أبريل 2012 – شباط/فبراير 2022 بإدارة معهد جنيف للدراسات، وبالتعاون مع منظمة جيو اكسبرتيز. أُنجزت العديد من المشاريع البحثية التي انبثق عنها عدد من الأبحاث والمشاريع التنفيذية. وأود هنا أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نجاح الدراسة، واختيار المشروع وتنفيذه وتمويله.

[7] استمر الوضع عل هذه الحال حتى 2020، إذ بدأت المنظمات الدولية بدعم إعادة تأهيل بعض شبكات الري في مناطق سيطرة النظام.
[8] Haj Asaad, A., Saadé-Sbeih, M., Jaubert, R., (2019).

وأخص بالشكر البرفيسور رونالد جوبيرت، الجيولوجي ع. ش. والمهندسين: مازن عبد الباقي وجهاد السواق، والدكتور أحمد علوش والمهندس إبراهيم الأحمد، والمنسقين: مهند حج أسعد ونور بكار وحسين زيدان.

اتبعنا في منهجيتنا طرق بحث متعددة، واستعنا بوسائل تقنية تتلاءم مع ظروف الصراع لتحقيق أهدافنا، ولتتوافق المنهجيات المتبعة مع السياق وهدف الدراسة. وقد تم اتباع منهجية التحليل الوصفي لتوصيف المشكلة ومعرفة مكوناتها وتطوراتها. بالإضافة إلى المنهجية النقدية لتحليل آلية استخدام المياه وتحديد المنظمات الإنسانية العاملة والفاعلين المحليين ودورهم في اتخاذ القرار في إدارة محطات الضخ. وتم دراسة منظمات المجتمع المحلي والمنظمات الدولية وتحليل دورها وآلية عملها في قطاع المياه.

1. المراجعة الأدبية

إدراكاً للحاجة إلى مراجعة شاملة للأدبيات، تبنينا منظوراً متعدد التخصصات. سنتناول في مراجعتنا الأدبية الدراسات المائية، والجيوسياسية، والاجتماعية - الاقتصادية، والبيئية، والسياسية لفهم أكثر للمسألة المدروسة.

2. الاستبيان

تم تصميم استبيان بأسئلة مغلقة، وشبه مفتوحة، ومفتوحة، للحصول على البيانات الضرورية لإجراء التحاليل، بغاية التعرف على الواقع الراهن لاستخدام المياه، والتحديات التي تواجهه والإمكانيات المتاحة. كذلك من أجل تحديد مدى إمكانية المجتمع المحلي في إدارة الموارد المائية، وتشكيل جمعية لمستخدمي المياه، وتحليل الإجراءات والسلوكيات المتبعة في تقاسم المياه بين المستفيدين، لتحديد العقبات التي يمكن أن تواجه المشروع والإمكانيات المتاحة.

3. الملاحظة

تم استخدام الملاحظة على نطاق واسع. الهدف من المراقبة الاستكشافية المباشرة وغير المباشرة تحديد الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على إدارة المياه أثناء النزاع وما بعد النزاع، وكذلك تحديد الجهات الفاعلة المعنية واحتياجاتها واستراتيجياتها.

4. الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافي

استخدم الاستشعار عن بعد للتحقق من نتائج المسح والمراقبة شبه المباشرة، ولإنتاج بيانات جديدة بمقاطعتها مع البيانات. كما استخدم كوسيلة للتحقق فيما يتعلق بتطور المساحة المروية المتأثرة بالسياسات الزراعية المختلفة في سورية، بما في ذلك فترة الصراع.

أُستخدمت صور Landsat TM (5) وM8. للتخفيف من تأثير الغلاف الجوي، وتم إجراء PCA لكل بلاطة قبل تصنيفها. كذلك أُعتمد التصنيف الخاضع للإشراف. وبعد الحصول على نتائج التصنيف، تمت مقارنة النتائج مع الإحصاءات الزراعية على مستوى المحافظة (المستوى الإداري الثاني)، من أجل إنتاج خريطة استخدامات الأراضي. وهكذا أتاحت النتائج تقييم معدل الانخفاض في المساحة المروية بين عامي 2010 و2013.

تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية في البداية، لتحليل تطور استخدام المياه والتطور الهيدروجيولوجي الناجم عن التطور الهيدروليكي نتيجة للاستخدام الجائر. كذلك تم تحديد ودراسة مواقع الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أثناء الصراع. أصبحت هذه المهمة ممكنة بفضل قدرة نظم المعلومات الجغرافية على ربط البيانات من المسوحات الميدانية (القياسات الهيدرولوجية، وتحليلات التربة، وما إلى ذلك)، والخطط والخرائط المواضيعية (الري، والجيولوجيا، وما إلى ذلك)، والمعلومات المستخرجة من صور الأقمار الصناعية، والبيانات الاجتماعية والاقتصادية والسجلات الإحصائية، ودمجها في نظام المعلومات الجغرافية لتحليلها.

وتم استخدام نظم المعلومات الجغرافية كأداة لدعم القرار. وكجزء من هذا البرنامج، تم استخدامه لأول مرة كأداة لتسهيل فهم الوضع المادي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والنزاعات، من أجل تحديد المحطات التي يمكن فيها استخدام المياه كأداة لتعزيز القدرة على الصمود، والتعافي المبكر، وبناء السلام، والتماسك الاجتماعي.

5. منطقة الدراسة

تقع منطقة الدراسة في الشمال والشمال الغربي في سورية، وتتوزع أراضيها بحسب تقسيم مناطق الاستقرار الزراعي في سورية ضمن ثلاث مناطق: المنطقة الزراعية الأولى والثانية والثالثة (شكل رقم 1)، حيث تتفاوت معدلات الهطولات المطرية وتتنوع خصوبة التربة فيها. يعبر خلالها كل من نهر العاصي وعفرين والأسود والفرات والخابور؛ وتضم إليها العديد من الينابيع (عيون البالعة وعين الزرقاء ورأس العين....).

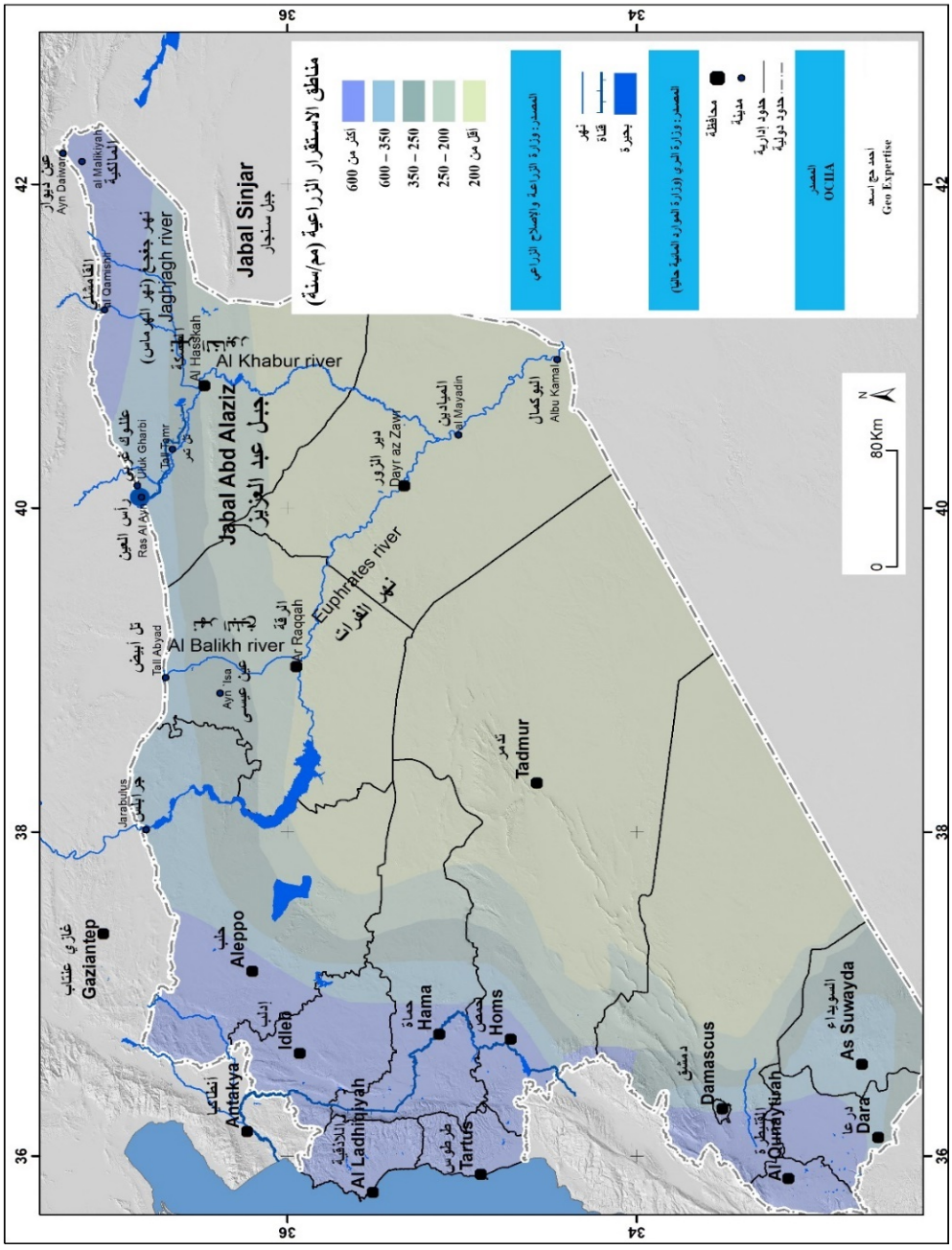

شكل رقم (1) يبين توزع الهطول المطري على مناطق شمال وشمال غرب سورية

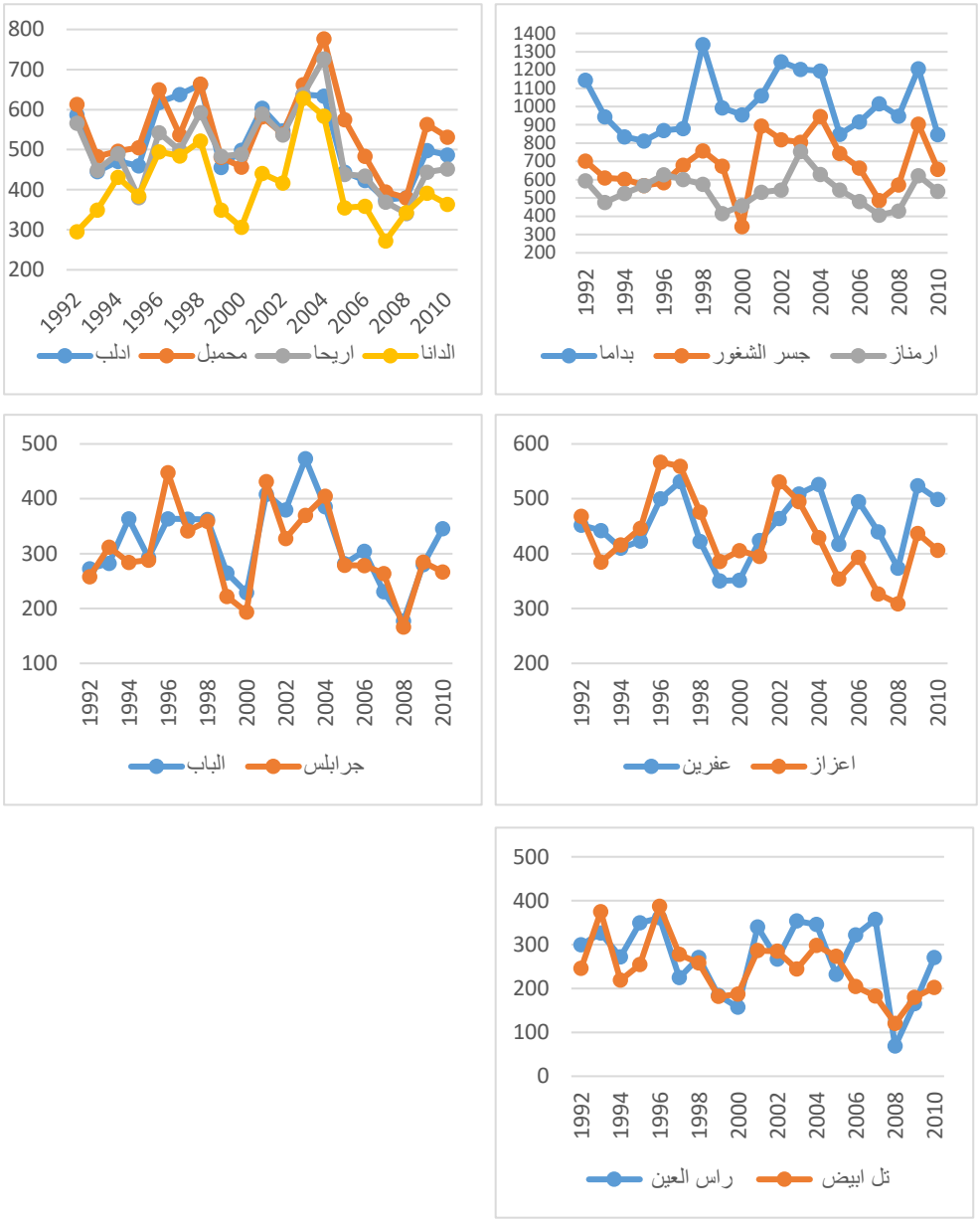

شكل رقم (2) يبين معدل الهطول المطري في بعض محطات الأرصاد الجوية في الشمال والشمال الغربي

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية 1991 – 2001، سورية

سياق الصراع في سورية وتعريف بعض المصطلحات

اندلعت المظاهرات ضد النظام السوري في مدينتي دمشق ودرعا في آذار/مارس 2011، ثم امتدت بسرعة إلى المناطق الريفية التي شكلت حتى ذلك الحين القاعدة الشعبية لهذا النظام. يرجع أحد أهم الأسباب لانتشار الانتفاضة المناهضة للنظام في المناطق الريفية اختلال التوازن بين النظام القديم الذي انتهى والفوضى التي اصطحبها معه الجيل الجديد من النظام السياسي بسبب التغييرات التي نفذها في السياسة الزراعية منذ نهاية التسعينيات[9] [10].

أدى القمع العنيف الذي تعرضت له المظاهرات من قبل قوات النظام والميليشيات الموالية له إلى تحول المظاهرات إلى صراع مسلح بين القوات الموالية للنظام والجيش السوري الحر. ونظراً للطبيعة الريفية لهذا الحراك الشعبي، تدخل الجيش في المناطق الريفية التي ينتمي إليها معظم أفراده[11]؛ مما دفع الجنود إلى الفرار، وانخفاض التزام الشباب بالخدمة العسكرية الإجبارية، مما تسبب في فشل سريع لقوات النظام والمؤيدين له[12]. وفي أعقاب هذا الضعف، تدخل حزب الله اللبناني، بدعم من إيران، رسمياً لصالح القوات الموالية للنظام في معركة القصير – حمص في يونيو 2013[13]، وتحول الصراع السوري تدريجياً أولاً إلى صراع إقليمي بالوكالة، ثم في عام 2015 إلى حرب دولية ذات بعد شرقي غربي[14]، من خلال تدخل روسيا إلى جانب النظام، فضلاً عن تدخل التحالف الغربي في سورية في الحرب ضد داعش بالتعاون مع قوات سورية الديمقراطية. وتتكون هذه الأخيرة بشكل رئيس من مقاتلي قوات حماية الشعب (PYG)، التي تعتبرها تركيا جماعة إرهابية، وأطلقت الأخيرة ما يسمى بعملية "درع الفرات" في أغسطس 2016 ضد داعش بالتعاون مع الجيش الوطني. وكان هدفها أيضاً منع قوات حماية الشعب من السيطرة على الشريط الموازي للحدود من شرق الفرات إلى عفرين[15]. ولاحقاً، نفذت تركيا عمليتين متتاليتين ضد قوات سورية الديمقراطية بالتعاون مع الجيش الوطني السوري، من خلال ما يسمى بعملية "غصن الزيتون" في كانون الثاني/

[9] La Maisonneuve (1998). cité par David, C., Schmitt, O., (2020). .
[10] Haj Asaad, A., Jaubert, R., (2014). Op. cit.
[11] Pierret, T., (2014). La Syrie d'un soulèvement à l'autre : Exacerbation du confessionnalisme, déséquilibres socio-économiques et ambiguïtés géopolitiques, in « M'hamed Oualdi, Delphine Pagès-El Karoui, Chantal Verdeil", Les ondes de choc des révolutions arabes, ifpo, Beyrouth, pp. 221-234.
[12] Pierret, T., (2014). Op. cit.
[13] Duclos, M., (2017). Syrie : en finir avec une guerre sans fin, Institut Montaigne, Paris, France.
[14] Ibid.
[15] Ibid.

يناير 2018، في عفرين – حلب، وفي حزيران/يونيو 2019 من خلال العملية المعروفة بـ"نبع السلام". في رأس العين – الحسكة.

في هذا الصراع احتلت الموارد المائية، والأراضي الخصبة أولوية بين العناصر المكونة للمصالح الجيواستراتيجية الرئيسة للجهات الفاعلة والمتصارعة. فقد استخدمت الجهات الفاعلة الصراع لإعادة تشكيل الأراضي السورية وفقاً لاستراتيجياتها في مرحلة ما بعد الصراع. تشكل الجيواستراتيجية "ممارسة وطريقة للعمل الملموس: العمل العسكري، الذي يتم تنفيذه في عدة مسارح على نطاق جغرافي كلي بهدف الحصول على مساحات أو موارد تعتبر حيوية"[16].

1. الحرب والصراع

وفقاً لـ Moreau Defarges، "تعتبر الحرب صراعاً مسلحاً بين أعداء لديهم أهداف سياسية غير قابلة للتوفيق، أو غير متوافقة والتي تحمل دائماً إمكانية التصعيد إلى التطرف، وهذا يعني "التزاماً لا حدود له لتحقيق أهداف سياسية"[17]. في حين أن Gaston Bouthoul يحدد بأن "الحرب هي صراع مسلح ودموي بين مجموعات منظمة" [18]. وبالنسبة للكلاسكين، فيؤكدون "بأن الحرب تنطوي على أعمال عنف يقودها وينظمها ممثلون سياسيون وعسكريون، يمكن أن يكونوا حكوميين أو دون وطنيين أو فوق وطنيين، مع القاسم المشترك الذي يتغذى جميعهم عليه وهو الدوافع العدائية" [19]. كما أن القانون الدولي المعاصر "لا يتحدث عن الحرب بل عن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية"[20]، ويذكر Badie وآخرون أن "حداثة الصراعات المعاصرة ترجع إلى زيادة استقلالية الجماعات الفاعلة عن نظام الدولة، وإلى عدم تجانسها، وإلى الأهمية الأكبر المعطاة للقيم بدلاً من الممتلكات المادية، وفوق كل هذا، التأثير المتزايد للنزعة العابرة للحدود الوطنية" [21].

[16] Some, J., (2014), Qu'est-ce que la géostratégie ? in Les yeux du monde, Qu'est-ce que la géostratégie ? - Les Yeux du Monde (les-yeux-du-monde.fr).
[17] Moreau Defarges, P., (1990). La politique internationale, Paris, Hachette.
[18] Gaston Bouthoul cité par David, C., Schmitt, O., (2020).
[19] David, C., Schmitt, O., (2020). La guerre et la paix: Approches et enjeux de la sécurité et de la stratégie. Paris: Pre (1990)sses de Sciences Po.
[20] Fleck, (2013). cité par David, C., Schmitt, O., (2020). La guerre et la paix: Approches et enjeux de la sécurité et de la stratégie. Paris: Pre (1990) sses de Sciences Po.
[21] Badie, B., Smouts, M. – C., (1999). Le retournement du monde. Sociologie de la scène internationale, Paris, Presses de Sciences Po /Dalloz, 3e ed.

2. المساعدات الإنسانية الطارئة – التنمية: تعاقب (continuum) تجاور (contiguum)

تقليدياً، كما أفاد Dixon وآخرون[22]، كانت ممارسة المجتمع الإنساني الدولي هي التعامل مع المساعدة باعتبارها سلسلة متعاقبة (Contunm)، تستند إلى التسلسل الزمني لإجراءات الطوارئ والتعافي - إعادة التأهيل والتنمية. كانت تقدم المساعدات الإنسانية الطارئة لمساعدة السكان المتضررين. إذ يتبع المساعدات إعادة الإعمار والتأهيل ومن ثم استئناف برامج التنمية. لكن لم يعد هذا الأسلوب مناسباً في سياقات الأزمات والصراعات الطويلة الأمد، إذ لا بد من مشاريع تنموية لتجنب انهيار قيم المجتمع الإنتاجية. إذ تتطلب سياقات الأزمات والصراعات الطويلة الأمد العمل في الوقت نفسه والمكان (التجاور contiguum) بين تواجد مساعدات الطوارئ والتنمية من أجل الاستجابة على أفضل وجه لاحتياجات البلد المتضرر، وهو أمر مرهق بشكل خاص في حالات الطوارئ المعقدة سياسياً، كما هو الحال في سورية. ونعني بمفهوم "التجاور contiguum" التدخل متعدد الأوجه الذي يهدف إلى توفير الاستجابات المناسبة للاحتياجات المتنوعة الناتجة عن أزمة متعددة العوامل[23].

3. ما بعد الصراع - إعادة الإعمار

يتم إثارة إعادة الإعمار بُعيد انطلاق الحرب، وذلك بسبب الأضرار الجسيمة التي يسببها، وهذا ما حدث أثناء الصراع في سورية، فقد تعرضت البنية التحتية إلى دمار هائل نتيجة الأعمال العسكرية التي نفذتها قوات النظام وحلفاؤه بشكل رئيس. فقد وضع البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ECSWA) برامج إعادة الإعمار التي "تشير إلى حالات ما بعد الصراع المرتبطة بالسلام، مع فكرة إعادة الإعمار للجميع، مع الإشارة بشكل خاص إلى خطة مارشال لعام 1947، المخصصة لكل من المنتصرين والمهزومين في الحرب العالمية الثانية في أوروبا

[22] Dixon S.J., Moreno, E.R. Sadozai, A. & Asaad, H.A., (2016), Localisation of Humanitarian Response in the Syrian Crisis in Syrie : entre fragmentation et résilience, Confluences Méditerranée n° 99.
[23] Yann, N., (2018). Le Nexus Humanitaire – Développement Dépasser le modèle traditionnel de l'aide humanitaire pour mieux répondre aux crises, Université Jean Moulin – Lyon III, Lyon France. 97.

الغربية"[24]. لكن استمرار الصراع أفقد هذه البرامج أهميتها، لأن تنفيذ إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع تتطلب على التوالي "اتفاقيات وقف إطلاق النار، وخطة السلام والمساعدات الطارئة، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وعودة اللاجئين، وإجراء الانتخابات تحت رقابة دولية ومساعدات لإعادة الإعمار"[25]،إلا أن ذلك لم يحدث. في الواقع تواجه مرحلة إعادة الإعمار مسألة تهجير السكان وحق العودة. فقد تتحول مرحلة إعادة التأهيل في غياب السكان عن أراضيهم ومنازلهم إلى إعادة خصخصة الأراضي. فقدأظهر Clerc في بحثه حول إعادة الإعمار في سياق الصراع القائم للأحياء العشوائية في المناطق الحضرية التي يسيطر عليها النظام بأن استراتيجية النظام التي "تقوم على استخدام إعادة الإعمار لتعزيز سلطته وتهميش معارضيه تتجلى في المدن، من خلال استخدام القانون والسياسات العمرانية لإبعادهم، عن طريق الاستيلاء على أراضيهم وعقاراتهم. بمعنى آخر، رغبة السلطات هي عدم السماح لجميع السكان بالبقاء أو العودة إلى منازلهم. حيث إن إعادة الإعمار لا تهم جميع سكان ما قبل الحرب"[26].

4. المياه في استراتيجية التنمية والحرب

يشكل إنشاء المنشآت المائية استجابة لاستراتيجية زيادة إمدادات المياه لمواكبة الاحتياجات القطاعية المتزايدة [27]. ويعتبر فقد أو قلةالمياه عاملاً مقيداً للتنمية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة[28]. فقد تم تكثيف الأعمال في القرن العشرين بهدف زيادة المساحة المروية والإنتاج الزراعي،

[24] Clerc V., (2021). Reconstruction en contexte de conflit : la politique urbaine de reconstruction à Damas au prisme du traitement de la ville informelle, journée d'étude, « les villes dans le monde arabe », Paris France.
[25] Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), (2005). Cadre politique de reconstruction post-conflit en Afrique, 41 p.
[26] Clerc V., (2021).
[27] Romagny, B.,, Palluault, S., Ben Ouezdou, H., (2006). L'eau au cœur des stratégies de développement durable, in : Entre désertification et développement : la Jeffara tunisienne (ed. Genin, D.), IRD, El Menzah, Tunisia.
[28] Jaubert, R., and Geyer, B., (Eds). (2006). Les marges arides du Croissant fertile. Peuplements, exploitation et contrôle des ressources en Syrie du Nord. Lyon, France : Travaux de la Maison de l'Orient.

وتطوير قطاعي الصناعة والصناعات الزراعية[29][30]، وإنتاج الكهرباء[31][32]، وتحسين مستوى معيشة المزارعين[33].

فيما يتعلق باستخدام المياه أثناء الصراع، فقد أظهر العمل الذي قام به Wolf وزملاؤه[34]، أنه لم يتم إعلان حرب على المياه؛ لكن ما أن تبدأ الحرب، تصبح المياه في مركز الصراع. بالنسبة لـ Le Pautremat[35]، كان استخدام المياه دائماً مدمجاً في الاستراتيجية العسكرية، وخاصة استخدام الفيضانات. تم استخدام هذا التكتيك بشكل خاص للحد من تقدم الخصم كما كان الحال في الحرب الصينية اليابانية في عام 1938 والحرب الهولندية في 1672 – 1678 [36][37]. وهكذا، يلجأ العدو أيضاً إلى «تجفيف المنابع والآبار لإضعاف المقاومة المحتملة لقوة محاصرة أو هاربة في بيئة طبيعية؛ مثل عمل السوفييت في أفغانستان ضد مقاومة المجاهدين (1979-1989)" [38]. كما تم استهداف البنى التحتية للمنشآت المائية خلال الصراع مثل محطات الطاقة على الأنهار خلال الحرب العالمية الثانية من خلال القصف الاستراتيجي[39]. كما تم استهداف السدود أثناء قصف القوات الجوية الأمريكية أثناء الحرب الكورية عام 1953 وحرب فيتنام 1957-1973[40][41]. فقد دمرت التفجيرات سدود الري في تشاسان وكوونجا وكوسونج في كوريا، والتي كانت تسهم بنسبة 80% من المياه اللازمة لزراعة الأرز. وأدى قصف السدود في فيتنام الشمالية خلال صراع 1957-1973 إلى تدهور المحاصيل والمجاعة التي "أسفرت عن أكثر من مليوني ضحية"[42]. لكن تبقى نسبة الأحداث

[29] Ababsa, M.**,** (2013**)**. Crise agraire, crise foncière et sècheresse en Syrie (2000- 2011), Maghreb - Machrek 1(215):101-22
[30] Métral, F., (1984). « Land tenure and irrigation project in Syria: 1948-1982". In Khalidi, T. (Eds), Land tenure and social transformation in the Middle East, pp. 465-481. Beirut: American University of Beirut.
[31] Métral, F. (1984), Op. cit.
[32] Yuksel, I., (2006). Southeastern Anatolia Project (GAP) for Irrigation and Hydroelectric Power in Turkey. Energy Exploration & Exploitation, 24(4):361-370.
[33] Yazidi (2005). cité par Romagny, B., Palluault, S., Ben Ouezdou, H., (2006.) L'eau au cœur des stratégies de développement durable, in : Entre désertification et développement : la Jeffara tunisienne (ed. Genin, D.), IRD, El Menzah, Tunisia.
[34] Wolf, A. T., Yoffe, S., & Giordano, M., (2003). International water: Identifying basins at risk. Water Policy, 5(1), 29–60.
[35] Le Pautremat, P., (2007). Eau et stratégie militaire. *Revue internationale et stratégique*, 66, 119-130.
[36] Le Pautremat, P., (2007)
[37] King, M.D., (2015). 'The Weaponization of Water in Syria and Iraq'. *The Washington Quarterly* 38 (4): 153–69.
[38] Le Pautremat, P., (2007) , Op. cit.
[39] Ibid.
[40] Ibid.
[41] King, M. D. (201)5**.** Op. cit.
[42] Le Pautremat, P., (2007). Op. cit.

التي تتميز بالنزاع حول الموارد المائية محدودة، إذ لا تتجاوز 28% مقارنة بتلك التي يسود فيها التعاون بين مستخدمي المياه البالغة 67%[43].

5. إعادة تأهيل المنشآت المائية

في فترة ما بعد الصراع، تشكل إعادة بناء قطاع المياه أولوية أساسية، لأن المياه ضرورية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والحفاظ على الصحة العامة، وكذلك لاستئناف جميع الأنشطة الإنتاجية اقتصادياً[44]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يمنح الأمل للسكان، ويقلل دعم التمرد، ويعزز بناء السلام[45].

وإلى جانب العملية الفنية لإعادة تأهيل البنية التحتية لإمدادات المياه، فإن تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الإدارة المتكاملة للموارد المائية "يمكن أن يساهم في توطيد السلام في بيئات ما بعد الصراع من خلال استعادة التعاون على جميع مستويات المجتمع" [46]. مما يعطي أولوية لمساهمة المجتمعات المحلية في عملية إعادة إعمار المنشآت المائية، فقد كانت المشاريع المجتمعية التي تمت دراستها في مونروفيا وكابول مفيدة للتماسك الاجتماعي، وهو أمر مهم بشكل خاص في مجتمعات ما بعد الصراع [47]. كما أن تطوير قدرة المجتمعات المحلية على إدارة موارد المياه يزيد من فرص استدامة المشروع[48].

[43] Wolf, A. T., Yoffe, S., & Giordano, M., (2003).
[44] Weinthal, E., Troell, J., et Nakayama, M., (2011). Water and post-conflict peacebuilding: introduction, Water International, 36:2, 143-153,
[45] Pinera, J.-F., et Reed, R. , (2011). Restoring services, rebuilding peace: urban water in post-conflict Kabul and Monrovia, Water International, 36:2, 222-231.
[46] Burt, M., Keiru, B - J., (2011). Strengthening post-conflict peacebuilding through community water-resource management: case studies from Democratic Republic of Congo, Afghanistan and Liberia, Water International, 36:2, 232-241.
[47] Pinera, J.-F. et Reed, R. (2011). Op. cit.
[48] Burt, M., Keiru, B - J., (2011). Op. cit.

استثمار الموارد المائية وتطور الإنتاج الزراعي في المناطق الشمالية والشمالية الغربية

ساهم الاستثمار والدعم الحكومي للتحول من الزراعة البعلية للزراعة المروية ضمن استراتيجية الاكتفاء الغذائي الذاتي إلى ارتفاع المساحات المروية في سورية من المياه الجوفية ومن المياه السطحية، في الفترة ما بين 1990 و2006 بنسبة 235% و196% على التوالي[49].

تمثلت الاستثمارات الحكومية في الموارد المائية في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من خلال تجفيف سهل الروج في بداية الستينيات من القرن الماضي، وإنشاء شبكة ري عامة فيها. وبناء خزان البالعة لاحقاً، في عام 2001، ضمن تحديث شبكة الري فيه، وتحويلها إلى الري المضغوط، لري 10400 هكتاراً. كذلك فقد تم إنشاء سد تشرين على نهر الفرات[50]. كما تم إنشاء سد ميدانكي على نهر عفرين، بالإضافة إلى إنشاء شبكة ري عفرين بمساحة 24900 هكتار في عام 2004. كذلك هناك سد الدويسات الذي يروي 300 هكتار. ويتواجد سدان ترشيحيان هما سد راجو وسد كفر روحين، كما يبين كل من جدول رقم (1 و2). كما شهدت المنطقة في نهاية ثمانينات القرن الماضي استثمارات فردية لتحويل الزراعة البعلية الى زراعة مروية من خلال استخدام المياه الجوفية. فقد تم حفر الآبار بكثافة لهذه الغاية. ففي منطقة رأس العين الواقعة ضمن محافظة الحسكة بالقرب من

الحدود التركية السورية، ارتفع عدد الآبار على طرفي الحدود. في الجانب السوري، ووصلت نسبة ارتفاع عدد الأبار المستثمرة 1030% في الفترة الممتدة بين 1984–2006؛ مما أدى الى زيادة المساحة المزروعة للفترة نفسها، من 2400 هكتار مروي إلى 44550 هكتار[51][52]. هذه الاستثمارات في التحول

[49] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية، 1991 – 2001، دمشق.

[50] كانت هذه المناطق التي تطورت في النصف الثاني من القرن الماضي من الإنجازات الرائدة في مجال التنمية الزراعية. إلا أن الآراء تتنازع حول النتائج من هذه الأعمال. إذ يرى بعض الباحثين أنها ساهمت في زيادة المساحة المروية. في حين يرى آخرون أن البعد السياسي كان يغلب على بعض هذه القرارات كما هو الحال في نقاش سد تشرين. إذ يرى بعض المهتمين بأن تخزين مياه السد أدى إلى غمر أراضي زور الفرات الخصبة الممتدة من جرابلس إلى جسم السد وعلى طرفي النهر بغاية نقل المياه إلى سهول حلب الجنوبية ذات الأراضي الفقيرة.

[51] صومي، جورج ملكي وداود، معن دانيال. أزمة الموارد المائية في المنطقة الشرقية من الجمهورية العربية السورية، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 19 يناير/كانون الثاني 2010، ص 16.

[52] وكذلك الوضع في الطرف التركي، فقد ازدادت المساحات المروية من المياه الجوفية المستخرجة من منطقة التأثير المباشر بشكل كبير، فانتشرت الزراعات المروية على مساحات شاسعة معتمدة على تقنية الري المحوري من المياه الجوفية.

من الزراعة البعلية إلى الزراعة المروية في المناطق الشمالية والشمالية الغربية، التي تضم جزءاً مهماً من الأراضي الزراعية في سورية، ساهمت في التوسع في المساحة المزروعة والمساحة المروية، وبالتالي زيادة الإنتاج. ويتم زراعة القمح والشعير والبقوليات (العدس، الحمص، الفول، الفاصولياء، ...) والنباتات العطرية – الطبية (الكمون، حبة السوداء...)، والخضروات بأنواعها. كما يتم زراعة أشجار الزيتون والرمان والمشمش والخوخ والعنب والتين والكرز...؛ إلا أن هذا الاستثمار أدى لانخفاض مستوى المياه الجوفية، وجفاف العديد من الينابيع في المنطقة الشمالية، من أهمها ينابيع رأس العين وينابيع عري.

جدول رقم (1) يبين السدود المتواجدة في مناطق الدراسة

اسم السد	الهدف	المساحة المروية (هكتار)	عام بدء الخدمة	الحد الأعظمي للتخزين (مليون م^3)
سد تشرين	ري وشرب		1999	1900
عفرين	ري وشرب	24900	2004	190
قسطون	ري	3000	1995	20
الساجور (ليلوى)	تخزيني - ترشيحي		2007	14.5
راجو	ترشيحي		1981	15
الدويسات	ري	300	1995	3.6
خزان البالعة (الروج)	ري	10400	2001	14.5
كفر روحين	ترشيحي		1991	2.25
محطة ضخ غزالة	يتم الضخ من نهر العاصي	200		

المصدر: وزارة الموارد المائية في سورية (وزارة الري سابقاً)

جدول رقم (2) يبين شبكات الري المتواجدة في مناطق الدراسة

شبكات الري	المساحة (هكتار)	المحاصيل الرئيسة
سهل الروج	10500	قمح، قطن، شوندر سكري، سمسم، بطاطا وخضار
عفرين	24900	مشمش، رمان، خضار، قمح
غزالة	250	مشمش، خوخ
الدويسات	300	قمح، قطن، شوندر سكري
برج عبداللو	300	قمح، قطن

المصدر: وزارة الموارد المائية (وزارة الري سابقاً)

المياه: أداة رافعة للتعافي المبكر في سورية

1. التعافي المبكر

هيَّأ كل من البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ECSWA) خطط إعادة الإعمار في سورية في عام 2012 [53]، مستندين على افتراض أن فترة الصراع ستكون قصيرة المدى، والتي قد تطول حتى نهاية 2013[54]. إلا أن الصراع استمر، كما استمر الدمار معه، وأعمال حصر الأضرار وتحديد حجمها، وتحديث خطط إعادة الإعمار بناء على المعطيات الجديدة. مع استمرارية الحرب بدأت تظهر العديد من الأمور المفتاحية التي كانت غائبة والتي تجعل أي محاولة للتخطيط لإعادة الإعمار صعبة، إن لم تكن غير مؤكدة للغاية. وهذا يتعلق بشكل خاص بمسألة السكان النازحين. إن مصير هؤلاء السكان أحد الأسئلة الحاسمة التي تحدد شكل البلاد بعد الصراع. كم عدد المنفيين الذين سيكونون قادرين أو راغبين في العودة إلى أماكنهم الأصلية ومتى؟ هل سيسمح للسكان المطرودين بالعودة إلى ديارهم أم لا؟ وتبقى هذه الأسئلة دون إجابة في الوقت الحاضر[55].

في هذا الوضع الذي كان يُظهر مشهداً معقداً للبدء في إعادة التأهيل، هناك بعض المناطق ذات الاستقرار النسبي، حيث يكون طلب السكان فيها إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، دون رفض المساعدات الطارئة التي يتم تقديمها والتي تعد ضرورية للبقاء على قيد الحياة، ولكن التحدي الأكبر في الصراعات الطويلة يتمثل في تحسين الظروف المعيشية وفك تبعية السكان للمساعدات الإنسانية الطارئة تدريجياً[56].

[53] وفي الواقع، تناولت هذه الخطة توجهات وأولويات الخطة الخمسية العاشرة، والتي كان أحد أهدافها تحسين إنتاجية الزراعة المروية. وتعاملت خطة الإسكوا مع الصراع على أنه انقطاع لحظي لا يشكك في توجهات السياسة الاقتصادية للبلاد، رغم أن الأخيرة ساهمت في الانتفاضة الشعبية.

[54] تم تحضير الخطط مبكراً من أجل أن يكون هناك خطة إعادة إعمار متماسكة، يُبدأ في تنفيذها بمجرد انتهاء الأعمال العسكرية، وذلك لتجنب النكسات التي أصابت خطة إعادة الإعمار التي ينفذها البنك الدولي في أفغانستان.

[55] Haj Asaad, A., Saadé-Sbeih, M., Jaubert, R., (2019). Op. cit.

[56] Haj Asaad, A., (2022). Bassin de l'Oronte: L'eau dans la stratégie du développement, du conflit et de la reconstruction. Lausanne: Université de Lausanne (Dissertation thesis),

إن إطالة أمد الصراع وغياب المنظور فيما يتعلق بالحل السياسي دفعا المنظمات الناشطة في سورية والدول المجاورة إلى دمج فكرة الصمود والتعافي المبكر في مشاريعهم، فمنذ عام 2014، أصبحت القدرة على الصمود والتعافي المبكر تدريجياً موضوعاً مشتركاً بين برامج مساعدة اللاجئين والمنظمات التنموية العاملة في سورية. وتشمل هذه البرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا الأخير يجعل من الصمود الموضوع الرئيس لإطارها الاستراتيجي والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. يسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في "البرنامج الإقليمي للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود"[57]، وقد قام بتطوير العديد من الوثائق البرنامجية حول القدرة على الصمود، بما في ذلك وكالات أخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالزراعة[58][59].

إن قدرة السكان على التغلب على الأزمة في حالة الصراع والحكم الذاتي، كما هو الحال إلى حد كبير في سورية، تعتمد على الظروف المعيشية، بما يتجاوز البقاء، فضلاً عن القدرات التنظيمية للسكان. ويتطلب ذلك صياغة مشاريع إغاثة طارئة من أجل البقاء، أيضاً إطلاق مشاريع التعافي المبكر – إنمائية. وتشمل هذه، من بين أمور أخرى، إعادة تأهيل البنية التحتية. ويظهر التحليل بأن فكرة تجاور (contigum) المشاريع الإغاثية والتنموية هي التي تتوافق مع الوضع في سورية. وبشكل عام، تواجه العلاقة بين الاستجابة الطارئة والتنمية اختلافاً عميقاً بين الثقافات وأساليب عمل المنظمات الإنسانية والتنموية[60]. وفي سورية، تنعكس العلاقة بين الاستجابة الطارئة والتنمية في بعض النواحي. لقد تبنت المنظمات التنموية العاملة في سورية بالفعل استراتيجيات المساعدات الطارئة. وفي القطاع الزراعي، تقوم منظمة الأغذية والزراعة والعديد من الوكالات الثنائية بتوزيع البذور والأسمدة، وفي وقت ما، مجموعات الأدوات اليدوية. وقد قارن المستفيدون في محافظة إدلب هذه الأخيرة بتوزيع الصابون ونصائح النظافة التي تقدمها برامج المياه والصرف الصحي والنظافة

[57] 3RP (Regional Refugee and Resilience Plan), 2017, Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syrian Crisis, 2016 Annual report.
[58] UNDP, 2013, Resilience-based Development Response to the Syria Crisis, United Nations Development Programme, New York.
[59] UN in Syria, 2016, United Nations and Partners in Syria 2011-2016, Humanitarian response and building resilience in Syria.
[60] Smillie, I., (2001). Patronage or Partnership: Local Capacity Building in Humanitarian Crises. Kumarian Press, IDRC. Ottawa.

الصحية للنازحين. ومن المؤكد أن توفير البذور والمدخلات أمر ضروري، إلا أن فعاليته تقل في غياب الري [61].

ومن بين جميع مجالات التدخل، تعد مشاريع التعافي المبكر من خلال إعادة تأهيل المناطق المروية عنصراً استراتيجياً في القدرة على الصمود. وإلى جانب إنتاج الغذاء، فهو يسهم في الحفاظ على المزارع وتعزيز قدرات الإدارة على المستوى المحلي. ولا يمكن إعادة تأهيل المناطق المروية إلا في المناطق ذات الاستقرار النسبي، ولكن لم يتم بذل سوى القليل جداً في هذا الاتجاه.

2. سهل الروج: أداة للتعافي المبكر في فترة الصراع وبعده

يقع سهل الروج إلى الغرب الشمالي من مدينة إدلب (الشكل 3) ويضم 65 قرية. وكانت المنطقة عبارة عن مستنقع، ولا يستخدم سوى جزء صغير منها لإنتاج المحاصيل بعد انحسار المياه في الصيف. وفي ستينيات القرن الماضي، تم تجفيف المستنقع وإنشاء شبكة للري لتزويد 5000 هكتار من الأراضي المروية. بعد جفاف ينابيع عري التي كانت تغذي الشبكة تم حفر 17 بئراً لري 2700 هكتار. وفي بداية القرن الحادي والعشرين تم إنشاء أنظمة الري المضغوط بالاعتماد على مياه نبع عين الزرقاء المخزنة في خزان البالعة (14.5م^3) لري 10.500 هكتار لإنتاج القمح (60%) والقطن (25%) والفول (10%) والشوندر السكري (5%). وفي الصيف لم تتجاوز المساحة المزروعة بشكل رئيس بمحاصيل الخضار 50% من المخطط له. كان المشروع يدار من قبل المؤسسات الحكومية التي تقوم بوضع خطة توزيع المياه، وتحدد المحاصيل المسموح زراعتها، كما تقوم بتحصيل رسوم الري.

[61] Haj Asaad, A., Saadé-Sbeih, M., Jaubert, R., (2019). Op. cit.

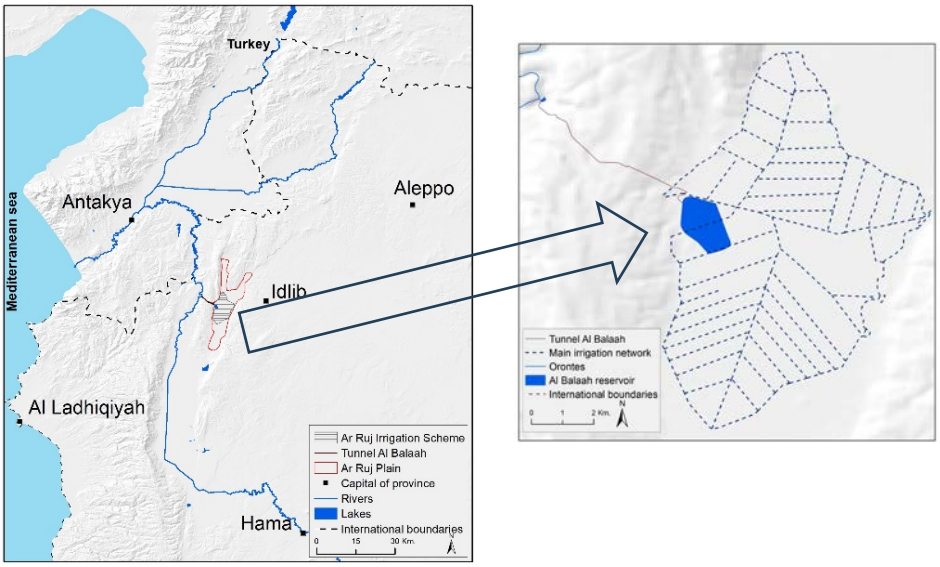

شكل رقم (3) يبين موقع سهل الروج

في فترة الصراع، تأثرت بشدة معظم شبكات الري العامة في سورية، وخاصة تلك الواقعة في حوض العاصي، الذي شهد أكثر المعارك ضراوة، والتي كانت توفر أكثر من 15% من الإنتاج الزراعي في سورية، نجم ذلك التأثير بسبب القصف المباشر أو غير المباشر، مما أدى إلى تدميرها وانقطاع إمدادات المياه كلياً أو جزئياً عن الأراضي المروية [62]. كان من أكثرها تأثراً شبكة سهل الروج، فقد انقطعت الكهرباء عن محطات الضخ وتعرضت للإهمال وسرقت بعض أجزائها. وأدى ذلك لتحول أراضي سهل الروج بالكامل إلى الزراعة البعلية. ويستخدم حالياً حوالي 10000 هكتار من الأراضي المروية سابقاً لإنتاج القمح والشعير البعلي. ويقدر تراجع المساحة المروية صيفاً بـ 98% كما يبين شكل رقم (4).

[62] Haj Asaad, A. and Jaubert, R., (2014). Op. cit.

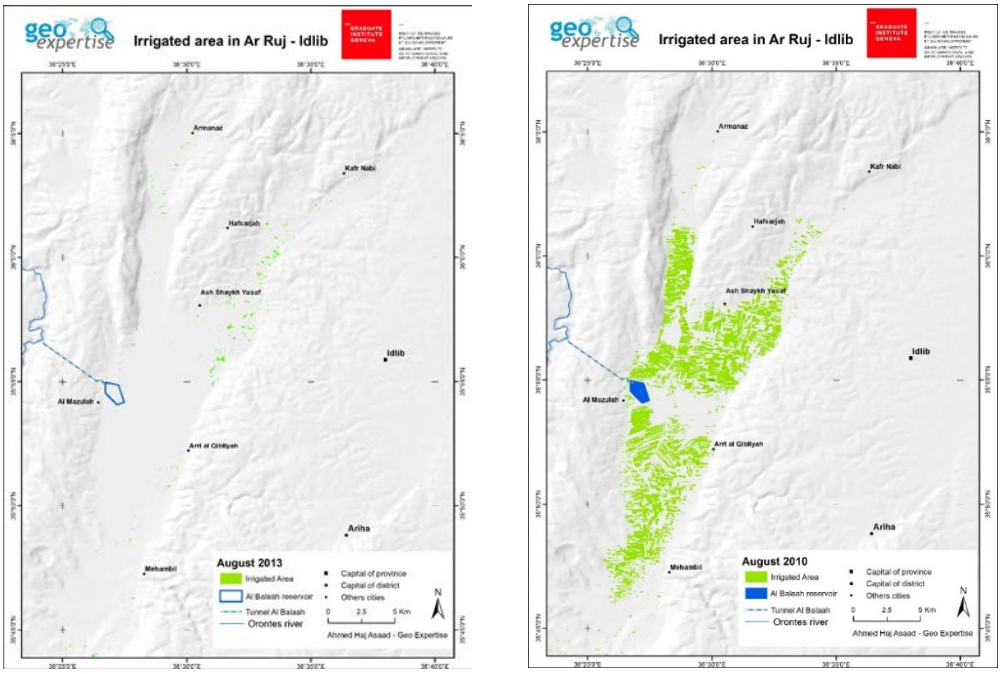

شكل رقم (4) يبين تراجع الزراعة المروية صيفاً في شبكة ري سهل الروج
Source: Haj Asaad, A., et al. (2015)

أظهرت دراسة بعنوان: " Strengthening Civil society organization and improving water access in Nord western Syria" التي أجريت ضمن برنامج "تمكين المجتمع المدني السوري"[63]، في الفترة 2012 – 2015 عن إمكانية بدء مشاريع التعافي المبكر في بعض شبكات الري العامة. إذ تم اختبار الشبكات بناءً على مصفوفة من العوامل: جيواستراتيجية الموقع عسكرياً، أهمية الموقع بالنسبة لأصحاب المصالح، مدى تعرض مالكي الأراضي للتهجير التعسفي (جدول رقم 3؛ شكل رقم 5). وبناء على ذلك تم اختيار إعادة تأهيل سهل الروج. فقد انقطع الري بشكل كامل عنه منذ عام 2012 بعد تدمير منشآت الضخ وجزء من شبكات الري. كما أن قرى سهل الروج لم تتعرض للنزوح القسري للسكان. بمعنى آخر، أنه لن يكون هناك إعادة تخصيص الأراضي لغير مالكيها. كما أن المجتمع المدني والمحلي يملك القدرة على إدارة شبكة الري العامة. بالإضافة لذلك، فإن سهل الروج لا يمثل أهمية جيواستراتيجية عسكرية، أي إنه لن يتحول إلى ساحة عسكرية تتسبب في تدميره.

(63) Haj Asaad, A., et al, (2015). Op. cit.

جدول رقم (3) يبين التحديات والإمكانيات لتأهيل شبكات الري العامة 2012 – 2015

اسم الشبكة	
شبكة ري القصير	• تعرض أصحاب الأراضي للتهجير القسري. • المجموعة الاقتصادية المقربة من النظام تقوم بتجهيز المنطقة لتسهيل تنفيذ مشروعها "إنشاء مجمعات سياحية في منطقة القصير". • استعداد "حزب الله" لتوسيع قاعدته الإقليمية من خلال السيطرة على منطقة القصير.
شبكة ري حمص - حماه	• تعرض أصحاب الأراضي للتهجير القسري. • خطر كونها منطقة صراع.
شبكة ري الحولة	• مصدر المياه (سد الحولة) خاضع لسيطرة القوات الموالية للنظام. وتسيطر المعارضة على الأراضي المروية. وقطعت القوات الموالية للنظام المياه عن تلك الأراضي. • تعرض أصحاب الأراضي للتهجير القسري.
شبكة ري سهل العشارنة والغاب	• تعرض أصحاب الأراضي للتهجير القسري؛ إنها منطقة صراع. • المجموعة الاقتصادية المقربة من النظام تقوم بتجهيز المنطقة لتسهيل إقامة مشروعها. المنطقة الاقتصادية الخاصة بالغاب.
شبكة سهل الروج	• لا يوجد نزوح قسري للسكان. • المجتمع المدني قوي. •موقعه الجيواستراتيجي غير هام عسكرياً.
شبكة ري غزالة	• لا يوجد نزوح للسكان. • المجتمع المدني والمحلي قوي. •موقعه غير استراتيجي عسكرياً.
شبكة عفرين	شبكة الري مستخدمة جزئياً

Source: Haj Asaad, A., et al. (2015)

بدأت المرحلة الأولى من مشروع إعادة التأهيل في فبراير 2017، التي تغطي مساحة 700 هكتار، وانتهى في ابريل 2018[64]. ويتضمن هذا المشروع مجموعة من الأعمال المدنية، تشمل إبطال مفعول الذخائر غير المنفجرة الناجمة عن القنابل العنقودية، وإصلاح أجزاء من القنوات المتضررة، وإصلاح أو استبدال المضخات، وتركيب مولدين. وكان تشكيل جمعية لمستخدمي المياه عنصراً حاسماً في المشروع، والتي لعبت دوراً أساسياً مع اللجان المحلية في القرى المعنية لإدارة المشروع

[64] تم تصميم وتنفيذ المشروع من قبل فريق من المهندسين السوريين في منظمة Geo Expertise - Geneva وحصل على تمويل من الهلال الأحمر القطري.

وحمايته وضمان استمراريته. نلاحظ من خلال تحليل الصور الفضائية استمرارية توسع المساحة المزرعة كما يبين الشكل رقم (6).

شكل رقم (5) يبين وضع شبكات الري في حوض العاصي 2015

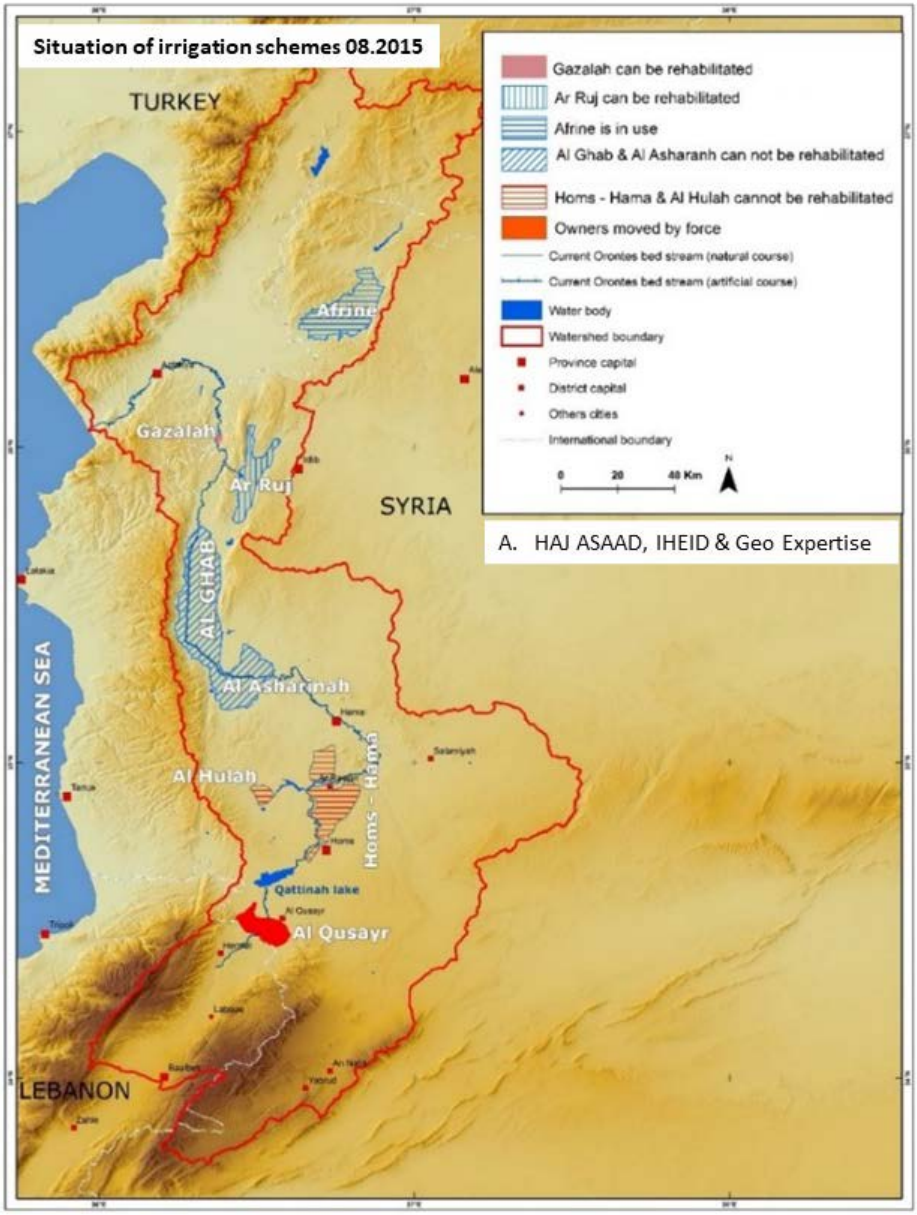

Source: Haj Asaad, A., et al. (2015).

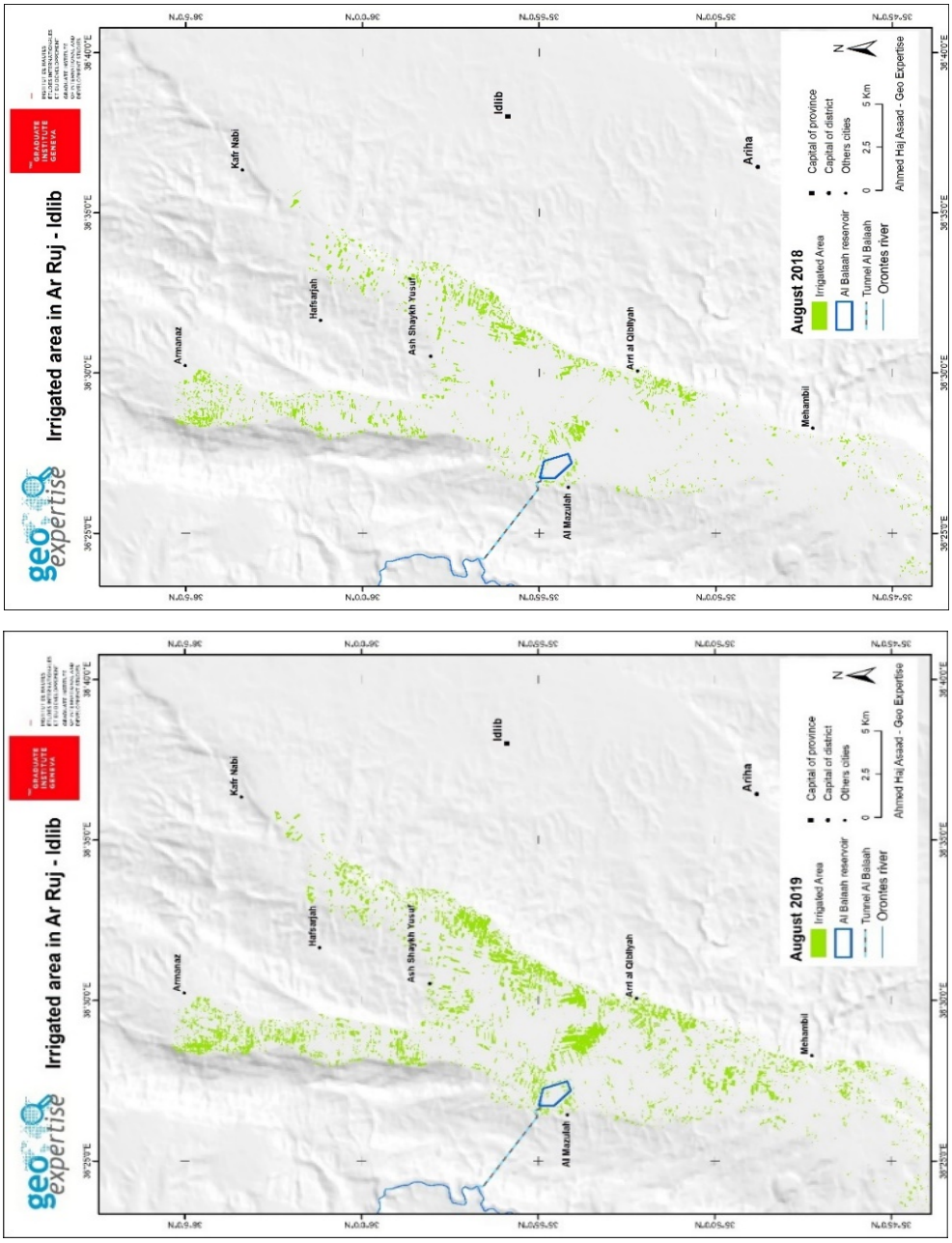

شكل رقم (6) يبين استمرار توسع المساحة المروية في شهر آب/ أغسطس 2018 – 2019

Source : Ahmed Haj Asaad, (2022), P. 209

من الواضح أن من الصعب إعادة تأهيل المناطق المروية دون مشاركة المنظمات السورية، وقبل كل شيء، تفويض المسؤولية إليها. إن تفويض المسؤولية يمثل في الواقع محور النقاش حول توطين المساعدات الإنسانية، والذي كان الموضوع الرئيس للقمة الإنسانية العالمية التي عقدت في إسطنبول عام 2016 [65]. فمسألة "توطين" المساعدات لا تقتصر على الأزمة السورية. كذلك فإن مشاركة المنظمات المحلية في برامج المساعدة الإنسانية ليست حديثة؛ فقد تم إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال المبادئ التي وضعها المنتدى الإنساني العالمي[66].

في الواقع، عندما ترتبط المنظمات المحلية ببرامج المساعدة، فإنها غالباً تكون كمقاولين من الباطن وليس كشركاء كاملين[67]. وهذا هو الحال في سورية، إن التعاقد من الباطن على غرار برامج توزيع المساعدات لا يتوافق مع إعادة تأهيل البنية التحتية المائية الزراعية. وتتطلب استعادة القنوات والمعدات تقييماً فنياً دقيقاً وتنسيقاً بين العديد من المشغلين المحليين، فضلاً عن الاستقلال عن السلطات العسكرية. ويجب بالضرورة أن تكون المنظمات السورية المنفذة للمشروع صانعة قرار مشتركة فيما يتعلق بالاستراتيجية وتعديلاتها الحتمية، التقنية والسياسية. علاوة على ذلك، بمجرد الانتهاء من إعادة التأهيل، لا يمكن ضمان إدارة المرافق وتحصيل الرسوم إلا من خلال المنظمات المحلية.

من ناحية ثانية، فإن المشكلة الأساسية والأكثر تقييداً ذات طبيعة سياسية. فإعادة تأهيل البنى التحتية المائية الزراعية، مثل غيرها من البنى التحتية للخدمات العامة، لها بعد سياسي يتعارض مع مبدأ حياد المساعدات الإنسانية. وفي حالة مشروع إعادة تأهيل منطقة الروج المروية، فإن موقف مديري المشروع أنه لا يفيد بشكل مباشر أو غير مباشر السلطات العسكرية التي تسيطر على المنطقة؛ وهذا يعني أن هذه السلطات لا يمكنها أن تعلن مسؤوليتها عن إعادة التأهيل، حتى لو كانت قادرة على منع تنفيذها، مما قد يؤدي إلى استياء جزء من السكان المتضررين من المشروع، أي حوالي 28000 شخص. يتمثل موقف المبادرين بالمشروع في العمل مع المنظمات المحلية ومن أجلها، بما في ذلك اللجان المحلية والمزارعين. وإلى جانب إعادة تأهيل البنية التحتية، فإن الهدف هو المساهمة في

[65] Dixon S.J., Moreno, E.R. Sadozai, A. & Asaad, H.A., (2016). Op. cit.
[66] Dixon S.J., Moreno, E.R. Sadozai, A. & Asaad, H.A., (2016). Op. cit.
[67] Svoboda, E, S., Pantuliano., (2015). International and Local / diaspora Actors in the Syria Response, HPG Working Paper. Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute, London.

تعزيز واستقلالية هياكل الحكم المحلي. فتفويض المسؤولية ومبدأ القرار المشترك ينطويان على خيارات سياسية صريحة أو ضمنية.

ويطرح البعد السياسي لمشاريع إعادة تأهيل شبكات الري مشكلة خاصة في المناطق التي أُجبر فيها السكان على النزوح الجماعي أو الطرد. وتكمن خطورة مشاريع إعادة التأهيل في عدم السماح بعودة الأسر الزراعية، بل لصالح سياسة إعادة تخصيص الأراضي والموارد المائية. ولا يمكن استبعاد هذه الفرضية حالياً في قطاعي القصير وحمص.

الخاتمة

تلعب المياه والمنشآت المائية دوراً هاماً كأداة رافعة للتعافي المبكر، إذ تسهم إعادة تأهيل شبكات الري بتعزيز الأمن الغذائي، من خلال زيادة الإنتاج الغذائي الذي يدعم مقومات البقاء على قيد الحياة للسكان، وتأمين استقلالية ولو جزئية عن المساعدات الإنسانسة الغذائية. وكذلك تعد محركاً للاقتصاد المحلي (عمالة، تجارة،..)، وتؤدي للحفاظ على المزارع وتعزيز قدرات الإدارة المحلية في الإدارة، فهي تسهم في الوقت ذاته في الاستجابة للاحتياجات الغذائية الطارئة، وتحقق أهدافاً تنموية على المدى المتوسط والطويل. يتوجب التنبيه إلى ضرورة الاستفادة من دروس الاستخدام المكثف السابق للموارد المائية، باتباع إدارة مستدامة للمحافظة على الموارد المائية ولتجنب تدهورها.

إن هذا النوع من المشاريع معقد بسبب تداخل الأبعاد الفنية والسياسية، لذلك يتطلب تفويض المسؤولية لصالح المنظمات السورية، وتطبيق مبدأ اتخاذ القرار المشترك بين الجهة الممولة والمنظمات التي تدير المشروع، وألا تقتصر مشاركة المنظمات المحلية على مستوى التعاقد من الباطن. من ناحية أخرى، يكمن عائق سياسي في إعادة تأهيل البنى التحتية المائية الزراعية وتعزيز القدرات على نطاق أوسع للتغلب على الأزمة، إذ يفرض خيارات سياسية صريحة لا تتوافق مع مبدأ حياد العمل الإنساني، لذلك يتوجب على السلطات السياسية والعسكرية المهمينة على المناطق المراد تأهيلها تفهمهم مسألة الحياد التي تواجه المنظمات العاملة في تأمين تمويلها بتخليهم عن إدارة تلك المشاريع للمجتمعات المحلية.

المراجع

1. Ababsa, M.**, (**2013**)**. Crise agraire, crise foncière et sècheresse en Syrie (2000-2011), Maghreb - Machrek 1(215):101-22
2. Badie, B., Smouts, M. – C., (1999). Le retournement du monde. Sociologie de la scène internationale, Paris, Presses de Sciences Po /Dalloz, 3e ed.
3. Burt, M., Keiru, B - J., (2011). Strengthening post-conflict peacebuilding through community water-resource management: case studies from Democratic Republic of Congo, Afghanistan and Liberia, Water International, 36:2, 232-241.
4. Clerc V., (2021). Reconstruction en contexte de conflit : la politique urbaine de reconstruction à Damas au prisme du traitement de la ville informelle, journée d'étude, « les villes dans le monde arabe », Paris France.
5. David, C., Schmitt, O., (1990 [4e éd. 2020**]**). La guerre et la paix: Approches et enjeux de la sécurité et de la stratégie. Paris: Presses de Sciences Po.
6. Dixon S.J., Moreno, E.R. Sadozai, A. & Asaad, H.A., (2016). Localisation of Humanitarian Response in the Syrian Crisis in Syrie: entre fragmentation et résilience, Confluences Méditerranée n° 99.
7. Joncheray, M., (2017). La résilience en géographie des conflits : des indicateurs au couteau-suisse. Colloque « Penser et faire la résilience. Risques et territoires », Mar 2017, Pau, France.
8. Ahmed Haj Asaad, (2022), Bassin de l'Oronte : L'eau dans la stratégie du développement, du conflit et de la reconstruction, UNIL, Lausanne. P. 209.
9. Haj Asaad, A. and Jaubert, R., (2014). Geostrategic stakes and the impact of the conflict in the Orontes River basin, Confluences méditerranée, 89, 173–184,
10. Haj Asaad, A., Saadé-Sbeih, M., Jaubert, R., (2019). La crise agraire du bassin de l'Oronte: de la planification centralisée aux projets agro-industriels, Confluences Méditerranée, N° 108.
11. Haj Asaad, A., (2022). Bassin de l'Oronte : L'eau dans la stratégie du développement, du conflit et de la reconstruction. Lausanne: Université de Lausanne 2022 (Dissertation thesis).
12. Jaubert, R. and Geyer, B. (Eds). (2006). Les marges arides du Croissant fertile. Peuplements, exploitation et contrôle des ressources en Syrie du Nord. Lyon, France: Travaux de la Maison de l'Orient.
13. King, Marcus DuBois. (2015). The Weaponization of Water in Syria and Iraq, The Washington Quarterly 38 (4): 153–69.
14. Le Pautremat, P. (2007). Eau et stratégie militaire. Revue internationale et stratégique, 66, 119-130.
15. Métral, F., (1984). Land tenure and irrigation project in Syria: 1948-1982. In Khalidi, T. (Eds), Land tenure and social transformation in the Middle East, pp. 465-481. Beirut: American University of Beirut.
16. Moreau Defarges, P., (1990). La politique internationale, Paris, Hachette.
17. Pierret, T., (2014). La Syrie d'un soulèvement à l'autre : Exacerbation du confessionnalisme, déséquilibres socio-économiques et ambiguïtés

géopolitiques, in « M'hamed Oualdi, Delphine Pagès-El Karoui, Chantal Verdeil", Les ondes de choc des révolutions arabes, ifpo, Beyrouth, pp. 221-234
18. Pinera, J.-F. et Reed, R., (2011). Restoring services, rebuilding peace: urban water in post-conflict Kabul and Monrovia, Water International, 36:2, 222-231.
19. Romagny, B., Palluault, S., Ben Ouezdou, H., (2006). L'eau au cœur des stratégies de développement durable, in: Entre désertification et développement: la Jeffara tunisienne (ed. Genin, D.), IRD, El Menzah, Tunisia.
20. Smillie, I., (2001). Patronage or Partnership: Local Capacity Building in Humanitarian Crises. Kumarian Press, IDRC. Ottawa.
21. Some, J., (2014), Qu'est-ce que la géostratégie ? in Les yeux du monde, Qu'est-ce que la géostratégie ? - Les Yeux du Monde (les-yeux-du-monde.fr).
22. Svoboda, E, S., Pantuliano., (2015). International and Local/diaspora Actors in the Syria Response, HPG Working Paper. Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute, London.
23. Weinthal, E., Troell, J., et Nakayama, M., (2011). Water and post-conflict peacebuilding: introduction, Water International, 36:2, 143-153.
24. Wolf, A. T., Yoffe, S., & Giordano, M., (2003). International water: Identifying basins at risk. Water Policy, 5(1), 29–60.
25. Yann, N., (2018). Le Nexus Humanitaire – Développement Dépasser le modèle traditionnel de l'aide humanitaire pour mieux répondre aux crises, Université Jean Moulin – Lyon III, Lyon France. P. 97.
26. Yuksel, I., (2006). Southeastern Anatolia Project (GAP) for Irrigation and Hydroelectric Power in Turkey. Energy Exploration & Exploitation, 24(4):361-370.
27. 3RP (Regional Refugee and Resilience Plan), 2017, Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syrian Crisis, 2016 Annual report.
28. Duclos, M. (2017). Syrie : en finir avec une guerre sans fin, Institut Montaigne, Paris, France.
29. Haj Asaad, A., et al. (2015). Strengthening Civil society organisation and improving water access in Nord Western Syria, IHEID et Geo Expertise, Geneva, 300 pages.
30. Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), (2005). Cadre politique de reconstruction post-conflit en Afrique, 41.
31. UN in Syria, (2016), United Nations and Partners in Syria 2011-2016, Humanitarian response and building resilience in Syria.
32. UNDP, (2013), Resilience-based Development Response to the Syria Crisis, United Nations Development Programme, New York.
33. صومي، جورج ملكي وداود، معن دانيال، أزمة الموارد المائية في المنطقة الشرقية من الجمهورية العربية السورية، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 19 يناير/كانون الثاني 2010، ص 16.

34. المجموعة الدولية للتعافي المبكر (2016)، مذكرة إرشادية بشأن التعافي المبكر بين المجموعات، 84 صفحة، جنيف.
35. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية، سورية.

الورقة: (2)

حوكمة السكن الآمن في مناطق النزاع المطول: مبادرات المنظمات غير الحكومية لإسكان المهجرين في منطقة إعزاز

أويس حمص | محمود المصري*

الورقة (2): حوكمة السكن الآمن في مناطق النزاع المطول: مبادرات المنظمات غير الحكومية لإسكان المهجرين في منطقة إعزاز

الملخص

دخل النزاع في سورية طور النزاع المطول، مما حول النزوح في مناطق شمال غرب سورية إلى شكل النزوح المطول، والذي أدى بدوره إلى زيادة معاناة المهجرين قسراً في مخيمات النزوح. وقد ساهم ذلك في بروز مبادرات غير مألوفة في مناطق النزاع، صنفت على شكل استجابة هجينة عن طريق المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الإسكان، فقد جمعت هذه الاستجابة بين أسلوب الاستجابة الإغاثية الطارئة واحتياجات التعافي المبكر، وسمات من إعادة الإعمار. ومع مرور الوقت تحولت هذه الاستجابات إلى قطاع إسكان ناشئ في ظل اقتصاد الحرب القائم والهياكل الحوكمية الهشة، والذي حلت فيه المنظمات غير الحكومية محل الهياكل التنفيذية الغائبة، مما أدى إلى ظهور عدد من الإشكالات التي قد تتطور مستقبلاً وتسهم في تعقيد النزاع الذي أدى لمشكلة النزوح بداية.

تحاول هذه الورقة تحليل هذه الإشكالات، من خلال وضع اعتبارات لإسكان آمن في ظل النزاع المطول، باعتباره منظومة معقدة تتشابك فيها جوانب حوكمية، واجتماعية، ومكانية، واقتصادية، وتستحضر الضغوطات والصدمات التي أسهمت في النزاع القديم، في محاولة للحول دون تطورها وإسهامها في تجدد النزاع وتوليد موجات نزوح جديدة، إذ يواجه قطاع الإسكان في أعزاز تحديات ناتجة عن تعقيدات السياق السياسي والأمني، في وقت لعبت فيها تركيا دوراً مهماً في هذا القطاع بما يتماشى مع مصالحها، بينما استفادت سلطة الأمر الواقع بشكل غير مباشر عبر شبكاتها الرسمية وغير الرسمية من بعض الامتيازات الاقتصادية في مشروعات الإسكان المنفذة في هذه المنطقة. وعلى مدار الأعوام الماضية عانت المشاريع من نقص التخطيط والخبرة، مما أدى إلى ظهور تجمعات سكنية غير مرتبطة بالبنية التحتية ومهددة بمخاطر بيئية، إلى جانب تهميشها لمشاريع سبل العيش، مما زاد من اتكالية المستفيدين على الإغاثة، في وقت غابت فيه المشاركة المجتمعية وتباينت طبيعة ملكية الأراضي والمساكن، وتم تداول بيع الشقق ما بين المستفيدين، وضاعت فرص آخرين فيها.

أوصت الدراسة بضرورة تأسيس لجنة تنسيق تضم الفاعلين في قطاع الإسكان، لوضع إطار شامل لسياسة السكن الآمن للمهجرين قسراً. ودعت إلى تبني خطط استراتيجية تراعي الاعتبارات البيئية والتنموية، وأكدت كذلك على تطوير برامج بناء القدرات، وتعزيز حملات الحشد والمناصرة، على مستويات عدة، بهدف تقويم السياسات الحالية وتحسين استجابة الإسكان.

مقدمة

دخل النزاع السوري في طور النزاع المطول، مما فاقم من حالة النزوح الداخلي إلى شمال غرب سورية، متحولة إلى حالة نزوح مطول، ومقتربة من حالة إعادة التوطين الداخلي. كما أفضى هذا النزاع إلى حالة مبهمة سياسياً وأمنياً، تتسم بتعقيد خريطة الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، وازدهار اقتصاد النزاع، وضعف هياكل الحوكمة الرسمية، مما صعّب من عملية إدارة النزوح الداخلي ضمن هذه المناطق، وبالتالي حال النزاع المطول دون الوصول إلى حلول آمنة، نظراً لكثافة المهجرين في المخيمات التي تجاوز الكثير منها عمره الافتراضي، وكذلك المهجرين المقيمين في المناطق الحضرية.

في هذا السياق، تزايدت استجابات الإسكان من قبل عدد من المنظمات غير الحكومية، المعنية بتقديم الاستجابات الإغاثية الطارئة في هذه المناطق، كحل لظروف النزوح القاسية في المخيمات، في خطوة اعتبرها المراقبون كتجاوز للدور المنوط بعمل هذه المنظمات، لكون الاستجابات الخاصة بالإسكان أقرب لمرحلة إعادة الإعمار منها إلى مرحلة التعافي المبكر، وبالتالي يطرح هذا الانتقال تساؤلات عما إذا كانت هذه المشاريع السكنية تنفذ في سياق الاستجابة الإغاثية، وإلى أي مدى تتبع المنظمات خطة استراتيجية شاملة في تنفيذها، والتي من المفترض أن تراعي عوامل معقدة ومتشابكة من أسباب النزاع ومآلاته وتلافي تجدده، وقدرة المناطق التي تقام فيها المشاريع على تحمل هذه الكثافة السكانية الكبيرة الطارئة، بالبنى التحتية الموجودة، والموارد الطبيعية والمقدرات التنموية لضمان كسب العيش. كما أن هيمنة اقتصاد الحرب قد تزيد من مخاطر تسليع حقوق السكن والأرض والممتلكات، وتوظيف أطراف النزاع المحليين لها للتمويل الذاتي، وتعزيز السيطرة المكانية، وكذلك الفواعل الإقليمية والدولية لفرض أجنداتها السياسية.

تأتي أهمية هذه الدراسة من مقاربتها لاستجابات المنظمات غير الحكومية في قطاع الإسكان، باعتبارها استجابات هجينة في ظل التعقيد الذي فرضه النزاع المطول، وبروز إدارات لامركزية تقوم بها فواعل ما دون الدولة، وأطر قانونية فضفاضة، ومناطق نفوذ فصائلية، واقتصاد نزاع وإغاثة مزدهرين. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه الاستجابات وتقييم نجاعتها بتحقيقها لاعتبارات إسكان آمن للمهجرين، وقادرة على التعامل مع المظالم التي ولدها النزاع، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، دون تغذية اقتصاد النزاع، ومتلافية في الوقت ذاته مخاطر تحول التهجير القسري إلى توطين قسري، وظهور مظالم جديدة تعقد النزاع المطول. وتقارب هذه الدراسة بذلك مفهوم السكن الآمن في مناطق النزاع المطول بأنه منظومة إسكانية معقدة تتألف من عوامل اقتصادية واجتماعية وفيزيائية، تتم حوكمتها كي لا تسهم في تعقيد النزاع، ليكون سؤالها الرئيس: ما واقع تدخلات الإسكان للمنظمات غير الحكومية في ظل النزاع المطول، وما مدى مراعاتها لاعتبارات السكن الآمن في منطقة أعزاز؟

يتفرع هذا السؤال إلى الأسئلة التالية:

- ما خصوصية قطاع الإسكان في سياق النزاعات المطولة، وما اعتبارات حوكمة الإسكان ضمنه؟
- ما خصوصية واقع شمال غرب سورية ضمن سياق النزاع المطول في سورية؟
- هل تلبي استجابة المنظمات غير الحكومية الإسكانية اعتبارات السكن الآمن؟
- ما موقع هذه المشاريع من منظومات اقتصاد النزاع القائمة؟
- ما مدى توافق هذه المشاريع مع اعتبارات إدارة التنمية المكانية؟
- ما مدى مراعاة هذه المشاريع للتماسك الاجتماعي؟

ركزت الدراسة على مشاريع الإسكان التي انتهى تنفيذها وتسليم وحداتها لساكنيها من قبل هذه المنظمات في منطقة أعزاز، في الفترة ما بين عام 2018-2021، كفترة زمنية يتسنى من خلالها الاطلاع على مراحل المشروع كافة، خاصة بعد إتمام عملية الإسكان بانتقال المستفيدين إلى وحداتهم السكنية، واستقرارهم فيها لمدة كافية لاستشفاف جودة هذه المشاريع الفيزيائية، وآثارها الاجتماعية والبيئية. اعتمدت الدراسة على المصادر المفتوحة لمسح الأدبيات من الكتب والدراسات الأكاديمية والتقارير الأممية التي تعنى بمفاهيم الإسكان عامة وفي سياق النزاعات، والنزاعات المطولة خاصة،

وخلصت منها لتأطير مفهوم للسكن الآمن في مناطق النزاع المطول. كما اعتمدت على تلك الأدبيات لتصميم أسئلة المقابلات المعمقة وتحليلها تحليلاً كيفياً، والتي بلغت تسع مقابلات، أربع منها مع مسؤولين في هذه المنظمات، وثلاث مع ناشطين وفاعلين في عمل المنظمات، وعضو في نقابة المهندسين الأحرار، ولم يتسن لنا سوى مقابلة مع مستفيد واحد. إضافة لمحادثات مع موظفين في المجلس المحلي في مدينة أعزاز.

تألف متن هذه الدراسة من مقدمة وأربعة مباحث واختتم بالنتائج والتوصيات. وضح المبحث الأول اعتبارات حوكمة السكن الآمن في مناطق النزاع المطول بمقاطعة الأدبيات المتعلقة بسياسات الإسكان، والتعافي المبكر، وإعادة الإعمار وحل النزاعات، للوصول إلى صيغة يمكن من خلالها وضع إطار عام لتقييم وفهم الاستجابة الهجينة الإسكانية في شمال غرب سورية. وجاء المبحث الثاني ليتناول التركيبة الديمغرافية والفاعلين في الإسكان في منطقة أعزاز، وليوضح السياق الذي نشأت ضمنه هذه المشاريع في هذه المنطقة والفاعلين الرسميين فيه. أما المبحث الثالث فتناول مناقشة مدى تلبية مشاريع المنظمات غير الحكومية لاعتبارات السكن الآمن، وواقع مشاريع الإسكان تلك، ليخلص المبحث الرابع إلى الإشكالات التي تحول دون تحقيق اعتبارات السكن الآمن في هذه المنطقة.

المبحث الأول: اعتبارات حوكمة السكن الآمن

أولاً: خصوصية وإشكاليات قطاع الإسكان في سياق النزاعات المطولة

تضع أدبيات المصادر المفتوحة وتقارير المنظمات الأممية تقسيماً واضحاً للاستجابة للتهجير نتيجة النزاع بين استجابات ثلاث: الأولى استيعابية قصيرة الأمد، وهي الاستجابة الإغاثية الطارئة. والثانية متكيفة متوسطة الأمد، وهي استجابات دعم التعافي المبكر. والثالثة تغييرية طويلة الأمد، وهي استجابة إعادة الإعمار. وتدير منظمات الإغاثة الأممية والمحلية الاستجابتين الاستيعابية والمتكيفة، موفرةً المأوى والاحتياجات الأساسية، وتموّل من هبات برامج الإغاثة [1]. بينما تستلزم الاستجابة التغييرية طويلة الأمد، والتي تضمن إسكان وإعادة توطين المهجرين، مقدرات مؤسساتية

[1] Ugochukwu K. Elinwa, (2015). A Resilience Study for Housing Resettlement in Post-Conflict Areas: A Case Study of North Cyprus (Aşağı Maraş, Famagusta), PhD thesis, Eastern Mediterranean University, North Cyprus (2015).

وتخطيطية ولوجستية على مستوى الدول، تديرها عادة الحكومة الشرعية التي نتجت عن اتفاق انتهاء النزاع، بمساعدة من المنظمات الأممية، وتتمول محلياً أو ببرامج قروض وهبات وفق اتفاقات محددة.

يبنى تقسيم الاستجابة هذا على افتراض أن سيرورة النزاعات خطية، في حين أنها معقدة، وغالباً ما تتحول من نزاع طارئ إلى نزاع مطول، مما يجعل التهجير الناجم عنها مطولاً أيضاً، ويعقد تحديات الاستجابة له [2]. ويعلق المهجرون بذلك بحالة طارئة تصبح أشبه بتيه دائم، فلا استقرار ولا عودة في المدى المنظور. ويؤثر ذلك بشكل كبير على خياراتهم في الاندماج مع المجتمع المحلي والبحث عن سبل العيش، ويزيد اعتماديتهم على المساعدات الإغاثية التي قد لا تدوم بقدر دوام النزاع والنزوح. وينتج عن ذلك أيضاً ضمور الفاعلية السياسية للمجتمعات المهجرة، لتصبح عرضة للاستغلال من الفاعلين في النزاع. كما ينمو اقتصاد الحرب الذي تتخذه الأطراف المتنازعة لتمويل عملياتها، واقتصاد الإغاثة الإنسانية الذي قد لا يكون دوماً ناجعاً في تلبية احتياجات المهجرين وحوكمتها بشكل رشيد ومستدام [3].

تفتقر الأدبيات والتقارير المذكورة إلى توصيات واضحة حول إسكان المهجرين في حالات النزاع المطول، وتكتفي بإدارة الإيواء المؤقت أو ترميم المساكن في نطاق التعافي المبكر، وتتحفظ المؤسسات الأممية على القيام بعمليات إعمار وإسكان قبل انتهاء النزاع، كيلا تستغلها أطراف النزاع لتثبيت المكاسب السياسية والعسكرية، ولدعم الهندسة الديمغرافية ودعم شبكات اقتصاد الحرب، مما قد يجعلها حلاً مستديماً للنزاع. لكن هذا الافتقار يشكل فجوة نظرية وعملية في التعاطي مع الواقع العملي المعقد للتهجير المطول، الذي غالباً ما يؤدي لنشوء سوق عشوائي للإسكان، ضمن ديناميكيات النزاع المطول الأمنية والسياسية والاقتصادية، استجابة للطلب الناتج عن ارتفاع

[2] Dustin A. Lewis (2019). The Notion of 'Protracted Armed Conflict' in the Rome Statute and the Termination of Armed Conflicts under International Law: An Analysis of Select Issues, International Review of the Red Cross 101, No. 912: 1091–1115; Gil Loescher and James Milner (2009). Understanding the Challenge, Forced Migration Review, No. 33 (September).

[3] Jon Unruh (2022). Housing, Land and Property Rights as War-Financing Commodities: A Typology with Lessons from Darfur, Colombia and Syria, International Journal of Security and Development, Vol. (10), No. (1), pp. 1–19.

الكثافة السكانية نتيجة النزوح، وسوء أوضاع المخيمات. ويتمظهر ذلك عادة بتحول المخيمات إلى مدن صفيح ذات كثافة عالية، أو بتوسع النوى الحضرية الموجودة قبل النزاع.

ثانياً: نشوء ظاهرة استجابة الإسكان الهجينة في شمال غرب سورية

لم يكن التحول إلى البناء بدل المأوى المؤقت قراراً واضحاً من جهة معينة، بل مر بمراحل عدة منذ عام 2015 حتى عام2017، بعد زيادة موجات التهجير، وعدم قدرة المخيمات على استيعاب أعداد المهجرين. فكان التحول بدايةً من المخيمات الخفيفة إلى بنىً صلبة من قاطنيها أنفسهم، مهملين المعايير الأممية بمنع بناء السقوف الصلبة. ثم بادرت المنظمات بجمع التبرعات من شبكات الداعمين المتعاطفين خارج المنظومة الأممية ذات المعايير الصارمة بمنع البناء، مستبدلة الخيام بما يمكن تسميته "الخيام البيتونية"، و"الكرفانات"، والمنشآت مسبقة الصنع. بينما قامت بعض الجماعات المحلية التي نزحت بشكل جماعي، كتجمعات المهجرين من حمص ودوما، بإقامة تجمعات خاصة بدعم ذاتي أو من شبكات الأقارب من المغتربين. وانتهى الأمر إلى توجه الحكومة التركية ذات السيطرة على الأرض لإقامة مساكن للمهجرين للحيلولة دون دخولهم أراضيها، ولفتح الباب لاحتمال عودة السوريين المصنفين تحت ما يسمى الحماية المؤقتة في تركيا إلى هذه المناطق.

شكلت الحالة السورية بدخول المنظمات غير الحكومية قطاع الإسكان خروجاً عن المألوف في الاستجابة للتهجير المطول، فمبادرات هذه المنظمات التي تعنى عادة بالإيواء من ضمن برامجها الإغاثية، بدت تدخلاتها في قطاع الإسكان أكبر من نطاق التعافي المبكر وأقل من نطاق إعادة الإعمار، معتمدة على شبكات تمويل خارج الإطار الأممي ومعاييره القاصرة عن هذه الحالات المعقدة والمتحفظة عن الدخول فيها. كما أن بدء هذه التدخلات قبل انتهاء النزاع يطرح تساؤلات حول تأثير ديناميكياته على مسار قطاع الإسكان الحالي، وخريطة الفاعلين فيه والمستفيدين من مشاريعه، لذلك فإن هذه التدخلات الإسكانية من قبل هذه المنظمات تشكل استجابة هجينة[4]، فقد اتبعت أسلوب الإغاثة الاستيعابية، في مرحلة التعافي المبكر المتكيفة، للقيام بمشاريع تستلزم استجابة

[4]Hans Skotte (2004). Tents in Concrete: What Internationally Funded Housing Does to Support Recovery in Areas Affected by War; The Case of Bosnia-Herzegovinia, Dr. Ing Thesis, Norwegian University of Science and Technology.

تغييرية وطويلة الأمد كان يجب أن تخطط لها وتنفذها جهات مفوضة ذات شرعية تمثيلية من أصحاب المصالح، وتتمتع بالقدرات والخبرات الكافية لذلك، ووفقاً لمنهجية مستديمة وأدوات تخطيط تنموية، وقدرة على تفحص وتقدير المخاطر، مما يطرح تساؤلات حول مدى وقوف هذه الاستجابة الهجينة على تحديات النزوح المطول التي فرضها النزاع.

أصبحت هذه الظاهرة واقعاً يستوجب التحليل والفهم، بالاستفادة من دراسات حوكمة الإسكان عموماً، وفي مرحلة إعمار ما بعد النزاع خصوصاً، ومواءمتها مع واقع النزاع المطول، وذلك لتحديد اعتبارات السكن الآمن للمهجرين، وتقييم ممارسات الفاعلين واستعدادهم المؤسساتي والمعرفي للقيام بالاستجابة الإسكانية، ومدى مراعاة مشاريعهم للصدمات التي قد تتسبب بها حين استجابتها لصدمات النزوح وفقاً لتلك الاعتبارات.

ثالثاً: اعتبارات منظومة السكن الآمن في ظل النزاع المطول

تعد هذه الدراسة السكن الآمن في ظل النزاع المطول منظومة معقدة تتجاوز الإيواء الفيزيائي، وتتشابك فيها جوانب حوكمية اجتماعية، ومكانية، واقتصادية[5]، وتستحضر الضغوطات والصدمات التي أسهمت في النزاع القديم، وتحول دون تعقيدها إلى نزاع جديد يولد موجات نزوح جديدة، إذ تراعي هذه المنظومة ثلاث اعتبارات هامة: أولها تحييد اقتصاد الإسكان قدر الإمكان عن اقتصاد الحرب القائم، وتحقيق حوكمة التنمية المكانية الرشيدة، والحفاظ على التماسك الاجتماعي. كما تتعقد خارطة الفاعلين في هذه المنظومة أكثر من الحالة المعيارية للإسكان خارج أوقات النزاع، فلا يحمل الفاعلون صفات رسمية واضحة، وتتداخل شبكاتهم المحلية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالشبكات الإقليمية.

أما تحليل علاقة اقتصاد الإسكان باقتصاد الحرب، فيتطلب معرفة شبكات التمويل والتوريد، والقائمين بأعمال الإنشاء، ودور قوى الأمر الواقع فيها ومدى تخوفها من استغلال حقوق الملكية[6]. كما ينتعش في مناطق النزاع المطول أيضاً نموذج اقتصاد الإغاثة الإنسانية، والذي وإن بدأ

[5]Sultan Barakat (2003). Housing reconstruction after conflict and disaster, Humanitarian Practice Network, www.odihpn.org; Elinwa, A Resilience Study for Housing Resettlement in Post-Conflict Areas.
[6] Jon Unruh (2022). Op.Cit.

كاستجابة إنسانية، فإنه قد يتحول مع طول أمد النزاع إلى شبكة من العلاقات السياسية والاجتماعية تتواءم مع شبكات اقتصاد النزاع القائم.

تستوجب طبيعة النزاع الحضرية الإقرار بتعقيد الواقع الحضري بالأساس قبل إجراء المداخلات عليه[7]، لذا لا يمكن فصل حوكمة إسكان آمن للمهجرين عن حوكمة تنمية حضرية مستدامة تحقق عدالة مكانية، ولا تشكل ضغوطاً تدفع نحو النزاعات[8]، ويستوجب ذلك تحليل خصائص ومقدرات الموقع الحضرية، من بنى تحتية، وشبكات مواصلات، والإلمام بسياقه البيئي واستعمالات الأراضي المحيطة. كما يجب أن يؤمن سكناً ملائماً للمستفيدين[9]، ويحقق وصول القاطنين إلى الخدمات التعليمية والاجتماعية[10]، ومراكز النشاط الاقتصادي، وتأمين سبل العيش الكريم بدل تعزيز الاعتمادية على المساعدات الإغاثية. كذلك فإن السكن الآمن عملية بناء لمجتمع متكامل مع السياق الاجتماعي المحيط بين المجتمعات المضيفة والمهجرين، لتسهم في بناء عقد اجتماعي بينهم، وتعطي أماناً لحقوق الملكيات، وتراعي الفئات الأضعف والأكثر تضرراً، وتحول دون الفصل الاجتماعي-المكاني في المجتمع[11]، ولا تميز بين المستفيدين بناءً على انتماءات معينة، فتشركهم في كل مراحل اتخاذ القرار والتنفيذ والمراقبة، وتعزز شبكات التمويل والتنفيذ المحلية، وتمّكن السلطات المحلية الشرعية الممثلة للمجتمع. وبالتالي فإن العملية الإسكانية تهدف إلى بناء عقد اجتماعي بين أصحاب المصالح المختلفين، ضمن عملية تعافٍ شاملة، تعيد تأسيس المجال العام، وتؤسس لوساطة مجتمعية وآليات لاتخاذ القرارات، وتوجد مناخاً من التواصل بين فئات المجتمع المختلفة، وتزيد من مرونته لمواجهة الضغوط والصدمات، فتقلل الصراع المحلي، وتستشرف المخاطر المحتملة، وتوجد آليات لمواجهتها.

---

[7] William Robert Avis (2016). Urban Governance (Topic Guide), Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.

[8] UN-Habitat (2022). URBAN RECOVERY FRAMEWORK: An Enabling Institutional and Policy Framework to Support Resilient Urban Recovery at Scale and the Renewal of the Social Contract in Urban Crisis Contexts, Urban Recovery Framework (URF) Project (UN-Habitat, March).

[9] OHCHR and UN-Habitat (2014). The Right to Adequate Housing: Fact Sheet No. 21/Rev.1, May.

[10] UN-Habitat (2022). Op.Cit.

[11] الفصل الاجتماعي-المكاني (Social-Spatial Segregation): هو الفصل المكاني القسري أو الطوعي للمكونات الاجتماعية، وفقاً لطبقاتها أو انتماءاتها.

المبحث الثاني: التركيبة الديمغرافية والفاعلون في الإسكان في منطقة أعزاز

أولاً: الديمغرافيا والتقسيم الإداري في أعزاز

تقع منطقة أعزاز إلى الشمال من مدينة حلب، وتخضع عسكرياً للجبهة الشامية المنضوية ضمن الفيلق الثالث في الجيش الوطني السوري، يبعد عنها معبر باب السلامة الحدودي نحو مسافة خمسة كيلومترات شمالاً. ويتبع لها إدارياً، وفقاً للتقسيمات الناتجة عن تطبيق قانون الإدارة المحلية قبل عام 2011، ست نواحٍ هي: مركز أعزاز، وأخترين، ونبل، وتل رفعت، وصوران ومارع، وتضم الكثير من البلدات والقرى. لكن هذه التقسيمات لم تؤخذ بعين الاعتبار بعد خروج المنطقة عن سيطرة النظام السوري في 19 تموز/يوليو 2012، وثبات مناطق النفوذ، فتعددت فيها المجالس المحلية الفرعية المستقلة عن المجلس المحلي في أعزاز، والتي تقوم بالتنسيق المباشر مع الوالي التركي المسؤول عن هذه المنطقة.

بلغ عدد سكان المنطقة، قبل عام 2011، 54 ألف نسمة، وبلغ عدد المساكن فيها حوالي 25 ألف مسكن. ورغم أن معظم تركيبتها السكانية من المسلمين السنة إلا أنها متعددة الإثنيات، ما بين كرد وتركمان وغالبية من العرب. وازداد هذا العدد نتيجة التهجير إليها إلى نحو 250 ألف نسمة عند إجراء هذه الدراسة، وفق لبيانات المجلس المحلي[12]. ومع ارتفاع الكثافة السكانية نتيجة النزوح والاستقرار النسبي، خاصة بعد انتهاء عملية "درع الفرات"، أصبحت المنطقة مركزاً لنشاط المنظمات الدولية والمحلية، بالإضافة إلى النفوذ التركي والجهات المانحة في قطاعات متعددة، مثل: التعليم، والصحة، والإسكان. وحلت مدينة أعزاز في المرتبة الثانية في النمو الاقتصادي بعد عام 2018 ضمن المناطق الخاضعة للنفوذ التركي، وكان لقطاع الإسكان والتعمير النصيب الأكبر من نشاط المدينة الاقتصادي، سواء بمساهمة شركات المقاولات الخاصة، أو المنظمات الإنسانية، التي ركزت بشكل كبير على مشاريع الإسكان ما بين عامي 2022 – 2020. كما تواجه المنطقة تحديات

[12] مراسلة عبر الواتساب مع أحد موظفي المكتب الفني في المجلس المحلي لمدينة أعزاز، أجريت في شهر آب عام 2023، وتمت مراجعة المعلومات مرة أخرى حين تنفيذ البحث.

اجتماعية واقتصادية نتيجة ظروف النزاع والنزوح، كارتفاع معدل البطالة، والفقر، والتسرب الدراسي، وتراجع جودة التعليم[13].

ثانياً: خارطة وأدوار الفاعلين وإشكاليتها في قطاع الإسكان في منطقة أعزاز

1. الفاعل التركي

بدأت تركيا فرض سيطرتها في مناطق شمال غربي سورية وفقاً للتفاهمات الدولية والإقليمية[14]، وما وازاها من عملياتها العسكرية[15]. وقد أفضت هذه السيطرة إلى إنشاء النقاط العسكرية وتنظيم الفصائل تحت مسمى الجيش الوطني، وتخصيص الأراضي الذي بدأ عام 2017 لمهجري المناطق الجنوبية، توازياً مع بدء التهجير الفعلي نحو هذه المناطق. كما أصبحت تركيا البوابة الأساسية لهذه المناطق نحو العالم الخارجي، من ناحية التبادل التجاري وتنقل الخبرات ورؤوس الأموال وأموال الداعمين واستيراد مواد البناء.[16] بينما أصبحت فاعلاً في ملف الإسكان بشكل رسمي بعد اقتراح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لمنطقةً عازلة بعرض 30 كيلومتراً على الحدود السورية في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2019[17]. وقد تجلى ذلك بنقل مهام التنسيق مع الفاعلين المحليين في مناطق نفوذها، من الهلال الأحمر التركي الذي كان أحد الفاعلين في مشاريع الإيواء، إلى وزارة داخليتها، من خلال ولاة محافظاتها الحدودية، ومنظمة آفاد بفروعها العاملة على الأرض والتابعة لهم مباشرة[18]، والتي تنسق إصدار تصاريح العبور من البوابات الحدودية لموظفي المنظمات العاملة في المنطقة، وذلك من خلال توقيع مذكرات تفاهم معها. كما أصبحت الشركات التركية المزود الأساسي لخدمات الاتصالات والكهرباء، كما سُجل تواجد لمؤسسة البريد والتلغراف

[13] مناف قومان (2023). مؤشرات التعافي الاقتصادي المبكر في شمال غرب سورية خلال عام 2022، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.

[14] محادثات منصة آستانة بين عامي 2017-2018 واتفاق سوشي في عام 2019.

[15] عملية درع الفرات تمت عام 2016، وغصن الزيتون تمت عام 2018، وعملية نبع السلام تمت عام 2019.

[16] لوحظ من خلال المقابلات تزايد الدور التركي من خلال الولاة ومؤسسة آفاد في المشاريع اللاحقة والتي تمت بعد عام 2022.

[17] سلن تميزآر ولونت طوق، اقتراح تركي لمنطقة آمنة تستوعب حتى 3 ملايين سوري، وكالة الأناضول للأنباء، 25-09-2019: https://bit.ly/4gScPYT

[18] رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ التركية، Afet ve Acil Durum Yönetimi Başkanlığı AFAD

الوطنية التركية (PTT) من خلال فروعها المنتشرة في تلك المناطق، وهي المسؤول عن تحويل الأموال من وإلى شمال غرب سورية.

أما عن المقاربة التركية للإسكان، فقد هيمنت عليها الأولوية الأمنية، من خلال إشراف وزارة الداخلية مباشرة وجهاز الاستخبارات الوطنية بشكل غير مباشر، وذلك لضبط اللجوء إلى أراضيها، وتطبيق سياستها في إعادة عدد من اللاجئين إلى هذه المناطق، وتحقيق أمنها الحدودي من المنظمات التي تضعها على لائحة الإرهاب، وضبط حركة الأموال التي تمول هذه المشاريع. كما أن جل المنظمات غير الحكومية العاملة في شمال غرب سورية لها مكاتب مرخصة في تركيا، وتخضع لرقابتها الإدارية والمالية والقانونية والأمنية.

2. السلطات المحلية

تتمثل هذه السلطات بالمجالس المحلية[19]، وتقوم بمشاريع خدمية منفردة أو بالشراكة مع منظمات غير حكومية لافتقارها للموارد، وتنظم شؤون الملكية والمصالح العقارية، وتسهم ببعض التنسيق مع المنظمات. ورغم أن مجالس النواحي في منطقة أعزاز يفترض أن تتبع للمركز، إلا أن تنسيقها الأساسي مع الوالي التركي ومع الفصائل المحلية ذات النفوذ على المنطقة، دون وضوح طبيعة علاقاتها البينية، ومدى تنسيقها مع بعضها ومع الحكومة السورية المؤقتة. ويقتصر التمثيل في هذه المجالس على بعض العوائل المتنفذة، وتأخذ بعين الاعتبار مراعاة مصالح فصائل المنطقة العسكرية - مع تراجع دورها فيها – لا سيما فيما يخص تقديم الامتيازات لعناصرها الأمنية. وتتسم مقاربة هذه المجالس بأنها إدارية عامة، وبأن تنسيقها في مشاريع الإسكان ذو شكل صوري فقط، أي إنها غير مسؤولة عن التنفيذ المباشر لهذه المشاريع، فالتنسيق بمثابة الإخطار لا الإشراف في حالات البناء على ملكيات خاصة، ويزداد دورها في حال تخصيص أملاك عامة للإسكان بالتنسيق مع منظمة آفاد والولاية التركية التابعة لها.

[19] عدنان الإمام، الإدارات المحلية في الشمال السوري... أزمة تمثيل وتمويل، موقع العربي الجديد، 18-09-2023: https://bit.ly/3YhXLwA

3. المنظمات غير الحكومية

تنشط المنظمات غير الحكومية في شمال غرب سورية في بيئة تتسم بغياب الهياكل الحكومية والإدارية، مما حذا بهذه المنظمات في كثير من الأحيان لتحل بديلاً عنها فيما يرتبط بتلبية الاحتياجات والخدمات للسكان، ومن ضمنها خدمات الإسكان، وذلك تلبية لحاجة المهجرين في المخيمات المكتظة وغير المؤهلة بالشكل الملائم للسكن. ويأتي هذا في ظل غياب جهة مركزية حكومية تقونن عمل هذه المنظمات، وتقوم بالتنسيق بينها، وتعمل على تنظيم أولوية ومسار مشاريعها وفق خطة استراتيجية محددة ومدروسة، وخاصة في المشاريع ذات الصلة بقطاع الإسكان، إذ غالباً ما يقتصر ارتباط هذه المنظمات بالتنسيق مع المنظمات الأممية والوكالات التنموية في الاستجابة الإغاثية بشكل عام. وفيما يرتبط بمشاريعها في هذا القطاع، يلاحظ أن جل المنظمات تتبنى مقاربات مختلفة عند تنفيذ مشاريعها، وذلك لارتباطها بداعميها من مختلف الأطراف على المستوى الأفراد والمنظمات. إلى جانب أن مشاريع الإسكان ليست من اختصاص المنظمات عادة، الأمر الذي ظهر جلياً في هيكليتها وآلية عملها، التي شكلت مقاربة غير معهودة للإسكان. كذلك فقد نتج عن عدم اختصاصها بمنظومة الإسكان المعقدة اتخاذها مقاربة مراكمة "التجربة والخطأ"، والتي أنتجت أخطاء كان يمكن تفاديها بوجود الجهة المختصة وذات الخبرة، والتي غيّبها الواقع المعقد.

المبحث الثالث: مناقشة تلبية مشاريع المنظمات غير الحكومية لاعتبارات السكن الآمن

أولاً: مدى تداخل مشاريع الإسكان مع شبكات اقتصاد الحرب

1. تمويل مشاريع الإسكان

في عام 2020 قامت تركيا بتنظيم آلية إجراء الحوالات المالية للمنظمات غير الحكومية العاملة في هذه المناطق، فألزمت جميع المنظمات بتنفيذ حوالاتها المالية من خلال فروع مؤسسة PTT، التي افتتحت فروعاً لها في 11 مدينة وبلدة، أهمها أعزاز والباب وجرابلس وعفرين. بعد أن كان القيام بالحوالات مقتصراً على مكاتب الحوالات والصرافة في هذه المناطق. كما افتتحت المنظمات العاملة

في قطاع الإسكان في منطقة أعزاز مكاتب خارجية مرخصة، كمؤسسات غير ربحية في تركيا، يشرف على مراقبتها "اتحاد الجمعيات" التابع لوزارة الداخلية التركية، وهي على اطلاع بالمعاملات المالية كافة للمنظمات. إلى جانب وجود اعتمادات لدى الدول المانحة لدى غالب المنظمات، تؤهلها للحصول على تمويل لمشاريعها، أو لتنفيذ مشاريع لبعض الجهات الدولية، أو قبول المنح.

أسهمت هذه الآلية في ضبط قنوات التمويل للمنظمات والجهات العاملة في الشمال السوري، فلم يلحظ أي تدخل لسلطات الأمر الواقع، سواء من فصائل الجيش الوطني أو سلطات أخرى محلية، في عملية تحويل الأموال واقتطاع نسب منها، إلا أن ذلك قد ساهم في ارتفاع تكاليف التحويل، وخسارة جزء من قيمة الحوالات الواردة إلى هذه المناطق، بسبب اقتطاع مؤسسة PTT (1%) من قيمة الحوالة التي تصل إلى حسابات الجمعية في تركيا، وكذلك قيام المؤسسة بتسليم الحوالة بالليرة التركية داخل هذه المناطق، على الرغم من كونها حوالة واردة بالدولار الأمريكي لحساب المنظمات، وما يستتبع ذلك من الخسارة في سعر الصرف عند قيام المنظمات بتحويلها للدولار الأمريكي مجدداً بسبب انخفاض قيمة الليرة التركية وعدم استقرارها، ونظراً لاحتياج المنظمات للقيام بالتعاملات التجارية الكبيرة في المنطقة بالدولار الأميركي حصراً (أو ما يعادله بالليرة التركية)[20].

2. شبكات التوريد والإمداد

تستورد مواد البناء بعمومها كالإسمنت والحديد من تركيا، وتنحصر تجارتها بوسطاء على علاقة بمكاتب تنمية الموارد المالية للفصائل المسيطرة وبعض التجار المستقلين. وفيما يتعلق بمادتي الرمل والبحص فيتم الاعتماد على مقالع محلية تستحوذ عليها فصائل كالجبهة الشامية في أعزاز[21]. وتدير تلك المكاتب أعمالاً تجارية ومشاريع عقارية، وتقوم بالوساطة في صفقات بين المنتجين المحليين من جهة والتجار والشركات في تركيا من جهة أخرى. وتسهم سلسلة توريد مواد البناء المستوردة بشكل غير مباشر في تمويل فصائل الجيش الوطني، متضمنة الرسوم الجمركية على هذه المواد في المعابر

[20] محمد العبدالله (2023)، حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري.. الواقع والتحديات: دراسة تحليلية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا. ص 17-21.

[21] Sinan Hatahet (2021). The Recovery of the Local Economy in Northern Aleppo: Reality and Challenges, Technical Report, European University Institute, Italy.

الحدودية بين تركيا وشمال غرب سورية، والذي تستحوذ الفصائل على جزء منها بالتشارك مع أطراف أخرى، إذ تعتمد المنظمات على التعامل مع الموردين المحليين، دون اللجوء إلى الاستيراد المباشر - رغم الإعفاء الضريبي للمنظمات على المعابر التركية السورية- لأسباب لوجستية، تتعلق بكميات المواد التي تحتاجها وتوافرها وتقارب الأسعار وسرعة الاستلام. وتعتمد تلك المنظمات على كوادرها الهندسية للتنفيذ أو الإشراف، أو تلجأ للتعاقد مع شركات مقاولات خاصة.

3. تأثير الشبكات غير الرسمية للقوى على مشاريع الإسكان

تشجع حالة الفصائلية وتقاسم مناطق النفوذ على تداخل الشبكات الرسمية وغير الرسمية في أعمال الإسكان، والذي تختلف درجته حسب ملكية الأرض، وقدرة المنظمة على تفاديه، ومدى نفوذ هذه الشبكات في منطقة البناء. فتفرض الفصائل في بعض المشاريع نسبة لعناصرها بصفتهم المدنية، أو لعوائلهم، قد تصل إلى 30% من قوائم المستفيدين، والتي يعدها غالباً المجلس المحلي بالتنسيق مع المكتب الأمني المسؤول عن المنطقة. كما لوحظ أيضاً تسلط بعض الأفراد ممن لديهم علاقات طيبة مع المجلس المحلي أو الفصائل العسكرية على بعض المشاريع، بهدف فرض إتاوة دورية على المنظمة مقابل تسيير أعمال المشروع وتجاوز أي معوق لعملها.

ثانياً: مشاريع الإسكان والتنمية المكانية

1. التنسيق القائم والاعتبارات العامة التي يقام عليها المشروع

ينشأ قرار المشروع الفعلي إما برغبة من الداعم بتنسيق مع إحدى المنظمات العاملة في قطاع إسكان المهجرين، أو باقتراح أحد المنظمات عليه، وفقاً للحاجات المسجلة لديها. ولم يلحظ دور مفصلي للمجالس المحلية في مشاريع المنظمات المقامة، ويقتصر دورها على توفير قوائم المحتاجين للسكن، واستصدار موافقة شكلية للمشروع دون أي معايير ملزمة تضبط التصميم أو التنفيذ، وتلزم أحياناً المنظمة المنفذة بتوظيف مراقب شكلي براتب شهري. كما أصبح أخذ الموافقة من الولاة الأتراك ملزماً للقيام بالمشاريع بعد تثبيت مناطق النفوذ، فتقاسمت ولايات هاتاي، وكلس، وغازي عنتاب، وشانلي أورفه مسؤولية المناطق السورية المجاورة لها، وتم فتح معابر إغاثية وتجارية خاصة بكل منها. وتقوم الولايات بالتنسيق مع المجالس المحلية بتوزيع الأراضي العامة وفقاً لسياساتها على المنظمات

لتعمل فيها، وتعطي تصريحاً للعمل في الأراضي الخاصة. وربما يتعرض المشروع دون هذا التنسيق إلى إعاقة من قبل السلطات التركية.

في هذا السياق تضطلع منظمة آفاد بتنفيذ مشاريع الإسكان الخاصة بها، وتقوم بدعم البنى التحتية لمشاريع مؤسسات أخرى بالتنسيق مع المجالس المحلية وباقي المؤسسات -التركية والمحلية- العاملة على الأرض، للإشراف عليها وضبط عملها، بإرسال مراقبين فنيين أحياناً، لكن طبيعة هذه التنسيق غير واضحة أو مضبوطة، فالقرار تركيٌ بهوامش تتقلص أو تتوسع، ومرتبط بموظفين ذوي صلاحيات واسعة، ومعرضين للتغيير الدوري، مما يؤثر على استقرار واتساق القرارات، ويفتح باباً للمزاجية والفساد. أما عن المعايير العامة، فتفتقر عموم المشاريع التي تقيمها المنظمات إلى معايير مرجعية مستديمة لإقامة المشاريع السكنية، فكل مشروع يُقام على اجتهاد مختلف من القائمين عليه لدى المنظمات حسب السياق، وضغط الممولين، وقدرة المنظمة ووعيها بشروط الإسكان، وذلك تماهياً مع الأمر الواقع من جانب، وتحت تبريرات للاستسلام له من جانب آخر، كعدم وجود البديل، وأن ما يبنى أفضل من الخيم بكل حال، وأن النوايا حسنة، وأن ما يقام إسكان بديل أو مؤقت، أو مراكز إيواء بنية عودة قريبة.

2. البنى التحتية والخدمات والمرافق

في حين يقع تخطيط وتنفيذ البنى التحتية والخدمات والمرافق في الأحوال العادية خارج سياق النزاع على عاتق السلطات المحلية، وفق مخطط تنظيمي معد مسبقاً، يراعي قدراتها التخديمية؛ فإن معظم مشاريع المنظمات في هذه المنطقة أقيمت خارج التنظيم، فوقع على عاتق المنظمات المنفذة تخطيط وتخديم بناها التحتية وخدماتها ومرافقها الخاصة، التي تفاوتت جودتها بين سيء وجيد، حسب خبرة المنظمة واجتهادها وتمويلها. وبالرغم من ارتفاع جودة التنفيذ والمعايير التقنية لدى بعضها، إلا أن موقع المشروع وبعده عن شبكات التخديم الأساسية والمواصلات، واقتصاره على تخديم بقعة المشروع نفسه مستقلاً عن خطة عامة، يقلل من استدامة وجدوى ذلك المشروع على المدى البعيد. وتشمل الخدمات التي عُنيت المنظمة صاحبة المشروع بها أو بالشراكة مع منظمات أخرى، تعزيل الجور الفنية، وجمع ورمي النفايات التي لا تنتهي دوماً في مكبات رسمية معدة لهذا الغرض. أما عن تزويد المشروع بالمياه فيكون من خلال إنشاء بئر في الموقع تشغله المنظمة المنفذة،

أو الاستعانة بصهاريج لنقل المياه في حال لم تتوفر في الموقع. وتقوم شركات خاصة عادة بتزويد المجمع بالكهرباء حال قيام المنظمة بتنفيذ شبكة خاصة داخله بشكل مسبق، وقد يستعان بالطاقة الشمسية أحياناً. كما يرتبط توفر شبكة الهاتف الخليوي والأنترنت بالمخدم الخاص ومدى تغطيته للمنطقة. وبينما تنوعت العناية بالطرق داخل المشروع حسب المنظمة ومنهجيتها وتمويلها، كانت مواقع المشاريع البعيدة نسبياً أو كلياً عن التنظيم سبباً في ضعف وصولها إلى شبكة الطرقات العامة والمخدّمة بوسائل المواصلات. بل قد تكون الطرقات التي تصلها بشبكة الطرقات العامة ترابية في أحيان كثيرة، وتتباين قدرتها التخديمية تبعاً للأحوال الجوية عبر فصول العام، وربما افتقرت للإنارة أيضاً. وتقتصر وسائل المواصلات على الآليات الشخصية حال توفرها، أو سيارات الأجرة غير الرسمية، أو "الإشارة" للسيارات العابرة في الطرقات القريبة. أما عن المرافق فقد اشتملت التجمعات على مساجد في الغالب، وعلى مستوصفات ومدارس أحياناً. تدير هذه المرافق المنظمة المنفذة حسب مقدرتها، أو عبر منظمة شريكة. وقد تخصص المنظمة أبنية لمرافق متنوعة ثقافية أو تجارية يتم الإعلان عن طريقة لتشغيلها.

3. المكان والتكامل مع المحيط

يتمحور المعيار الأهم في اختيار المنظمات لمكان الأرض حول التكلفة المالية لحيازتها، والتي تكون تبعاً للسوق، حال كانت حيازتها شراءً لملكية خاصة، ومدى استعداد المنظمة للتعامل مع قوى الأمر الواقع، حال كانت حيازتها تعييناً من تلك القوى لملاك عام تحت سيطرتها. وقد أدى ذلك إلى أن معظم المشاريع بنيت على أراضٍ خارج التنظيم غير معدة للإسكان، نظراً لارتفاع أسعار الأراضي داخل التنظيم إن وجد. فكانت الأراضي الخاصة الزراعية عرضة للمساومة لرفع السعر، وكانت الأراضي العامة غير صالحة للسكن دون خطة شاملة لاستصلاحها. وتحاول بعض المنظمات الأخذ بعين الاعتبار معايير أخرى إلى جانب تكلفة الأرض، كقربها من المراكز الخدمية والمرافق من مدارس وجامعات وأسواق ومشافٍ، ومن الطرق المعبدة وغيرها من المعايير. في حين تقل هذه المعايير مع ابتعاد الأراضي الأقل سعراً عن المراكز الحضرية.

يهدد تمحور معيار اختيار الأرض حول تكلفة حيازتها بتحول المشاريع إلى مشهد عام عشوائي في مواقع المساكن، وإلى تجاوز معاييرٍ هامة لاستدامته كالسلامة البيئية، والقرب من المخاطر الطبيعية

كالسيول، ومن نقاط العمليات القتالية، مما يهدد أمن وحياة قاطني المشروع، ويهدد أيضاً بتدمير الأراضي الزراعية، سواء من خلال المشروع الحالي أو توسعاته المحتملة، أو عزوف أصحابها عن زراعتها ورغبتهم ببيعها بسبب انخفاض جدوى زراعتها مع ارتفاع سعرها. كما سجّلت حالات تدمير فعلي لبعض أحراج المنطقة، وحالات تلوث للمياه.

4. كسب العيش

لا تضع مجمل المنظمات مشاريع كسب المهجرين لعيشهم كأولوية ضمن معاييرها وتخطيطها لمشاريع الإسكان، فمعظم المنظمات ترى الأهمية القصوى لتحسين شروط سكن المهجرين الفيزيائية، ليتم تأجيل أي قضية أخرى لما بعد ذلك، لذا ظل اعتماد الكثير ممن تم إسكانهم من المهجرين على ما توفره المنظمات من السلل الغذائية والمواد غير الغذائية. أما مشاريع كسب العيش فجاءت -إن وجدت- عفوية، على هامش مشاريع الإسكان، دون منهجية واضحة، كتشغيلهم بالمياومة ضمن أعمال المنظمة بالعموم، وكعمال في إنشاء البناء حال ملاءمة خبراتهم، أو بأعمال أخرى يعلن عنها، أو فيما تم افتتاحه من مرافق داخل المجمع. فيما عدا ذلك، يترك الأمر لمبادرات المستفيدين الفردية والفرص التي يستطيعون تحصيلها ضمن شروط المكان، فقد عمل الكثير منهم في الزراعة حسب الموسم، أو قاموا بتأسيس مشاريع فردية صغيرة داخل أو خارج التجمعات، كأعمال الخياطة المنزلية والعِتالة وكباعة جوالين. وبشكل عام، يعيش المهجرون عموماً سواء داخل المخيمات أو حتى حين الانتقال إلى المشاريع السكنية الجديدة، في أوضاع معيشية صعبة، أدت مع كثافة عددهم إلى خلق سوق من العمالة الرخيصة، وحركة هجرة الأفراد إلى الخارج لدعم من تبقى من عوائلهم داخل هذه المناطق. كما سجلت حالات استغلال لبعض الأفراد من خلال تجنيدهم كمرتزقة للقتال خارج سورية، أو التكسب من خلال التسول وبعض الأعمال غير القانونية.

ثالثاً: مشاريع الإسكان والتماسك المجتمعي

1. حقوق الملكية

تتنوع طرق استحواذ المنظمات على أرض المشروع بين شراء أو استئجار أراضٍ خاصة، والبناء على أراضٍ وقفية أو مشاع، وتؤثر طبيعة ملكية الأرض على مسار مشاريع الإسكان والإشكالات التي تواجهها أو تتسبب بها، وتتم معاملات نقل الملكية الخاصة بالطرق القانونية المتبعة في المجالس المحلية بتسجيلها في دائرة المصالح العقارية التابعة للمنطقة. أما البناء على أراضي الوقف والمشاع فيتم بالتنسيق مع المجلس المحلي ومنظمة آفاد.

تفضل المنظمات شراء الأرض أو استئجارها على البناء على أراضٍ عامة، وذلك لاعتبارات عدة، أهمها: التقليل من تدخلات المجلس المحلي أو الفصيل العسكري في مرحلة تسكين المستفيدين وما بعدها، وضمان تبعية المشروع لها بعد انتهاء البناء، وضمان وجودها الفيزيائي من خلال مكاتب داخل المجمع، وإدارة تشغيل المرافق العامة والتجارية فيه، ولتقييد طبيعة العقد مع المستفيدين في مرحلة التسكين، وأخيراً بهدف التقليل من تدخلات سلطة الأمر الواقع خاصة في حال تغيرها. ففي حالة البناء على أراضٍ وقفية أو مشاع، تؤثر هذه الاعتبارات بشكل سلبي على المنظمة مقيدة دورها خلال وبعد انتهاء تنفيذ المشروع، ويكون هذا التفضيل نسبياً تبعاً لحجم المنظمة ومقدراتها واستقلالية قرارها عن قوى الأمر الواقع، وقد تلجأ بعض المنظمات لإجراءات احترازية لزيادة أمان ملكيتها للأرض، كشراء الأرض من قبل أفراد من المنظمة، ليتم التنازل عنها لصالح المنظمة بعد استكمال أعمال البناء، وذلك غالباً بطريقة غير رسمية أمام أعضاء المنظمة، إذ تتجنب المنظمة بذلك ادعاء بعض المالكين الأصليين تنازلهم عن أراضيهم تحت الضغط. كما أن الملكية الخاصة قد تكون أقل عرضة للانتهاك في حال سيطرة حكومة النظام على المنطقة، رغم أن التجارب المشابهة السابقة لم تثبت أن هناك حلاً منظوراً لهذه المشكلة.

تعود ملكية وإدارة المجمع المنشأ على أرضٍ خاصة، بعد انتهاء مرحلة البناء وبدء عملية التسكين، إلى المنظمة المنفذة للمشروع، ولا توجد قواعد عامة متبعة لصيغ التعاقد مع المستفيدين، فيختلف مضمون العقد ونوعه بناءً على طبيعة ملكية الأرض وعلى معايير المنظمة، وتتنوع العقود بين عقود

الإعارة، والإيجار، وحق المنفعة. وتكون العقود عامة وقصيرة الأمد، لمدة عام أو عامين تجدد تلقائياً، لحماية المنظمة حال أخل المستفيدون بشروط العقد، وتكتب عقود الإيجار بطريقة رسمية ما بين مؤجر ومستأجر مقابل مبلغ رمزي بالليرة التركية. ولم ترصد عقود ملكية أو تنازل من المنظمة للمستفيدين، وذلك في حال سلمنا أن المشاريع المبنية على الأراضي الوقفية أو أراضي المشاع لا يمكن تمليكها. وكذلك تتضمن العقود شروطاً كمنع التنازل عن المسكن لمستفيد آخر بمقابل مادي (فراغ) أو دونه، أو بتأجيره، وعدم إجراء أي تعديلات في المسكن، والتقيد بالآداب العامة للمجمع. كما تلجأ المنظمات لتوقيع العقد مع المستفيد/ة وختمه رسمياً من المجلس المحلي، لضبط حالات الإخلال بشروط العقد.

2. المشاركة المجتمعية

تختفي مشاهد المشاركة المجتمعية في مشاريع الإسكان في مراحلها كافة، بسبب عدم وعي معظم الفاعلين بأهميتها، أو لعدم معرفتهم بضرورتها، أو لعدم رغبتهم بالقيام بها، فتغيب السلطات المحلية التي تنظم عملية إسكانية مستدامة وتدير ملف المهجرين داخلياً، أو أن تفرض هذه المشاركة المجتمعية على القائمين بهذه المشاريع، فالكثير من المنظمات المنفذة غير واعية بأهميتها، وفي حال وعيها بالحد الأدنى، فإن قدراتها التنظيمية لا تمكنها من إدارة هذه المشاركة، إلى جانب تخوفها من عناء وأعباء التعامل مع فئات وحاجات ورغبات وعقليات متنوعة من المستفيدين والمجتمع المضيف، وقد اقتصرت هذه المشاركة قبيل تنفيذ المشروع على إجراءات شكلية قامت بها بعض المنظمات، كالاستبيانات العامة، أو المتعلقة بتصميم المسكن بين المستفيدين، واستشفاف القبول غير الرسمي للمشروع عند المجتمع المضيف، ودافع البيع لدى أصحاب الأرض، وتلقي الشكاوى منهم ضد المستفيدين حال حدوث بعض التجاوزات. أما خلال تنفيذ المشروع، فقد يتم إشراك الأفراد القاطنين في المخيمات والقادرين على العمل في تنفيذ أعمال البناء للمشروع مقابل بدل مادي. في حين قامت بعض المنظمات بعد انتهاء مرحلة التسكين، بإنشاء مكتب للشكاوى تشرف عليه إدارة المجمع السكني، من خلال مجموعة إلكترونية على واتس آب، يجتمع فيها مندوب عن كل عائلة مقيمة في المجمع، ويتم طرح أهم المشكلات والتحديات التي تواجه المستفيدين والسعي لحلها

بالمشاركة مع إدارة المشروع في حال كانت ضمن قدراتهم، أو التنسيق مع المجلس المحلي عبر اللجنة الممثلة والمنتخبة من قبل أهالي المجمع.

يشعر المستفيدون عموماً بأنهم الجانب الأضعف في المشروع، مما قد يدفعهم للسلبية والتورع عن إبداء آرائهم، خصوصاً دون وجود صيغة تشجعهم على ذلك، تخوفاً من طردهم من المساكن والرجوع إلى المخيمات، سواء أكانت تلك المخاوف حقيقة أم وهماً. كما أن صعوبة الظرف العام يبقيهم في موقع القبول لأي تحسن في وضع مساكنهم، الذي سيكون حتماً أفضل من وضعهم الحالي، وتغدو بذلك أي مبادرة محمودة وغير مساءلة مهما كانت إشكالاتها.

3. معايير انتقاء المستفيدين وعلاقاتهم الاجتماعية

رغم اعتماد المنظمات نظرياً على معايير عدة لانتقاء المستفيدين؛ إلا أن تطبيقها على أرض الواقع يتبع لسياق المشروع، وطبيعة الدعم، وطبيعة ملكية الأرض، واستقلالية المنظمة، ومدى التنسيق ووحدة البيانات، وتعتمد المنظمات المنفذة بداية في اختيار المستفيدين على بياناتها الداخلية، أو بالاستعانة بقوائم يرشحها المجلس المحلي في أعزاز، أو بالتنسيق مع منظمة آفاد، لتتم دراستها بالتركيز على معايير العجز عن الوصول لمأوى آخر، وأولوية قدم التواجد في المخيم، ودرجة الفقر، والحالات الخاصة كالأرامل ومصابي الحرب، والعاجزين عن العمل. ولم يلحظ تركيز على معايير مناطقية في عموم المشاريع، إلا أن بعض التجمعات كانت قائمة على أهالي منطقة بعينها، كان قد تم تهجيرها كمجموعة واحدة، وقطنت في مخيم واحد أصلاً، وبدعم من أبناء المنطقة من المغتربين، أو بأموال المقتدرين منهم. وأدى ضعف التنسيق العام بين مناطق الشمال السوري والافتقار لقاعدة بيانات موحدة للمهجرين إلى صعوبة التحقق من استفادة بعض المهجرين من مشاريع إسكان في مناطق خارج أعزاز.

تعد المنظمات، غالباً بعد انتهاء البناء، الممثل الرسمي لمجموع المستفيدين أمام الجهات الرسمية وغير الرسمية، وذلك تبعاً لملكية أرض المشروع في الأصل، وطبيعة المنظمة. فينتقل نشاط المنظمات متعددة البرامج في المشروع، من برنامج المأوى إلى برامج الاستجابة، والكفالات والحالات الطبية وغيرها، وتبدو العلاقة بين إدارة المجمعات السكنية والسكان المستفيدين من المشاريع السكنية

قائمة على التفاهم والتعاون في إطار هذه البرامج، وتعمل الإدارة على تلبية احتياجات العائلات من خلال توفير الدعم والخدمات الأساسية، وتوفير أفضل الظروف الممكنة. أما عن العلاقات الاجتماعية بين العائلات المستفيدة، فقد وصفت بأنها جيدة بالعموم، فمعظمهم في الغالب على معرفة سابقة قبل الانتقال إلى هذه المشاريع. كما لوحظت حالات المصاهرة المتجاوزة للانتماءات الجغرافية. وأما عن العلاقات بين المستفيدين والمجتمع المضيف، فحالات الخلاف التي ذكرت تم حلها من خلال وساطة المنظمة المسؤولة عن المشروع، أو من خلال المجلس المحلي، عدا عن ذلك، يوصف التفاعل بين المجتمعين بالإيجابي، واستعداد أفراد المنطقة المضيفة لتقديم الدعم والمساعدة للمهجرين. كما لاقت بعض المشاريع الإسكانية استحسان السلطات المحلية والمجتمع المضيف، نظراً لتأثيرها الاقتصادي الإيجابي على المنطقة، من خلال زيادة حجم المشاريع المرافقة لها، أو من خلال بناء المرافق مثل المدارس والمساجد والمحلات التجارية.

المبحث الرابع: الإشكالات التي تحول دون تحقيق اعتبارات السكن الآمن

أولاً: غياب المؤسسات الحوكمية

يتسم الواقع الحوكمي في هذه المناطق عموماً بهشاشة البنى الإدارية والهياكل الحوكمية القائمة، وبالافتقار إلى قاعدة بيانات موحدة فيما بينها، وغياب سلطة مركزية تشريعية وتنفيذية لسن القوانين وضبطها. وفي ظل هذا الواقع، لم تتمكن المنظمات العاملة من تعويض هذه الهشاشة في حوكمة قطاع الإسكان بشكل خاص، بسبب افتقادها للمرونة الكافية للتعامل مع واقع ديناميكي غير مقنن وفقاً لمعاييرها. وبالتالي أدى ذلك إلى فجوة في تنظيم قطاع الإسكان بالعموم، وما يتبعه من تخطيط واستملاكات، وتمويل للتعويض والإنشاء، إلى جانب حماية العناصر العاملة في المنظمات خلال تعاملهم مع سكان المخيمات، وتحاول كل منظمة التأقلم بطريقتها الخاصة مع الواقع القائم، الأمر الذي أدى إلى حدوث فوضى في مجمل المشاريع، بسبب تحمل المنظمات مسؤوليات الدولة الغائبة، إلى جانب قيامها بتقديم خدماتها لشرائح واسعة من المجتمع المحلي من خلال تدخلاتها الإغاثية والتنموية في العديد من القطاعات، كالقطاع الصحي، والإيواء، والأمن الغذائي وسبل

العيش، والمياه والإصحاح وغيرها من القطاعات. ونتيجة لذلك وجدت المنظمات نفسها تحمل عبئاً أكبر من قدراتها، مما يؤدي إلى حدوث تضارب في تنفيذ هذه التدخلات في حال اختلال التنسيق القائم، كتنفيذ مشاريع البناء قبل مشاريع البنى التحتية، أو المبادرة ببناء خفيف دون القيام بدراسة شاملة.

ثانياً: عجز خبرات الإسكان لدى الفاعلين

يتخلل مشهد الإسكان في شمال غرب سورية فجوات في مجموع الخبرات اللازمة لإدارته لدى الفاعلين المباشرين فيه. وقد نتجت هذه الفجوة عند المؤسسات التركية الفاعلة لكونها لا تضطلع في صنع سياسات الإسكان في بلدها الأصلي، فمقاربتها محصورة بشكل أساسي بالجانب الأمني. وفيما يتعلق بالحكومة السورية المؤقتة، فهي لا تملك سلطة فعلية على هذه المناطق لتنفيذ خططها في حال وجودها. إلى جانب أن هيئات الحكم المحلي قائمة على تمثيل مناطقي لا يشمل كل أصحاب المصالح في ملف الإسكان، كذلك فإن بنيتها الخدمية لم تتطور لتتقلد مسؤولية ملف بهذا الحجم. كما أثرت الفجوات السابق ذكرها على المؤسسات الأكاديمية والنقابية ذات الخبرة، فلا يتجاوز دورها تقديم الاستشارات بطلب من منفذي المشاريع السكنية، دون وجود تشريع يجعل من هذه الجهات مرجعية لضبط العمل.

لا تملك المنظمات الفاعلة خبرة إسكانية كافية، فمجموع خبراتها الأصلية تتمحور حول الإيواء المؤقت للمهجرين، وتبني معايير المشاريع الخاصة بالإيواء، والمستقاة بشكل أساسي من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA[22]. وغيرها من الجهات. وبينما توفرت لدى بعض المنظمات خبرة تقنية وهندسية مسبقة بتنفيذ وإنهاء البناء بفاعلية، أو خبرة بضبط التعهدات؛ فإن العديد من المنظمات الأخرى قامت بتطوير خبراتها التنفيذية بشكل تراكمي من خلال طريقة التجربة والخطأ. وتقوم بعض المنظمات أيضاً بالاستعانة بخبراء محليين أو مغتربين في الإسكان، اعتماداً على علاقاتها العامة، بهدف تقديم الاستشارات والتوصيات، وليس كعناصر أساسيين ضمن كوادرها

[22] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) وتعرف اختصاراً OCHA

المنفذة للمشاريع السكنية. غير أن تحديات السياق المحلي الذي تعمل ضمنه يحول دون تنفيذ توصيات هؤلاء الخبراء غالباً، وقد تقع إمكانية تنفيذها خارج حدود سلطة المنظمات.

ثالثاً: آلية عمل المنظمات

تؤثر آلية عمل المنظمات سلباً على معايير تنفيذ المشاريع، فبنيتها وصلاحياتها تعتمد على تمويل المانحين من جهة، وتخطيط وتنفيذ مجموعة من المشاريع المتفرقة، كل على حدى، ووفقاً للتمويل الملائم لها، فتكون المشاريع دون خطة استراتيجية شاملة أعم من عمل المنظمة ذاتها - والتي هي من واجب مؤسسات الحكم لا المنظمات - مما يجعل هذه المشاريع خارج السياق الزماني والمكاني والمؤسساتي. كما يفرض على المنظمات حالة من التنافسية لاستجلاب الدعم، من خلال زيادة عدد المستفيدين مقارنة بحجم التمويل، خاصة إذا كانت الجهة الداعمة غير خبيرة بتكلفة هذه الأعمال، ولا تملك ذهنية تنموية، وتنحو بتقييمها لأثر دعمها إلى الكم لا الكيف. وقد أثّر هذا الأمر على جدوى المشاريع وجودة التنفيذ، كما نتج عنه أحياناً إهمالٌ تامٌ للبنى التحتية، بسبب تكلفتها المرتفعة، أو فصلها كمشروع مستقل عن المساكن دون علم بأولويات الإنشاء وإدارة المشاريع الهندسية.

رابعاً: إشكالية تأثير الداعم على القرار

أدى غياب المؤسسات الحوكمية إلى اختلال توازن الأولويات، وتقديم أولويات الداعمين، والتي تتنوع وتتضارب أحياناً نتيجة الأجندات الشخصية، أو المؤسساتية، أو الحكومية التي يتبعون لها. إذ ينحى الداعمون إلى التركيز على الأجندات، والتأكد من صرف التمويل وفقاً لها أكثر من القيام بدراسة شاملة للاحتياجات، مما يزيد الواقع تعقيداً، والذي يشكل أصلاً مساحة واسعة لاقتصاد الحرب واقتصاد الإغاثة. وفي حين لا تدعم المنظمات الأممية عادة تمويل مشاريع الإسكان في مناطق النزاع غير المنتهي، إلى جانب عدم امتلاكها لمعايير خاصة للقيام بالتدخلات في حالات الاستجابة الإسكانية الهجينة خلال النزاع؛ فإن جل التمويل المقدم لهذه المشاريع يأتي من ثلاثة مصادر: يأتي المصدر الأول من مجموعات وأفراد من الدول العربية عامة والخليجية بشكل خاص، وبمعايير أقرب للمنطق الخيري ومصارف الزكاة والصدقات التي قد لا تتقاطع برأيهم مع المصارف التنموية. أما

المصدر الثاني فيتمثل بالدعم التركي التي تنحصر قنوات تنفيذه غالباً بمنظمات تركية. في حين يأتي المصدر الثالث على شكل التمويل الجماهيري الذي تختص به بعض المنظمات دون غيرها، ما يمنحها هامش استقلالية أكبر بوضع معاييرها لهذه المشاريع، دون الخروج عن الحدود التي يفرضها الأمر الواقع.

تشكل مشاريع الإسكان منظومة غير مألوفة لجل هؤلاء الداعمين من ناحية طبيعة العمل ومعاييره الدنيا، وأثره البعيد، وتكلفته المخصصة للفرد أو الأسرة الواحدة، والتي تعد كبيرة جداً مقارنة بتكلفة ما كانت تدعمه سابقاً من مأوى، وسلل غذائية، وكفالات للأرامل والأيتام. وقد أسهم ذلك في قيام المنظمات بمحاولات لتقنين التكاليف وجعلها مغرية للداعمين، ولإقناعهم بقدرات المنظمة على إدارة هذه المبالغ الكبيرة، مما كرس حالة التنافس فيما بينها. كما أسهم بفرض الداعمين لأجنداتهم ورؤيتهم التي لا تتقاطع مع احتياجات الواقع المحلي، وبالتالي إهمال معايير الاستدامة في المشاريع.

خامساً: إشكالية اتكالية المستفيدين

واجهت مبادرات إسكان المنظمات بعض الإشكاليات من قبل المستفيدين، كتدليس البيانات من خلال تقديم المستفيدين معلومات غير دقيقة أو مضللة حول عددهم أو احتياجاتهم الحقيقية، وقد يشمل هذا التدليس معلومات عن عدد الأسر أو ظروفها الاجتماعية، كما أدى غياب التنسيق والرقابة بين المنظمات إلى حصول بعض الأسر المستفيدة على مساكن في أكثر من تجمع سكني. ولم يلتزم قسم من المستفيدين بالعقود أيضاً، وتقوم فئة منهم بتجاوزات في البناء من خلال توسيع مساحة البيت أو بيعه إلى مستفيد آخر بمبلغ مالي يتفق عليه بين الطرفين. وتنقل المنظمات مسؤولية مشروع الإسكان بعد انتهاء مرحلة تسليم الوحدات السكنية من برنامج المأوى لديها إلى برامجها الإغاثية، التي تشمل تزويد المستفيدين بسلل غذائية وصحية ومساعدات نقدية وكفالات شهرية، دون خطة واضحة لتطوير سبل العيش، مما قد يؤدي إلى اتكاليتهم عليها، ويؤثر على قدرتهم على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية، ويجعلهم أكثر عرضة لتقلبات الدعم المتاح، وأقل قدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

النتائج والتوصيات

رغم أن مشاريع إسكان المهجرين قسراً قد بدأت كاستجابة لتحسين ظروف النزوح المطول وسوء حال المخيمات، إلا أنها أتت على شكل تدخلات نفذت بأسلوب الاستجابة العاجلة، وانتهى الحال بمجموعها إلى مشهد غير متسق عمرانياً وحقوقياً وتنموياً. لكن هذه المبادرات التي أتت ضمن سياق وتعقيدات النزاع المطول قد أصبحت جزءاً من واقعه، ولا يمكن إيقافها. فإذا كان لا بد من المضي في تنفيذها، فلا بد من اتخاذ مقاربة إسكان آمن لا تعقد ذلك الواقع الذي أنتجها أصلاً، وفقاً للتوصيات التالية:

1. إنشاء لجنة عمل وتنسيق مشتركة تضم الفاعلين الرسميين الحاليين في قطاع الإسكان، من السلطات المحلية والمنظمات، بالإضافة إلى مؤسسة الدفاع المدني والنقابات والمؤسسات الحقوقية والأكاديمية والبحثية داخل سورية وخارجها، مهمتها العمل على مناقشة التحديات ووضع إطار عام لسياسة إسكان آمن للمهجرين قسراً في شمال غرب سورية، مراعية توصيات هذا البحث.

2. وضع برامج مشتركة بين الفاعلين في القطاع لبناء القدرات ورفع الخبرات في مجال السكن الآمن، وتطوير القدرات البلدية لدى المجالس المحلية.

3. تبني خطط استراتيجية لحوكمة السكن الآمن للمهجرين قسراً، تُعتمد كمرجعية للسياسات والإجراءات، وتشمل:

أ. مسودة مخطط إقليمي مرن وفقاً للمتغيرات، يراعي اعتبارات التنمية المكانية، وتوزيع الكثافة السكانية، وحماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على الأراضي الزراعية والحراج والغابات، وتجنب تلوث المياه أو تهديد البيئة، والحفاظ على المواقع الأثرية، مع تطبيق معايير الاستجابة للكوارث والحماية من المخاطر البيئية.

ب. وضع خطط تنظم التوسع العمراني الناجم عن النزوح في المدن والقرى القائمة، تراعي قدرة بناها التحتية وقدرتها على التوسع، وتوفر الموارد.

ج. إجراء مسح شامل للمشاريع القائمة، وإعادة تقييمها وتصنيفها وفقاً لاعتبارات السكن الآمن، وتصنيفها لمشاريع يمكن تطويرها، وأخرى تجب إزالتها ضمن جدول زمني على المدى البعيد.

د. وضع معايير ضابطة لبناء مساكن المهجرين قسراً، ليتم تصنيفها لمساكن دائمة تضمن توسعاً منضبطاً للحواضر القائمة، وأخرى مؤقتة يمكن إزالتها حين انتهاء النزاع وعودة المهجرين.

هـ. تطوير قاعدة بيانات شاملة وموحدة لتوثيق حالة المساكن المتاحة، وتسجيل الأسر المحتاجة للإسكان، تتيح متابعة وتنسيق الجهود بشكل فعال، وتحسين آلية توزيع الموارد.

4. وضع برامج تعزيز سبل كسب العيش كجزء أساسي من خطة الإسكان، من خلال تطوير برامج تدريبية تركز على المهارات المهنية المطلوبة في سوق العمل المحلي، مما يقلل من الاعتماد على برامج الإغاثة.

5. تعزيز المشاركة المجتمعية في النظام الإسكاني على مستوى وضع السياسات، التخطيط، والتنفيذ، ليسهم ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية والمكانية، وتقليل مشاعر الظلم أو التمييز، ومنح فرص متساوية للفئات المهمشة والضعيفة.

6. الحشد والمناصرة:

أ. لجذب انتباه الداعمين إلى أهمية تبني مقاربة السكن الآمن وضمان استدامة المشاريع، مع الابتعاد عن التركيز على الأهداف قصيرة المدى.

ب. عبر الشراكة مع منظمات المجتمع المدني السوري الناشطة ضمن الجمهورية التركية، بهدف تغيير مقاربتها لقطاع الإسكان في شمال غرب سورية.

ت. مع المنظمات الأممية، لوضع سياسات أكثر ديناميكية تضبط استجابة الإسكان للنزوح المطول.

7. التنسيق مع الهيئات الحقوقية لتطوير تفاهمات وأطر قانونية تحمي حقوق الملكية، وتمنع استغلال السكن كأداة في النزاع، وترصد الانتهاكات المتعلقة بحقوق الملكية، وتطوير عقود وصيغ

قانونية للتملك، وضمان حق المهجرين في العودة إلى مناطقهم الأصلية بعد انتهاء النزاع، وضمان الحقوق العامة والخاصة.

المراجع

1. العبدالله، محمد (2023). حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري.. الواقع والتحديات، دراسة تحليلية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.
2. الإمام، عدنان، الإدارات المحلية في الشمال السوري... أزمة تمثيل وتمويل، موقع العربي الجديد، 2023-09-18: https://bit.ly/3YhXLwA
3. تميزآر، سلن ولونت طوق، اقتراح تركي لمنطقة آمنة تستوعب حتى 3 ملايين سوري، وكالة الأناضول للأنباء، 25-09-2019: https://bit.ly/4gScPYT.
4. قومان، مناف (2023). مؤشرات التعافي الاقتصادي المبكر في شمال غرب سورية خلال عام 2022، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.
5. Avis, William Robert (2016). Urban Governance (Topic Guide). Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.
6. Barakat, Sultan (2003). Housing reconstruction after conflict and disaster, Humanitarian Practice Network, www.odihpn.org; Elinwa, A Resilience Study for Housing Resettlement in Post-Conflict Areas.
7. Elinwa, K. Ugochukwu (2015). A Resilience Study for Housing Resettlement in Post-Conflict Areas: A Case Study of North Cyprus (Aşağı Maraş, Famagusta), PhD thesis, Eastern Mediterranean University, North Cyprus.
8. Hatahet, Sinan (2021). The Recovery of the Local Economy in Northern Aleppo: Reality and Challenges, Technical Report. European University Institute, Italy.
9. Lewis A. Dustin (2019). The Notion of 'Protracted Armed Conflict' in the Rome Statute and the Termination of Armed Conflicts under International Law: An Analysis of Select Issues, International Review of the Red Cross 101, No. 912: 1091–1115; Gil Loescher and James Milner, Understanding the Challenge, Forced Migration Review, No. 33 (September 2009).
10. Loescher, Gil and Milner, James (2009). Understanding the Challenge. Forced Migration Review, No. (33), (September).
11. OHCHR, and UN-Habitat (2014). The Right to Adequate Housing: Fact Sheet No. 21/Rev.1, May.
12. Skotte, Hans (2004). Tents in Concrete: What Internationally Funded Housing Does to Support Recovery in Areas Affected by War; The Case of Bosnia-Herzegovinia, Dr. Ing Thesis, Norwegian University of Science and Technology.
13. UN-Habitat (2022). "URBAN RECOVERY FRAMEWORK: An Enabling Institutional and Policy Framework to Support Resilient Urban Recovery at Scale and the Renewal of the Social Contract in Urban Crisis Contexts." Urban Recovery Framework (URF) Project.
14. Unruh, Jon (2022). Housing, Land and Property Rights as War-Financing Commodities: A Typology with Lessons from Darfur, Colombia and Syria, International Journal of Security and Development, Vol. (10), No. (1), pp. 1–19.

الورقة (3)

أثر مشاريع التعافي المبكر على الاستقرار المجتمعي في المناطق المتأثرة بالنزاع: دراسة حالة مدينة عفرين في شمال سورية

مجيب خطاب*

الورقة (3): أثر مشاريع التعافي المبكر على الاستقرار المجتمعي في المناطق المتأثرة بالنزاع: دراسة حالة مدينة عفرين في شمال سورية

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تقييم أثر مشاريع التعافي المبكر على الاستقرار المجتمعي في مدينة عفرين السورية، التي شهدت تغييرات كبيرة نتيجة لعمليات التهجير الذي مارسه نظام الأسد بحق معارضيه والنزوح إليها. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على مقابلات مع فاعلين من مختلف القطاعات المجتمعية لتوفير فهم شامل لتأثير هذه المشاريع على الحياة اليومية والتماسك الاجتماعي.

أظهرت النتائج أن مشاريع التعافي المبكر، بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، قد ساهمت في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز التماسك الاجتماعي إلى حد ملحوظ. ومع ذلك، فقد برزت تحديات رئيسة أثرت على فعالية هذه المشاريع، وهي اقتصاديات النزاع عبر سيطرة جهات غير رسمية على الموارد المحلية، وزيادة تكاليف المشاريع، وانخفاض فعاليتها، وصعوبات في تحديد حقوق الملكية وتقييمها، مما تسبب في تأخير تنفيذ بعض المشاريع وتفاقم النزاعات القانونية، لكن بالمقابل ساعدت المشاريع في تعزيز التفاعل الإيجابي بين السكان النازحين والمقيمين، وكذا فإن التوترات الاجتماعية ما زالت تشكل تحدياً في بعض الحالات.

على الرغم من التحديات والاحتياجات المستمرة، تشير المقابلات التي أجراها الباحث إلى بوادر إيجابية لإمكانية تحقيق الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل في عفرين، إلا أن ذلك يتطلب جهوداً مستمرة ومتكاملة من مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة السورية المؤقتة، وسلطات الحكم المحلي، والمنظمات الدولية والمحلية، والمجتمع المدني، والسكان المحليين من النازحين والمقيمين، وتركيز الجهود بشكل أكبر على تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية، وتشجيع الفرص الاقتصادية المستدامة لدعم الاستقرار المجتمعي عبر دعم برامج التعافي المبكر في عفرين.

المقدمة

تقع مدينة عفرين في شمال غرب سورية، وقد بلغ عدد سكانها قبل عام 2011م حوالي 50 ألف نسمة، ومع بداية عام 2012 تصاعدت عمليات النزوح نتيجة للحالة الأمنية المتدهورة في سورية، مما أدى إلى تضاعف عدد السكان ليصل إلى 100 ألف نسمة بحلول عام 2013. وبعد عملية "غصن الزيتون" في مطلع عام 2018، شهدت المدينة زيادة كبيرة في عدد السكان، بسبب التهجير القسري الذي مارسه نظام الأسد ضد معارضيه، ليصل العدد إلى حوالي 200 ألف نسمة، بحسب إحصائية غير رسمية. وتعاني مدينة عفرين من تحديات متعددة يتمثل أبرزها في مشكلات التمويل والتنمية إلى الوضع الاجتماعي المعقد، نتيجة للتبعات الإنسانية للنزاع الدائر في سورية لأكثر من عقد من الزمان، شهدت خلاله سورية تغييرات ديموغرافية كبيرة نتيجة للنزوح والهجرة، وكانت عفرين واحدة من الأماكن التي شهدت تلك التغيرات بشكل ملحوظ، فقد تأثرت التركيبة الاجتماعية والثقافية في عفرين بشكل كبير بسبب الحرب، مما أدى إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية، مثل التوترات الاجتماعية، والعنف الهوياتي والثقافي، وظهور اقتصاديات الحرب وضعف البنية الحوكمية. وقد أسهمت هذه العوامل في زيادة التوتر، وتقليل فرص الاستقرار، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مع ظهور نقص واضح في الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم، ومن ثم أتت كارثة الزلزال في السادس من شباط لعام 2023م لتؤكد الهشاشة البنيوية للمجتمع المحلي، ولتترافق هذه الهشاشة مع عدد من المؤشرات الاجتماعية تمثل أبرزها في كل من:

- **مؤشر النزوح**: النزوح الداخلي، والذي شكل ثنائية "نازح ومقيم"، بكل ما تحمله من تباينات ثقافية واجتماعية، ومما يزيد على ذلك في عفرين هو ثنائية "عربي - كردي"، وداخل هذه الثنائيات هناك العديد من الانقسامات الأفقية والعمودية.
- **مؤشر الوعي المجتمعي**: غلبة الفكر الأحادي على الواقع الاجتماعي والثقافي لدى غالبية السوريين، والذي انعكس عنفاً بينياً في محطات اجتماعية عدة، وشكل عامل جذب للتجنيد الايديولوجي والثقافي للحوامل الاجتماعية، والتي من المفترض أن تكون داعمة لفكرة الاستقرار المجتمعي للسوريين والسوريات بمختلف فضاءاتهم.

- **مؤشر البنية التحتية والخدمات:** يشهد قطاع النزوح الداخلي تدهوراً في البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما يزيد من الضغوطات على المجتمعات المضيفة، ويؤدي إلى تفاقم الانقسامات والتوترات، إذ تتأثر بشكل خاص المناطق التي يتواجد فيها النازحون بنقص حاد في الخدمات العامة، مثل شبكات المياه والكهرباء والصحة وقطاع التعليم، ويعزز هذا التدهور من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين السكان المحليين والمهجرين، مما يزيد من التوترات والصراعات داخل المجتمع، ويقلل من فرص الاستقرار.

الإطار المنهجي

أولاً: الإشكالية

يعد التعافي المبكر من أهم المداخل التي تهدف إلى إعادة بناء المجتمعات المتضررة من الأزمات والكوارث، سواء كانت هذه الأزمات بسبب صراعات سياسية اتخذت طابعاً عسكرياً، أو كانت ذات سبب خارج عن إرادة الناس كحدوث الزلازل المدمرة، أو الأزمات الاقتصادية الحادة. وتهدف عمليات التعافي المبكر عبر مشاريعها المتعددة بشكل أساسي إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف والاستقرار المجتمعي، والتخفيف من حدة التوتر بين سكان المنطقة الواحدة من النازحين والمقيمين، لا سيّما في عفرين، حيث تمثل هذه المدينة في شمال غرب سورية أحد أكثر المناطق التي استقبلت أعداداً كبيرة من النازحين، بسبب عمليات التهجير القسرية التي ارتكبها نظام الأسد بحق معارضيه، ومع موجات النزوح الكثيفة إليها ازداد الوضع سوءاً، إلى جانب الخصوصية التي تتمتع بها المدينة بسبب التكوين الإثني الذي سبق عام 2012، فظهرت الحاجة إلى تنفيذ مشاريع تنموية تسهم في إحياء هذه المنطقة، والعمل على توفير الاحتياجات الأساسية لسكانها من النازحين والمقيمين. ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الرئيس للبحث: ما أثر مشاريع التعافي المبكر على الاستقرار المجتمعي في عفرين؟ والذي ينبثق منه مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. هل تسهم مشاريع التعافي المبكر في التقليل من تداعيات اقتصاد النزاع؟
2. هل تراعي مشاريع التعافي المبكر حقوق الملكيات العامة والخاصة؟
3. هل تعمل مشاريع التعافي المبكر على تغيير الهوية الثقافية للمنطقة؟

4. هل تعزز مشاريع التعافي المبكر التفاعل الإيجابي بين النازحين والمقيمين؟
5. هل ساهمت مشاريع التعافي المبكر في تحسين الحوكمة من ناحية العلاقة بين المجتمع المحلي والمنظمات والكيانات الحوكمية؟

ثانياً: حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: مدينة عفرين.
2. الحدود الزمانية: منذ عام 2022حتى 2023.
3. الحدود الموضوعية: مشاريع التعافي المبكر والاستقرار المجتمعي.

ثالثاً: منهج البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

رابعاً: أدوات البحث

تم استخدام المقابلات المعمقة شبه المهيكلة كأداة بحثية بواقع اثنتي عشرة مقابلة.

خامساً: مجتمع البحث

يعتمد مجتمع البحث في مدينة عفرين على كل من المنفذين والمستفيدين من مشاريع التعافي المبكر، الذين يتأثرون ويتفاعلون ضمن نسق مجتمعي يعكس مستوى الاستقرار. يتكون المجتمع المحلي في مدينة عفرين من مكونات رسمية وغير رسمية، وتشمل المكونات الرسمية الكيانات الحوكمية، مثل: المجلس المحلي، والهيئات التابعة للحكومة السورية المؤقتة، وغيرها، في حين تتألف المكونات غير الرسمية من: المجتمع المحلي بكل فئاته، ومنظمات وناشطي المجتمع المدني، بالإضافة إلى الشخصيات المؤثرة في المجتمع.

سادساً: عينة البحث

تتكون عينة البحث من 12 عنصر من مجتمع الدراسة، وهي عينة قصدية نوعاً، إذ تم عقد مقابلة مع كل منهم، وقد أجريت هذه المقابلات في الفترة ما بين 20 نيسان وبداية حزيران من عام 2024، موزعة على أربع فئات رئيسة، وتشمل ثلاث مقابلات مع منظمات مجتمع مدني عملت على مشاريع التعافي المبكر، وثلاث مقابلات مع كيانات حوكمية، بالإضافة إلى ثلاث مقابلات مع شخصيات مفتاحية مؤثرة في المجتمع، وثلاث مقابلات مع ناشطين في المجتمع المدني. وقد تم اختيار هذه العينة بشكل مقصود من قبل الباحث، وتم التركيز على الفاعلين الذين تتوفر لديهم الخبرة والارتباط المباشر بمشاريع التعافي المنفذة. تمثل المنظمات غير الحكومية العاملة في عفرين وعددها 27 والمؤسسات الحكومية جزءاً رئيساً من البنية المجتمعية فيها. وقد تم اختيارها بناءً على دورها الفعّال في مشاريع التعافي المبكر، أما الشخصيات المفتاحية والناشطون فقد تم اختيارهم بناء على تأثيرهم البارز في المجتمع ومشاركتهم في تعزيز الاستقرار.

سابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تقييم مشاريع التعافي المبكر في مدينة عفرين وأثرها على استقرار المجتمع المحلي، مع التركيز على تقديم توصيات لتعزيز حوكمة تلك المشاريع، خاصة في ظل السياق المحلي المعقد الذي تعيشه المدينة، والذي يتميز بتشابك العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فضلاً عن التحديات الناتجة عن النزاعات، وموجات النزوح، وتداخل الهويات الثقافية. ويهدف البحث أيضاً إلى استقصاء فعالية مشاريع التعافي المبكر وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة في مدينة عفرين وفق التالي:

1. تحليل مدى مساهمة مشاريع التعافي المبكر في التقليل من تداعيات اقتصاديات النزاع في مدينة عفرين.
2. تقييم مدى مراعاة مشاريع التعافي المبكر لحقوق الملكيات العامة والخاصة في عفرين.
3. تقييم مدى تأثير مشاريع التعافي المبكر على الهوية الثقافية في عفرين.
4. تحليل مدى تأثير مشاريع التعافي المبكر على التفاعل الإيجابي بين النازحين والمقيمين في عفرين.

5. تقييم دور مشاريع التعافي المبكر في تعزيز التواصل بين المجتمع المحلي والمنظمات والمؤسسات الحكومية في عفرين.
6. تقديم توصيات عملياتية لتحقيق الاستقرار المجتمعي عبر مشاريع التعافي المبكر.

ثامناً: أهمية البحث

- الأهمية النظرية: يعاني مجال التعافي المبكر من نقص في الدراسات التي تُقيّم أثر مشاريع التعافي المبكر على الاستقرار المجتمعي في سياقات محددة وخاصة في حالة سورية، كما تتجلى أهميته في محاولة استكشاف واقع هذه الجزئية البحثية في مدينة عفرين التي تتمتع بسياق محلي معقد، إلى جانب استقبالها لموجات نزوح كبيرة نتيجة للنزاع الدائر في سورية.
- الأهمية التطبيقية: يُسهم هذا البحث في سدّ هذه الثغرة المعرفية، من خلال توفير تحليل دقيق لأثر مشاريع التعافي المبكر على مختلف جوانب الاستقرار المجتمعي في عفرين، بما في ذلك التماسك بين النازحين والمقيمين، والهوية الثقافية، وحقوق الملكية، والتفاعل الاجتماعي، والتواصل. كما يوفر نتائج لصانعي السياسات والممارسين في مجال التعافي المبكر على تصميم مشاريع أكثر فعالية، تسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي على المدى الطويل.

الإطار النظري - الفصل الأول

المبحث الأول: مفهوم التعافي المبكر

يطرح مفهوم التعافي المبكر إشكالية تتعلق بالتحديات التي يواجهها المجتمع العلمي والباحثون في مجال إدارة الكوارث والنزاعات عند محاولة تحديد وتفسير هذا المفهوم. ومن خلال اطلاع الباحث على الأدبيات المتعلقة؛ لاحظ بأن تعريف التعافي المبكر يتأثر بعوامل عدة مهمة، تشمل: الزمن، والسياق الاجتماعي والاقتصادي، والتفاعلات الاجتماعية والسياسية، ومدى التأثير والنجاح، بالإضافة إلى التحديات الأخلاقية والقانونية. إلى جانب تداخل هذا المفهوم مع عدد من المفاهيم الأخرى كالتنمية والاستجابة الطارئة وغيرها. ويمثل التعافي المبكّر مساحة مشتركة بين العاملين في الشأن الإنساني والشأن التنموي، لحشد الدعم في سبيل تلبية الاحتياجات الخاصة بالمجتمع

المستهدَف، الذي خرج لتوّه من الأزمة، سواء كانت كارثة طبيعية أو حرباً أو صراعاً. والتعافي مرحلة تسبق التنمية وتلحق عملية الاستجابة الإنسانية، أي إنّها تتوسط هاتين المرحلتين، في سبيل ضمان عدم انتكاسة المجتمع وعودته للعنف من جهة، وتحفيز التنمية من جهة أخرى[1]. كما عرف التعافي بأنه: "ما يبدأ الأفراد والمجتمعات والمؤسسات بفعله مباشرة بعد وقوع كارثة أو أزمة، بالاعتماد على مهاراتهم وخبراتهم ومواردهم لإعادة بناء حياتهم. وقد يكون التعافي سريعاً نسبياً بالنسبة لبعض الناس، بينما قد يستغرق الأمر سنوات بالنسبة لآخرين"[2]. وفي عام 2016، أعاد التجمع الدولي للتعافي المبكر تعريف التعافي المبكر بأنه: "مقاربة تتناول احتياجات التعافي التي تبرز أثناء مرحلة الاستجابة الإنسانية لظرف طارئ، باستخدام الآليات الإنسانية التي تتوافق مع المبادئ التنموية. وهي تمكن الناس من الاستفادة من مرحلة العمل الإنساني لاغتنام الفرص التنموية، وبناء القدرة على التكيف والتأسيس لعملية مستدامة للتعافي من الأزمة"[3].

تطرح بعض التجارب أهدافاً يمكن العمل عليها ضمن عملية التعافي، ومن بينها تجربة الإتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر، التي شملت تمكين الأفراد والمجتمعات من سبل العيش وتعزيزها، من خلال وجود رؤية استراتيجية متكاملة لمنطقة التدخل لضمان الاستمرار، إذ تشكل مناطق النزاعات ثقباً أسودَ للمساعدات المحدودة، وتربةً غير صالحة للحلول الفردية الضعيفة. كما يعد السكن اللائق واحداً من أهم عوامل استقرار الأفراد والمجتمعات، إضافةً لتوفير بنية تحتيةٍ من الخدمات والمرافق الصحية الجيدة. ويبقى تحسين التماسك المجتمعي وتعزيز أدوار النساء والشباب، الحامل الرئيس لنجاح عملية التعافي، ويبقى الأفراد والمجتمعات المحور الأهم في التعافي المبكر، الذي يرتبط مستوى وسرعة تحقيقه بوجود برامج منتجة محلياً بشكل تشاركي بين المنظمات والمجتمع، لترجمها المنظمات غير الحكومية بتشاركية عميقة، من التخطيط إلى التنفيذ والرقابة، وتدعمها المؤسسات المحلية والمركزية[4].

---

[1] خالد التركاوي (2022). التعافي المبكر في سورية وسبل تعزيز استفادة المتضررين، مركز جسور للدراسات، تركيا، ص 5.

[2] الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الرابط: https://tinyurl.com/4avdb7x3

[3] سلام سعيد (2019)، التعافي الاقتصادي المبكر في سورية: التحديات والأولويات، في كتاب: "التعافي الاقتصادي في سورية: خارطة الفاعلين وتقييم السياسات الراهنة"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا، ص 28.

[4] رواد بلان (2023). التعافي المبكر ومقاربته في سورية، مجموعة أرضية مشتركة، انظر الرابط: https://bit.ly/3NfLj9W

التعافي المبكر نهج لتنفيذ الاستجابة الإنسانية، يركز على تعزيز القدرة على الصمود وإعادة بناء القدرات أو تقويتها، بهدف حل المشكلات المستمرة التي ساهمت في نشوء الأزمة، بدلاً من تركها تتفاقم. ويتضمن التعافي المبكر برامج محددة تساعد الأفراد على الانتقال من الاعتماد على المساعدات الإنسانية إلى تحقيق التنمية المستدامة. فالتعافي المبكر ليس مجرد مرحلة زمنية، بل عملية متعددة الأبعاد، تبدأ من الأيام الأولى للاستجابة الإنسانية. كما يقوم نهج التعافي المبكر على تعزيز الملكية المحلية وبناء القدرات، واعتماد تدخلاته على فهم عميق للسياق المحلي، لمعالجة الأسباب الجذرية ونقاط الضعف المرتبطة بالأزمة. إلى جانب ما سبق، يهدف هذا النهج إلى تقليل المخاطر، وتعزيز العدالة، ومنع التمييز، من خلال الالتزام بمبادئ التنمية التي تعتمد على الاستجابة الإنسانية وتدعم فرص التنمية المستدامة[5]. ووفقاً لما تقدم، تعتمد الدراسة المفهوم التالي للتعافي المبكر: "يمثل التعافي المبكر مكوناً أساسياً من مكونات الاستجابة الإنسانية في المناطق شبه المستقرة من تبعات النزاع. ويتمثل هذا المكون بجملة من التدابير والتدخلات التي يتم اتخاذها لتحسين الظروف الاقتصادية في هذه المناطق، وبما يضمن تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي".

المبحث الثاني: الاستقرار المجتمعي

يشير مصطلح الاستقرار الاجتماعي إلى وجود النماذج الاجتماعية والثقافية في مجتمع محلي أو مجتمع كبير، دون تعرضها لتغير فجائي أو جذري. كما أن الاستقرار الاجتماعي لا يعنى بالضرورة ثبات المجتمع أو جموده، فالمجتمع الذي يطرأ عليه تغيرات تدريجية وبطيئة وكافية لإعادة التوافق دون أن يحدث أي اضطراب أو تفكك هو مجتمع مستقر. ويعرف الاستقرار الاجتماعي بحسب مركز الأزمات والمساندة الفرنسي بأنه: "حالة استعداد عقلي ونفسي وعصبي تنتظم خلالها معارف الفرد بحيث تهيئه من خلال شحنة من الانفعال والعاطفة للاستجابة نحو الاستقرار في الأراضي الجديدة التي تستثيرها هذه الاستجابة"، أو هو مجموعة المعارف التي حصل عليها الفرد من البيئة الجديدة بكل مشتملاتها، من: أرض، ومزروعات، وطرق، وري، والأفراد، والتنظيمات القائمة، وتعمل هذه

[5] جهال مرتنيس (2016). مذكرة إرشادية بشأن التعافي المبكر بين المجموعات، المجموعة العالمية للتعافي المبكر (GCER)، جنيف، ص 13.

المعارف من خلال شحنة من الانفعال تظهر في مدى المواءمة مع البيئة[6]. ويشير الاستقرار أو التوازن الاجتماعي إلى نوع من التساند بين مجموعه ظواهر مترابطة، مثل هذا التساند قد يكون ظاهراً أو كافياً، وقد يكون ديناميكاً (متجدداً) أو استاتيكياً (ثابتاً).

ترمي أعمال إرساء الاستقرار، في سياق الدول الخارجة من الأزمات، إلى توفير الحد الأدنى من شروط الاستدامة لتلك الدولة، وإلى تلبية احتياجات السكان الأساسية، عبر إنعاش الاقتصاد المحلي، ودعم المجتمع المدني، من خلال مواكبة أعمال السلم الأهلي، متضمنة حل النزاعات داخل المجتمعات والنزاعات الزراعية والرعوية، ودعم وسائط الإعلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان للإسهام في إنعاش الاقتصاد المحلي، من خلال الأنشطة المدرّة للدخل، والتدريب المهني، وإتاحة الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية، والانتفاع بالطاقة والمياه والتعليم والخدمات الصحية وغيرها[7]. وتبرز في هذا السياق استراتيجيات الاستقرار والتنمية المحلية، كونها نهجاً جديداً يهدف إلى تدعيم عوامل الاستقرار وزيادة قدرة المجتمعات المضيفة على مواجهة ومعالجة التحديات، من خلال تفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي، ودعمهما لتطوير خطة محلية تتضمن أفكاراً لتدخلات تنموية مباشرة. وقد ارتكز هذا النهج على دمج منهجية "خرائط المخاطر والموارد"، ومنهجية "آليات الاستقرار الاجتماعي".

إن تبني استراتيجيات الاستقرار والتنمية المذكورة أعلاه، في المناطق المتأثرة بالنزاعات، كما في مدينة عفرين، يعد أمراً بالغ الصعوبة، ويعود ذلك إلى عوامل سياسية وبنيوية وهيكلية عديدة، أبرزها: غياب الدولة بمفهومها الرسمي، واعتماد العديد من القطاعات الخدمية والاجتماعية على المنظمات والجهات المانحة التي تدعم مسار التعافي المبكر في شمال غرب سورية. ووفقاً لما تقدم يمكن تعريف الاستقرار المجتمعي بأنه: عبارة عن إرساء النظم التي تضمن تكافؤ الفرص الاقتصادية، والمعاملة العادلة، والحفاظ على الهوية الثقافية والعمرانية، وتعزيز الحوكمة المجتمعية بين أفراد المجتمع

[6] حسني محمد عطية علي (2018). محددات الاستقرار الاجتماعي بقرى شباب الخريجين بسهل جنوب بورسعيد، مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية، م (4)، عدد (1)، جامعة قناة السويس، مصر، ص 10.

[7] مركز الأزمات والمساندة (2019). إرساء الاستقرار في البلدان الخارجة من الأزمات" الموقع الالكتروني للدبلوماسية الفرنسية، انظر الرابط: https://bit.ly/4f7pi9B

ومؤسساته، بغض النظر عن خلفياتهم العرقية أو الثقافية، مما يساعد في تحقيق تعافٍ اجتماعي مبكر، في البلدان المتأثرة في النزاع.

إن التفكير في الخطوات والاستراتيجيات التي تدعم الجهود المحلية أمرٌ مهمٌ لتعزيز القدرة على التحمل والتكيف في المجتمعات المتأثرة بالنزاع، خاصة ذات السياق المركب والمعقد مثل عفرين، وذلك من خلال التركيز على دعم المجتمع الدولي والجهات المانحة للمنظمات العاملة في مسار التعافي المبكر، لتعزيز قدرة السلطات المحلية والمجتمع على مواجهة التحديات الناتجة عن النزاع، وتطوير خطط محلية تعتمد على خرائط المخاطر والموارد، وإجراء أبحاث معمقة لابتكار آليات للاستقرار الاجتماعي لتعزيز القدرات المحلية، وتنفيذ تدخلات مباشرة لدعم الاستقرار، وابتكار نهج تشاركي لإحداث تغيير تدريجي ومستدام، دون التأثير سلباً على البنية الاجتماعية، لتحقيق استقرار نفسي واجتماعي وثقافي يتيح للأفراد التكيف في بيئة جديدة متعددة الثقافات، ويعمل على تحسين البنية التحتية كخطوة أولية تسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي في عفرين، وتحسين جودة الحياة للمواطنين المتضررين من النزاع.

عمل الباحث على ابتكار مؤشرات لقياس الاستقرار المجتمعي في عفرين، بناء على مشاريع التعافي المبكر التي نفذت في المنطقة، المرتبطة بالبنية التحتية من طرق وجسور وأسواق وتعبيد طرقات، مراعياً السياق المحلي في مدينة عفرين. وقد اعتمد الباحث على المؤشرات التالية في إعداد الأسئلة الخاصة بالمقابلات التي أجراها مع أصحاب المصلحة الرسميين وغير الرسميين من المنظمات غير الحكومية والأشخاص المفتاحين والناشطين، وذلك عبر اثنتي عشرة مقابلة، وبواقع ثمانية عشر سؤالاً في كل مقابلة، وفق المؤشرات التالية:

جدول رقم (1) يعرض مؤشرات الاستقرار الاجتماعي بحسب السياق المحلي لمدينة عفرين

م	المؤشر	قياس المؤشر
1	اقتصادي: "اقتصاد الحرب" والحفاظ على الملكيات	الأفراد أو الشركات أو الجهات المرتبطة بالمتنفذين أثناء تنفيذ مشاريع التعافي المبكر - تحديد نوعية وطبيعة هذه المشاريع - رسوم أو إتاوات أثناء تنفيذها، ومعايير اختيار الأماكن والأراضي والمنازل والمحلات التجارية والمرافق العامة لتنفيذ مشاريع التعافي المبكر - المخططات التنظيمية المحلية - أصحاب الملكيات الخاصة.
2	ثقافي: الهوية الثقافية	الهوية العمرانية والثقافية للمنطقة - استخدام اللغات المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ والتواصل مع المجتمع المحلي

4	اجتماعي: التفاعل بين النازحين والمقيمين	كيفية تضمين مشاريع التعافي المبكر التنوع المجتمعي في انتقاء العمالة وتحديد الفئات المستفيدة من هذه المشاريع، سواء كانوا سكاناً أصليين أو نازحين. ومساهمتها في تغيير الصورة النمطية بين النازحين والمقيمين.
5	مؤسساتي: هياكل الحوكمة المحلية	مشاركة المجتمع المحلي في عمليات التخطيط وتنفيذ مشاريع التعافي المبكر – مساهمتها في حل المشاكل المجتمعية بشكل مباشر - مشاركة بيانات ومعلومات - انعكاس المشاريع على العلاقات بين المجتمع المحلي والسلطات والمنظمات المحلية

المصدر: من إعداد الباحث

الإطار العملي - الفصل الثاني

المبحث الأول: الجانب الاقتصادي

أولاً: اقتصاد الحرب والحفاظ على الملكيات العامة والخاصة

يؤدي انهيار منظومة الدولة إلى ضعف سيادة القانون وانتشار الفساد، ليحل محلها مفهوم اللادولة، الذي يمثل نموذج العشوائيات الاجتماعية في البنية والتنظيم، فيقتصر عملها على تقديم الخدمات الأساسية للدفع بعجلة الحياة لتعزيز الصمود لدى السكان المحليين، مما يشجع على سيطرة الجهات ذات النفوذ على الموارد والخدمات الأساسية، ويعيق عمل المنظمات غير الحكومية والإنسانية. وتسعى مختلف الأطراف المتنازعة إلى السيطرة على الموارد والخدمات الأساسية، سيما احتكار بعض الجهات لهذه الموارد والخدمات، واستخدامها كوسيلة للتمويل الذاتي، وغالباً ما تكون المؤسسات المحلية ضعيفة أو مُسيطر عليها من قبل الجهات ذات النفوذ، مما يعيق قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية، ويجبر المنظمات غير الحكومية والإنسانية على التعامل مع هذه الجهات.

تعد مشاريع التعافي المبكر ذات أهمية بالغة لإعادة بناء المجتمعات المتضررة، والدفع نحو الاستقرار المجتمعي، ولكنها في سياق مدينة عفرين في دراستنا هذه تواجه تحديات كبيرة، أبرزها: الارتباط بين العمليات السياسية والعسكرية، فقد واجهت المدينة قيوداً كبيرة على تمويل مشاريع التعافي نتيجة للموقف الدولي من عملية غصن الزيتون، مما أدى إلى تراجع عدد المشاريع المنفذة مقارنة بمناطق أخرى مثل إدلب ودرع الفرات. كما أدى الموقف الدولي من عملية غصن الزيتون إلى تراجع تمويل المانحين الدوليين لمشاريع التعافي المبكر في عفرين. ونظراً لارتباط صندوق الائتمان لإعادة إعمار

سورية بعمليات عسكرية وسياسية محددة؛ لم يتمكن الصندوق من تنفيذ مشاريع في عفرين على الرغم من توفر تمويل ضخم لديه، قد يسهم في حال تدخله إلى بناء منظومة حوكمية ترعى من خلالها تطوير مؤسسات الحكم المحلي وتقويتها لأخذ دورها بشكل فعال، والعمل على تقديم الخدمات الأساسية التي تسهم في تحسين الحياة العامة، والدفع بتنامي الاستقرار المجتمعي في المدينة. وفي سياق متصل لعبت عمليات التحويل المالية في النظام الحالي المتبع للمانحين، الذي يعتمد سلسلة طويلة من الإجراءات، إلى عرقلة عمليات دفع المستحقات المالية للموردين والعمال، والذي أثر بدوره على مشاريع التعافي المبكر بشكل غير مباشر، وبناء على المقابلات التي أجراها الباحث تبين التالي:

1. التعاطي مع الجهات المتنفذة

تلعب مشاريع التعافي المبكر في مدينة عفرين دوراً مهماً في تفكيك اقتصاديات النزاع، مما عزز عوامل الاستقرار المجتمعي، وتعمل المنظمات غير الحكومية على تنفيذ مشاريع التعافي المبكر بحذر تام في عدم التعاطي المباشر مع الجهات المتنفذة من الفصائل العسكرية. ويتمثل هذا في ارتباط بعض الموردين بالجهات المتنفذة، خاصة في قطاع المحروقات، إذ بدأ "المتنفذون" من الفصائل العسكرية في استخدام تراخيص شركات مدنية عبر وكلاء مدنيين. وكما تعمل المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع التعافي المبكر على مراعاة السياق الشامل للعمل والتخطيط من أجل تنفيذ مشاريعها بسلاسة، وهذا يضطرها إلى التعامل مع بعض الموردين المتصلين بالجهات المتنفذة، الذين يسيطرون على سلع ذات طابع احتكاري. كما أن بعض الجهات ذات النفوذ تسيطر على قطاعات حيوية في المجتمع، مثل قطاعي البناء والنقل، وتمتلك هذه الجهات في الغالب موارد أساسية مثل الأسمنت، والحديد، والوقود، والمواد الأساسية الأخرى، التي تحتاجها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التنموية لتنفيذ مشاريع التعافي المبكر في المنطقة. وتعتمد المنظمات غير الحكومية على هذه الجهات لتأمين السلع الأساسية لمشاريعها، وبسبب احتكار هذه الجهات للموارد الأساسية يضطر بعض منفذي المشاريع للتعامل مع الشركات الخاصة ذات الارتباط الفصائلي، وشراء السلع منها بأسعار مرتفعة في الغالب، مما يرفع تكلفة المشاريع، ويعيق قدرة المنظمات غير الحكومية على تنفيذها بفعالية.

2. أمن المشاريع

تتكفل مؤسسات الحكم المحلي في عفرين بالحماية الأمنية للمشاريع، وذلك عبر جهاز الأمن الداخلي، وعلى الرغم من ذلك يتعرض بعض منفذي مشاريع التعافي المبكر في مدينة عفرين، كسائر مناطق سورية في مناطق السيطرة المتعددة، لتحديات أمنية مرتبطة بطبيعة النزاع. وغالباً ما تفرض هذه الجهات رسوماً إضافية على المنظمات غير الحكومية لتأمين الحماية لمشاريعها، وضمان استمرارية العمل، دون تعرضها للتهديدات أو الاعتداءات. وبالتالي، تجد المؤسسات والمنظمات غير الحكومية نفسها أحياناً في حاجة إلى التفاوض، ودفع الرسوم لتلك الجهات النافذة، من أجل حماية فعالة لمشاريعهم، مما يضع العاملين في سياق التعافي بمواقف صعبة، عبر الاعتماد على بعض الجهات ذات النفوذ للحصول على الموارد، والحماية اللازمة لتنفيذ مهامها الإنسانية والإنمائية، في ظل ظروف أمنية واقتصادية معقدة.

ثانياً: الملكيات لعامة والخاصة

الممتلكات العامة هي كل ما تعود ملكيته لجميع المواطنين في الدولة، وغير محصورة بجهة أو فئة أو فرد معين، ويحق للجميع استخدامها، ولا يحق لأحد أن يتصرف فيها أو يحتكرها ويمنع الآخرين عن استخدامها، شرط أن يتم استخدامها بقوانين تحددها الجهات الرسمية في المنطقة أو الدولة. وتسعى الحكومات إلى وضع سياسات ومعايير لتطوير أنواع مختلفة من هذه المرافق ورفع جودتها وفقاً لحاجة المجتمع وطبيعته[8]. ويحظى حق الملكية الخاصة بحماية دولية ودستورية، ويتمتع صاحبها بسلطة الاستعمال والاستغلال والتصرف، ويعد من الحقوق الأساسية للأفراد[9]. وتعد عملية تحديد معايير الممتلكات والتعويض في عفرين عملية معقدة، وتواجه العديد من التحديات، سيما في ظل الغياب الجزئي للمخططات التنظيمية الرسمية لمدينة عفرين، واحتكارها من قبل نظام الأسد، بالإضافة إلى استغلال الجهات السياسية والإعلامية لقوات سورية الديمقراطية (قسد) هذا الغياب لأغراض سياسية، مستخدمة "جيشها الإلكتروني" لنشر معلومات مضللة حول انتهاكات

[8] دحام مبارك الغالب، أهمية الممتلكات العامة وكيفية الحفاظ عليها، صحيفة مكة، تاريخ النشر 30/مايو 2023م، الرابط: https://bit.ly/3zAAoVs

[9] محمد علي عبد السلام (2023). الارتفاقات العامة على الملكية الخاصة: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 60، العدد 3، جامعة أسيوط، مصر.

العقارات في عفرين، بما في ذلك نشر أخبار كاذبة وشائعات حول مصادرة ممتلكات السكان وبيعها بشكل غير قانوني، من قبل السلطات المحلية والنازحين، واستخدمها ضمن مشاريع التعافي المبكر. وقد أدت هذه الحملات إلى زعزعة الاستقرار في مدينة عفرين وإثارة التوتر بين السكان، وتعميق الانقسامات الاجتماعية في المدينة، والذي أدى بدوره إلى تراجع الاستثمارات وتأخير تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، وتردد المانحين في التدخل نتيجة للدعاية السياسية التي تروج لها قسد.

1. الأطر القانونية للملكيات العامة والخاصة

تحدد الملكيات من قبل المجلس المحلي في غياب إطار قانوني متكامل، رغم وجود أجزاء كبيرة من المخططات التنظيمية لدى المجلس المحلي وبعض المهندسين من أبناء مدينة عفرين، الذين كانوا يعملون في السجلات العقارية والتوثيق العقاري قبل عام 2011. كما أن غرفة المهندسين في عفرين تعمل بشكل مكثف على متابعة المخططات التنظيمية للمشاريع قبل تنفيذها، ولا يتم التنفيذ دون العودة إليها للتحقق من المخططات التنظيمية المتعلقة بالملكيات العامة والخاصة.

تحدد معايير التعويض للملكيات الخاصة، في حالة رغبة أي منظمة بتنفيذ مشروع عليها، من قبل المجلس المحلي في عفرين، عبر مكاتبه ولجانه المختصة، ولا يتم التواصل مع أي صاحب ملكية خاصة دون الرجوع إلى السلطة المحلية، وفي المقابل لا يتدخل المجلس المحلي في عمليات الموافقة وتحديد الأسعار إلا بعد موافقة الأطراف المعنية عبر العقود والإجراءات القانونية.

2. القوانين والأنظمة المتبعة

تتبع مؤسسات الحكم المحلي في عفرين القانون السوري القديم، الذي ينص على مبدأ الحصول على 25% من الممتلكات الخاصة عند تنفيذ مشاريع عامة، ويتم تعويض الملاك بزيادة قيمة ممتلكاتهم نتيجة التحسينات. بالإضافة إلى ذلك، يتبنى المجلس المحلي سياسة الموافقة المسبقة من الملاك الأصليين عبر التوقيع على موافقة رسمية، ويحرص المجلس المحلي على مراعاة المخططات التنظيمية للمدينة، فيما يتعلق بالطرق والجسور وحدود الأملاك الخاصة. كما تتضمن إمكانية تغيير نوع المنفعة للأملاك العامة، مثل تحويل مدرسة إلى ساحة عامة والعكس، من خلال المناقلة بين المرافق المختلفة بالتوافق مع الجهات الداعمة. وبناءً على المقابلات التي أجراها الباحث تبين بأنه

لم يتم تنفيذ أي مشروع على الأملاك الخاصة باستثناء طريق الجسر الثالث، الذي تضمن اقتطاع أجزاء صغيرة من الأراضي والعقارات الخاصة. وتعمل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ مشاريع التعافي المبكر في عفرين بحساسية عالية، خاصة فيما يتعلق بالملكيات الخاصة على سبيل المثال، لم تستطع هذه المنظمات تنفيذ مشاريع رصف أرضيات الخيام في معظمها بسبب ملكية بعض الأراضي من قبل القطاع الخاص، وغياب المالكين الأصليين نتيجة عمليات الهجرة واللجوء.

المبحث الثاني: الجانب الثقافي والاجتماعي

أولاً: الهوية الثقافية والعمرانية

تشير تجربة إعادة إعمار وسط مدينة بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية بعد انتهاء الحرب اللبنانية (1975- 1990) إلى ارتباط الهوية العمرانية بهوية المجتمع المحلي. فبعد ظهور المقترحات الأولى لمشروع إعادة الإعمار؛ والذي أبرز طابعاً غربياً لوسط المدينة من جهة، وبعد التوسع في إزالة المباني المتضررة من المعارك من جهة أخرى، طالب العديد من المهندسين والمختصين بتغيير المقترحات التصميمية وتقليل عمليات إزالة المباني المتضررة، وقد تمحورت مقترحات المعترضين على المشروع الأولي لإعادة الإعمار حول ضرورة حفظ الهوية المحلية، وعدم اللجوء إلى بناء مشاريع ذات طابع مستورد وغريب عن المدينة. ونتيجة لمناقشة بعض الفئات المجتمعية هذه المقترحات، طورت الشركة المنوطة بإعادة الإعمار المقترحات وطرحت مشروعاً معدّلاً يضع في الحسبان تاريخ المدينة والشواهد الحضرية والعمرانية، ويعمل على الحفاظ على هوية وسط المدينة، إذ يبرز المثال أعلاه ارتباط الهوية العمرانية المحلية بهوية المجتمع نفسه والعلاقة الوثيقة بينهما، بالإضافة إلى قيمتها العمرانية الذاتية[10]. تعد قضية مراعاة الهوية الثقافية والعمرانية في مدينة عفرين أمراً بالغ الأهمية في مشاريع التعافي المبكر، وتسهم في الحفاظ على هوية المجتمعات المحلية، وتعزز شعور الأفراد بالانتماء إلى ثقافتهم وتاريخهم، مما يحسن فرص التعافي النفسي للأفراد الذين تأثروا

[10] إبراهيم محمد البلور، دور التصميم العمراني في الحفاظ على الهوية العمرانية في منطقة الجوف، منشورات جامعة الجوف، السعودية، ص5.

بالأزمات، ويساعد على إعادة الشعور بالأمان والاستقرار، وبالأخص ضمان العدالة الاجتماعية، وعدم تهميش أي فئة من فئات المجتمع، وتكريس احترام التنوع الثقافي والخصوصيات المحلية. كما أن مراعاة اللغات المحلية في هذه المشاريع يعزز تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع المحلي، مما يتيح حالة من الاستقرار المجتمعي، ويسهم في بناء التماسك الاجتماعي على المدى الطويل، ويعزز من تحقيق الأهداف النهائية لفلسفة مشاريع التعافي المبكر، خاصة في سياق معقد مثل عفرين. وفي السؤال عن دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المدنية التي تعمل ضمن مسار التعافي المبكر في عفرين لواقع مراعاة الهوية العمرانية والثقافية في مشاريع التعافي المبكر تبين التالي:

1. الهوية العمرانية والثقافية

إن عمليات إعادة إعمار وترميم المباني ذات الصلة مع الحفاظ على طرازها المعماري الأصلي، وإدراج عناصر فنية محلية في تصميم المشاريع التي نفذت في مدينة عفرين ساهمت في تحسين صورة مشاريع التعافي المبكر لدى المجتمع المحلي. وعلى النقيض من ذلك يلاحظ غياب واضح لدمج اللغتين العربية والكردية في اللوحات التعريفية للمشاريع، التي غالباً ما تستخدم اللغة على العربية فقط، مما يثير تساؤلات حول مدى فعالية هذه اللوحات في إيصال المعلومات إلى جميع أفراد المجتمع، خاصة مع وجود شريحة كبيرة من المقيمين يتحدثون اللغة الكردية، والشريحة الشابة من أبنائهم التي أصبحت تجيد اللغة الكردية قراءة وكتابة، وذلك بفعل تبني الجامعات والمدراس نهجاً داعماً لتعلم اللغة الكردية في قطاع التعليم الجامعي وما دون الجامعي. وعند البحث عن أسباب هذا الإهمال، أجاب منفذو المشاريع بأن اللغة العربية هي اللغة المشتركة بين النازحين والمقيمين، ممّا دفعهم إلى استخدامها، وبالتالي فإنّ دمج اللغتين العربية والكردية في اللوحات التعريفية للمشاريع يعد خطوة مهمة نحو تحقيق الاندماج والشعور بالانتماء لدى جميع أفراد المجتمع، ويعمل على تعزيز الثقة بين المنفذين والمجتمع المحلي، ويتيح للجميع المساهمة في عملية التنمية وزيادة فرص استثمار التنوع في المستقبل.

2. إشراك أبناء المجتمع المحلي في تنفيذ المشاريع

يعد إشراك أبناء المنطقة، سيما التواصل مع المجتمع المحلي، عنصراً أساسياً لضمان نجاح مشاريع التعافي المبكر في مدينة عفرين، فهذا النهج يسهم في بناء الثقة، وتعزيز المشاركة، وخلق شعور بالملكية لدى أفراد المجتمع، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق أهداف المشاريع بشكل فعّال ومستدام. ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث تبين بأن غالبية المنفذين لمشاريع التعافي المبكر في مدينة عفرين، من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على حد سواء، يولون أهمية لدمج أبناء المنطقة وإشراكهم في مختلف مراحل المشاريع، بدءاً من التخطيط وصولاً إلى التنفيذ والتقييم، ويعد هذا النهج تجسيداً لمبدأ التضمين، الذي يركز على مراعاة السياق العرقي والثقافي للمنطقة، بما يضمن مشاركة فعّالة وذات مغزى من قبل المجتمع المحلي.

3. التنوع اللغوي في إعلانات التوظيف

عمل الباحث على رصد الإعلانات عن الشواغر والوظائف للمنظمات والمؤسسات التي تعمل في مدينة عفرين، بواقع عشرين منظمة أعلنت عن وظائف وشواغر متنوعة، وتبين أن نسبة المنظمات غير الحكومية التي استخدمت اللغتين العربية والكردية بلغت 20% فقط، من إجمالي منظمات المجتمع المدني التي أعلنت عن حاجتها لموظفين. أما اللغة العربية فقد استخدمت بنسبة أكبر بكثير في إعلانات التوظيف، وبلغت 80%، وعلى الرغم من هذا، فإن بعض هذه المنظمات قد خصصت وظائف في إعلاناتها العربية للناطقين باللغة الكردية، مما يعكس توجهاً إيجابياً يعزز العدالة الاجتماعية، ويوفر الفرص بشكل عادل، ويقلل من الفجوات الاجتماعية، والتي بدورها تؤدي إلى تحسين وصول المشاريع إلى جميع فئات المجتمع، ويزيد من فاعلية العاملين في مضمار التعافي المبكر في تحقيق أهدافهم التنموية.

ثانياً: التفاعل بين النازحين والمقيمين

من المعروف أن حالات النزاع والتهجير وتغير العلاقات الاجتماعية تؤدي إلى عدم تساوي الأفراد في الوصول إلى السلطة والموارد، فتتفاوت قدرات واحتياجات ومواطن الضعف بين الأفراد والجماعات

ضمن المجتمع نفسه، وتتغير هذه العوامل مع مرور الوقت[11]. في هذا السياق، يعد توزيع العمالة بين النازحين والمقيمين في مشاريع التعافي المبكر عنصراً حيوياً للحفاظ على الاستقرار المجتمعي والاقتصادي في مدينة عفرين، فإعادة بناء المجتمعات المتضررة تتطلب توازناً دقيقاً في توزيع الموارد والفرص، بما في ذلك فرص العمل، لضمان اندماج الفئات المختلفة، وتجنب وقوع توترات مجتمعية.

في الواقع، تعتمد منظمات المجتمع المدني المعنية بمشاريع التعافي المبكر على شركات خاصة أو متعهدين لتنفيذ هذه المشاريع. ومع ذلك، غالباً ما يغيب عن هذه الشركات والمتعهدين الاهتمام بالتنوع المجتمعي عند اختيار العمالة، ويتركز الاهتمام على تحقيق الأرباح وتخفيض التكلفة، بغض النظر عن الخلفيات الاجتماعية أو الثقافية للعمال. وقد يؤدي هذا التجاهل للتنوع المجتمعي إلى تعميق التفاوتات الاجتماعية، وإثارة التوترات بين النازحين والمقيمين. وتتبع هذه المنظمات معايير محددة لاستهداف المستفيدين من المشاريع بهدف دعم الفئات الأكثر حاجة، بما في ذلك النازحين الذين غالباً ما يعانون من أوضاع اقتصادية سيئة، وتلعب مشاريع التعافي المبكر دوراً هاماً في تحسين الحوار والتماسك المجتمعي. إلا أنه ما يزال هناك حاجة لبناء خطط مستدامة، وإقامة شراكات لدعم التنوع المجتمعي، وضمان الاستقرار في المدينة. ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث تبين التالي:

1. توزيع العمالة بين النازحين والمقيمين

تعتمد منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العاملة في مجال مشاريع التعافي المبكر على شركات خاصة أو متعهدين لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، ويقتصر دور المجلس المحلي على مراقبة تنفيذ هذه الوظائف، والتأكد من عدم وجود أي استغلال أو فساد أو عمالة أطفال. وغالباً ما تهمل الشركات والمتعهدون التنوع المجتمعي في انتقاء العمالة، مركزين بشكل أساسي على تعظيم الأرباح، وفي الغالب يرتبط موضوع العمالة بدرجة الفقر، خاصة في المهن الصعبة مثل عمالة البنية التحتية. ويعمل النازحون بأجور رخيصة مقارنة بالمقيمين، وذلك نتيجة تردي أوضاعهم المادية، إذ يعتمد توزيع العمالة بشكل مباشر على المتعهدين الذين ترسى عليهم المناقصة، بغض النظر عن خلفيتهم

[11] دليل اسفير، الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية، جمعية اسفير، جنيف، طبعة 2018 ص 11.

العرقية أو الثقافية، ويركز المتعهدون بشكل أساسي على تحقيق أرباح من تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، دون مراعاة التنوع المجتمعي أو احتياجات السكان المحليين، مما يدفع العاملين من هذه المنظمات والمؤسسات في مجال التعافي المبكر لتشميل بند التنوع في العمالة في دفتر الشروط أثناء الإعلان عن المناقصات. إلى جانب مشاريع البنية التحتية، تبرز أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات في دعم مشاريع سبل العيش، وتعد هذه المشاريع من الدعائم الأساسية في عمليات التعافي المبكر، إذ تسعى المنظمات إلى استهداف الأفراد بشكل مباشر لتمويل مشروعاتهم المتناهية الصغر، وهو ما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد المحلي، فيعزز هذا التمويل من مرونة المجتمع من خلال تحسين الظروف المعيشية للنازحين والمقيمين، ويوفر فرصاً اقتصادية متساوية تسهم في تقليل الفجوات الاجتماعية. كما أن هذه الجهود تتكامل مع مشاريع البنية التحتية والترميم داخل المدينة، مما يدعم الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل، ويعزز استقرار المجتمع المحلي. وفي هذا السياق، يبدو من الضروري أن يتم النظر إلى هذه العوامل بشكل متكامل، فدعم التنوع في العمالة ومشاريع سبل العيش ليس فقط أمراً تقنياً يهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية، بل هو جزء من استراتيجية أشمل لتعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الفعال للنازحين في المجتمعات المضيفة، وبالتالي يساعد في تحقيق استقرار مجتمعي مستدام في مراحل التعافي المبكر.

2. معايير المشاريع

تستخدم آليات استهداف محددة لضمان توزيع المساعدات من مشاريع إعادة التأهيل، وتراعي مشاريع التعافي المبكر المنفذة في عفرين معايير مختلفة في عملية الاستهداف، مثل: نوع المشروع، ونوع الفائدة التي يقدمها، ومكان سكن المستفيد، ليستفيد المقيمون بشكل مباشر من هذه المشاريع، بينما يستفيد النازحون بشكل غير مباشر من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتحسين الظروف الاقتصادية في المنطقة. ويتم تحديد المستفيدين من المشاريع بناءً على معايير محددة، تُوضع أثناء عملية التخطيط للمشروع، وتهدف في غالبيتها إلى ضمان استهداف الفئات الأكثر حاجة للمساعدة، وتعطى الأولوية في الاستفادة من المشاريع للمقيمين بوصفهم ملاّكاً أصليين في المنطقة المتضررة، وذلك بهدف ضمان حصولهم على المساعدة اللازمة لإعادة تأهيل حياتهم وتحسين ظروف معيشتهم. وفي حال كان المشغل للمكان نازحاً، يتم التأكد من صحة الاستحقاق عبر العقود

الرسمية، ويطلب من النازحين الذين يرغبون في الاستفادة من مشاريع إعادة التأهيل إبراز عقود رسمية صادرة من المجلس المحلي، تثبت أنهم مستأجرون أو مشغلون للممتلكات المتضررة.

3. تعزيز الحوار بين النازحين والمقيمين

لعبت مشاريع التعافي المبكر في مدينة عفرين دوراً هاماً في تعزيز الحوار الإيجابي بين النازحين والمقيمين، وتحسين تماسك المجتمع المحلي، والذي انعكس بدوره على الاستقرار المجتمعي الملحوظ. ولعبت مشاريع البنية التحتية دوراً هاماً في ذلك كالطرقات والجسور والأسواق، فساهمت مشاريع إنشاء وإعادة تأهيل الطرقات، مثل طريق عفرين كفر جنة الذي عمل عليه التحالف العملياتي المكون من (المنتدى السوري – سامز – الدفاع المدني)، والجسور والأسواق في تحسين البنية التحتية في مدينة عفرين، مما ساعد على تسهيل حركة التنقل بين مختلف مناطق المدينة، وخلق فرص عمل جديدة أدت إلى تعزيز الشعور بالانتماء المشترك بين النازحين والمقيمين. ومن ناحية أخرى ساعدت تلك المشاريع على تحسين حركة المرور ومنع الاكتظاظ، مما أدى إلى تقليل فرص حدوث التفجيرات، وتخفيف احتمالية الخطر الأمني، وتعزيز حالة الاستقرار المجتمعي والأمني في المدينة.

ثالثاً: المشاركة والفاعلية والشفافية

تبرز فعالية مشاريع التعافي المبكر بشكل ملحوظ لتحقيق الاستقرار المجتمعي، وقد تم قياس ذلك بناء على مؤشر عودة النازحين، ودرجة إسهامها في توفير فرص العمل وتحسين الاقتصاد. وشهد عاما 2022 و2023 بحسب معلومات من السلطة المحلية عودة 1200 عائلة تقريباً، ويتراوح المعدل الوسطي لكل عائلة 2 إلى 5 أشخاص، أي ما يعادل 5000 آلاف نسمة. وتعد نسبة جيدة مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك نتيجة تطور الخدمات وإعادة ترميم البنية التحتية للمدينة، التي أدت إلى توفير فرص العمل وتعزيز الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين من أبناء المدينة. كما لعب الوضع الأمني ذو التحسن النسبي دوراً مهماً في دعم حالة الاستقرار وعودة النازحين إلى منازلهم. كما ساعدت مشاريع التعافي المبكر على تحسين حركة المرور وتقليل الحوادث المرورية بنسبة 60%

في مدينة عفرين، نتيجة تعبيد ورصف الطرقات والشوارع الرئيسة، وساهمت مشاريع التعافي المبكر في منع الاكتظاظ نتيجة نقل سوق الهال إلى خارج المدينة، وتشييد وبناء الجسر الثالث.

وعلى الجانب الأخر، يشكل كل من المجالس، المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المحلي منظومة متكاملة تسعى لتحقيق أهداف مشتركة. تعمل المجالس على وضع السياسات والتوجهات العامة، بينما تنفذ المنظمات غير الحكومية المشاريع والبرامج على أرض الواقع، ويستفيد المجتمع المحلي من هذه الجهود. وتحكم هذه العلاقة مبدأ النفعية المتبادلة، فتسعى كل جهة لتحقيق مصالحها من خلال التعاون مع الأطراف الأخرى، فيسعى المجلس المحلي لتحقيق رضا المجتمع المحلي، بينما تسعى المنظمات غير الحكومية للحصول على الدعم من المجلس، ويسعى المجتمع المحلي للحصول على الخدمات من كلا الطرفين. على الرغم من أهمية هذه العلاقة، إلا أنها تفتقر إلى إطار قانوني ينظمها بشكل رسمي، ويعود ذلك إلى اعتبارات قانونية مرتبطة بالبنية التنظيمية للمؤسسات الحكومية في عفرين. كما أن فرص التحسين متاحة بشكل كبير لتعزيز الشفافية من خلال مشاركة المعلومات والبيانات مع جميع الأطراف المعنية، وتحديد قناة واحدة عبر عقد جلسات عامة في المجلس المحلي، وتوجيه دعوات للمجتمع المحلي لمشاركته البيانات الخاصة بالمشاريع، وتحسين التواصل من خلال عقد اجتماعات دورية وورش عمل تشاركية بين العاملين في قطاع التعافي المبكر في مدينة عفرين، وتطوير آليات تقييم مشتركة لقياس فعالية المشاريع والبرامج، وتحديد نقاط القوة والضعف بشكل مستمر. وتمثل مشاريع التعافي المبكر في مدينة عفرين جهوداً حيوية لتحسين البنية التحتية وتعزيز استقرار المجتمع المحلي، ومع ذلك، تبرز مجموعة من التحديات التي تواجه هذه المشاريع نتيجة لتعدد المنهجيات وتباين الأولويات بين الجهات الفاعلة.

تعد المشاركة المجتمعية عنصراً هاماً لضمان نجاح مشاريع التعافي المبكر في مدينة عفرين، وتمارس المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع التعافي المبكر ممارسات متنوعة لضمان مشاركة المجتمع المحلي في جميع مراحل المشاريع. إذ ساهمت مشاريع التعافي المبكر في رفع مستوى الوعي بأهمية المشاركة، وتعزيز دور المجتمع المحلي بأشكال متفاوتة، اتخذ بعضها نهج التشكيل والاعتماد على اللجان المجتمعية، من خلال تمثيل النازحين والمقيمين، والحرص على وجود عناصر نسائية، واستقطاب أشخاص مؤثرين وتوافقيين لضمان تمثيل جميع فئات المجتمع المحلي في تنفيذ المشاريع.

وتشارك هذه اللجان في جميع مراحل المشروع، من التخطيط إلى التنفيذ، والتقييم، ومشاركة المعلومات المتعلقة بالمشروع، وتلعب هذه اللجان دوراً تنسيقياً بين المنفذين والمجتمع المحلي، وتساعد في حل المشكلات التي تنشأ خلال عملية التنفيذ، وتعزز التواصل بين المنفذين والمستفيدين. بينما يعتمد بعض العاملين في مشاريع التعافي المبكر على التخطيط التشاركي، وبحسب المقابلات التي أجراها الباحث، فإن غالبية المشاريع التي نفذت في مدينة عفرين تم التخطيط مع أصحاب المصلحة المباشرين (المجالس المحلية – المنظمات غير الحكومية - المخاتير)، ومشاركة المعلومات المتعلقة بالميزانية والبيانات معهم، وتضمن هذه العملية أن المشاريع تلبي احتياجات المجتمع المحلي، وتنفذ بطريقة فعالة من وجهة نظر الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. وفي المقابل يتخذ المجلس المحلي نهجاً غير مباشر في مشاركة المجتمع المحلي للتخطيط وترتيب الأولويات، وذلك عبر رصد الشكاوى المقدمة للمجلس، ورصد معاناة المجتمع المحلي في القطاعات الخدمية، ومن ثم يقوم المسؤولون كخطوة ثانية بمعاينة الواقع للتحقق من الواقع الخدمي ووضعه ضمن سلم الأولويات. ويلاحظ من خلال المقابلات التي أجراها الباحث اعتماد منهجيات متعددة في التخطيط ومشاركة المعلومات في مدينة عفرين، وهذا يعرض مشاريع التعافي المبكر للعديد من التحديات أبرزها:

1. تفاوت في الأولويات: حدوث تباين في تحديد الأولويات بين المنظمات غير الحكومية والجهات المختلفة التي تعمل في المنطقة نفسها، وقد يؤدي إلى تضارب في التوجهات وتوزيع الموارد، ويمكن أن تركز بعض المنظمات غير الحكومية على مجالات محددة دون النظر إلى احتياجات ذات أولوية لشريحة مجتمعية لا بأس بها.
2. تكرار الجهود والتكاليف: إن وجود منهجيات متعددة يؤدي إلى تكرار الجهود والإنفاق غير الضروري، ويمكن أن تعمل المنظمات غير الحكومية المختلفة على تنفيذ مشاريع متشابهة أو مكررة دون تنسيق فعال.
3. تشتت الجهود: إن اتباع التخطيط بمنهجيات متعددة يؤدي إلى تشتت الجهود وضياع الطاقات، فيصعب تحقيق التنسيق والتعاون المؤسسي بين الجهات المختلفة، وقد يؤدي ذلك إلى ضعف الفعالية والكفاءة في تحقيق الأهداف المشتركة التي ترمي لها فلسفة مشاريع التعافي المبكر.

4. صعوبات التواصل والتنسيق: يصعب تحقيق التواصل والتنسيق الفعال بين المنظمات غير الحكومية المختلفة التي تعمل بمنهجيات متباينة، خاصة إذا كانت هناك اختلافات في الأساليب والمفاهيم المستخدمة.
5. التشويش على المجتمع المحلي: إن تعقيد العلاقات بين الأطراف المعنية وتضارب المعلومات والبيانات المتعلقة بالميزانية والبيانات يؤدي إلى حدوث ضبابية في الرؤى والخطط المستقبلية للتنمية المحلية.

النتائج

يمكن استعراض مجموعة من النقاط التي توجز ما توصل له البحث وفق الآتي:

1. تراجع تمويل المشاريع وعدم تدخل صندوق الائتمان في مدينة عفرين نتيجة الموقف الدولي من عملية "غصن الزيتون"، مما أثر سلباً على عدد المشاريع المنفذة في عفرين مقارنة بمناطق أخرى مثل إدلب ودرع الفرات.
2. الحملات الإعلامية التي تشنها قوات سورية الديمقراطية (قسد) أثرت سلباً على الاستقرار، وأثرت على تنفيذ المشاريع نتيجة نشر معلومات مضللة.
3. سيطرة بعض الجهات المتنفذة على الموارد الأساسية مثل المحروقات ومواد البناء، مما يرفع من تكاليف مشاريع التعافي المبكر ويحد من فعاليتها.
4. فرض بعض الجهات المتنفذة رسوماً إضافية على المنظمات للحصول على الحماية، مما يزيد من التكاليف ويعقد تنفيذ المشاريع.
5. توزيع الفرص الوظيفية بشكل عادل بين النازحين والمقيمين مهم للحفاظ على الاستقرار المجتمعي، ويجب أن يأخذ التنوع المجتمعي بعين الاعتبار.
6. تعدد منهجيات التخطيط وتباين الأولويات بين الجهات الفاعلة، وهو ما يؤدي إلى تكرار الجهود وتشتت الموارد، مما يؤثر بالتالي على كفاءة وفعالية المشاريع.
7. الحفاظ على الطراز المعماري الأصلي والمكونات الثقافية في مشاريع التعافي المبكر يعزز من قبول المجتمع المحلي، ويسهم في تحسين صورة هذه المشاريع.

8. استخدام اللغة العربية فقط في اللوحات التعريفية يقلل من فعالية التواصل مع الناطقين بالكردية، مما يؤثر على شعور الانتماء والاستقرار المجتمعي.
9. دمج أبناء مدينة عفرين في مختلف مراحل مشاريع التعافي المبكر سيعزز الثقة والمشاركة، ويخلق شعوراً بالملكية لدى المجتمع المحلي.

التوصيات

- الحرص على استغلال الفرص المتاحة للحصول على تمويل إضافي ومواجهة التهديدات، وذلك بتنويع مصادر التمويل من الجهات التي تركز على دعم البيئات المتنوعة ثقافياً ودينياً وقومياً، والتعامل بحذر مع الجهات المتنفذة.
- ينبغي على العاملين في مسار التعافي المبكر من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات أن تعمل على إبراز وتعزيز الجوانب القوية التي تمتاز بها، مثل الخبرة، ومرونة العمل في سياقات النزاع التي تمتاز بالسيولة والتغير، والإضاءة على آليات التكييف معها وفق سياق متعدد الثقافات والقوميات يعاني من صراع الهوية، وأن تسعى بشكل جاد للتعامل مع نقاط الضعف مثل القيود المفروضة عليها.
- ينبغي تحسين ممارسات مراعاة اللغات المحلية في مشاريع التعافي المبكر، من خلال تطوير استراتيجيات واضحة في جميع مراحل المشروع، وتوفير الموارد اللازمة لترجمة المواد الإعلامية وتقديم الخدمات باللغات المحلية، وتطوير برامج تدريب داعمة لتحسين ديناميكيات العمل في البيئات ذات الثقافات المتعددة مثل مدينة عفرين.
- ينبغي لحظ مبدأ تكافؤ الفرص بين النازحين والمقيمين في تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، عبر استدراكه في دفتر الشروط، وتضمينه أثناء الإعلان عن المناقصات.
- ساهمت مشاريع التعافي المبكر بشكل جيد في تعزيز التفاعل الإيجابي بين المكونات في مدينة عفرين، ولكنها لم تتمكن من تغيير الصورة النمطية بين المقيمين والنازحين، مما يتطلب جهوداً أكبر عبر دعم مشاريع متنوعة، والاهتمام بالبنية التحتية الاجتماعية اللامادية (التعافي الاجتماعي)، إلى جانب مشاريع البنية التحتية المادية.

- ينبغي وضع آليات فعالة لتنسيق جهود المنظمات غير الحكومية المختلفة، وضمان تحقيق أقصى قدر من التكامل والتعاون، ليكون هناك توازن بين تنوع الأساليب والاستفادة من التخصصات المختلفة، مع الحرص على تحقيق التوازن في تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد بشكل فعال، وتحديد منهجية واحدة للتخطيط، وقناة واحدة لمشاركة المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشاريع وميزانياتها، لزيادة الثقة والتفاعل المجتمعي، لضمان الاستقرار المجتمعي.
- ينبغي العمل على وضع إطار علمي لقياس رأس المال الاجتماعي في شمال غرب سورية، مع التركيز على مؤشرات الثقة، والشبكات الاجتماعية، والتعاون المجتمعي، كونه يعد من العوامل الرئيسة التي تؤثر على التنمية والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.
- ينبغي على المنظمات غير الحكومية العاملة في مسار التعافي المبكر تشكيل تحالفات عملياتية، على غرار التحالف العملياتي بين الدفاع المدني ومنظمة سامز والمنتدى السوري، للعمل على مشاريع تشاركية مستدامة وذات طابع استراتيجي.
- ينبغي إجراء دراسة كمية شاملة لتقييم أثر مشاريع التعافي المبكر في مدينة عفرين، لتحديد مدى تأثير هذه المشاريع على الاستقرار المجتمعي، ومدى قدرتها على تحسين الظروف المعيشية للسكان وبناء قدراتهم، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والكشف عن الجوانب التي تحتاج إلى تحسين وتطوير في المشاريع القادمة، وتقديم أدلة رقمية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن توجهات التنمية المستقبلية.

المراجع

1. البلور، إبراهيم محمد، دور التصميم العمراني في الحفاظ على الهوية العمرانية في منطقة الجوف، منشورات جامعة الجوف، السعودية، 2020.
2. التركاوي، خالد، 2022، دراسة تحليلية بعنوان "التعافي المبكر في سورية وسبل تعزيز استفادة المتضررين" مركز جسور للدراسات.
3. الغالب، مبارك دحام، أهمية الممتلكات العامة وكيفية الحفاظ عليها، صحيفة مكة، تاريخ النشر 30-05-2023، الرابط: https://bit.ly/3zAAoVs
4. الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر: https://tinyurl.com/4avdb7x3
5. بلان، رواد (2023). التعافي المبكر ومقاربته في سورية، مجموعة أرضية مشتركة، انظر الرابط: https://bit.ly/3NfLj9W
6. دليل اسفير، الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية، جمعية اسفير، جنيف، طبعة 2018.
7. عبد السلام، محمد علي، 2023، الارتفاقات العامة على الملكية الخاصة: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 60، العدد 3، جامعة أسيوط، مصر.
8. علي، حسني محمد عطية (2018). محددات الاستقرار الاجتماعي بقرى شباب الخريجين بسهل جنوب بورسعيد، مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية، م (4)، عدد (1)، جامعة قناة السويس، مصر.
9. سعيد، سلام (2019)، التعافي الاقتصادي المبكر في سورية: التحديات والأولويات، في كتاب: "التعافي الاقتصادي في سورية: خارطة الفاعلين وتقييم السياسات الراهنة"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.
10. مرتنيس، جهال، وآخرون (2016). مذكرة إرشادية بشأن التعافي المبكر بين المجموعات، المجموعة العالمية للتعافي المبكر (GCER)، جنيف.
11. مركز الأزمات والمساندة (2019). إرساء الاستقرار في البلدان الخارجة من الأزمات، الموقع الالكتروني للدبلوماسية الفرنسية، انظر الرابط: https://bit.ly/4f7pi9B

الورقة: (4)

دور رأس المال الاجتماعي في التعافي المبكر في شمال غرب سورية: قطاع التعليم أنموذجاً

د. حمدان العكلة*

الورقة (4): دور رأس المال الاجتماعي في التعافي المبكر في شمال غرب سورية: قطاع التعليم أنموذجاً

المخلص

إن لرأس المال الاجتماعي دوراً مهماً في تحقيق فائدة اقتصادية واستثمارية عبر شبكة العلاقات الاجتماعية، من دون أن يقتصر هذا الدعم على تحقيق الاستجابة العاجلة في الظروف الطارئة، إنما يقوم بدور وقائي وتمكيني كتقديم الخدمات الصحية المناسبة للمحتاجين لها في المجتمع، مما جعله ضرورة طبيعية في مناطق الصراع كما هو الحال في شمال غرب سورية، إذ يمثل رأس المال الاجتماعي وسيلة لتحقيق تعاون ومساعدة متبادلة، وكذلك بناء الثقة وبناء المؤسسات المحلية، ودعم الاستدامة الاقتصادية، ولدوره في تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية بالاستفادة من العادات والتقاليد المحلية.

يتميز التعليم في شمال غرب سورية بتنوع المناهج، وتعدد المؤسسات التعليمية، وإنشاء الجامعات والمراكز البحثية، فقد تم افتتاح عدد من الجامعات (الشام، المعالي، النهضة، الزهراء، الشمال، ماري، إدلب، حلب الحرة)، والتي في معظمها تعتمد على رأس المال الاجتماعي، ونجاح معظم هذه الجامعات في التأسيس لبنية تعليم عالٍ دفع جامعة غازي عينتاب التركية لفتح فروع عدة لها في شمال غرب سورية (جرابلس، عفرين، الباب)، أما التعليم دون الجامعي فقد شهد تزاحم عدد كبير من المنظمات والجمعيات، إضافة للقطاع الخاص للنشاط في هذا الميدان، كما نشطت عدد من الجمعيات ذات الطابع الديني التي تدعم التعليم المرتكز على اللغة العربية والقرآن الكريم، والذي لعب دوراً كبيراً في تحقيق تعافٍ في بنية المجتمع، وساهم بشكل حقيقي بمحاربة انتشار الأمية. وبالتالي، لا بد من البحث عن أسس أو مرتكزات لتطوير رأس المال الاجتماعي نتيجة للدور الكبير الذي يلعبه هذا المصدر المهم في خلق حالة من التعافي المبكر بشكلٍ عام وفي قطاع التعليم بشكلٍ خاص. ونعتقد بأن البداية تكون بالتوجُّه نحو المجتمع، عبر تعزيز التفاعل والتواصل بين المجتمع ذاته ومع بقية المجتمعات الأخرى، والتركيز على الفرد ذاته وعلى خبراته عبر تحفيزه، والاهتمام بالشراكات، فالشراكة مقوِّم أساسي في عملية التنمية، لأنَّ التنمية تتمُّ بالأفراد ومن أجلهم، كما أنَّ للتقييم دوراً في مراقبة الأنشطة والمشاريع التي تستخدم رأس المال الاجتماعي بانتظام، مع تعزيز الشفافية لضمان النزاهة والمساءلة، كما لابدَّ من حماية الاستثمار لما له من تأثير على ضمان استدامة المشاريع والبرامج الاجتماعية من خلال التخطيط الجيد وإدارة الأموال بشكل فعَّال.

المقدمة

يلعب رأس المال الاجتماعي دوراً كبيراً في الأزمات المجتمعية، وما يميزه تلك القدرة أو ذلك التنظيم الذي يجعل الأفراد يعملون معاً ضمن شبكة من العلاقات المشتركة، ممَّا يؤدي إلى رفع قيمة العمل الجماعي، وتحقيق التماسك بين البنى الاجتماعية، الأمر الذي يعزز من تفعيل التكامل الاجتماعي بشكلٍ أفضل في المجتمع، وهي حاجة ماسة لتكوين بنية اجتماعية وبناء دولة ديمقراطية سليمة.

تنبع قوة رأس المال الاجتماعي من قدرته على إكساب الأفراد والجماعات الموارد نتيجة اتصال بعضهم ببعض، وخلق حالة من التفاعل الإيجابي بين الأفراد بشكلٍ يلبي احتياجاتهم الطارئة وتنميتها. وقد امتاز رأس المال الاجتماعي في شمال سورية بالتنوع والتعدد، إذ يستند إلى شبكات مجتمعية تسهم بدعم الأفراد في المجتمعات المحلية، وتقوم على المنظمات غير الحكومية والجمعيات والمراكز المجتمعية، إضافة إلى الأعمال التطوعية التي تقوم على رابطة اجتماعية (عائلية، قبائلية، مناطقية، أو غيرها). كما أن المبادرات المحلية التي يتم تنفيذها من قبل الأفراد أو المجتمعات لتعزيز التنمية وتحسين الظروف المعيشية ساهمت بخلق حالة من التعافي في المنطقة، وقد يكون قطاع التعليم نموذجاً على حدوث حالة من التعافي في منطقة تشهد صراعاً هو الأشد في تاريخ سورية المعاصر.

ولقد ظهر عدد من المؤسسات القائمة على الرابطة الاجتماعية بغية خلق حالة تفاعلية في المجتمع، لتعزز من حضور الأفراد، فتبنت برامج تعليمية وتدريبية عدة، وشجعت المشاركات المجتمعية، لتمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرار، إضافة إلى تنفيذ المشاريع والمبادرات، وبالتالي تعزيز الشراكة والتعاون في إطار المجتمع المحلي، بشكلٍ يسهم في تنمية الوعي بأهمية رأس المال الاجتماعي ويشجع على الابتكار.

ويأتي هذا البحث في محاولة للإجابة عن تساؤلات عدة، لعل أبرزها الوقوف على دور رأس المال الاجتماعي في التعافي المبكر في قطاع التعليم في شمال غرب سورية، وتم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام العديد من المصادر الثانوية لتأطير مفهوم رأس المال

الاجتماعي، ومحاولة تحليل واقع رأس المال الاجتماعي بشكل عام، وفي قطاع التعليم بشكل خاص ضمن مناطق الدراسة وأثره على التعافي المبكر.

أولاً: رأس المال الاجتماعي في شمال غرب سورية وماهيته

لقد أضحى مصطلح رأس المال بعيداً عن المفاهيم التقليدية والتفسيرات المؤطرة الجاهزة، إذ تحول الأفراد اليوم إلى رأس مال وعنصر استثمار، وتحول المربح المادي إلى مربح اجتماعي، فالثقة والسمعة الطيبة عائد مهم في الاستثمار، مما جعل الفرد محطة استثمار، فرأس المال الاجتماعي يبين أهمية شبكات العلاقات بين الأفراد ودور العمل الجماعي، لأن رأس المال الذي ينطلق من هذه العلاقة يؤسس لنمو فردي مستند على أساس اجتماعي وقاعدة مترابطة، تقوم على الاحترام والصداقة أو أي شكل من أشكال الترابط الاجتماعي، مما يعطي الأفراد دفعة اقتصادية تنعكس إيجاباً على إدارة أعمالهم، لا سيما في وقت الأزمات والطوارئ، فرأس المال الاجتماعي بهذا المعنى عبارة عن مفهومٍ اجتماعي يشير إلى قيمة العلاقات الاجتماعية وفعاليتها، ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، أي كيف يمكن للعلاقات الاجتماعية تحقيق فائدة اقتصادية عبر شبكاتها للمرتبطين بها، بوصفها ركيزة أساسية في فهم طبيعة العلاقة وطبيعة احتياجات الجماعة، وبهذا يشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى الاستثمار في الحياة الاجتماعية، لأنَّها تشكِّل رأساً للمال، ويُمكن أن تعود على الفرد بالربح والفائدة.

يتكوَّن رأس المال الاجتماعي من عناصر متعددة مثل الشبكات الاجتماعية، والثقة، والتعاون، والتفاعل الاجتماعي، والقيم المشتركة، وبذلك يُعدُّ مهماً لبناء المجتمعات المترابطة والقادرة على التكيُّف مع التحديات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن أن يسهم في تحقيق التغيير الاجتماعي، وتبادل الأفكار والمعرفة والدعم من خلال هذه الشبكات الاجتماعية، ممَّا يؤثر إيجابياً على تحوُّلات المجتمع، الأمر الذي يجعله وسيلة استجابة للتغيرات الطارئة التي تطال حياة الأفراد وسيرورة المجتمعات، فيكون الأداة الأساسية في تلبية احتياجات المجتمع في الظروف الاجتماعية الطارئة والكوارث الطبيعية.

يعود الأساس التاريخي لهذا المصطلح إلى عالم الاجتماع الأمريكي "إل جاي هانيفان" (Hanifan)، والذي استخدمه بوصفه إشارةً للتعاطف والتشارك والتواصل الاجتماعي بين الناس داخل المجتمع في الأوقات الحرجة، والتي تتطلَّب تعاوناً وتكافلاً بين أفراد المجتمع، كما هو الحال في الاستجابة للظروف الطارئة وللكوارث التي قد تربك المؤسسات الرسمية وتفاجئها، ولألكسيس دي توكفيل وإيميل دوركهايم وكارل ماركس دورٌ كبيرٌ في ظهور مصطلح رأس المال الاجتماعي، فقد ظهر "بشكل بارز في أعمال برديو Pieer pourdieo، ثمَّ تطوَّر بشكلٍ واضحٍ في أعمال جيمس كولمان Jemes coleman، وروبرت بوتنام Robert putnam، ورونالد بيرت Ronald pert، وغيرهم، ويعدُّ إسهام برديو الأكثر بروزاً في علم الاجتماع، إلا أنَّه لم يقدَّر له أن يكون الأكثر تأثيراً، فالتأثير الأكبر كان مع جيمس كولمان، أمَّا الأفضل في الكتابات السياسية فيرجع إلى روبرت بوتنام"[1]. ولا يقتصر دور رأس المال الاجتماعي على الدعم الذي يمكن تقديمه بعد حصول تلك الكوارث، إنَّما يقوم أيضاً بدور وقائي لتجنُّب وقوع الأضرار ما أمكن، كتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية المناسبة للمحتاجين لها في المجتمع.

فرأس المال الاجتماعي هو الانعكاس الحقيقي لحالة العلاقات بين أفراد المجتمع، هذا الانعكاس الذي يحمل بين طياته المنفعة للفرد عبر تلك الشبكة الاجتماعية، الأمر الذي جعل بورديو Pieer pourdieo يعرِّفه على أنَّه "مجموعة الموارد الفعلية التي يمتلكها الفرد من امتلاكه شبكة قوية من العلاقات والاعتراف المتبادل"[2]، وقد لا يختلف كثيراً عن التعريف الذي قدَّمه كولمان Jemes coleman، والذي ركَّز فيه على وظيفة رأس المال الاجتماعي فقال: "إنَّ تعريف رأس المال الاجتماعي يتمُّ من خلال وظائفه، وهو ليس كياناً مفرداً ولكنَّه مجموعةٌ متنوعةٌ من الكيانات التي تمتلك صفتين مشتركتين، كلاها تتألَّف وتتكوَّن من شكل من أشكال البنية الاجتماعية، وتسهِّل وتمكِّن أفعالاً معينة بواسطة الأفراد داخل هذه البنية"[3]. ويظهر من هذه التعريفات أنَ رأس المال الاجتماعي يقوم على أساس الثقة الاجتماعية المتكوِّنة داخل البنية المحيطة بالفرد، ولا شكَّ بأنَّ

[1] عزت حجازي (2001). رأس المال الاجتماعي كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (43)، العدد (1)، يناير، ص 4.

[2] Bourdieu Pierre (1986). The Forms of Capital, in Richardson, J., (ed.), Handbook Westport of Theory and Research for the Sociology of Education, Ct, Greenwood, p.15.

[3] James S., Colman (1990). Foundations of Social Theory, The Belknap Press of Harvard University Press Cambridge, Massachusetts, and London, England, p. 300.

هذه الثقة تقوم على أسسٍ متينة، و"يذهب الفيلسوف الأميركي فوكو ياما إلى أنَّ الثقة التي تنشأ بين هؤلاء الأفراد تكون نتيجة أسس ثقافية عدة، كالدين والعادات والقيم الأخلاقية التي تحكم المنطقة الجغرافية التي أُسست فيها، بمعنى أنَّ رأس المال الاجتماعي يرتبط بشكل مباشر بالبنية الذهنية للمجتمع الذي يتأسَّس فيه، ومن هنا تبرز ثنائية (الاقتصادي- الاجتماعي) كعمود فقري لمصطلح رأس المال الاجتماعي، الذي لا بدَّ أن يتداخل مع مفاهيم أخرى كالسياسي والبشري وغيرهما في مرحلة التأسيس أو الإجراء"[4]، وغيرها من التعريفات الكثيرة لرأس المال الاجتماعي، والتي تؤكِّد بأنَّه شكلٌ من أشكال الاستثمار في العلاقات بين أفراد المجتمع، وهو بذلك ليس ملكاً لشخص محدَّد أو لمؤسسة ما، إنَّما هو متلازم في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

وعندما كان رأس المال الاجتماعي يقوم على الشبكات الاجتماعية، فكان لا بد من تفعيله في منطقة الصراع في شمال غرب سورية، إذ تعد المنطقة غير مستقرة سياسياً أو أمنياً أو اقتصادياً، مما وضعها في حالة طارئة، الأمر الذي دفع الأفراد لخلق حالة من التعاون والتكافل فيما بينهم، بشكلٍ يسمح لهم في مواجهة التحديات التي يعيشها الأفراد، وقد ظهر ذلك التعاون في أزمات عدة، ولعل كارثة الزلزال الذي وقع في 6 شباط من عام 2023، كانت مثالاً معبراً، فقد شهدت المنطقة عدداً كبيراً من الحملات الإغاثية لسكان المنطقة المنكوبة، وكان اللافت في الأمر بأن هذه الإغاثات لم تقتصر بين سكان شمال غرب سورية فحسب؛ إنما من السوريين كافة، خارج سورية وداخلها، وللولوج في ماهية هذه القيمة المجتمعية التي تتميز بها شمال غرب سورية سنقوم بالتركيز على جانب التعليم العالي لما له من أهمية في التعافي المبكر في هذه المنطقة.

ثانياً: رأس المال الاجتماعي بوصفه وسيلة تعافٍ مبكر

إن الميزات التي تحيط برأس المال الاجتماعي تجعله يرتبط بالضرورة بالمجتمع، وتجعل فعله حالة من الاستجابة لنداء المجتمع، خاصة في الظروف الطارئة، لما يشكِّله من شبكات للدعم، الأمر الذي يمكِّن هذه الشبكات من تبادل المعلومات والموارد بشكل سريع وفعَّال. فهو وسيلةٌ للتضامن والتعاون بين أفراد المجتمع في الأوقات الصعبة، وقادر على تكوين مبادرات تطوعية لمساعدة الأفراد

[4] فاطمة عبود، رأس المال الاجتماعي والكوارث الطبيعية، تلفزيون سورية، 13- 03-2023: https://t.ly/BAXvq

المتضررين. وإنَّ اعتماد رأس المال الاجتماعي على الثقة والتكافل بين الأفراد والمجتمعات جعله وسيلة تعافٍ، لأنَّ الثقة بين الأفراد من شأنها أن تجعل المساعدة والدعم المُقدَّم ينتشر بسرعة وفعالية، كما أنَّه يسهم في بناء قدرة المجتمعات على التكيُّف مع الأزمات والتغيرات السريعة، ومن خلال تواجد شبكات دعم متعاونة وقوية يمكن للمجتمعات تقديم استجابات مرنة وفعَّالة للتحديات المفاجئة، ثم تتحول هذه الاستجابة إلى وسيلة تعافٍ عبر تطويرها لتكون أداة فعالة في تحقيق حالة من التنمية المجتمعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: كيف تحول رأس المال الاجتماعي لوسيلة تعافٍ مبكر في شمال غرب سورية؟

يمكننا ذكر أبرز الأسباب التي جعلت من رأس المال الاجتماعي وسيلة تعافٍ مبكر في هذه المنطقة المتضررة من الصراع المستمر، وغياب حالة الاستقرار في الميادين الحياتية كافة، ولعل أهم هذه الأسباب:

1. تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة

وهي سلوك اجتماعي معروف يتميز به الشعب في سورية خلال الأزمات والظروف الطارئة، وتحويل هذا السلوك وجعله ثقافة منتشرة بين الناس عزز من إمكانيات التعافي، فتم تكوين شبكات الدعم الاجتماعي التي قامت بمهمة توفير الدعم المادي والعاطفي للأفراد بشكلٍ يساعدهم على التكيف مع الأزمات، ثم محاولة التغلب عليها وتحقيق حالة من التعافي، فيتم ضمن مناخ من التبادل المعرفي، ونوع من تبادل الموارد بين الشبكات الاجتماعية، بصورة تسهّل الوصول إلى الدعم والخدمات المتاحة ثم تنميتها وتحقيق الفاعلية.

2. بناء الثقة والمؤسسات المحلية

إن الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والمؤسسات المحلية، مثل المنظمات غير الحكومية والمجالس المحلية، تعزز التعاون الفعّال في جهود التعافي، فالثقة في أن هذه المؤسسات تعمل لمصلحة المجتمع تزيد من المشاركة المجتمعية، كما تسهم في تشجيع المشاركة المدنية، فالمشاركة النشطة في المنظمات

والجمعيات المحلية تعزز من قدرة المجتمع على تنظيم جهود الإغاثة والتعافي، وتوفر منصة لتبادل الأفكار والحلول للمشكلات المشتركة.

3. دعم الاستدامة الاقتصادية

يكون هذا الدعم عبر مجموعة من الخطوات يعززها رأس المال الاجتماعي، ومنها: تطوير المشاريع الصغيرة والمشاريع التعاونية، إذ يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يساعد في تأسيس المشاريع الصغيرة والمشاريع التعاونية التي توفر فرص عمل، وتسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فالشبكات الاجتماعية تسهل التعاون بين الأفراد وتوفير الموارد اللازمة لهذه المشاريع، إذ إن لرأس المال الاجتماعي دوراً كبيراً في تسهيل الوصول إلى الأسواق، فالعلاقات القوية والثقة المتبادلة بين المجتمعات تسهم في تسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية، مما يدعم التعافي الاقتصادي.

4. تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية

يسهم رأس المال الاجتماعي بتحقيق الدعم العاطفي والنفسي، ذلك أن الدعم الاجتماعي يسهم في تحسين الصحة النفسية للأفراد الذين يعانون من آثار الصراعات والأزمات، فالعلاقات الوثيقة توفر بيئة داعمة تساعد الأفراد على التكيف والتعافي من الضغوط النفسية. كما أن لرأس المال الاجتماعي دوراً مهماً في تعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع، فالمشاركة في الأنشطة الجماعية والمجتمعية تعزز الشعور بالانتماء وتقوي الروابط الاجتماعية، مما يسهم في استقرار المجتمع وتماسكه.

5. الاستفادة من العادات والتقاليد المحلية

يلعب رأس المال الاجتماعي دوراً مهماً في تفعيل وتحفيز القيم والعادات المجتمعية، إذ يمكن استخدام العادات والتقاليد المحلية لتعزيز رأس المال الاجتماعي، مثل تقاليد التعاون والتضامن التي تكون متجذرة في ثقافة المجتمع، وهذه العادات تسهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وتسهيل جهود التعافي. وبالتالي، من خلال تعزيز الثقة والتعاون والشبكات الاجتماعية يمكن لرأس المال

الاجتماعي أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق التعافي المبكر، واستدامة الجهود المجتمعية لإعادة البناء والتكيف مع الظروف الصعبة.

وينبغي أن ندرك أن رأس المال الاجتماعي بوصفه وسيلة تعافٍ، إلا أن المطلوب منا تحويل هذه الوسيلة لتكون فاعلة في التأسيس لمجتمع ديمقراطي وبناء سلام حقيقي، يسهم في "إقامة ثقافة المساءلة العامة والحوار من أجل إحياء المجتمع السوري والتعبير عن آرائه. ويجب أن تتجه السياسات نحو إنشاء صحافة حرة وضمان حرية التعبير عن الرأي، نطقاً وكتابة. ومن الضروري وضع إطار قانوني مناسب ومدونة لقواعد السلوك لوسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة، وينبغي أن تتضمن القوانين ومدونة السلوك مبادئ توجيهية واضحة تحدد الحقوق والقيود المفروضة على خطاب الاستفزاز والحض على الكراهية، وعلى نشر أي مواد تشكل تهديداً خطيراً لحياة أي شخص أو سلامته أو أمنه. ويجب أيضاً وضع سياسات تكفل استقلالية منظمات المجتمع المدني، وتشمل هذه المنظمات، بالإضافة إلى ذلك المنظمات غير الحكومية"[5]، ذلك أن هذه المنظمات تمثل الأساس الذي يقوم بجلب رأس المال الاجتماعي، والعنصر الرئيس في استمراره وتنظيمه.

ثالثاً: قطاع التعليم في شمال غرب سورية نموذجاً في التعافي المبكر

يعد الإنسان محور عملية التنمية، ولذا فإن هذا المحور لابد له أن ينال نصيباً مناسباً من التعليم، لأن دوره وفعالية هذا الدور مرتبط بالتعليم الذي يحققه، إذ إن نظريات النمو الاقتصادي تشير إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي، ويحقق التقدم التقني اللازم للنمو المستدام، وبذلك فإن للتعليم مساهمة أساسية في التنمية وتحقيق التعافي.

منذ وصول النظام الحاكم في سورية للسلطة هيمن على قطاع التعليم هيمنة كاملة، ولجأ إلى تغيير المناهج الدراسية مرات عدة، واحتكر الإشراف على المناهج التعليمية وعلى تمويلها، ليس لكونه السلطة الرسمية فحسب، بل لأن التعليم وتمويله وسيلة لفرض آرائه، وتمرير ونشر أيديولوجيته. وهذا الأمر الذي يفسر إلزامية التعليم ومجانيته، ولكن بعد عام 2011 دخل النظام التعليمي في

[5] خالد أبو إسماعيل وآخرون (2020). سورية: بعد ثماني سنوات من الحرب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، بيروت، ص 71.

نفق أشد ظلاماً، نظراً لما خلفته الحرب وسياسة التدمير التي اتبعها النظام الحاكم من أثرٍ كبيرٍ على قطاع التعليم، إذ "إن 54% فقط من المدارس كان ما يزال يعمل في عام 2018، ومن بينها 15% كانت بحاجة لإعادة التأهيل. ويقدر بأن 14 ألفاً من المدرسين والطواقم التعليمية الأخرى (التي تشكل الثلث) تركوا النظام التعليمي، وأكثر من مليوني طفل باتوا خارج المدارس. وما يزال الآخرون عرضة لخطر التسرب، ومن بين العدد الإجمالي البالغ 16.521 مدرسة في عام 2018، كان هناك 8.856 فقط ما تزال تعمل"[6]. ويمكننا أن نتصور الحالة المزرية التي أوصل النظام الديكتاتوري التعليم فيها بعد سنوات من تدمير للبنية التحتية وتشريد، فـ"في شباط/ فبراير 2022، قدرت الأمم المتحدة أن 6.4 مليون طفل بعمر 3- 17 عاماً بحاجة لخدمات التعليم، وأكثر من نصفهم بحاجة ماسة لها". وأما في حالة التعليم العالي فقد شهدت الجامعات السورية تراجعاً كبيراً في سلم التصنيف العالمي بشكلٍ لم تشهده من قبل.

وبالانتقال إلى شمال غرب سورية، حيث الاختلاف في مسألة رأس المال الاجتماعي، إذ تعد هذه المنطقة الأكثر نشاطاً وفاعليةً من ناحية رأس المال الاجتماعي وحركيته، على الرغم من التشابه مع المنطقتين السابقتين لمناطق السيطرة (النظام- قسد)، وتدني مستوى الخدمات وسوء البنية التحتية، إلا أنها أكثر تقدماً بالاهتمام بالتعليم ومحاولات تطويره. فقد شهدت هذه المنطقة ثورة في مجال التعليم، وتنوع المناهج التعليمية، وتعدد المؤسسات، وإقامة الجامعات والمركز البحثية، على الرغم من أن تحسين فرص الوصول إلى التعليم العالي جاء على حساب الجودة التعليمية، وخاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب الصعوبات التي يواجهها الطلاب، خاصة عدم قدرة سوق العمل على استيعاب اعداد الخريجين وانخفاض فرص التوظيف. وتمثل جامعة الشام في مدينة أعزاز في الشمال السوري نموذجاً من نماذج دعم رأس المال الاجتماعي في قطاع التعليم العالي، فالجامعة تعتمد بشكل كامل على تمويل منظمة (IHH)، وهي مؤسسة غير حكومية دولية تنشط في مجال الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والدبلوماسية الإنسانية في أكثر من 100 دولة، وقد باشرت جامعة الشام اعتباراً من العام الدراسي 2015- 2016. وفي حفل تخريج أول دفعة قال

[6] فريدريك أفولتر وآخرون (2023). حالة الاستثمار في التنمية والتعليم في سورية: التكاليف والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناجمة عن عدم الاستثمار في الأنظمة التعليمية في سورية، تقرير يونيسيف، حزيران/ يونيو، ص 21.

رئيس هيئة الإغاثة الإنسانية IHH، في كلمته: "إننا نعيش يوماً سعيداً، فجامعتنا التي أنشأناها في أعزاز في ظل الحرب والعوائق الكثيرة، تُخرج اليوم الدفعة الرابعة من طلابها. ونعيش اليوم معاً فرحة استلام شهادات التخرج من قبل 145 طالباً وطالبة"[7]. معظم التعليم العالي في شمال غرب سورية مدعوم من رأس مال اجتماعي، ومنها الجامعات الخاصة كجامعة المعالي وجامعة الزهراء، وكذلك جامعة الشمال، وماري، والنهضة، إضافة إلى جامعة إدلب وجامعة حلب الحرة، وافتتاح تركيا فروعاً لجامعة غازي عينتاب في الشمال السوري.

أما التعليم دون الجامعي، فهناك عدد كبير من المنظمات الدولية والأهلية التي تتولى مهمة دعم التعليم، كمنظمة (People in Need) الخيرية، والتي بدأت منذ عام 2013، وكذلك (Save the Children)، وهي منظمة غير حكومية بريطانية تُعنى بالدفاع عن حقوق الطفل حول العالم، وتُعد أول حركة مستقلة تدافع عن الأطفال، وعملت في الشمال السوري حتى عام 2018. كما توجد منظمة (كيومنكس) ومنظمة (بنيان)، وتعد منظمة (مناهل) الأبرز في دعم التعليم في إدلب، وتتولى دعم نحو 550 مدرسة في شمال غربي سورية، 450 مدرسة منها بين إدلب وحلب، إلى جانب نحو 100 مدرسة في ريف حلب، ونحو 114 مدرسة، ويشمل الدعم المقدم من البرنامج لمناطق سيطرة حكومة "الإنقاذ" وبعض مناطق سيطرة "الحكومة المؤقتة"، رواتب المعلمين، والكلفة التشغيلية للمدارس، وورشات تدريبية للأطفال والمدرسين، بينما يقتصر الدعم في مناطق ريف حلب على الورشات التدريبية وتعويضات غير دائمة للمدرسين[8]. إضافة إلى مجموعة من الأنشطة الأهلية التي يدعمها رأس مال اجتماعي من عدد من المتطوعين، وتركز تعليمها على اللغة العربية والقرآن الكريم والحساب، ويظهر اسم جمعية (شام شريف) من بين أهم الجمعيات التي تدعم التعليم، وتعتمد على عدد من المتبرعين من داخل سورية ومن خارجها، وكذلك جمعية (مسار). كما ينتشر في الشمال السوري عدد كبير من المدارس الخاصة لا سيما في مرحلة التعليم الثانوي، وعلى الرغم من المشاكل التي تواجه العملية التعليمية في شمال غرب سورية، إلا أنه لعب دوراً كبيراً في تحقيق تعافٍ

[7] حماس التخرج في جامعة الشام، الموقع الرسمي لهيئة الإغاثة الإنسانية IHH، 08- 09- 2022.

[8] إياد عبد الجواد، ما برنامج "مناهل" الذي يدعم التعليم في شمال غربي سورية، موقع جريدة عنب بلدي، 31-05-2022: https://t.ly/YqnF9

في بنية المجتمع، وساهم بشكل حقيقي بمحاربة انتشار الأمية على خلاف بقية المناطق، أو بشكل أقل من تلك المناطق.

رابعاً: أسس تنمية رأس المال الاجتماعي في شمال غرب سورية

إنَّ إدراك أهمية رأس المال الاجتماعي في الاستجابة العاجلة لمواجهة الكوارث الطبيعية دفع عدداً كبيراً من الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية للتساؤل عن مدى إمكانية تطوير هذه الوسيلة، التي أثبتت فاعليتها في الظروف الطارئة، والوقوف على مرتكزات فعلية لتطويرها، بمعنى محاولة الاستثمار في تعزيز التضامن الاجتماعي، وتقوية الدور الخدمي للمجتمع المدني، ونقله للفعالية السياسية، الأمر الذي يبين أهمية تطوير دور المنظمات والمبادرات المدنية، إذ إنَّ تطوير رأس المال الاجتماعي يستلزم اهتماماً في المجتمع المدني كما "يتطلَّب استقلالية أكبر عن قوى التسلُّط، وندية في العلاقة مع القوى المانحة، وتعميق العلاقة مع المجتمع المحلي، إضافة إلى تضمين المقاربات التنموية التشاركية العابرة للقطاعات والاختصاصات في كلِّ نشاطٍ أو مشروعٍ، ويتوقَّف تطوير دور المجتمع المدني على مساهمته في بناء مقومات التنمية والديمقراطية ضمن المؤسسات والمبادرات المدنية"[9]، وقد خلص عدد كبير من الباحثين إلى وجود إمكانية حقيقية لتطوير رأس المال الاجتماعي، ويمكننا ذكر أهمِّ النقاط التي يمكن تطويرها:

- التوجُّه نحو المجتمع عبر تعزيز التفاعل والتواصل بين المجتمع ذاته ومع بقية المجتمعات الأخرى بغية فهم الاحتياجات والتحديات التي تواجه هذا المجتمع، ومحاولة العمل على التغلُّب عليها وحلِّها، ذلك أنَّ بناء الشبكات والمعايير والثقة تسهِّل السلوك التعاوني والتبادل بين الأفراد، الأمر الذي من شأنه زيادة الإنتاجية وتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي، وبالتالي تعزيز مشاركة المجتمعات في عملية التخطيط والتنفيذ.
- نظرية النمو الداخلية الفردية، وهي تركِّز على الفرد ذاته وعلى خبراته، بشكل يجعله يحقِّق فائدة لمن حوله. ويقول الاقتصاديون بضرورة تطبيق هذه النظرية لضمان تطوير مرتكزات رأس المال الاجتماعي، وتقوم هذه النظرية على تحفيز الأفراد وتنمية أعمالهم بشكل يؤدي إلى زيادة

[9] ربيع نصر وآخرون (2023). آثار الزلزال في سورية: المقاربة التنموية المفقودة في ظل النزاع، المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع جامعة فيينا، ومؤسسة كارنجي، نيويورك، ص 44.

الاستثمار والابتكار، كما تركِّز نظرية النمو الداخلية الذاتية على تعزيز التعليم والتدريب والاستفادة من المهارات الفردية، وتحقيق قوة إنتاجية فردية أكبر بشكل يعود بالفائدة على البنية الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد.

- الشراكات، ترتكز على الأفراد وتعتمد على العديد من المشاريع الناجحة في مجال رأس المال الاجتماعي، وعلى التعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة لتحقيق أهدافها، فالشراكة مقوّم أساسي في عملية التنمية، "لأنَّ التنمية تتمُّ بالأفراد ومن أجلهم، وهي تمثِّل الأساس المتين الذي يضمن نجاح وفعالية التنمية، ويجب أن تركز مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، في صياغة أهدافها وبرامجها على الاهتمام برأس المال الاجتماعي والبشري وبناء القدرات، باعتبار الإنسان هو العنصر الفاعل والمحرك والمستفيد من التنمية"[10]، وبالتالي فإنَّ الشراكات تعزِّز دور المشاركات الشعبية الحقيقية، بوصفها العنصر الأهم والمحرك الأبرز في حركية رأس المال الاجتماعي وسيرورته.
- التنمية المستدامة، يركِّز هذا المرتكز على بناء مشاريع وبرامج تعزِّز النمو المستدام، وتحقِّق الفوائد الاجتماعية والبيئية على المدى الطويل، و"تنطلق العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتنمية المستدامة من فكرة مفادها، أنَّ لا أحد سيقوم بالتنمية نيابة عن الناس، فهم وسيلتها وغايتها، وأنَّ النجاح والإخفاق يرجع إليهم وحدهم، ولا تقع مسؤوليته بحال من الأحوال على الدول الغنية أو الدول الاستعمارية، فالتنمية لا تتحقَّق إذا لم تمتلك القوى البشرية من القدرات والكفاءات ما يمكِّنها من تحقيق ذلك، أو إذا لم تؤسِّس تلك القوى تنمية مستديمة مشتقة من روح البيئة وإمكانياتها"[11]، وأنَّ هذا الدور المهم في عملية التنمية وتنظيمها هو الذي دفع للاهتمام برأس المال الاجتماعي وتطويره، هذا الرصيد البشري القادر على أداء واجبات وتحقيق توقعات متقدِّمة بفضل قنوات التواصل، ومنظومة القيم المستند عليها. كما أنَّ لمسألة الابتكار والتكنولوجيا دوراً بارزاً في تطوير حلول فعَّالة للمشكلات الاجتماعية، وزيادة كفاءة استخدام رأس المال الاجتماعي، لا سيما في ظلِّ استخدم وسائل التواصل الاجتماعي، والقدرة

[10] راني فتحي حباجي علي (2016). دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة حوليات آداب جامعة عين شمس، المجلد (44)، القاهرة، يوليو/سبتمبر، ص 104.

[11] سهام موفق وأحمد ضيف (2016). رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، (34)، منشورات جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 47.

على الترويج الواسع، وسهولة الوصول إلى الموضوعات المروَّج لها، كما أنَّ للتقييم دوراً في مراقبة الأنشطة والمشاريع التي تستخدم رأس المال الاجتماعي بانتظام، مع تعزيز الشفافية لضمان النزاهة والمساءلة. كما لا بدَّ من حماية الاستثمار لما له من تأثير على ضمان استدامة المشاريع والبرامج الاجتماعية من خلال التخطيط الجيد وإدارة الأموال بشكل فعَّال.

وتبقى هذه المرتكزات خطوات ووسائل قابلة للتطوير والتوسيع، فهناك المزيد من النهج والاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لتطوير رأس المال الاجتماعي وحمايته بشكلٍ فعَّالٍ في منطقة شمال غرب سورية، بوصفها منطقة تحاول نفض غبار الحرب عن نفسها، وتحقيق تنمية في قطاع التعليم بشكلٍ خاص، وفي الميادين كافة بشكلٍ عام.

الخاتمة والنتائج

يتبين من خلال الدراسة أن رأس المال الاجتماعي يلعب دوراً حاسماً في التعافي المبكر لقطاع التعليم في شمال غرب سورية، رغم التحديات الكبيرة التي تواجه هذا القطاع نتيجة النزاع المسلح والظروف الإنسانية الصعبة، إلا أن العلاقات الاجتماعية والشبكات الاجتماعية المحلية أثبتت قدرتها على توفير دعم حيوي للمعلمين والطلاب والمجتمعات التعليمية بأكملها. وتمثل الثقة والتعاون والمشاركة المجتمعية أسساً قوية يمكن الاعتماد عليها لتعزيز الاستجابة التعليمية الطارئة، وإعادة بناء البنية التحتية التعليمية. كما أن المدارس والجامعات والمبادرات التعليمية التي تمكنت من البقاء والاستمرار في تقديم خدماتها، غالباً ما استندت إلى شبكات قوية من العلاقات الاجتماعية، التي دعمتها ووفرت لها الموارد اللازمة.

إن دور المنظمات غير الحكومية والمبادرات المحلية كان بارزاً في هذا السياق، فقد ساهمت بشكل كبير في سد الفجوات التي خلفها تراجع الدعم الحكومي، أو حتى غيابه وغياب التمويل الدولي. ومن خلال التعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية، تمكنت هذه المنظمات من تقديم دعم مستدام وملائم لاحتياجات السكان.

كما تؤكد نتائج الدراسة على أهمية تعزيز رأس المال الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التعافي وإعادة البناء في قطاع التعليم، لذا، ينبغي على السياسات التعليمية المستقبلية أن تركز على

تعزيز الروابط الاجتماعية وتطوير القدرات المحلية، بما يضمن استدامة الجهود التعليمية وفاعليتها في مواجهة الأزمات.

في النهاية، يُظهر هذا البحث أن رأس المال الاجتماعي ليس فقط مكوناً أساسياً للصمود في وجه الأزمات، ولكنه أيضاً محرك رئيس للابتكار والتحسين في النظام التعليمي، ومن خلال تعزيز هذه العلاقات والشبكات، يمكن تحقيق تعافٍ تعليمي أكثر فعالية واستدامة في شمال غرب سورية، وفي سورية المستقبل المحررة من أي استبداد وقوى أجنبية.

المراجع

1. أبو إسماعيل خالد، وآخرون (2020). سورية: بعد ثماني سنوات من الحرب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، بيروت.
2. أفولتر، فريدريك وآخرون (2023). حالة الاستثمار في التنمية والتعليم في سورية: التكاليف والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناجمة عن عدم الاستثمار في الأنظمة التعليمية في سورية، تقرير يونيسيف، حزيران/ يونيو.
3. حجازي، عزت (2001). رأس المال الاجتماعي كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (43)، العدد (1)، يناير.
4. حماس التخرج في جامعة الشام، الموقع الرسمي لهيئة الإغاثة الإنسانية IHH، 08- 09- 2022.
5. ربيع نصر وآخرون (2023). آثار الزلزال في سورية: المقاربة التنموية المفقودة في ظل النزاع، المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع جامعة فيينا، ومؤسسة كارنجي، نيويورك.
6. عبد الجواد، إياد، ما برنامج "مناهل" الذي يدعم التعليم في شمال غربي سورية، موقع جريدة عنب بلدي، 31-05-2022: https://t.ly/YqnF9
7. عبود، فاطمة، رأس المال الاجتماعي والكوارث الطبيعية، الموقع الالكتروني لتلفزيون سورية، 13/ 03/ 2023: https://t.ly/BAXvq
8. علي فتحي حباجي، راني (2016). دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة حوليات آداب جامعة عين شمس، المجلد (44)، القاهرة، يوليو/سبتمبر
9. موفق، سهام وضيف، أحمد (2016). رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، (34)، منشورات جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
10. Pierre, Bourdieu (1986). The Forms of Capital, in Richardson, J., (ed.), Handbook Westport of Theory and Research for the Sociology of Education, Ct, Greenwood.
11. Colman, James S., (1990). Foundations of Social Theory, The Belknap Press of Harvard University Press Cambridge, Massachusetts, and London, England.

الورقة: (5)

دور الوعي الاجتماعي في التعافي المبكر من آثار الحرب في شمال غرب سورية

د. محمد الفارس*

الورقة (5): دور الوعي الاجتماعي في التعافي المبكر من آثار الحرب في شمال غرب سورية

ملخص

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على عملية التعافي المبكر، التي يَختبرها المجتمع النازح والمقيم في شمال غرب سورية، بعد مرور 13 عاماً من الثورة، والصراع العسكري الهائل. وما القطاعات الاجتماعية التي تشهدها عملية التعافي، وما العقبات التي تواجهها. وما دور الوعي الاجتماعي في عملية التعافي في الشمال السوري كنموذج. والتعرف إلى الظروف الاجتماعية التي ساهمت بتشكيل هذا الوعي، وكيف استطاعت النُخب المساهَمة في إعادة تكيف وتوافق الجماعات بما يتناسب مع الواقع الحالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أهمية العمل على تكوين مؤسسات مُنظمة تشكل أنساقاً اجتماعية واقعية للمساعدة في تحقيق حاجات المجتمعات المحلية في الوقت الحالي، بالاعتماد على النُخب الأكاديمية والثورية والاجتماعية، لتقييم الظروف وتحديد حاجات المجتمعات المحلية الجديدة، والمساعدة على التكيف مع الظروف الطارئة كمكون أساسي لنجاح عملية التعافي المبكر. وأوصت بضرورة العمل على تذليل التحديات التي تعوق التعافي المبكر في جوانب الحوكمة والاقتصاد والأمن.

مقدمة

تتعرض المجتمعات لظروف خارجة عن إرادتها كالكوارث الطبيعية التي تسبب لها الكثير من الأضرار والخسائر، إلا أنها تتعافى مبكراً كخطوة أولى، لتجاوز هذه الظروف باعتبارها خارجة عن إرادة الإنسان، وفيها شعور بنوع من العدالة لأنها أصابت الجميع دون تمييز. إلا أن هناك ظروفاً تاريخية مختلفة تصيب المجتمع وهي كوارث غير طبيعية من صنع الإنسان Human made، وهي الحروب التي ليس فيها أي قدر من العدالة، لأنها تميز بين جماعة وأخرى، وهذا النوع من الكوارث الإنسانية سيترك آثاراً عميقة في بنية المجتمع وفي شعور الجماعات. وهذا النوع من الكوارث يحتاج وقتاً أطول لإدراك الناس والجماعات المختلفة - التي تعرضت لمثل هذا القهر والخسائر الفادحة -

لحقيقة هذا الظروف وإعادة تقييمها، والتوافق مع الظروف الحالية بشكل إيجابي لتحقيق بعض الحاجات الإنسانية اللازمة لبقائها واستمرارها، كخطوة أولى لإعادة بناء نفسها من جديد.

والتعافي من آثار الصراع لا يمكن أن يكون دون قدرة على التكيف مع الظروف الناتجة، فالتكيف مع الظروف الطارئة يعد جزءاً من عملية التعافي. وهنا يأتي دور الوعي الاجتماعي من قِبَل النُخب الأكاديمية والثورية والاجتماعية لتقييم الظروف وحاجات المجتمع الجديد أثناء الحرب، والعمل على تكوين مؤسسات مُنظمة تشكل أنساقاً اجتماعية واقعية، للمساعدة في تحقيق حاجات الجماعة في الوقت الحالي للحرب.

بناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة وصفية تحليلية، تحاول وصف الواقع الاجتماعي على ما هو عليه في شمال غرب سورية (تعليمياً، اقتصادياً وخدمياً)، وما العقبات والتحديات التي تواجه هذه القطاعات. وقد تم تحديد بعض التساؤلات المهمة لهذه الدراسة وهي:

- ما الظروف التي تسهم في تشكيل الوعي الاجتماعي لتعزيز التعافي المبكر من آثار الحرب في شمال غرب سورية؟
- ما الكيانات الفاعلة في تشكيل الوعي الاجتماعي لتعزيز التعافي المبكر من آثار الحرب في شمال غرب سورية؟ وما القطاعات (الجوانب) التي تم التركيز عليها لعملية التعافي؟

مصطلحات البحث

الوَعْيُ: الحفظ والتقدير، الوَعْيُ: حِفْظُ القلبِ الشيءَ. وعَى الشَّيْءَ: حفظه وفهمه وقبله، والْحَدِيث: "نَضَّر اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقالَتي فوَعاها، فرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعى مِنْ سامِعٍ". فالوعي: الفهم وسلامة الإدراك[1]. والوَعْيُ (في علم الاجتماع): الشعورُ المشترك للجماعة بما يحيط بها من ظروف (دوركايم). أو إدراك الجماعة لظروفها المادية التي تعيشها (ماركس). أي إنه محاولة جادة لفهم ما حدث وإيجاد معنى له، وأن يصبح لدى الإنسان خبرة في العناية الذاتية الخاصة به، وترسيخ شعور جديد بالذات، وبالهدف واكتشاف مهاراته الخاصة.

[1] محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (1414هـ). لسان العرب، جزء 15، ص 396.

تعافي: لغة: مِنْ عَفا الشيءُ إِذَا كَثُرَ وَزَادَ، عَفَتِ الأَرضُ إِذَا غَطَّاها النَّبَاتُ، وعَفْوةُ المالِ والشَّرابِ خِيَارُهُ وَمَا صَفَا مِنْهُ وكَثُرَ[2]. وتَعَافَى الْمَرِيضُ: اِسْتَرْجَعَ قُوَاهُ، شُفِيَ. والتعافي: في الصحة النفسية: عملية إعادة بناء حياة مُرضية ومفعمة بالأمل والمشاركة[3]. عافاه اللهُ: شفاه وأبرأه من مرضه وعِلَّته، دَفَعَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْبَلاَءَ، حَفِظَهُ.

اصطلاحاً: التعافي ما يقوم بفعله الأفراد والمجتمعات والمؤسسات مباشرة بعد وقوع كارثة أو أزمة، بالاعتماد على مهاراتهم وخبراتهم ومواردهم لإعادة بناء حياتهم. بالنسبة لبعض الناس، يكون الشفاء سريعاً نسبياً، وبالنسبة للآخرين قد يستغرق الأمر سنوات[4]. ومفهوم التعافي لا يرتبط بنسق واحد، بل يشمل كل أنساق المجتمع التي يتكون منها البناء المجتمعي (التعليم، الخدمات، الصحة، السياسة، الجيش).

ويُعَرّف التعافي بأنه تحسين سبل العيش للناس المتضررين، وإيجاد الأمن والكرامة لهم، فهو عملية تؤدي إلى تغيير في البِنى والعلاقات التي تسبب مشاكلهم. إنه عملية وليس مجرد نشاط. ويهدف لبناء قدرة السكان المستهدفين والجماعة المضيفة على الصمود والتكيف. فهو يشير إلى الأنشطة الإنسانية التي تتجاوز تقديم مساعدات الإغاثة ولكنها لا ترقى إلى مستوى إعادة الإعمار. على سبيل المثال، بدلاً من إرسال شاحنات المياه والفرق الطبية باستمرار من الخارج إلى المجتمعات المحتاجة، يضع التعافي المبكّر استجابات مستدامة تقلل الضغط على المساعدات الطارئة، عن طريق إصلاح محطات ضخ المياه، وتجديد المراكز الصحية. لكن أنشطة التعافي المبكّر لا تقتصر على الخدمات الأساسية، بل يمكنها أن تشمل مجالات مثل الحوكمة وإعادة دمج السكان النازحين[5]. وبالتالي يمثل التعافي عملية تهدف لتهيئة بيئة مواتية للتعافي المستدام والشامل، وهو ينطوي على تطوير المؤسسات والأنظمة والقدرات اللازمة لعملية التعافي، وهي العملية التي يتمكن من خلالها الأشخاص - الذين يتمتعون بقدراتهم قبل الصراع أو الكوارث والمؤسسات - من الوصول إلى الموارد اللازمة لإعادة بناء سبل عيشهم، مدعومة بتوفير الحماية والأمن. وهي مصممة

---

[2] المرجع السابق، ص 76.

[3] NHS (2019). Mental health, Communications Department, London, p. 2.

[4] أحمد عزت راجح (1968). أصول علم النفس، القاهرة، دار الكتاب العربي، ص 466.

[5] لارس هوخ ومالك العبدة (2023). التعافي المبكر في سورية: الموازنة بين الأهداف السياسية والإنسانية، مؤسسة فريدش ايبرت، بيروت، ص 3.

لسد الفجوة بين الإغاثة الإنسانية والتنمية طويلة الأجل، ويمكنه أيضاً منع الانتكاس إلى الأزمة مجدداً.

ليس القصد من التعافي إعادة الاعمار، فمفهوم إعادة الاعمار عادة يرتبط بانتهاء مرحلة الحرب وبدء مرحلة جديدة، ووجود نظام مُعترف به ومتفق عليه، عندها تبدأ مرحلة إعادة الاعمار، ولذا يمكن تمييز بعض الفروق ما بين التعافي المبكر وإعادة الإعمار. ومنها: أنه يتم تخطيط وتنفيذ إعادة الاعمار بإشرافٍ كليّ أو جزئي من الدولة صاحبة القرار بشكلٍ أساسي، بينما في عملية التعافي تكون الجماعات الاجتماعية والمنظمات المدنية الفاعل الأساسي في التخطيط والتنفيذ لعملية التعافي المبكر، وقد تتنوع المشاركة ما بين منظماتٍ دولية أو محلية. كما يُصنف التعافي المبكر بأنه أحد أشكال المساعدات الإنسانية، بخلاف إعادة الإعمار، الذي يعتمد على قروض ميسرة عبر منظمات دولية أو دول. أما تمويل التعافي المبكر فهو عبارةٌ عن منح لا تستلزم السداد. ومن الفوارق الواضحة أن ترتيب استجابة التعافي المبكر من قطاعات وآليات، يعتمد على الاحتياجات المجتمعية المرتبطة بتحقيق وقف العنف، والاستقرار المجتمعي والتنمية، للحد من اعتماد الأفراد والمجتمعات على المساعدات الإنسانية المباشرة، مثل المساعدات الغذائية أو المالية وغيرها[6].

المبحث الأول: الظروف المؤثرة في التعافي

انطلقت الثورة السورية وحصلت ظروف عدة أخَّرَت نجاحها، وتعرض الشعب في المناطق الثائرة للقصف الجوي بكل أنواع الأسلحة، وتم حصار هذه المناطق اقتصادياً، ما دفع الناس (ما يقارب 7 مليون) للجوء إلى الدول المجاورة وإلى القارة الأوربية للنجاة، ونزوح ما يقارب 7 ملايين إلى شمال غرب سورية، في إدلب وريف حلب الغربي الشمالي، وتعتمد هذه المناطق اعتماداً كلياً على المساعدات الإغاثية التي تقدمها الدول، عن طريق الأمم المتحدة، من سلّات غذائية وخيم ومواد عينية ضرورية. إلا أن الأمر طال، وتغيرت بعض الظروف الدولية، منها حرب روسيا وأوكرانيا، وأيضاً بعد اعتراف الدول بالائتلاف الوطني ومن قَبلِه المجلس الوطني المعارض كممثل شرعي للشعب السوري. وانخفاض نسبة المساعدات المقدمة لهذا الشعب الذي يعيش في الخيام. فكان

[6] الأمم المتحدة (2014). الاستجابة للأزمة السورية: بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها، الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.

لابد لهذا الشعب والنخب الفاعلة في كل القطاعات أن تعي هذا الواقع، وتبحث عن مصدر مستدام بالاعتماد على المصادر المتاحة، وعدم الاكتفاء بالمساعدات الخارجية.

أولاً: الظروف السياسية

1. الحرب الأوكرانية الروسية

استطاعت المعارضة السيطرة على مساحة كبيرة جداً من سورية بدءاً من عام 2012 إلى أواخر 2014، بدعم شعبي، وكان الناس يعتقدون أن الثورة ستنجح في فترة قصيرة بإنهاء حكم الحزب الواحد والدولة الأمنية واستبداله بنظام متكامل جديد، لكن حصلت بعض التغيرات الدولية فغيرت مسار هذا التوجه، منها التدخل الروسي لجانب النظام منذ عام 2015 وتدخل إيران وميليشياتها. فقد حاولت روسيا استعادة أمجاد التاريخ وتبني نهج يقوم على الموازنة في علاقاتها مع المنظومة الغربية الأمريكية، وذلك بتبني سياسات تأخذ بعين الاعتبار مصالح روسيا في مجالها الاستراتيجي، وتكريس هذا الفكر الذي يقوم على استعادة المكانة والدور الريادي لروسيا في السياسة الدولية، وإنهاء الانفراد الأمريكي بالزعامة منذ نهاية الحرب الباردة[7]، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة العودة الروسية وتقليل أخطار التفوق الروسي بتبني استراتيجية تحقيق التوازن خارج مجالها الجغرافي، من خلال دعمها لأوكرانيا، فحصل تنافسٌ بين قوى كبرى وساحة حرب بالوكالة، ما انعكس بدوره على النظام الدولي وعلى مسار العلاقات الدولية بعد الهجوم الروسي على أوكرانيا في 24 شباط 2022، وستظهر هذه الحرب نتائج كبيرة، منها: دفع النظام الاقتصادي العالمي إلى حالة من عدم الاستقرار ضمن مجالات أساسية تشمل الحبوب والقمح، والنفط والغاز الطبيعي، والشركات والاستثمارات والسندات والعملات. إضافة لآثار أخرى أهمها:

- أزمة في إمدادات مصادر الطاقة: فزيادة العقوبات على روسيا سيؤدي إلى نقص في المعروض من النفط والغاز مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وقد يتعذر السيطرة على الارتفاع في

[7] نائلة العابد (2023). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، مجلة المعيار، مجلد (27) ، عدد (1)، ص 2.

الأمد الطويل، وسيؤدي لارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة أسعار الفائدة وزيادة تكاليف القروض، وتراكم الديون وانتشار الفقر والجوع... الخ.

- تضخم مالي: إذ تنعكس أزمة الطاقة على سائر القطاعات، خاصة وأن روسيا وأوكرانيا من الدول المنتجة والمصدرة للسلع الأساسية كالقمح والذرة والمعادن، وإذا استمرت أسعارها في الارتفاع ستنذر بتضخم عالٍ، خصوصاً مع اندفاع الدول لشراء المواد وتخزينها.
- انكماش نمو الاقتصاد العالمي: بسبب نقص إمدادات الطاقة، وتقليل حجم الاستثمارات الدولية الناتج عن الفوضى في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك تتعطل سلاسل التوريد التجاري البرية والبحرية، وهذا الوضع سوف يضعف النمو الاقتصادي[8].
- انقسام في النظام الدولي: يسبب موجة من الاضطرابات، بسبب تفاقم أزمات الأمن الغذائي والأمن السياسي، الذي سيهدد اقتصادها الهش، ويؤدي إلى تزايد الفقر والجوع وتراجع خطط التنمية، وبالتالي ارتفاع موجات الاحتجاجات الشعبية.

انعكست الآثار المذكورة أعلاه على قلة المساعدات الإغاثية المقدمة للنازحين في شمال غرب سورية، بعد تضخم الحاجة الدولية لتلبية الحاجات المتزايدة من المساعدات، واستفراد روسيا في محاولة الضغط لتوزيع ما يأتي عن طريق النظام فقط. هذه الظروف كلها لم تَخفَ على السوريين شعباً ونخباً، وقد ساهم ذلك في وعي السوريين والتفاتهم إلى فكرة أن الدول ليس لها مصلحة في حل القضية السورية، ولا عادت تهتم بتأمين الحاجات الضرورية في ظل القصف والحصار المستمر. وهذا الأمر دفع السوريين في أغلب الأنساق الاجتماعية، إلى الاعتماد على الذات، للعمل على إيجاد بديل مستمر في تأمين حاجات الناس، فظهرت النخب الثورية العلمية التي ساهمت في تكوين نواة الجامعات والمدارس، ونخب اقتصادية من تجار وإداريين ومستثمرين، أوجدت بعض المؤسسات الاقتصادية، وبدأ العمل بالزراعة، وظهرت المحلات التجارية ومصانع الألبسة من خلال السوق التركية، لأن المجتمع الجديد (النازحون) بحاجة، فظهرت هذه المحال لتلبية حاجة السوق. وفي قطاع التعليم تم افتتاح جامعات منذ عام 2015، ومدارس متنوعة، لسد الحاجات المُلحة، ومجالس محلية للقيام بتلبية حاجات المجتمع وتنظيمها.

[8] المرجع السابق، ص 17.

2. عدم الاعتراف الدولي بالمعارضة

منذ انطلاق الثورة (آذار 2011) لم تتوقف المحاولات لتشكيل هيئة تمثيلية للثورة تشمل النخبة السياسية التي انحازت للثورة فعلاً، والتعبير عن أهدافها بإسقاط النظام وإرساء نظام ديمقراطي فعلي على أساس رابطة المواطنة. في 2 تشرين الأول 2011 تم عقد مؤتمر إسطنبول للناشطين السياسيين وبعض معارضي الداخل والمنفى، تحت ضغط المتظاهرين السوريين الذين اعتبروا "هيئة التنسيق" رديفاً للنظام، كان أحد أهداف ناشطي الثورة الميدانيين دفع النخبة السياسية إلى تشكيل هيئة سياسية تمثل أهداف الثورة المعلنة، وتوجهاتها لإسقاط النظام، والتحول إلى نظام ديمقراطي، فشكل هذا حافزاً لاستعجال تأسيس المجلس الوطني[9]، واعُتبر المجلس الوطني المظلة الرئيسة للثورة السورية، ويمثلها في الداخل والخارج، وقد شكل النجاح في تأسيس المجلس الوطني حدثاً بارزاً في الثورة السورية. وأعلن رئيس المجلس برهان غليون أن المجلس يشكل إطاراً عاماً وموحداً للثورة السورية، ويضم الأطياف السياسية السورية كلها، وهو يشكل العنوان الرئيس للثورة السورية، ويمثلها في الداخل والخارج، ويحاول توفير الدعم اللازم لتحقيق تطلعات شعبنا، بإسقاط النظام القائم بكل أركانه، بما فيها رأس النظام المتسلط على رقاب الشعب، وإقامة دولة مدنية من دون تمييز على أساس القومية أو الجنس أو المعتقد الديني أو السياسي، وهو مجلس منفتح على جميع السوريين الملتزمين بمبادئ الثورة السلمية وأهدافها[10]. وانضم المجلس الوطني لاحقاً إلى التشكيل الجديد "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، ونجحت قوى الثورة في اجتماع الدوحة بين 8 و11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 في تشكيل الائتلاف، وضمت هيئته العامة المكونة من 63 شخصاً معظم تكتلات الثورة السورية (باستثناء هيئة التنسيق الوطنية). وانتخب السيد معاذ الخطيب رئيساً للائتلاف بـ54 صوتاً، واعترفت جامعة الدول العربية بالائتلاف ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري، وقد لاقى انتخاب الخطيب تأييداً شعبياً واسعاً وجذب حضوره الشخصي وخطاباته وزياراته إلى الداخل تأييد قطاع

[9] شمس الدين الكيلاني (2017). مدخل في الحياة السياسية السورية من تأسيس الكيان إلى الثورة، المركز الثقافي العربي للأبحاث، بيروت، ص 154.

[10] المرجع السابق نفسه، ص 156.

واسع من الشعب[11]. لكن بعد ذلك: "واجه الائتلاف مشكلات كبرى ومسؤوليات جسام، أثقلت كاهل قيادته كان في مقدمة تلك المشكلات عدم الحصول على الدعم العربي والأجنبي الكافي لأخذ دوره الفاعل في الداخل والخارج، والمماطلة في تشكيل حكومة مؤقتة تشرف على المناطق المحررة، وانتزاع الشرعية من النظام، كما بقيت معظم مكاتب الائتلاف الوطني ولجانه عموماً بدون أي فاعلية حقيقية، باستثناء وحدة تنسيق المساعدات الدولية، وبدرجة أقل، لجنتي الإغاثة ومجالس المحافظات"[12]. وحتى هذه اللجان بدأت تُسحب منها هذه الصلاحيات نتيجة توجه الدول لقضية أوكرانيا أكثر من القضية السورية. هذه الظروف كلها ساهمت في تكوين وعي لدى النخب بأن لا حل قريباً في سورية.

ثانياً: الظروف في شمال غرب سورية

الأوضاع الاقتصادية في المناطق المحررة في شمال سورية تعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك الظروف السياسية والأمنية المتغيرة باستمرار تحت شروط الصراع المستمرة والانقسامات السياسية، وتواجه هذه المناطق تحديات كبيرة في البنية التحتية، وتكبدت خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة للدمار والنزوح وتوقف الإنتاج والتجارة، إلى جانب خروج طرقات ومعامل ومدارس وأراضٍ زراعية عن الخدمة نتيجة الدمار. ويواجه معظم السكان صعوبات في الحصول على سبل العيش بسبب نقص الوظائف وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الدخل، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ويعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في هذه المناطق، لكنه يتأثر بشدة بالظروف الجوية ونقص الدعم الزراعي والموارد المائية. كذلك تعتمد الاقتصادات المحلية في هذه المناطق على الدعم الإنساني المقدم من المنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي. وتحاول بعض المنظمات الدولية والمحلية دعم الأنشطة الاقتصادية المحلية، وتعزيز القدرات الاقتصادية للسكان، من خلال برامج الدعم والتمويل والتدريب. وبشكل عام، فإن الأوضاع الاقتصادية في هذه المناطق تظل تحت الضغط بسبب العوامل المعقدة والتحديات المستمرة التي تواجهها،

[11] ياسين ياسين (2024). النخبة السياسية في الثورة السورية: الوجود والفعالية (2011-2020)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشام، ص 124.

[12] المرجع السابق نفسه، ص 125.

ويتطلب التحسين في الوضع الاقتصادي تعاوناً دولياً وجهوداً مستمرة لإعادة تأهيل البنية التحتية وتعزيز الاقتصاد المحلي. وقد دفعت هذه الظروف النخب في كل القطاعات للتفكير في هذا الجانب، وتأهيل البنى والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لتمكين الناس بالقدر المتاح.

المبحث الثاني :النخب ودورها في الوعي الاجتماعي بالتعافي المبكر

كثير من المنظمات المدنية كانت حاضرة منذ بداية التهجير، إلا أن عملها رغم أهميته لم يكن بتنسيق تام بينها، وكانت تركز على الإغاثة. لكن الاعتقاد بفكرة أن العمل في مجال ما سيؤثر على المجالات الأخرى، وأن التعافي يجب أن يوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية دليل وعي. وعند الحديث عن وعي الجمعيات والمؤسسات المتواجدة في تلك المناطق حول جوانب الحياة المتغيرة، نجد هناك اختلافاً في درجة الوعي حول ظواهر الفقر المدقع والجوع والجريمة والتمييز بأشكاله ضد فئات المجتمع. وقد بدأت جهود محلية وأحياناً بدعم منظمات، وحصلت لقاءات ومشاورات لتحديد الأولويات، ثم انطلقت القطاعات بالتوازي من دون تنسيق كامل، وإنما محاولات من الأهالي وبتشجيع ودعم من جهات (نخب) مختلفة، كما في الزراعة، وآخرون في التعليم، وغيرها في الخدمات .... الخ. وهكذا حتى حصلت حالة عامة مجتمعية لكن دون تنسيق بين القطاعات. فكل خطوة يمكن أن تسهم في تقليل الآثار السلبية للنزاع وتعزيز الاستقرار تعني التعافي المبكر، وتسهم في التخلص من التأثيرات النفسية والاجتماعية للحروب. ويعمل التعافي المبكر كآلية لإعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون بين أفراد المجتمع في مواجهة التحديات الاجتماعية التي يواجهونها بعد الحروب.

يتضمن دور الوعي الاجتماعي أيضاً تعزيز التعاون المجتمعي والدعم المتبادل بين الأفراد المتضررين، مما يسهم في تسهيل عملية التعافي المبكر. ويسهم في تقليل التوتر الاجتماعي والعنف وزيادة الثقة والتعاون بين أفراد المجتمع. ويعزز أيضاً فرص التعليم والتوظيف والاستثمار، مما يسهم في استعادة الاستقرار الاقتصادي للمجتمع المتأثر بالصراع.

الصراع والرغبة في الاستقرار

يمثل التعافي المبكر مرحلة التحول من الصراع إلى السلام، باعتبارها الوقت الذي يتوقف فيه الوضع عن التدهور ويبدأ في التحسن. ويُقال في بعض الأحيان إن التعافي من آثار الحرب يبدأ بمجرد انتهاء القتال، ومرحلة الانتقال من الصراع العنيف إلى الهدوء[13]. وفي سورية التي اندلع فيها النزاع منذ عام 2011 لاتزال الأوضاع في عدد من المناطق غير مستقرة حتى الوقت الحاضر، مع تنامي الحاجة الدائمة لبعض المتطلبات الأساسية مثل التعليم، والأمن، والصحة، والسكن... الخ. وفي هذا السياق سعت مجموعات منهم (النخب) سواء من القضاة والمعلمين والأكاديميين والدعاة والإداريين، لتحقيق أو إيجاد مؤسسات تنظم العمل الجماعي. ويبدو أن هناك توافقاً في الآراء على أن الاستخدام الذي يستهدف تمويل الإغاثة في الحالة الإنسانية لمرحلة ما بعد النزاع مباشرة يمكن أن يسهم في قيام البلدان المتضررة من الحرب بالانتقال إلى التنمية، بدلاً من مجرد تلقي مساعدات الإغاثة المستمرة. وأدى هذا التوافق إلى صياغة مفهوم التعافي المبكر كنهج لمساعدة التعافي في البلدان المتضررة من الحرب، من خلال استخدام تمويل الإغاثة بطريقة مستهدفة[14]. فالتعافي ليس جديداً في سياقات الحروب أو البلدان المتضررة من الكوارث. وقد أدركت المنظمات في فترة ما بعد الحرب الباردة أن مبادرات الإغاثة والتنمية التي تم تبنيها لم تكن كافية لتلبية احتياجات التعافي في البلدان المتضررة من الحرب، بل يمهد الطريق أيضاً لأنشطة التنمية الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة للبلد المتأثر بالحرب. وفيما يلي سنتناول قطاع التعليم كونه من أهم هذه القطاعات التي ساهمت في عملية التعافي في مناطق شمال غرب سورية، والتي كان فيها دور مهم للنخب.

يصنف التعليم الجيد في خطط الأمم المتحدة على أنه الهدف الرابع في تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية 2030. ويعد التعليم من أسس التعافي المبكر للمجتمعات بعد النزاعات، ويلعب دوراً في الاستقرار النفسي والاجتماعي وبناء السلام، كما أن المساعدة في توفير تمويل لتعليم طويل الأمد يمكن أن يسهم في سد فجوة التعليم في سورية، وبناء رأس مال بشري يساعد في إعادة بناء سورية

[13] منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) (2002). التأهب لحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والاستجابة الفعالة والمستدامة لها، لجنة البرامج، الدورة 88، روما، ص 45.

[14] المرجع السابق نفسه.

عندما يحل السلام. فمنذ عام 2012، تم إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بإقامة مدارس في المخيمات، وانخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وهذه كلها خطوات واقعية سعت لتلبية حاجات الناس بأبسط الأدوات والتكاليف. غير أن تزايد الصراعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى في المنطقة، وما صاحبها من زيادة كبيرة في النازحين، أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الأطفال خارج المدارس لأسباب عدة.

إن تحقيق التعليم المناسب لكل أبناء سورية في مناطق شمال غرب سورية يؤكد قناعة النخب بأن التعليم هو أحد أهم الوسائل الثابتة والمطلوبة لتحقيق التعافي والتنمية المحلية الحالية والمستقبلية، ويكفل هذا الهدف أن يكمل جميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي بدون تمييز، ويهدف إلى توفير فرص متساوية للحصول عليه. وقد واجه التعليم صعوبات وتحديات منذ عام 2012، كنقص أعداد المعلمين وتنوع المناهج وقلة المدارس، ومازال يعاني من تسرب وقلة الدخول حتى الوقت الحاضر. وتعاني المدارس من التسرب الدراسي، بسبب انخفاض القدرة المادية عند العائلات، والمفرزات النفسية والاجتماعية للحرب على الطلاب. وفيما يتعلق بمناهج التدريس، فقد شهدت تحسناً وأصبحت مناسبة بدرجة جيدة، كما أصبح هناك مناهج موحدة بعد أن عانت هذه المناهج منذ عام 2012 من تغيرات عدة واختلافها من منطقة لأخرى. في حين ما تزال الوسائل التعليمية المساندة بسيطة جداً. وخلصت دراسة قَيّمَت الواقع التعليمي في هذه المناطق لتوصيات عدة من أهمها زيادة الدعم الدولي لقطاع التعليم في شمال غرب سورية، وضرورة دعم إنشاء آلية خاصة بتقدير الاحتياج للمدارس وشروطها الفنية وحسن توزعها[15].

تحديات تواجه التعليم

تُشكل الحالة الاقتصادية في هذه المناطق عقبة أساسية في التعليم، فعند الحديث عن بداية العام الدراسي لا بد لنا من أن نتذكر الأزمة المعيشية التي تعيشها كل أسرة سورية في تأمين احتياجات بناتها وأبنائها، من لباس مدرسي وكتب وقرطاسية ومواصلات ليتمكنوا من الالتحاق

[15] حلا حاج علي (2023). احتياجات جيل ما بعد الحرب... الفجوات التعليمية في شمال غرب سورية إنموذجاً، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.

بالمدرسة. غير أن انتشار الفقر بين الأهالي والكثافة السكانية وقلة تجهيزات المدارس من قاعات ومستلزمات ضرورية جعل كثيراً من الأطفال خارج النظام التعليمي. كما أن هناك مدارس كثيرة تم إنشاؤها لكن تدل المؤشرات على ضعف البنية التحتية للمدارس، فقسم منها مازال في شكل "غرف مسبقة الصنع"، وقلة كفايتها، ومحدودية توزعها الجغرافي، وانخفاض قدرتها الاستيعابية، وانخفاض مستوى الأمان داخل البيئة المدرسية، وقلة مساحات اللعب والأنشطة الحركية، وضعف الخدمات الصحية التي تحتاجها المدارس، ونقص موارد الطاقة.

وبالتالي فإن قطاع التعليم في شمال غرب سورية يحتاج إلى دعم سريع على مختلف المستويات، بدءاً من البنى التحتية مثل ترميم المدارس وتأهيلها، بالإضافة إلى توفير رواتب مستدامة وعادلة للمعلمين، والتدريب والتأهيل، ومن المهم توفير خدمات الإرشاد النفسي نظراً للاحتياج الشديد لها لجميع الطالبات والطلاب بعد الزلزال. وهناك 7% من المعلمين في المدارس لم يتقاضوا رواتب عن العام الدراسي 2022- 2023، وأكثر من نصف الطلاب لا يمتلكون كتباً مدرسية، أما الغالبية العظمى من المدارس فلا يوجد فيها خدمات إرشاد نفسي[16]. أما بالنسبة للتعليم الجامعي فانقطع كثير من الطلبة عن دراساتهم في جامعات سورية بعد الثورة، ومن بقي في شمال غرب سورية لم يستطع الإكمال، إلا من دخل تركيا أو هاجر لأوروبا، وبسبب الوعي وإدراك طول مدة النزوح عملت النخب الأكاديمية على افتتاح جامعات لإكمال التعليم العالي، فوجدت جامعات عدة، بدأت بجامعة حلب بإشراف الحكومة المؤقتة عام 2015، ثم جامعة الشام بإشراف منظمة IHH التركية للدعم الإنساني عام 2016، وتعد هاتان الجامعتان من أول وأكبر الجامعات في الشمال السوري، ثم بدأت تتأسس جامعات أخرى، حتى وصل العدد إلى 12 جامعة، كما يبين الجدول رقم (1):

اسم الجامعة	مكان الجامعة	عدد الطلاب
جامعة حلب	أعزاز	16355
جامعة الشام	شمارين	2250
جامعة النهضة	أعزاز	3500
باشاك شهير	الباب	957

[16] وحدة تنسيق الدعم (2023). المدارس في سورية، الإصدار رقم 08، تقرير مواضيعي تشاركي. قسم إدارة المعلومات، تركيا.

آرام للعلوم	أعزاز	917
الزهراء	جرابلس	820
المعالي	الباب	674
السورية للعلوم والتكنولوجيا	أعزاز	142
الأمانوس	عفرين	139
الرواد	جرابلس	161
المجموع		25,888

جدول رقم (1) يبين أسماء الجامعات وأعداد طلابها في شمال غرب سورية

المصدر: مجلس التعليم العالي في الحكومة السورية المؤقتة، أعزاز

المبحث الثالث :القطاعات التي شملها التعافي في شمال غرب سورية

يستعرض هذا المبحث بعض المؤشرات ذات الصلة في عدد من القطاعات التي تعكس واقع التعافي المبكر إلى حد ما ضمن هذه المناطق.

القطاع الزراعي

في مناطق شمال غرب سورية الخاضعة لإدارة المعارضة السورية، شهد القطاع الزراعي إقبالاً واسعاً من السكان المحليين، خاصة بعد توقيع اتفاقية مناطق خفض التصعيد عام 2017، والتي أحرزت نوعاً لا بأس به من الاستقرار الأمني الذي ساعد على إعادة إحياء المساحات الزراعية بزراعات متنوعة، إضافة إلى ركود القطاعات الأخرى مقابل القطاع الزراعي الأنشط نسبيًّا، والذي يؤمّن اكتفاءً للأسرة السورية وتشغيلاً لليد العاملة، وشكّل القطاع الزراعي مصدر دخل رئيس لأكثر من 70% من سكان تلك المناطق، نظراً لطبيعة المنطقة الزراعية. فقد دَمّرَ القصف المستمر سبل عيش المزارعين في المناطق التي لم يستطع السيطرة عليها، ونتيجة الاتفاقيات لوقف إطلاق النار بين روسيا وتركيا، وإعلان منطقة آمنة في شمال غرب سورية، ظهرت الحاجة الملحة لإيجاد مصادر غذائية وفرص عمل، فكان استثمار الأراضي يمثل أحد هذه المصادر. وقد حقق هذا نسبة من تشغيل العمال الموسميين، والحاجة لوسائل النقل الزراعية (كالجرارات

والحصادات والسيارات البيك آب) في العملية الزراعية أوجدت أيضاً فرصة عمل موسمية لأصحابها في خدمة هذه العملية، فتُوفر الأراضي الزراعية التي ساهم المزارعون المحليون في العمل بها وإعادة استثمارها فرص عمل قصيرة الأجل مقابل المال، والتي قد يكون لها تأثير بعيد المدى في تلبية احتياجات الناس المباشرة، وتصنيع الفائض لادخاره إلى موسم الشتاء كمصدر للطعام ومصدر للمال لمستثمري الأرض. وبالإضافة إلى استثمار الأراضي الزراعية، وتسهيل إمكانية الوصول إلى مصادر مياه الري من خلال المجالس المحلية أو الجمعيات الخيرية، فإن هذه المشاريع تخلق فرص عمل مؤقتة للسكان المحليين، من خلال برامج متكاملة للعمل مقابل المال، مكنتهم من كسب بعض المال الذي اشتروا به لباساً أو مواد تدفئة وغيرها من الاحتياجات، مما ساعدهم على تلبية بعض الاحتياجات الأساسية لأسرهم، وإلحاق أطفالهم بالمدرسة، فهذه المشاريع لم تنقذ الأراضي فحسب، بل عززت الثقة بالنفس وحسّنت ظروف المعيشة بشكل أفضل نسبياً.

وبشكل عام يحظى شمال غرب سورية بمحاصيل زراعية متنوعة، ما بين الحبوب (القمح والشعير) والخُضراوات الموسمية والبقوليات، فضلًا عن الأشجار المثمرة كأشجار الزيتون والفستق الحلبي، ويعود غنى هذه البقعة بهذه المنتجات الزراعية إلى توافر مقومات عديدة، أهمها: وجود عمالة زراعية والمناخ المناسب والخصوبة وتوافر المياه الجوفية. وتقدَّر المساحة المزروعة في منطقة درع الفرات (ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي) بنحو 222 ألفاً و30 هكتاراً، 70% مزروعة بالقمح والشعير، وما يقارب 9% أشجار زيتون، في حين أن بقية الأراضي تزرع بخضراوات: بطاطا، فول، حمّص، عدس... الخ. أما في عفرين، فتقدَّر المساحة المزروعة بـ92 ألفاً و981 هكتاراً، تمثل أشجار الزيتون نسبة 90% مع عدد يقارب 14 مليون شجرة، في حين بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الأخرى 10% تقريباً.

لكن هناك تحديات ليست قليلة تواجه القطاع الزراعي، على الرغم من المحاولات المتنوعة لإنعاشه والعمل على تحسين حركة تعافيه من المجالس المحلية والمنظمات الدولية، ويمكن تلخيص تلك التحديات بتقلُّص المساحات المزروعة بسبب سيطرة قوات النظام عليها، خاصة في إدلب وما حولها، وقلة مصادر المياه، والكوارث الطبيعية كالجفاف الذي اجتاح المنطقة بالعموم، إذ انخفضت معدلات هطول الأمطار خلال العام 2021 بنسبة 50-70% حسب المحافظة، كما

وصفت لجنة الإنقاذ الدولية في أبريل/نيسان جفاف عام 2021 بأسوأ جفاف شهدته سورية منذ 7 عقود. إلى جانب عزوف مئات المزارعين عن زراعة أراضيهم بسبب ارتفاع أسعار البذور والأسمدة وأجور الريّ والمبيدات والأدوات الزراعية المختلفة، وبالتالي انخفاض المحاصيل المزروعة. ومن بين التحديات أيضاً ارتفاع أسعار المحروقات والطاقة البديلة الشمسية، وضعف القدرة التسويقية، وارتفاع تكاليف النقل والتخزين، وخروج مساحات كبيرة أخرى عن نطاق الاستثمار الزراعي نتيجة قربها من مناطق التماسّ، وانتشار الألغام من جهة أخرى. وفي هذا السياق، اتجه المزارعون نحو المحاصيل ذات التكاليف الزراعية المتوسطة والأكثر ربحية، خاصة أنها تسوَّق خارجيّاً، كالنباتات الطبية (حبة البركة والكمون)، فإلى جانب ارتفاع تكاليفها من المستلزمات الزراعية والمحروقات المستخدمة في ريّ المزروعات، يلاحظ غياب واضح لمشاريع الري الحكومي من جهة، وعدم القدرة على تسويق هذه الغلال من جهة أخرى.

كذلك يسجل عدم قدرة الجهات التي تشرف على القطاع الزراعي على تحديد الكمّيات المنتَجة من أصناف المحاصيل الزراعية المختلفة حسب احتياج المناطق المحررة، نظراً لغياب التخطيط الزراعي، وبالتالي يلاحَظ عرض كمّيات كبيرة من منتجات تفوق الطلب عليها بشكل كبير، ما يعني انخفاض أسعارها وخسارة المزارع، وعرضاً أقل من الطلب لمنتجات أخرى. ويضاف إلى هذه التحديات: عدم توافر معامل التصنيع الغذائي التي تستوعب فائض الإنتاج، وعدم توافر أسواق خارجية للمنتجات الزراعية في المناطق المحررة لتصدير الفائض، وعدم الاعتراف بشهادة المنشأ في المناطق المحررة، إلى جانب اختفاء بعض الزراعات التي كانت تعد اقتصادية، كالقطن والشمندر السكري، بسبب عدم إمكانية التسويق الخارجي وغياب محالج الأقطان أو معامل السكّر. وأخيراً يمثل تدمير أو توقُّف مشاريع الري الحكومي، وارتفاع تكاليف الري من الآبار الجوفية بسبب ارتفاع تكاليف الوقود أحد أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع.

- **تدخلات المنظمات غير الحكومية لدعم تعافي القطاع الزراعي**

أطلقت هيئة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH) عام 2021 مشروع دعم زراعي في مناطق الباب وأعزاز وجرابلس وغيرها بريف حلب، لزراعة 22 ألفاً و680 دونماً من الأراضي الزراعية، وتشجيع العديد من المزارعين على استثمار أراضيهم وتحقيق دخل لهم، من خلال توزيع مادة الشعير والقمح

والأسمدة (اليوريا – الفوسفات). كما قدّمت منظمات دولية عدة (UNDP وOCHA وFAO)، حلولاً إسعافية قصيرة الأجل لهذا القطاع، في تفضيل واضح للخطط التنموية اللازمة بسبب عدم تحقق الاستقرار بعد، كمشاريع سبل العيش والتعافي المبكر، إلا أنها امتنعت بشكل كامل عن القيام بمشاريع في مناطق درع الفرات وعفرين، وحولت أغلب المشاريع إلى مناطق سيطرة النظام السوري، كونها تعد ذات استقرار أكبر. وقد ساهمت هذه البرامج (برامج سبل العيش والتعافي المبكر) إلى حدٍّ ما، في إعادة ترميم البنية التحتية للزراعة، وإعادة إحياء هذا القطاع بعد تراجعه لسنوات، لكن ما يزال الدعم دون المستوى المأمول إذا ما قورن بالاحتياجات الفعلية اللازمة لتوليد فرص العمل في القطاع الزراعي. أما محافظة إدلب ومحيطها فيشكّل القطاع الزراعي الجانب الأهم في الاقتصاد، ويعمل ضمنه ما نسبته 20-30% من اليد العاملة، وفق معلومات إحصائية من وزارة الزراعة التابعة لحكومة الإنقاذ. كما يعمل هذا القطاع على رفد مناطق شمال غرب سورية بالعملة الأجنبية (الدولار)، نتيجة تصدير بعض المنتجات الزراعية، كزيت الزيتون والتين المجفّف والمحاصيل الطبية والعطرية (كمون – حبة البركة – يانسون)[17].

فرضت الحالة الأمنية غير المستقرة للمناطق المحاذية للنظام أوضاعاً صعبة على المزارعين، وتكرر استهداف المزارعين الذين يعملون في أراضيهم أو آلياتهم، ما دعاهم إلى الامتناع عن زراعة بعض المحاصيل في هذه المناطق، والاقتصار على محصول شتوي واحد في العام، وسط صعوبات أحاطت بهم، من ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية كالسماد والمحروقات، وضعف جودة بعض المستلزمات الزراعية، وعدم وجود أسواق لتصريف الفائض من المنتجات الزراعية. وبالتالي يبدو أن تعافي واقع القطاع الزراعي في الشمال السوري مرهون بالأمن والاستقرار ضمن المنطقة، إلا أنه من جهة أخرى، ومع احتمال إغلاق الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا أمام المساعدات الدولية، وشرعنة إدخالها من معابر تابعة لنظام الأسد بضغط روسي؛ تزداد مخاوف السوريين في الشمال من تبعات سلبية متعلقة بالاحتياجات الإنسانية.

[17] ثائر المحمد، مشاريع دعم الزراعة شمالي سورية وانعكاساتها على الفرد والمجتمع،11-06-2021، تلفزيون سورية: https://t.ly/cj6kP

قطاع التجارة

نشطت التجارة وتأمين المواد اللازمة خلال فترة زمنية سابقة، من خلال فتح منافذ نقل البترول بين هذه المناطق والحسكة، والمنفذ الأهم الآخر هو تركيا، لإدخال المواد الغذائية والزراعية ومواد البناء والآليات وقطع التبديل. لكن المعابر بين الحسكة وهذه المناطق أُغلقت تماماً، وبقي المنفذ الوحيد هو الحدود التركية. وفي الوقت الحاضر هناك قرارات بالسماح ببيع المنتجات الزراعية في الأسواق التركية مثل القمح والكمون وغيرها، إلا أن ارتفاع الدولار قد ظهر تأثيره على التجارة. ومن الملاحظ وجود بعض المصانع في شمال غرب سورية، كمصانع الألبسة والمواد الغذائية والمطابع، ومعامل الإسمنت ومواد البناء، وهذه أوجدت فرص عمل لا بأس بها في المنطقة، إلا أنها قليلة العدد، بسبب قلة المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال. إلى جانب ذلك، فإن الأسواق الشعبية المتنقلة بين منطقة وأخرى أوجدت فرص دخل تسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للناس ذوي الدخل المحدود، فقد انتشر في مناطق شمال غرب سورية ما يسمى باراز السبت، أو الإثنين، أو الخميس، نسبة لليوم الذي يكون فيه هذا السوق، وهو سوق شعبي متنقل، عبارة عن تجمع من الخيم على طريق محدد في كل منطقة، وفي يوم محدد بالأسبوع يبيع فيه الناس ويشترون ألبسة ومواد غذائية وخضاراً، وما تحتاج إليه البيوت، ويعد شكلاً من أشكال سبل العيش للعديد من الأفراد ضمن القطاع التجاري.

القطاع الصحي

تسبب الصراع في سورية بوجود إصابات جسدية ونفسية خطيرة للأفراد، مما أثر على صحتهم العقلية والجسدية، وأدت الحروب إلى تشريد الأفراد وتدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر الاجتماعي والعنف، وأثّر على العلاقات الاجتماعية والثقة بين أفراد المجتمع. فالوعي الاجتماعي بأهمية الصحة النفسية يلعب دوراً رئيساً في تسهيل التعافي المبكر في المناطق المتأثرة بالحروب، ويسهم في تحسين فهم المجتمع للتأثير النفسي والاجتماعي للحروب على الأفراد، كما أن قدرة المجتمع على فهم التعامل الصحيح مع التأثيرات النفسية للحروب يسهم في تحسين حالة الأفراد والمجتمعات بشكل عام. ومن خطوات التعافي المجتمعي "الإرادة"، أي أن

تتحلى الجماعة بالإرادة الكافية لمقاومة الظروف التي تعيشها، والإدراك الجيد للمواقف السلبية مهما كانت، وأن تتقبل الأحداث التي مرت بها، وأن تتجاوزها من خلال إعادة تقييمها. فالتعلم عن التعافي له تأثير إيجابي على مقدمي الرعاية في مجال الصحة النفسية، ويزيد من أملهم وتفائلهم بالمستقبل، ويساعدهم على تعزيز التعافي لدى أقاربهم[18].

تدخل كثير من المهتمين بالصحة النفسية لتوعية الناس، من خلال التوجيه الجمعي والزيارات المنزلية، كون الاتجاهات السلبية العامة ووصمة العار أكبر المعيقات التي تحول دون التعافي، وتعد الجهود المبذولة لرفع مستوى الوعي العام وتعزيز الاندماج الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية. ولتوسيع الجهود المبذولة في مجال الرعاية النفسية فقد كثفت المنظمات العمل مع فرق كثيرة من السوريين، لنشر التوعية في البيوت والمستوصفات والأماكن العامة، وهذا ليس فقط في سورية، بل خلصت دراسة ميدانية أجريت في أمريكا إلى أنه لكي تكون جهود التوعية العامة لتغيير نظرة الناس (الوعي العام) فعالة كان عليها أن تغير الأفكار كما تغير المشاعر على حد سواء، وتم تحديد المواقف والمعتقدات والتحيزات العامة السلبية (المعروفة أيضاً باسم وصمة العار) باعتبارها أكبر عائق أمام التعافي[19]. وتشير الدراسات المسحية في المنظمات إلى نسبة عالية من تقبل الناس لفكرة مراجعة الأخصائيين النفسانيين في المنظمات العاملة في شمال غرب سورية، وهذا يدل على زيادة وعي الناس بأهمية الحفاظ على الصحة النفسية، ولا يوجد إحصاءات دقيقة حول هذا الموضوع، إلا أن هناك معدلاً يتراوح ما بين 9-10 أشخاص يراجعون بشكل يومي الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين في كل منظمة. وهنا يمكن الحديث عن دور المنظمات وأبناء البلد، من مرشدين وأخصائيين نفسانيين وأطباء عن الخدمات التي تقدمها هذه المراكز في المجتمع المحلي، للتعافي من آثار الحرب وتبعاتها النفسية الاجتماعية، ويمكن ذكر المنظمات العاملة في المجتمع مثل منظمة إحسان، هانديكا Hak، سارد SARD، IRC، ميديكال، أطباء بلا حدود، أطباء العالم، سيريا ريليف، سامس.

---

[18] Joanna Fox, Shula Ramon & Nicola Morant (2015). Exploring the Meaning of Recovery for Carers: Implications for Social Work Practice, The British Journal of Social Work, Volume 45, Issue suppl_1, December, P. 46.

[19] Paolo del Vecchio, et. Al (2012). Realizing Recovery: the U.S. Substance Abuse and Mental Health Services Administration's Efforts to Foster Social Inclusion, Human Development, Disability, and Social Change, Volume 20, Number 2, pp. 73–85.

قطاع الحوكمة والخدمات العامة

يتركز دور المجالس المحلية في تنظيم وتقديم الخدمات للمجتمع مباشرة، أو عبر الإشراف على البلديات، وإنشاء الطرقات، وتنظيم السير، وعمل أفران الخبز، وتنظيم دائرة النفوس وإعداد السجلات. وتعمل هذه المجالس أيضاً لإعادة بناء البنية التحتية والخدمات الأساسية المتضررة خلال الحروب، مما يحسن الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المتضررة. ومن المهم محاولة فهم دور المجالس المحلية في هذه العملية، وتحديداً دورها في تعزيز التعافي المجتمعي وإعادة بناء البنية التحتية، إذ تعد المجالس المحلية من الهيئات الحكومية التي بدأت تظهر بشكل واضح في العام 2012، وأعمالها في البداية كانت إغاثية، ثم تطور دورها وتعددت وظائفها بحسب السياق، وانضوت تحت سلطة الحكومة كي تؤدي دوراً مهماً في المجتمع المتضرر من الحرب والصراع الدائر في سورية، للعودة إلى الحياة شبه الطبيعية. وإحدى الطرق الفعالة التي تستخدمها المجالس المحلية في عملية التعافي المبكر تفعيل الشراكات المحلية والدولية، من خلال التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والشركات الخاصة. ويمكن للمجالس المحلية توفير الدعم اللازم للسكان المتضررين من خلال الإشراف على تنظيم الأفران، وآبار الماء، وتنظيم الطرقات، والنفوس، وإصدار البطاقات للتعرف على هوية الناس، وعدم بقاء شخص مجهول. وأخيراً تمكنت بعض المجالس من تنظيم السير وبناء إشارات المرور، كما في مدينة أعزاز، تحت إشراف شرطة المرور مؤخراً. كما يمكن للمجالس المحلية أيضاً تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، من خلال مشاركة الأفراد والمجموعات المحلية في صنع القرارات المتعلقة بعملية التعافي المبكر، والاستماع لآراء المتضررين، والتواصل مع الجهات المختلفة، كتنظيم خطوط جديدة للسير إلى المخيمات والجامعات.

ويمكن القول إجمالاً، بأن المجالس المحلية تلعب دوراً مهماً في عملية التعافي المبكر في مجتمعات الحروب والصراعات، وهي تعد أحد العوامل الرئيسة لضمان استمرارية التنمية والاستقرار في هذه المجتمعات. ولكنها تحتاج إلى توفير التمويل اللازم وتقديم الدعم الفني لضمان نجاح هذه العملية المهمة.

يوجد 7 مجالس محلية، تمثل 7 محافظات في شمال غرب سورية، وضمن كل مجلس محافظة مجالس فرعية، يبلغ مجموعها 465 مجلساً محلياً. هذه المجالس تشرف على تنظيم وتخطيط وتقدير حاجات الناس في مناطق شمال غرب سورية. وتقدم المجالس المحلية في المناطق المحررة في شمال سورية مجموعة متنوعة من الخدمات للسكان، وتهدف هذه الخدمات إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين جودة الحياة في المناطق المتضررة من الصراع. ويتعين على المجالس المحلية العمل بجد لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، وتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة، وذلك من خلال العمل بالتعاون مع المنظمات الإنسانية المحلية والدولية والمجتمع المحلي. ومن بين الخدمات التي يمكن أن تقدمها المجالس المحلية:

1. الخدمات البلدية: وتشمل النظافة العامة، وإدارة النفايات، وصيانة الطرق والبنية التحتية، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي.
2. التعليم: توفير التعليم الأساسي والتعليم المهني، والتدريب المهني للشباب، ودعم المدارس، وتوفير الكتب والمواد التعليمية، بالتنسيق مع وزارة التربية وبعض المنظمات المعنية.
3. الخدمات الاجتماعية: تقديم الدعم الاجتماعي للأسر المتضررة، والمساعدة في حالات الطوارئ والكوارث، ودعم اللاجئين والنازحين.
4. الأمن والحماية: توفير الخدمات الأمنية المحلية وحماية المدنيين، وإدارة المراكز الأمنية والشرطة المحلية.
5. الإغاثة والدعم الإنساني: تقديم المساعدات الغذائية والإغاثية للمتضررين من النزوح والصراعات، وتوزيع السلال الغذائية والمواد الإنسانية الأساسية.

خاتمة وتوصيات

بناء على ما سبق الحديث عنه، فإن التعافي في شمال غرب سورية عملية بدأت كواقع فعلي ومن جهة الناس، سواء النازحين أم المقيمين، ولكنها تواجه تحديات كبيرة، منها: قلة الدعم الدولي بسبب ظهور مشكلات دولية ملحة مثل مأساة غزة، والحرب الأوكرانية، وعدم التزام روسيا والنظام بوقف إطلاق النار، وهذا يشكل تهديداً أمنياً. ووجود حكومتين مؤقتتين، واحدة في ريف حلب والأخرى في إدلب، دون وجود اتفاق بينهما وتنسيق. كذلك تعاني من حالة شبه حصار

اقتصادي إلا من طرف تركيا التي تدخل منها المواد اللازمة للبناء والطعام وأساسيات الحياة. ولكن وجود مؤسسات تعليمية كالجامعات، وبعض المعامل لبعض المستثمرين، وحركة البناء شيئ يدعو للتفاؤل. وعليه يمكن وضع جملة من التوصيات:

- العمل على إعداد برامج تهتم بالبعد الاجتماعي، وحل المشكلات الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ بين النازحين والمقيمين جراء برامج التعافي المبكر.
- فتح قناة حوار بين الحكومتين (الحكومة المؤقتة/حكومة الإنقاذ) في شمال غرب سورية، للتوصل لحل بعض الأمور المهمة، منها اعتراف حكومة الإنقاذ بخريجي جامعات الحكومة المؤقتة، لأن أغلب خريجي الجامعات هم من مناطق إدلب. كذلك العمل على إصدار تشريعات أو قوانين موحدة، تسهم في معالجة المشكلات القائمة، أو تلعب دوراً وقائياً من المشكلات التي يمكن أن تنشأ مستقبلاً نتيجة برامج التعافي المبكر.
- محاولة دعوة المستثمرين لبناء شراكات وتأسيس بعض المنشآت، فالمنطقة بكر في الاستثمار وتحتاج إلى ضخ رؤوس الأموال داخلها بما يسهم في تحريك عجلة التعافي المبكر.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين المنظمات العاملة في برامج التعافي المبكر داخل هذه المناطق من أجل تبادل المعلومات، لتجنب تكرار البرامج، ولتكون هناك برامج تعافٍ مبكر قادرة على سد الاحتياجات الحقيقة للسكان في المناطق المحررة.
- التحدي الأمني من الموضوعات المهمة، والواجب على الائتلاف محاولة الضغط على الروس، من خلال أطراف إقليمية ودولية للالتزام بوقف إطلاق النار في المناطق المحررة كافة. إلى جانب محاولة التوصل لصيغة دمج الفصائل كلها تحت مسمى جيش وطني موحد من حيث الإدارة والتخطيط، وهذا يرتبط بالحكومة السورية المؤقتة ووزارة الدفاع المنضوية تحتها.

المراجع

1. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (1414ه). لسان العرب، جزء 15.
2. راجح، أحمد عزت (1968). أصول علم النفس، القاهرة، دار الكتاب العربي.
3. هوخ، لارس والعبدة، مالك (2023). التعافي المبكر في سورية: الموازنة بين الأهداف السياسية والإنسانية، مؤسسة فريدش ايبرت، بيروت.
4. الأمم المتحدة (2014). الاستجابة للأزمة السورية: بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها، الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.
5. العابد، نائلة (2023). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، مجلة المعيار، مجلد (27)، عدد (1).
6. الكيلاني، شمس الدين (2017). مدخل في الحياة السياسية السورية من تأسيس الكيان إلى الثورة، المركز الثقافي العربي للأبحاث، بيروت.
7. ياسين، ياسين (2024). النخبة السياسية في الثورة السورية: الوجود والفعالية (2011-2020)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشام.
8. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) (2002). التأهب لحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والاستجابة الفعالة والمستدامة لها، لجنة البرامج، الدورة 88، روما.
9. حاج علي، حلا (2023). احتياجات جيل ما بعد الحرب... الفجوات التعليمية في شمال غرب سورية إنموذجاً، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.
10. وحدة تنسيق الدعم (2023). المدارس في سورية، الإصدار رقم 08، تقرير مواضيعي تشاركي. قسم إدارة المعلومات، تركيا.
11. المحمد، ثائر، مشاريع دعم الزراعة شمالي سورية وانعكاساتها على الفرد والمجتمع،11-06-2021، الموقع الإلكتروني لتلفزيون سورية: https://t.ly/cj6kP
12. NHS (2019). Mental Health, Communications Department, London.
13. Fox, J. Ramon, S & Morant, N (2015). Exploring the Meaning of Recovery for Carers: Implications for Social Work Practice, The British Journal of Social Work, Volume 45, Issue suppl_1, December, PP. i117–i134.
14. Paolo del Vecchio, et. Al (2012). Realizing Recovery: the U.S. Substance Abuse and Mental Health Services Administration's Efforts to Foster Social Inclusion, Human Development, Disability, and Social Change, Volume 20, Number 2, pp. 73–85.

الورقة: (6)

أهمية المشاركة السياسية كجزء من عملية التعافي المبكر في سورية: دراسة على عينة من السوريين الحاصلين على الجنسية التركية

نسرين جلبي*

الورقة (6): أهمية المشاركة السياسية كجزء من عملية التعافي المبكر في سورية: دراسة على عينة من السوريين الحاصلين على الجنسية التركية

الملخص

أخذت مشاريع التعافي المبكر في سورية صدى كبيراً في الفترة الأخيرة، وبرز نشاط واضح للجهات المعنية بهذه المشاريع. إن تطبيق مثل هذه المشاريع في الحالة السورية يحمل الكثير من المقاربات، من الضروري فهمها من أجل تطبيق حالة تعافٍ صحية. تحاول هذه الدراسة طرح مقاربة تنموية سياسية للتعافي المبكر على الصعيد المجتمعي، من خلال طرح التساؤل البحثي: ما مدى تأثير المشاركة السياسية للسوريين على التنمية السياسية المجتمعية كجزء من عملية التعافي المبكر؟ وقد هدفت الدراسة إلى فهم تجارب السوريين الحاصلين على الجنسية التركية بالمشاركة السياسية، ومدى تأثيرها على وعيهم السياسي، والدروس المستفادة من هذه التجربة، من خلال أخذ آراء عينة منهم. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها: أن هذه التجربة زادت من وعي السوريين الحاصلين على الجنسية التركية لأهمية المشاركة السياسية وقيمة المواطنة، وهم كذلك يحاولون أن يعودوا بالفائدة على المجتمع السوري من خلال الخبرة التي اكتسبوها.

المقدمة

مع تفاقم الأزمة السورية وزيادة الحاجة إلى التخفيف من معاناة الشعب السوري، اكتسبت مشاريع التعافي المبكر أهمية بالغة بالنسبة للحالة السورية، على اعتبار أن سورية بحاجة إلى تعافٍ على جميع الأصعدة، من بنية تحتية ومساعدات إغاثية واقتصادية، وتمكين اجتماعي وسياسي. وقد تم تناول هذا الموضوع بأبعاده المختلفة في دراسات عدة منذ بدء هذه المشاريع بالتطبيق، أما هذه الدراسة فتنطلق من منظور سياسي تنموي للتعافي المبكر في سورية من خلال طرح الإشكالية التالية.

إشكالية الدراسة

شكلت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية حالة من الجدل حول العالم، بسبب التنافس الحزبي الذي تمثل بالخطابات والادعاءات والوعود، من خلال البرامج الانتخابية لكل حزب، إضافة إلى انخراط الشارع التركي بهذا الصراع الحزبي بين المعارضة والحزب الحاكم، ما دل على مدى تمتع الشعب التركي بالنضج والوعي السياسي في تقرير مصيره ووعيه بحقوقه السياسية. وقد أدت موجات اللجوء الكبيرة إلى تركيا نتيجة للأزمة السورية إلى تزايد عدد السوريين في تركيا، ومع تطور الأزمة تغيرت سياسات الدول بالتعامل مع اللاجئين السوريين ومنها تركيا، فهناك سوريون أكملوا تعليمهم أو أعمالهم في تركيا، واندمجوا بالمجتمع التركي، بالتالي تم توفير إمكانية الحصول على الجنسية التركية للاجئين السوريين المتواجدين في تركيا باختلاف وضعهم القانوني، وحصل أغلب هؤلاء السوريين على الجنسية التركية بموجب المادة 12 من القانون رقم 5901 والتي تفيد بأنه: "يمكن لمجلس الوزراء أن يعطي قرار التجنيس لشخص ما بشكل استثنائي في حال كان الشخص لا يشكل أي تهديد على الأمن القومي أو على النظام العام"[1]، ومنه فإن عدد السوريين الحاصلين على الجنسية التركية بحسب احصائيات نوفمبر 2023، بلغ 237.995 فرداً يحمل الجنسية التركية[2].

بالرغم من أن هناك موادَ في الدستور السوري تنص على الحقوق السياسية، ومنها حق الانتخاب والمشاركة السياسية في المادة رقم 8 من دستور 2012[3]، إلا أنها عديمة الفاعلية، فالمواطن السوري لم يتمتع بأي من تلك الحقوق، ولم يحظَ بفرصة ليكون جزءاً من الحراك السياسي، بسبب السياسات القمعية والدولة الأمنية التي أرستها عائلة الأسد. وقد ذهل السوريون المتواجدون في تركيا من الظاهرة التي لاحظوها لأول مرة على أرض الواقع، وهي "تطبيق الديمقراطية" في الساحة السياسية التركية، وحظي عدد منهم ممن حصلوا على الجنسية التركية بإمكانية الانتخاب والذهاب إلى صناديق الاقتراع، ومتابعة النتائج بفارغ الصبر، ومن ثم الانتخاب بالجولة الثانية، ولا شك أن هذه التجربة شكلت نقلة نوعية للسوريين الحاصلين على الجنسية التركية من الناحية الاجتماعية

(1) T.C. içişler bakanlığı, Nüfus ve vatandaşlık işleri genel müdürlüğü, link: https://www.nvi.gov.tr/turk-vatandasliginin-kazanilmasi

(2) Mülteciler derneği, Türkiye'deki Suriyeli Sayısı Kasım 2023, link: https://rb.gy/yf877g

(3) مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الدستور السوري المعدل، الرابط: https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48767

والسياسية وخصوصاً أن عدداً كبيراً من السوريين مارسوا هذا الحق لأول مرة في حياتهم، باختلاف الفئات العمرية، وفي بلد ليس بلدهم الأم. ومن الجدير بالذكر أن الأزمة السورية تطورت لتشكل أزمات على جميع الأصعدة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والعسكرية على حد سواء، بل إن السبب الرئيس لهذا التصعيد كان سياسياً بالدرجة الأولى، والذي تمثل باندلاع الثورة السورية وقمع الأجهزة الأمنية لها. وتبين أن عملية التعافي لا تقتصر فقط على الجانب الإغاثي بل إنها لاحقة للجانب الإغاثي في حالة الصراع، وتتسع لتشمل الجانب التنموي العام بكل مجالاته، وفي السياق نفسه، فإن الحل الأساسي للأزمة السورية يكون بمعالجة جذورها المتمثلة بالتنمية السياسية للمجتمع السوري ومؤسساته، وبالتالي تحاول هذه الدراسة البحث بموضوع المقاربة التنموية السياسية للتعافي المبكر، من خلال معرفة مدى تأثير المشاركة السياسية للسوريين الحاصلين على الجنسية التركية على التعافي المبكر في سورية، من ناحية الوعي السياسي الذي اكتسبوه، وممارسة الحق الانتخابي، وأن يكونوا جزءاً من الحالة السياسية، فالمشاركة السياسية تعد حجر الأساس للتنمية السياسية على الصعيد المجتمعي. ومن هذه الإشكالية ينطلق السؤال البحثي التالي: ما مدى تأثير المشاركة السياسية للسوريين على التنمية السياسية المجتمعية كجزء من عملية التعافي المبكر؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل تجارب السوريين الحاصلين على الجنسية التركية في المشاركة السياسية، ومعرفة مدى تأثير هذه المشاركة على وعيهم السياسي. وتهدف كذلك لمعرفة مدى الاستفادة من هذه التجارب والخبرات في سورية مستقبلاً. وبالتالي فهم دور هذه التجارب في تطوير العمليات التنموية ضمن التعافي المبكر لاستشراف آفاق المستقبل للحياة السياسية في سورية.

أهمية الدراسة

إن مجالات التعافي المبكر واسعة ولا تنحصر فقط في الانتعاش الاقتصادي وإعادة الاعمار والمساعدات وغيرها من القضايا الإنسانية، بل إنه مفهوم واسع يشمل كل مجالات الحياة التي

تخص أي دولة في مراحل النزاع وما بعده. فعملية التعافي تتطلب الاستقرار الذي يستدعي اتزاناً سياسياً في المنطقة، ولو كان متواضعاً. وفي السياق نفسه، تعد سورية مثالاً للدولة التي تحتاج إلى التعافي في جميع النواحي، وأولها السياسية، التي مثلت الحجر الأساس لهذا النزاع، إضافة إلى أن الاحتياجات الأساسية في سورية اليوم تختلف من منطقة إلى أخرى، كالخدمات وحالة الاستقرار وغيرها من المتغيرات، التي تجعل وضع المواطن يتغير حسب تغير السلطة الحاكمة، لذا فإن المقاربة السياسية للتعافي المبكر ودراسة تأثيرها مجتمعياً يعد موضوعاً في غاية الأهمية. إن الشعب السوري لم يكن يتمتع يوماً بحقوق سياسية، مثل المشاركة بعملية ديمقراطية صحية، كما لم يتمتع برفاهية اختيار ممثليه في البرلمان أو الحزب الحاكم في البلاد، إضافة إلى أن موضوع المشاركة السياسية مثل ممارسة الحق الانتخابي في بلد آخر، كحالة السوريين المتواجدين في تركيا والحاصلين على جنسيتها، موضوع يستحق الدراسة.

يجدر بالذكر أن أغلب الدراسات التي بحثت في قضايا التعافي المبكر انطلقت من مقاربات اقتصادية وإنسانية، مثل المساعدات الإغاثية وإعادة الإعمار، كما أن أغلب الدراسات التي تخص التعافي المبكر في سورية تتطرق للعمل الإنساني وتغييراته، والمقاربة السياسية للتعافي فيما يخص السلطات المسيطرة على الأرض ومصالحها ضمن هذه المشاريع. إضافة إلى دراسات تحاول رصد الفروقات بين مشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار في سورية، بسبب تشابه المشاريع التي تنفذ في البلاد. فاستناداً إلى تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعافي المبكر في سورية فإن المشاريع المنفذة بين تاريخي كانون الثاني وآب من عام 2023 تركزت في المجال الإنساني، مثل تأمين سبل العيش وتنفيذ تدريبات مهنية، ومجال الإعمار، مثل بناء الطرق والصفوف المدرسية وأدوات الطاقة والطاقة البديلة وغيرها(4). لكن لا توجد دراسات حللت عمليات التعافي المبكر في سورية من منظور تنموي سياسي على الصعيد المجتمعي. وبالتالي تحاول هذه الدراسة طرح مقاربة تنموية سياسية للتعافي المبكر في سورية، من خلال ربطه بالمشاركة السياسية والمواطنة الفاعلة المستدامة في حالة السوريين، وكذلك تطرح عدداً من التوصيات التي من شأنها أن تطور استراتيجيات عملية التعافي في الحالة السورية.

(4) Syria Early recovery and livelihood sector dashboard January-August 2023, Early recovery sector coordinator presso UNDP, link: https://shorturl.at/JlvQb

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل واستكشاف تجارب المشاركة السياسية للسوريين، ومدى تأثيرها على التعافي المبكر في سورية، كما تم تبني أداة التحليل النوعي المقابلة لفهم هذه التجارب بشكل أعمق. وقد تم اعتماد أسئلة المقابلات بعد عرضها على مختص في علم الاجتماع والتأكد من أنها مناسبة لأهداف الدراسة[5]. أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم استهداف عينة من السوريين الحاصلين على الجنسية التركية والمشاركين بالانتخابات التركية، وعددهم 7 أشخاص، من مكونات وفئات عمرية مختلفة، وحاصلين على المواطنة التركية بعد عام 2012، أي في حالة اللجوء، وتعد عينة كافية وفقاً لتقدير الباحثة لتوصيف وفهم تجارب المشاركة السياسية لدى السوريين الحاصلين على الجنسية التركية، وليست عينة تمثيلية لمجتمع معين. فالبحث لا يحتاج إلى تمثيل وتعويم النتائج، بل هو محاولة استكشاف وفهم ظاهرة جديدة. وقد تم اختيار العينة القصدية كأداة لهذه الدراسة من خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير المحددة التي رأت الباحثة ضرورة توافرها في أفراد العينة، فشملت العينة سبعة مبحوثين بينهم 4 ذكور و3 إناث، كما تضمنت العينة أشخاصاً من مختلف مكونات المجتمع، 5 أشخاص من المكون العربي، 1 كردي و1 تركماني. وتمتعت عينة الدراسة بمستويات تعليمية مختلفة تتراوح أعمارهم بين 26- 40 عاماً، وبهذا استهدفت الدراسة أجيالاً مختلفة، وقد تم إدراج المعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة في الملحق رقم (2).

أولاً: المقاربة التنموية السياسية للتعافي المبكر

على اعتبار أن مفهوم التعافي المبكر حديث نسبياً، وأن تطبيقه على الدول المتأثرة بالنزاعات محدود، لم يتم تحديد مجالات عمله بطريقة واضحة وشاملة، وهناك جدل حول القضايا التي تشملها عمليات التعافي المبكر. يوجد العديد من التعريفات لمفهوم التعافي البكر، منها تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يصفه على أنه مقاربة تسعى إلى تقديم مساعدات إنسانية طارئة، والبناء عليها لدعم المبادرات التنموية، بما يكفل عملية تعافٍ طويلة الأجل. فهو يمكّن الناس من استخدام فوائد

[5] تم إدراج أسئلة المقابلة في الملحق رقم (1).

العمل الإنساني لاغتنام فرص التنمية، وبناء القدرة على الصمود، وإنشاء عملية مستدامة للتعافي من الأزمات. ويهدف إلى إنشاء عمليات مستدامة ذاتياً ومملوكة وطنياً ومرنة للتعافي بعد الأزمات، ووضع تدابير الاستعداد للتخفيف من تأثير الأزمات المستقبلية[6]. وحاولت دراسات أخرى تعريف التعافي المبكر على أنه بمثابة جسر بين الاستجابة الإنسانية للأزمة وقيام عمليات التنمية، ويسهم كذلك في تطوير اعتماد المجتمعات المحلية على نفسها، وتطوير قدرات الأفراد والمؤسسات نحو الاستدامة[7].ويعد التعافي المبكر محاولة لاستعادة الخدمات الرئيسة التي تمكن بدورها المتضررين من الاعتماد على أنفسهم في المجال الإغاثي والاجتماعي بدلاً من الاعتماد على المنظمات[8]. أو أنه: "الجهود المبكرة الرامية إلى ضمان الاستقرار، وإحلال السلام، وإنعاش الأسواق، وسبل العيش والخدمات، إضافة إلى تطوير قدرات الدولة على تعزيزها. وبناء قدرة الدولة الأساسية على الإدارة السياسية والأمنية"[9]. وعليه يعد التعافي المبكر مساحة مشتركة بين العاملين بالشأن التنموي والشأن الإنساني، وهي مشاريع تهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية المجتمعات المتأثرة بالنزاع والفاقدة لإمكانيات عديدة تجعلها غير قادرة على إدارة نفسها على جميع الأصعدة: إنسانياً، وسياسياً، ومجتمعياً واقتصادياً. وانطلاقاً من التعاريف السابقة للتعافي المبكر، وعلى الرغم من أنه مفهوم يحمل أوجهاً ومجالات عديدة وغير محددة بشكل دقيق، إلا أنها مشاريع تهدف بمضمونها إلى التعافي المجتمعي والبنيوي أولاً، ما يعني أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات والبلدان، وخاصة تلك المتأثرة بالنزاع كالحالة السورية، التي أثرت على الشعب السوري سلبياً، سواء في الداخل السوري أو في دول الشتات.

تمثل التنمية قضية تغيير حضاري شامل، يتناول أبنية المجتمع وأدواره كافة، وتتضمن كذلك جوانبه المادية وغير المادية، فتشمل كل أنظمة المجتمع ومؤسساته، أي إنها ليست مجرد رفع لمستوى الدخل أو البناء أو الإعمار أو تحقيق أهداف اقتصادية فحسب، بل ترتبط بالدرجة الأولى بالظروف الاجتماعية التي تتعلق بالنظام السياسي والاجتماعي والقيم والتعليم وغيرها. وبالتالي تلعب التنمية

---

[6] UNDP, Global Cluster for Early Recovery https://www.undp.org/geneva/global-cluster-early-recovery-gcer

[7] خالد التركاوي (2000). التعافي المبكر في سورية.. سبل تعزيز استفادة المتضررين، مركز جسور للدراسات، ص4، تركيا.

[8] سامي عقيل وكرم شعار (2022). التعافي المبكر وإعادة الإعمار في سورية بين الواقع والسياسة، مركز السياسات وبحوث العمليات، 2022، تركيا.

[9] Early recovery: an overview of policy debates and operational challenges, Sarah Bailey, Sara Pavanello, Samir Elhawary, Sorcha O'Callaghan, Humanitarian Policy Group ODI, 2009, p: 5.

السياسية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الشاملة في البلدان، عن طريق تطوير المجتمعات على أصعدة عدة[10] . وتعد التنمية السياسية بمثابة الاستجابة لتحديات عديدة، أهمها مشكلة التخلف السياسي. أما بالنسبة للوضع السوري الحالي فهي تعد بمثابة استجابة طارئة لمواجهة تحدي التخلف الاجتماعي والسياسي المتصاعد لدى المجتمع السوري. فالمعيار الأساسي في التنمية السياسية هو المشاركة السياسية والنشاط المدني، والمشاركة في الشأن العام، انطلاقاً من الوعي الذي يكتسبه الفرد لمسؤولياته كجزء من المجتمع أولاً، وكمواطن فاعل ثانياً. وتعطي دراسة "المشاركة السياسية.. منظور تنموي" أبعاداً أخرى للمشاركة السياسية وارتباطها بالتنمية الشاملة والتخلف الشامل للبلدان المختلفة، أي إنها سبب رئيس لتحقيق التنمية أو التخلف الشاملين بالنسبة لدول العالم الثالث. ومع الاطلاع على التعريفات المختلفة للمشاركة السياسية التي تعد فعلاً اجتماعياً سياسياً نابعاً من وعي، ويهدف إلى التأثير ثم التعبير عن المشاركة السياسية اجتماعياً، بأنها لعب الفرد لدوره في تحقيق التنمية[11].

إن أداء الفعل السياسي يعد عملية نابعة من الشعور بتحمل المسؤولية، ويتم من خلال هذه العملية تحقيق قيمة المواطنة للفرد. وتكمن أهمية المشاركة السياسية في كونها فعلاً سياسياً اجتماعياً، يسهم في تحويل المواطنة من قانون منصوص عليه في الدساتير إلى ممارسة وتطبيق في الواقع، ويحمل هذا الفعل أبعاداً اجتماعية عديدة، وله آثار على الفرد بشكل شخصي، فهي ممارسة تعزز المواطنة وجدانياً[12]. وقد برزت فوائد نفسية أيضاً للمشاركة السياسية، فهي تنتج مشاعر الاستقلالية والسعادة والارتباط والكفاءة للأفراد، من خلال شعورهم بقيمتهم وقدرتهم على التغيير وأهمية صوتهم ودورهم في هذه الكينونة السياسية المجتمعية[13] . وللمشاركة السياسية قنوات وأدوات مختلفة، منها السلمية أو الطرق الرسمية مثل الانتخاب، أو الانتساب للأحزاب السياسية، أو العضوية في تنظيمات المجتمع المدني، وممارسة حق الإضراب والتظاهر، وغيرها من الأساليب

---

[10] علي عباس مراد (2005)، المشاركة السياسية من منظور تنموي، جامعة قاريونس، ليبيا، ص 172.

[11] أحمد بالشيخ وعبد العزيز بحاج (2018)، المجتمع المحلي والمشاركة السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص7.

[12] محمود المحمد وبانة إبراهيم (2013)، المشاركة السياسية وأثرها في تنمية قيم المواطنة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، سورية، المجلد 35، العدد 5، ص 251.

[13] Rebecca Weitz-Shapiro Matthew S. Winters, Political Participation and Quality of Life, Columbia University, july 2008, p. 43.

السلمية الجماعية، أما الممارسة العنيفة فهي مثل اللجوء لأعمال الشغب والعنف، وعادة ما يتم اللجوء للأسلوب العنيف بسبب فقدان القنوات الرسمية للمشاركة[14].

كان للمجتمع السوري مشاركة سياسية تكاد لا تذكر قبل عام 2011، بسبب سياسات نظام الأسد القمعية، واحتكار السلطة والأحزاب، التي جعلت من سورية دولة أمنية، وجعلت من المجتمع السوري مجتمعاً فاقداً لجميع حقوقه السياسية، إلى أن انفجر في آذار 2011، في تظاهرات شعبية شملت كل المحافظات السورية، وتحولت هذه المشاركة لمشاركة عنيفة عن طريق قمع الأجهزة الأمنية للمظاهرات الشعبية بالرصاص الحي، وتحولت بذلك المظاهرات إلى حركات مقاومة، ومن ثم إلى مجموعات مسلحة تعمل على حماية المظاهرات، إلى أن تحولت لحرب دامية تدخلت فيها أطراف إقليمية ودولية، وتفاقمت وفاقمت من معاناة الشعب السوري[15]. وعليه، يمكن وصف المشاركة السياسية للمجتمع السوري خلال ثورة آذار أنها كانت مشاركة سياسية بدأت بشكل سلمي وسرعان ما تطورت إلى الأسلوب العنفي واستخدام السلاح والوسائل غير الشرعية لإخمادها عن طريق النظام الحاكم، ما يعني أنه من الضروري منح أهمية للتعافي السياسي لدى المجتمع في سياق عملية التعافي المبكر في سورية.

ثانياً: أثر المشاركة السياسية للسوريين على التعافي السياسي في سورية

في هذا الجزء من الدراسة سيتم التعرف إلى تجارب المشاركة السياسية للسوريين، ومناقشة مدى مساهمة عينة الدراسة في مستقبل سورية من خلال الوعي الذي اكتسبوه من خلال مشاركتهم بالعملية الديمقراطية، وقراءة التطبيق العملي للنظام الديمقراطي وسير العملية الانتخابية.

[14] أحمد بالشيخ وعبد العزيز بحاج (2018)، مرجع سابق، ص18.

[15] Nesrin Jalabi (2023). Türkiye'de ikamet eden Suriyelilerin Şam yönetimine muhalif olan kurumlara bakışı, Marmara üniversitesi kütüphanesi, s: 37.

1. الإلمام السياسي للسوريين بالحياة السياسية في تركيا

بدت عينة الدراسة على معرفة متوسطة وجيدة بالأحزاب السياسية في تركيا وتوجهاتها، بعد البحث في تاريخها وأيديولوجياتها، وترجمت هذه المعرفة من خلال تعاطفهم مع الأحزاب المختلفة الموجودة بعد عمليات البحث التي أجروها، وتقييمهم لعمل هذه الأحزاب تاريخياً، وتحليل خطاباتهم. وتطورت هذه المعرفة لدى بعضهم إلى ممارسة تطبيقية من خلال التفكير جدياً بالانضمام لأحد الأحزاب في تركيا، بهدف خوض التجربة الديمقراطية بحذافيرها. يجدر بالذكر أن القومية لعبت دوراً كبيراً في إمكانية انضمام العينة لهذه الأحزاب، خصوصاً لدى المكون العربي الذي رأى أنه بالرغم من توافر الحزب الذي يمثل توجهاتهم ورغبتهم بالفاعلية السياسية إلا أن العائق أمامهم كان بروز الجانب القومي التركي في أيديولوجياتها، إلى جانب بروز تحديات أخرى مثل شعورهم بالمسؤولية تجاه بلدهم الأم سورية.

كذلك فإن معرفة العينة بالحياة السياسية في تركيا شكل لديهم إحساساً بالمسؤولية، ودافعاً لأداء فعل سياسي، وبالتالي فرصة لممارسة هذه المعرفة بشكل إيجابي. إضافة إلى أن المعرفة هي التي تدفع المواطن إلى المشاركة والتعبير عن الرأي، ما يبين لنا أن السوريين من عينة الدراسة كان لديهم وعي كامل خلال العملية الانتخابية، وأدلوا بأصواتهم بناءً على توجهاتهم ومصالحهم، بعيداً عن العواطف[16].

2. تجربة المشاركة السياسية للسوريين الحاصلين على الجنسية التركية

لم يشارك أحد من أفراد العينة بالانتخابات والاستفتاءات الرئاسية في سورية سابقاً، ما يعني أن تجربتهم في تركيا كانت أول مشاركة سياسية فعلية لهم. من الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن بعض أفراد العينة لم يكونوا قد تعدوا السن القانوني الذي يسمح لهم بالمشاركة، إلا أنهم لم يشهدوا ظاهرة المشاركة السياسية في سورية من قبل، حتى الوالدين والأقارب وما إلى ذلك، ويرجع السبب

[16] قال أحد المبحوثين من المكون الكردي: "أشعر بالسعادة لوجود حزب يمثل قوميتي في تركيا لكن لا يوجد حزب أتعاطف مع أفكاره، لأنني أعتقد أنه ليس هناك حزب جدير بالثقة".

وراء هذا الاغتراب الانتخابي إلى استياء المواطنين وفقدانهم الثقة بالعملية الانتخابية، بسبب النتائج المحسومة مسبقاً. كما ذكرت دراسة أن قلة الرغبة بالتصويت تأتي من عدم جدوى المشاركة في إحداث تغيير بالسياسة العامة للبلاد[17]. وهذا بالضبط ما حصل في المجتمع السوري، الذي عاش حالة الاغتراب السياسي لأجيال عدة، فنتائج الانتخابات والاستفتاءات الرئاسية في سورية استمرت لخمسة عقود بأغلبية ساحقة لصالح عائلة الأسد منذ وصول الأب إلى السلطة[18]، ولم تكن تتمتع بأي شفافية في ظل دولة أمنية اعتبرت فيها المعارضة جريمة يحاسب عليها القانون. وأدت هذه الظاهرة بدورها إلى ضعف الوعي بأهمية المشاركة السياسية، وأثر ذلك على أجيال متتالية في سورية، ودفعها للعزوف عن المشاركة. وبحسب دراسة أجريت على عينة من الشباب في مصر فإن أهم أسباب الاغتراب السياسي ضعف الوعي بأهمية المشاركة، وفقدان الثقة في إدارة الانتخابات والتحالفات الانتخابية[19]. وذكر بعض أفراد عينة الدراسة استمرار حالة العزوف لدى بعض السوريين حتى في الانتخابات التركية لسببين، أولهما: يتمثل في تخوفاتهم من تفضيل طرف على آخر والتأثير السلبي لهذه المشاركة عليهم بشكل شخصي، وثانيهما: يتمثل في فقدانهم الثقة بقوة صوتهم وتأثيره على مبدأ "صوتي لا يقدم ولا يؤخر"، ويمثل هذان السببان أحد النتائج المباشرة للسياسات القمعية للنظام السوري وتأثيرها على المجتمع.

شكلت تجربة المشاركة بالانتخابات التركية البرلمانية والرئاسية لعام 2023 والبلدية لعام 2024 التجربة السياسية الأولى على الإطلاق لأفراد العينة من السوريين الحاصلين على الجنسية التركية، وتبين أن العينة لديها إدراك للتفريق بين مواطنتهم الأصلية (السورية) والمواطنة المكتسبة (التركية)، وتعاملوا مع هذه التجربة بوعي ومسؤولية تجاه اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا، وكذلك تجاه الوضع العام في البلاد. وقد شكلت هذه العينة حالة خاصة من ناحية التحديات التي واجهوها خلال العملية الانتخابية، فقد عاشوا حالة من التناقض بين مصالح اللاجئين من أبناء بلدهم في البلاد وبين توجهاتهم وتقييمهم لحالة البلاد سياسياً. وشكل الخطاب العنصري لأحد أطراف العملية

[17] سارة سعيد عبد الجواد (2022)، الاغتراب الانتخابي وعلاقته بالدعاية الانتخابية وتأثيره على المشاركة السياسية، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، العدد 23، ص 394.

[18] هاشم عثمان (2014)، تاريخ سورية الحديث، مكتبة رياض الريس، الطبعة الأولى، ص 361.

[19] سمر عبد الحليم جمال الدين (2020). تأثرية الآخرين بالدعاية الانتخابية مجلس النواب لعام 2015 وعلاقتها بالاغتراب السياسي لدى الشباب، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، العدد 54، ص3134.

الانتخابية في تركيا ردة فعل لدى السوريين المشاركين بالانتخابات، فاجتمعت العينة على نبذ الخطاب العنصري وبالتالي دعم مصالح السوريين[20].

بالنسبة للخطوات التي اتبعها الناخبون من عينة الدراسة لتحديد انتخابهم، فكان أولها البحث بالتوجهات وجذور الأحزاب المترشحة، وكذلك قراءة البرامج الانتخابية وتحليل مضامينها، كما حاولت العينة اتباع الخطوات الصحيحة للعملية الانتخابية، ما يوضح لنا وعي السوريين لحاجتهم في صقل خبراتهم بالمشاركة السياسية، وبالتالي بذل جهود لفهم سير عملية المشاركة وتطبيقاتها، ما أكسبهم خبرة بهذا الموضوع. كذلك اعتمدت العينة على العديد من المعايير أثناء عملية التصويت، فقد فضل بعضهم حماية مصالح السوريين بالدرجة الأولى، بغض النظر عن توجهاتهم، في حين أن بعضهم الآخر رأى أن أهم معيار هو قيمة البلاد والخطط المستقبلة، إضافة إلى بروز بعض الآراء التي تفضي إلى أن التغيير كان من شأنه أن يحسن الوضع الاقتصادي في البلاد. وتبين لنا الاتجاهات والمعايير المختلفة للمبحوثين مدى وعي عينة الدراسة للتطبيقات الديمقراطية وممارساتها، بالرغم من أنهم لم يكونوا منخرطين بالحياة السياسية التركية من قبل، إلا أنهم حاولوا أن يُظهروا مواطنة إيجابية، وعملوا على تقييم الوضع العام للبلاد ووضع اللاجئين السوريين فيها بممارسة صحية نوعاً ما[21].

إن حال المجتمع السوري كحال أغلب المجتمعات العربية التي لم تتمتع بتجارب ديمقراطية عملية، وبالتالي فأفراد العينة غير معتادين على أن يكونوا جزءاً من عملية ديمقراطية تفرض تحديات كبيرة على المشاركين، كالانحياز لممارسات سياسية ومدنية، وتقبل أطراف العملية السياسية بموضوعية. كما وأن تطبيق الديمقراطية يشترط المواطنة الفاعلة لضمان الحفاظ على النظام الديمقراطي[22]. إلى جانب ذلك، تأثر أفراد العينة بهذه التجربة على الصعيد الشخصي التنموي السياسي، فقد كانوا مثقفين سياسياً، ومن أنصار تطبيق النظام الديمقراطي، لكن جميع معلوماتهم كانت نظرية،

[20] CHP LİDERİ KILIÇDAROĞLU: "SURİYELİ KARDEŞLERİMİZİ, HUZUR İÇİNDE KENDİ ÜLKELERİNE GÖNDERECEĞİZ", 2021, link: https://shorturl.at/3E5VX

[21] ذكر أحد المبحوثين من أفراد العينة أن "حزب العدالة والتنمية يعتبر حزباً إسلامياً وأنا توجهاتي لا دينية نوعاً ما، وفي الوقت نفسه بالنسبة لموضوع اللاجئين فإن أجندات هذا الحزب هي التي كانت تتوافق معي، فواجهت تحدياً كبيراً في مسألة المشاعر المختلطة بين معتقداتي والمصلحة العامة"، فأحد أهم أركان الديمقراطية هي قبول طرف لا يمثل توجهات الشخص وتوفر هذا الشرط لدى أفراد العينة.

[22] وحدة استطلاعات الرأي في المركز العربي لبحوث السياسات (2016). المشاركة السياسية والمدنية، مجلة سياسات عربية، العدد 19، ص94.

وترجمت هذه التجربة على أرض الواقع مع وقوع المسؤولية على عاتقهم في المشاركة السياسية. وكرست هذه التجربة مفهوم المواطنة لدى السوريين، وأدركوا قيمة المواطن، وقوة تأثيره، وحقه في تقرير مصير بلاده، مما شكل لديهم وعياً للتجارب الديمقراطية الحقيقة. في حين أن بعضهم شعر بالحزن بسبب المقارنات المستمرة التي كانت تدور في أذهانهم بين ما سبق وعاشوه في سورية وما مارسوه في تركيا، كما ومنحتهم هذه التجربة إلهامات فيما يخص بلدهم الأم سورية، ومدى إمكانية بناء خطط ذات صلة وقابلة للتطبيق مستقبلاً في سورية، مثل تأسيس حزب أو هيئات تعمل على رفع مستوى التنمية السياسية للسوريين.

3. أثر المشاركة السياسية على التنمية السياسية للسوريين وانعكاسها على عملية التعافي المبكر

يرغب غالبية أفراد العينة بالعودة إلى سورية، بشرط توافر الشروط التالية: الاستقرار السياسي، وتوافر بيئة آمنة، وتغيير النظام السياسي القائم، ووحدة الأراضي السورية، وتطبيق فعلي لقرار مجلس الأمن رقم 2254[23]. وتتفق عينة الدراسة على أنها اكتسبت خبرات سياسية واجتماعية كبيرة من خلال تجربة المشاركة السياسية. إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الأنشطة السياسية تؤثر على الأشخاص إيجابياً وتنتج مشاعر مثل الثقة والمسؤولية[24]. وعليه فإن هذه الفئة من السوريين شعرت بمسؤولية أكبر تجاه سورية، وقد بينت الدراسة أنهم يهدفون إلى العمل على صقل هذه الخبرات المكتسبة من أجل أن تعود بالفائدة على المجتمع السوري، وبالتالي تحقيق أو دعم مشاريع تنموية من شأنها أن تدعم المجتمع السوري سياسياً واجتماعياً ومدنياً، وذلك على الرغم من الأدوات المتواضعة والقدرات المحدودة لإحداث التغيير[25]. ويعمل السوريون من أفراد العينة على اتخاذ خطوات عملية تجاه الهدف الأساسي، عبر بناء شبكة من العلاقات مع الأطراف السياسية السورية، أو المساهمة من خلال العمل المدني، إضافة إلى أنهم مواكبون للأحداث السياسية والأعمال المدنية والتغييرات على الأرض، وواعون كذلك لتعقيدات المشهد السوري العام والسيناريوهات المحتملة،

[23] UN docs,2254,2015, link: https://shorturl.at/1DYWb

[24] أحمد بالشيخ وعبد العزيز بحاج، مرجع سابق، ص18.

[25] ذكر أحد المبحوثين أن "هناك خطوات عملية أفكر بها وأعمل على تنفيذها، لكن باعتبار أنني لا أعبر عن قوى سياسية أو تيار أو هيئة لا أستطيع التعبير عن الخطوات بشكل عملي ومؤثر".

إذ برزت اتجاهات متضاربة بالنسبة لموضوع المساهمة في البلاد، تمثلت بتوجه متفائل يقضي بضرورة تحرك صفوة المجتمع، والبدء بعملية البناء، ودعم التنمية السياسية والاجتماعية، والعمل على استحداث هذه البرامج[26]، ووجود توجه آخر نقيض يرى أن التغيير يحصل فقط عن طريق الهيئات والبرامج الأممية والأطراف السياسية الفاعلة، وليس للأفراد أي تأثير، وبالتالي لا يرى أن لدوره أهمية في عملية التنمية السياسية في البلاد[27]. وعلى الصعيد التنموي السياسي يعمل السوريون من أفراد العينة على تنمية مهاراتهم وتطوير قدراتهم، من خلال ممارسات عدة، مثل خوض التجربة الديمقراطية بحذافيرها، وتقييمها عبر الترشح للبرلمان، ومراقبة الحياة السياسية، وعمل الهياكل الإدارية والاجتماعية في البلاد، واكتشاف خطوات التأسيس لها، من أجل اكتساب خبرات من الممكن أن تساعدهم بتحقيق هدفهم في بناء سورية على أصعدة متنوعة.

توضح من خلال ما سبق أن عينة الدراسة من السوريين تأثروا بالممارسات الديمقراطية في تركيا على الصعيد التنموي السياسي، فقد عملوا جاهدين على خوض التجربة بحذافيرها وبوعي، إضافة إلى أنهم استفادوا منها كتجربة أولى، واستغلوا هذه الفرصة لاكتساب خبرات يطبقونها في بلادهم في مجالات عدة، أهمها التنموية، التي تؤثر بشكل مباشر على الوعي السياسي، وبالتالي إدراك أهمية المشاركة السياسية. ويجدر بالذكر أن ترجمة الأفكار الديمقراطية النظرية على أرض الواقع أنتجت تحديات لم يكن يدركها المواطن، مما جعل من هذه الممارسة مسؤولية وممارسة حق في الوقت نفسه.

يرى أفراد العينة أن أهم معايير المشاركة السياسية بالنسبة للسوريين وجود دستور وقانون يحمي هذه العملية، وبرامج تدعم الجانب السياسي التنموي، إضافة إلى معيار الوعي للحالة الديمقراطية وتطبيقاتها، وكذلك لمضمون مفهوم المواطنة الفاعلة ومسؤولية المواطن تجاه بلاده، وفهم العملية السياسية وتفرعاتها وتقبلها بموضوعية، وكذلك تشكّل وعي تجاه العملية الانتخابية وسياقاتها

[26] أكد أحد المبحوثين أنه "من الضروري تغيير فكرة الثائر إلى فكرة الباني، من أجل بناء حالة وتجربة إيجابية من الممكن تصديرها إلى جميع مناطق سورية في حال تم الانتقال السياسي".

[27] يرى أحد المبحوثين أن "مساهمتي لن يكون لها أثر مع عدم مساهمة الأشخاص والأطراف الفاعلة التي تمتلك القدرة على التغيير".

ومراحلها المتمثلة بكل من: الأمان، والانتماء وأهمية الصوت. كما وقدمت عينة الدراسة مجموعة من التوصيات لتحقيق معايير المشاركة السياسية في سورية تمثلت بما يلي:

1. وجود مساحات تدعمها منصات مثل المجتمع المدني والأحزاب والأطراف السياسية بشكل موضوعي، لبناء حوارات مستقلة مثل مجموعات، مؤتمرات ومنصات تجمع السوريين وتوفر لهم فرصة مشاركة تجاربهم وتبادل خبراتهم.
2. تفعيل برامج مناصراتية وتنموية سياسية تعمل على رفع الوعي بالمشاركة السياسية للفرد، ومدى تأثيرها على مستوى البلاد السياسي في مسار تحقيق الديمقراطية.
3. تمكين الأجيال القادمة سياسياً لمواجهة التصحر السياسي الذي يعاني منه المجتمع السوري بسبب سياسات القمع، وبناء جيل يدرك مدى تأثير صوته ووعيه لمشاركته القيّمة.
4. تطوير برامج المواطنة المستدامة التي من شأنها أن تقود عملية تنموية تمكن المجتمع السوري من إدارة نفسه وتقرير مصيره.
5. استحداث هياكل ومنصات سياسية وليدة الشعب السوري.
6. نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية، وحث السوريين على الإدلاء بأصواتهم.

ثالثاً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن التعافي المبكر في سورية يعد حالة خاصة تستدعي طرح مشاريع أوسع وأشمل مما يتم على الأرض.
2. للتعافي المبكر إطار تنموي مستدام، يحتم على مشاريعه العمل على التعافي السياسي والمجتمعي بالتوازي مع التعافي الاقتصادي.
3. تتمتع عينة الدراسة من السوريين بمعرفة جيدة بالأحزاب السياسية في تركيا وتوجهاتها، وكيفية سير الحياة السياسية في تركيا. وشكلت هذه المعرفة إحساساً بالمسؤولية لدى العينة، وبالتالي قادتهم لأداء فعل سياسي.
4. عدم مشاركة أفراد العينة بأية انتخابات في سورية، جعلت المشاركة بالانتخابات التركية تجربتهم السياسية الأولى.

5. واجهت عينة الدراسة تحديات نوعية أثناء مشاركتهم بالحياة السياسية التركية، من خلال تحديد أهدافهم في اختيار مرشحهم، مثل حالة التناقض بين توجهاتهم والوضع العام من جهة ومصالح السوريين في البلاد من جهة أخرى.
6. أبدت العينة مواطنة إيجابية، وعبرت عن رأيها بطريقة صحية، وعملت على تقييم الواقع والاعتماد على المعايير الأساسية خلال العملية الانتخابية. كما كرست هذه التجربة مفهوم المواطنة لدى العينة.
7. كانت عينة الدراسة من السوريين تتمتع بثقافة سياسية نظرية غير مترجمة على أرض الواقع، وعند ترجمتها على الأرض أفرزت تحديات غير متوقعة، جعلتهم على وعي تام بالعملية الديمقراطية.
8. أثرت التجربة السياسية لعينة الدراسة في بالانتخابات التركية على وعيها السياسي، مما أثر بدوره بشكل إيجابي على التنمية السياسية للعينة.
9. يرغب أفراد العينة بالعودة إلى سورية من أجل المساهمة في بناء بلدهم، من خلال ما اكتسبوه من خبرات في الخارج، فمشاركتهم السياسية زادت من شعورهم بالمسؤولية تجاه بلدهم الأم، وهم يهدفون إلى إرساء قواعد الديمقراطية وتوعية المجتمع السوري تجاه العملية السياسية عن طريق مشاركة خبراتهم.

المراجع

1. بالشيخ، أحمد وبحاج، عبد العزيز (2018)، المجتمع المحلي والمشاركة السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
2. التركاوي، خالد (2000). التعافي المبكر في سورية.. سبل تعزيز استفادة المتضررين، مركز جسور للدراسات، تركيا.
3. جمال الدين، سمر عبد الحليم (2020)، تأثرية الآخرين بالدعاية الانتخابية مجلس النواب لعام 2015 وعلاقتها بالاغتراب السياسي لدى الشباب، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، العدد 54.
4. عبد الجواد، سعيد سارة (2022)، الاغتراب الانتخابي وعلاقته بالدعاية الانتخابية وتأثيره على المشاركة السياسية، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، العدد الثالث والعشرون.
5. عثمان، هاشم (2014). تاريخ سورية الحديث، مكتبة رياض الريس، الطبعة الأولى.
6. عقيل، سامي وشعار، كرم (2022). التعافي المبكر وإعادة الإعمار في سورية بين الواقع والسياسة، مركز السياسات وبحوث العمليات، 2022، تركيا.
7. المحمد، محمود وإبراهيم، بانة (2013). المشاركة السياسية وأثرها في تنمية قيم المواطنة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 35، العدد 5.
8. مراد، علي عباس (2005)، المشاركة السياسية من منظور تنموي، جامعة قاريونس، ليبيا.
9. مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الدستور السوري المعدل، الرابط: https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48767
10. وحدة استطلاعات الرأي في المركز العربي لبحوث السياسات (2016). المشاركة السياسية والمدنية، مجلة سياسات عربية، العدد 19.
11. Early recovery: an overview of policy debates and operational challenges, Sarah Bailey, Sara Pavanello, Samir Elhawary, Sorcha O'Callaghan, Humanitarian Policy Group ODI, 2009
12. Rebecca Weitz-Shapiro Matthew S. Winters (2008), Political Participation and Quality of Life, Columbia University.
13. Syria Early recovery and livelihood sector dashboard January-August 2023, Early recovery sector coordinator presso UNDP, link: https://shorturl.at/JlvQb
14. UN docs,2254,2015, link: https://shorturl.at/1DYWb

15. UNDP, Global Cluster for Early Recovery https://www.undp.org/geneva/global-cluster-early-recovery-gcer
16. CHP lideri KILIÇDAROĞLU: “suriyeli kardeşlerimizi, huzur içinde kendi ülkelerine göndereceğiz”, 2021, link: https://shorturl.at/3E5VX
17. Mülteciler derneği, Türkiye’deki Suriyeli Sayısı Kasım 2023, link: https://rb.gy/yf877g
18. Nesrin Jalabi, Türkiye’de ikamet eden Suriyelilerin Şam yönetimine muhalif olan kurumlara bakışı, Marmara üniversitesi kütüphanesi, 2023.
19. T.C. içişler bakanlığı, Nüfus ve vatandaşlık işleri genel müdürlüğü, link: https://shorturl.at/fGp8F

الملحق رقم 1

أسئلة المقابلة

أولاً: البيانات الرئيسية
1. العمر
2. المستوى التعليمي
3. تاريخ الدخول الى تركيا
4. تاريخ الحصول على الجنسية التركية
5. العمل
ثانياً: تجربة المشاركة بالانتخابات
6. كم مرة شاركت بالانتخابات في تركيا، البرلمانية، الرئاسية، البلدية؟ كيف تصف تجربتك؟
7. ما المعايير التي كنت تتبعها لاختيار أحد المرشحين او الأحزاب؟
8. هل لديك إلمام بالأحزاب السياسية التركية وتوجهاتها وبرامجها الانتخابية؟
9. ما الحزب الذي تتعاطف مع أفكاره؟ لماذا؟ هل فكرت بالانضمام له؟
10. هل سبق وأن شاركت بالانتخابات في بلدك الأم سورية؟ كيف تصف تجربتك؟
11. كيف أثرت هذه التجربة على وعيك السياسي ونظرتك لممارسة الديمقراطية؟
ثالثاً: أهمية المشاركة في التعافي المبكر
12. هل تفكر بالعودة إلى سورية؟ متى؟ ولماذا؟
13. كيف تصف الحياة السياسية في سورية؟
14. كيف من الممكن أن تساهم من خلال هذه التجربة بسورية المستقبل؟
15. ما أهم معايير المشاركة السياسية؟ وكيف يمكن تصديرها للسوريين الذين لم يتمتعوا بهذا الحق؟

الملحق رقم 2

البيانات الرئيسية لعينة الدراسة

المبحوث	الجنس	القومية	العمر	المستوى التعليمي	تاريخ الدخول إلى تركيا	تاريخ التجنيس
1	ذكر	عربي	40	ماستر	2014	2020
2	أنثى	عربية	31	ماستر	2013	2021
3	ذكر	عربي	36	ليسانس	2013	2022
4	أنثى	عربية	28	ماستر	2014	2018
5	ذكر	تركماني	32	معهد	2012	2021
6	ذكر	عربي	32	ماستر	2013	2017
7	أنثى	كردية	26	ليسانس	2013	2016

الورقة: (7)

تأثير الاحتكار على تعافي القطاع التجاري في المناطق المتأثرة بالنزاع: إدلب نموذجاً

مروان عبد القادر | أحمد الشحادي*

الورقة (7): تأثير الاحتكار على تعافي القطاع التجاري في المناطق المتأثرة بالنزاع: إدلب نموذجاً

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع ظاهرة الاحتكار في مناطق إدلب، والسياسات والأدوات المتبعة في تعزيز وجوده من قبل السلطات المحلية، وتحليل تأثيره على تعافي القطاع التجاري في هذه المناطق المضطربة سياسياً وعسكرياً، والتي تعاني من تدهور ملحوظ ومضطرد في واقعها الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم إجراء (7) مقابلات معمقة ومنظّمة، مع عينة من التجار والمستوردين والوسطاء والمستهلكين، ضمن هذه المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام. وتأتي أهمية الدراسة من موضوعها وسياقه الزمني وما يفرضه من ضرورة ملحّة لبدء التعافي المبكر بشكل متقدم في القطاع التجاري، باعتباره أحد المحركات الأساسية للتعافي في هذه المرحلة، مع تقهقر دور كل من القطاع الصناعي والزراعي بسبب الكلفة المرتفعة لتعافيهما وإسهامهما في تعافي هذه المناطق اقتصادياً. وبالتالي إذا ما أردنا تحقيق النجاح لتعافي هذا القطاع فلا بد من تذليل المعوقات التي تعترض تعافيه. وتبرز ظاهرة الاحتكار في إدلب كأحد أبرز معوقات التعافي مع تجذر هذه الظاهرة وتفاقم تداعياتها على تعافي القطاع التجاري، إلى جانب ارتداداتها السلبية على المجتمعات المحلية، من تقلص فرص العمل والاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

أظهر البحث أن الاحتكار في إدلب تحول لأداة لدى سلطة الأمر الواقع، للسيطرة وتأمين الموارد، وزيادة الهيمنة على مقدرات المنطقة، وربط مصيرها بوجود هذه السلطة، والتي دأبت خلال الأعوام الماضية على تحييد العديد من التجار الوسطاء والمستوردين لصالح فئة من المتنفذين لديها، وبالتالي تعاظمت رؤوس الأموال لدى فئة ضيقة، والتي ما لبثت أن توجهت للاستثمار في مشاريع الرفاهية غير المنتجة، وغير الداعمة للاقتصاد الحقيقي، إلى جانب ضعف مقومات صمود الاقتصاد المحلي، وانحدار مستويات الأمن الغذائي للأفراد، والإضرار بالسلم والأمن الأهلي. وقد ساهم الاحتكار كذلك في إزاحة نسبة كبيرة من السكان من الطبقة المتوسطة للأشد فقراً. إلى جانب افتقار سلطات الأمر الواقع للتخطيط الاستراتيجي الشامل القادر على نقل الاقتصاد نقلة نوعية ثابتة، وتركيز سياساتها

على مجموعة إجرائيات كان هدفها إثراء نفسها وشبكاتها بأقصى حد ممكن، مقابل مراعاتها للمصلحة العامة بالقدر الذي يبقيها في حدود الأمان من الانفجار الشعبي.

مقدمة

طرأت على منطقة إدلب خلال الأعوام المنصرمة الكثير من التغيرات العسكرية والسياسية والحوكمية، التي أثرت بعمق على الواقع المعيشي والتجاري في المنطقة. وقد بدأت هذه التغيرات منذ انطلاق الثورة السورية ضد نظام الأسد عام 2011، في وقت كانت الشريحة الواسعة من المجتمع المحلي في هذه المنطقة تمتلك مدخرات كافية لتحمل آثار الحرب لفترة محدودة. ومع طول أمد النزاع الذي تجاوز الثلاثة عشرة عاماً؛ باتت هذه المنطقة تعاني من واقع اقتصادي وصلت فيه معدلات البطالة لمستويات لم تسجل في تاريخ سورية المعاصر، في ظل انخفاض متواتر في المساعدات الإنسانية، وبوجود سلطة أمر واقع تحولت لمنظومة صلبة، كان توجهها الرئيس يتمحور في تغذية كيانها، عبر السيطرة والتحكم في سلاسل التوريد، واحتكار مصدرها عبر إجراءات رسمية وأخرى غير رسمية. وفي خضم ذلك برزت ظاهرة الاحتكار كحالة انعكست آثارها في حياة السكان ومعاشهم بشكل جلي، وتحولت التجارة في المنطقة إلى سوق مغلقة ضمن حدود منطقة نفوذ، تشكلت نتاج عمليات عسكرية واتفاقات سياسية بين الضامنين الدوليين.

وفقاً لما سبق تأتى أهمية هذا البحث من تناول هذه الظاهرة في سياقها الزمني، وما يفرضه من ضرورة ملحّة لبدء التعافي المبكر بشكل فاعل، والذي لا يمكن أن ينطلق دون تهيئة بيئة اقتصادية، عمادها تحسين الواقع المعيشي للسكان، برفع العوائق المُهدرة لمدخرات وموارد السكان أولاً، قبل الشروع في تقديم الدعم اللازم للتنمية المستدامة في جميع القطاعات الحيوية. ففي سياق مرحلة التعافي المبكر تبرز أهمية تنمية سبل العيش، والذي يمثل القطاع التجاري أحد أركانها الرئيسة، وما يتطلبه ذلك من تذليل التحديات التي تعترض قدرتهم للولوج إلى الأنشطة التجارية، وتأمين سبل عيشهم، واستقرارهم الاقتصادي والاجتماعي[1].

[1] محمد العبد الله (2015)، تنمية سبل العيش في المناطق السوريّة المحررة: دراسة تحليلية، مركز عمران للدراسات الإستراتيجيّة، تركيا.

سيقدم هذا البحث مدخلاً نظرياً يوضح مفهوم الاحتكار، ومدى ارتباطه باقتصاد الحرب، وواقع التجارة كعنصر مهم في اقتصاد محلي مستهلِك، والوسائل والسياسات التي تتبعها سلطات الأمر الواقع في فرض الاحتكارات، وتداعياته المتشعبة في جميع القطاعات والجوانب الحياتية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، استناداً إلى (7) مقابلات معمقة ومنظّمة، أُجريت مع ثلاثِ شرائح من المستهدفين، وهم: التجار المستوردون، التجار الوسطاء، والمستهلكون. كما اعتمدت على بعض المعلومات الثانوية المستمدة من تقارير صحفية ودراسات اقتصادية متصلة بموضوع البحث، وحُدّد النّطاق الجغرافي لهذه الدّراسة بمنطقة إدلب، الخاضعة لحكومة الإنقاذ وهيئة تحرير الشام، والتي تضم مركز إدلب وأريافها، وجزءاً من ريف حلب الغربي، ضمن النّطاق الزمني الممتد منذ سيطرة هيئة تحرير الشام على كامل جغرافية تلك المناطق بعد عام 2018.

أولاً: مفهوم الاحتكار... واقتصاد الحرب

1. مفهوم الاحتكار

ينشأ الاحتكار في ظل وجود سوق اقتصادي تختل فيه آليات عرض السلعة أو الخدمة بفعل أحد الأطراف، الذي يكون عادة مقدم السلعة أو الخدمة. فالسوق بالمفهوم الليبرالي نظام اقتصادي يتمتع فيه الأفراد والشركات بحرية المبادرة، وحرية تبادل السلع والخدمات، وتنقلها دون عوائق، ويتم تخصيص الموارد في ظل هذا النظام عبر مؤسسة السوق وآلية الأسعار، التي تسهر على معادلة العرض (الإنتاج) والطلب (الاستهلاك)، دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة لكي تنظّم عملية تنسيق الإنتاج[2]، ففي حال سيطرة منتج واحد على توريد سلعة أو تقديم خدمة يتحكم بسعرها دون رقابة وتفاعل حقيقي للسوق، فإن ذلك يندرج تحت مسمى الاحتكار المطلق، الذي يسود فيه زيادة المنفعة والربح، خاصة في ظل آلية السوق الليبرالية دون اعتبار لأي قضية اجتماعية.

في حين جاء المفهوم الإسلامي للاحتكار بمعيار جامع ومانع وهو: " ألا يترتب على حبس السلعة إضرار بالناس"، فلا يقوم إلا بشروط: أولها: أن يكون مرتبطاً بقوت الناس أو احتياجاتهم الأساسية، فلا

[2] ما هو اقتصاد السوق، موسوعة قناة الجزيرة، مقال عملي، تم نشره بتاريخ 28-07-2016، رابط مختصر: https://tinyurl.com/4s9ba8kr

يشمل ما يرتبط بالبهائم، وثانيهما: أن يكون تَملّك المحتكر لهذه السلعة شراءً لا هبة أو إرثاً، والثالث: أن يترتب على حبس السلعة ضررٌ للناس، وحُكمه التحريم. ودليله ما أخرجه مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يحتكر إلا خاطئ"، وفي المستدرك وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى: أن يحتكر الطعام. وفي المسند وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى، وبرئ الله تعالى منه. وأيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله". وفي المستدرك أنه صلى الله عليه وسلم قال: "المحتكر ملعون"[3]. فالاحتكار حالة يكون فيها سوق سلعة أو خدمة ما مرتبط بمنتج أو موزع أو مخدم محدّد، يستطيع من خلاله التحكم بمستوى وجودها أو جودتها أو سعرها دون تفاعل حقيقي لآليات السوق، سواء كان مركزه هذا مرتبطاً بقوة قانونية أو مادية أو ظرفية.

2. الاحتكار في ظل اقتصاد الحرب

لا يخلو أي نظام اقتصادي من وجود حالات احتكارية بحكم عوامل قانونية، اقتصادية، أو مادية، إلا أن توسعه بدون أدنى ضوابط يزداد في حالة تحول الاقتصاديات الرسمية لاقتصاديات حرب بسبب النزاعات، والبحث عن مصادر تمويل للسلطات القائمة، أو بسبب نشوء شبكات تجارة غير رسمية تتحكم في مفاصل الاقتصاد المحلي، تتجاوز كل قانون أو ضابط، أو لأن الطلب زاد عن العرض من السلع والخدمات.

ويمكن أن نحدد مفهوم اقتصاد الحرب بأنه: "مجموعة التدابير التي تتخذها الدولة خلال الحروب أو عند اندلاع الأزمات والنزاعات الداخلية كي يصمد اقتصادها خلال هذه الظروف الاستثنائية، وذلك عبر اعتماد نظام إنتاجي يعمل على توفير الموارد الاقتصاديّة لضمان استمرارية التماسك على المستوى الداخلي المدني وكسب المواجهة العسكرية" [4]. وعندما يرتبط الأمر بنزاعات داخلية وحروب أهليّة يكون الاقتصاد ممزقاً بين جهات عدة، يفرض كلٌ منها سياساته الاقتصاديّة المتفككة

[3] الاحتكار.. تعريفه، حكمه، وشروط تحققه، قسم الفتاوى، موقع إسلام ويب، تم النشر في 05-04-2003، رابط مختصر: https://bit.ly/45dOJCB.

[4] مفهوم اقتصاد الحرب، الاقتصاد العربي، 2022، رابط مختصر: https://bit.ly/4eojskB.

التي تحاول من خلالها إثراء شبكات الحرب لديها على حساب المواطنين، الذين تتهالك مداخيلهم وتقل فرص عملهم.

ووفقاً للتعريف أعلاه، فإن الاقتصاد غير الرسمي ينطوي على إعادة تخصيص جميع موارد الدولة لخدمة المجهود الحربي لصالح الدولة نفسها. ومع ذلك، ونتيجة لتدهور الدولة بسبب الحرب، وفقدان السيطرة على اقتصادها وأراضيها، فإن الاقتصاد غير الرسمي يميل إلى النمو، ولا يظهر الفارق جلياً بين الرسمي وغير الرسمي بسبب تحكم النخب الجديدة، كما يسود النهب والابتزاز والسيطرة على الأصول الربحية – منها سلاسل التوريد الرئيسة – وشبكات التجارة وتحويلات المغتربين، وتزدهر فيه شبكات الجماعات المسلحة، وتتنامى عمليات التهريب وشبكات التجارة العابرة للحدود، فيكون لصالح فئة المرتزقة وتجار السلاح التي تكون أحد أهم أولوياتها استمرار النزاع وعدم الاستقرار [5].

تؤدي الصراعات غالباً لظهور شبكة من الفاعلين الاقتصاديين الجدد، المرتبطين بالقوى والأجهزة الأمنية للدولة -أو سلطات الأمر الواقع – والذين ينشطون في قطاعات اقتصاد الحرب كافة، ويكون هدفهم تحقيق عائدات سريعة ومرتفعة لاستثمارات عادة ما تتصف بأنها غير شرعية، كأعمال التهريب والوساطة لاستيراد البضائع والسلع، ويعمل بعضهم كواجهة لشخصيات نافذة للسلطة، وتمتد استثماراتهم للاقتصاد الرسمي بحكم نفوذهم وسطوتهم لما يشغلونه من مناصب رسميّة، وبالأخص في غرف التجارة والمنافذ التجارية. ونظراً لتأثير الصراع على تراجع عمليات الإنتاج في ظل غياب الاستثمارات والحوافز الاستثماريّة في قطاعات التصنيع والزراعة؛ تزداد أهمية قطاع التجارة لديهم، كونه المصدر المحفز للاستثمار وتحقيق الأرباح، وبالتالي تشيع ظاهرة احتكار الموارد الملحة التي يحتاجها السكان المحليون كالمواد الغذائية والأدوية والمشتقات البترولية[6].

[5] ندوة حول اقتصاد الحرب: النزاع وعسكرة الاقتصاد، شبكة المنظمات العربية غير الحكوميّة للتنمية، لمناقشة الورقة البحثية "الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية وتحويل النزاع"، الصادرة عن مؤسسة بشرغوف (Berghof)، 2020/10/06: https://bit.ly/3RE9H7V.

[6] الاقتصاد السياسيّ في سورية: ترسيخ توجّهات ما قبل الحرب، مبادرة الاصلاح العربي، 2020/10/30: https://bit.ly/3KPagb9.

ثانياً: إدلب ما قبل 2020 ... واقع تجاري مختلف

تربعت مدينة حلب طيلة العقود التي سبقت عام 2011، كمركز صناعي وتجاري، وصلة وصل يربط شمال سورية بساحلها ومناطقها الجنوبية. وبعد تحول الانتفاضة السورية لكفاح مسلح ضد النظام تعرضت المنظومة التجارية في المنطقة لخلل، كان من أهم تداعياته عزل مدينة حلب عن الحدود التركية، بعد أن سيطر مقاتلو الجيش الحر على كامل المدن والقرى الحدوديّة، وأهم ما فيها معبر باب الهوى. فقبيل الانتفاضة السورية ضد نظام الحكم في هذا البلد، مثّلت تركيا المصدر الرئيس للسلع والبضائع الواردة لسورية، بعد أن وصلت نسبتها لـ 9.5% من مجمل مستورداتها، ولتسجل هذه المستوردات في عام 2011 مستوى غير مسبوق بلغ /1.84/ مليار دولار أمريكي[7]. وسرعان ما طرأ تحول مهم على واقع هذه المستوردات بعد الانتفاضة، بعد أن فرضت تركيا عقوبات ضد نظام الأسد، جراء الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين، وقيامها بالتالي باستخدام وقف الصادرات كوسيلة ضغط على النظام. وتبع ذلك قيامها أيضاً بفتح باب التصدير لسورية عبر معبري باب الهوى وباب السلامة الحدوديين معها، بعد خضوعهما لسيطرة المعارضة السورية[8]. وسجلت هذه الصادرات ارتفاعاً وصل لما يقارب /1.8/ مليار دولار في العام 2014[9]، ويشار في هذا السياق إلى سيطر فصيل أحرار الشام في تلك الفترة على معبر باب الهوى وإعادة تنظيمه عبر هيئة مدنية لإدارته، وكان من نتائج ذلك تحول منطقة سرمدا المحاذية للمعبر إلى منطقة مزدهرة تجارياً وذات تجمع سكاني متنامٍ، بحكم هجرة تجار وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في الاستيراد، بعد تضرر القطاع التجاري في عموم سورية، وانقطاع الطرق التجارية الداخلية. وقد رافق ذلك أيضاً تغيرٌ ديمغرافيٌ مرتبطٌ بالبيئة الآمنة نسبياً كمناطق حدودية مع تركيا، كما ساهم تسامح تركيا وتسهيلاتها لرواد الأعمال والتجار بتأسيس أعمال صناعية وتجارة في تركيا في تحفيز الكثير منهم لنقل معاملهم وافتتاحها في تركيا، وكان من الملاحظ اكتسابهم لثقل واضح في الولايات الجنوبية كغازي عينتاب وهاتاي وكلس، ولتشهد المناطق الحدودية مع تركيا تدفقاً سلساً للبضائع والسلع لداخل هذه المنطقة، وللترسخ بالتالي

[7] أرميناك توكماجيان وخضر خضّور (2021). كيف تحوّلت بلدة سرمدا الصغيرة إلى بوابة سورية إلى العالم الخارجي، مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت.

[8] محمد العبدالله (2019)، المقاربة التركية للتعافي الاقتصادي المبكر في سورية: دراسة حالة منطقة "درع الفرات"، في كتاب: " "التعافي الاقتصادي في سورية: خارطة الفاعلين وتقييم السياسات الراهنة"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا، ص 146-151.

[9] أرميناك توكماجيان وخضر خضّور (2021). مرجع سابق.

العلاقات التجارية الثنائية بين المواطنين السوريين في الداخل السوري والتركي. وفي عام 2015 وصلت نسبة الشركات المؤسسة بمساهمة سورية لـ 35% في كلس، و15% في مرسين، و13% في غازي عينتاب، وارتفعت قيمة الصادرات من تركيا إلى سورية في عام 2015 مقارنة بـ 2011، من 100 مليون دولار إلى 400 مليون دولار في غازي عينتاب، ومن 100 مليون دولار لـ 226 مليون دولار في ولاية هاتاي[10].

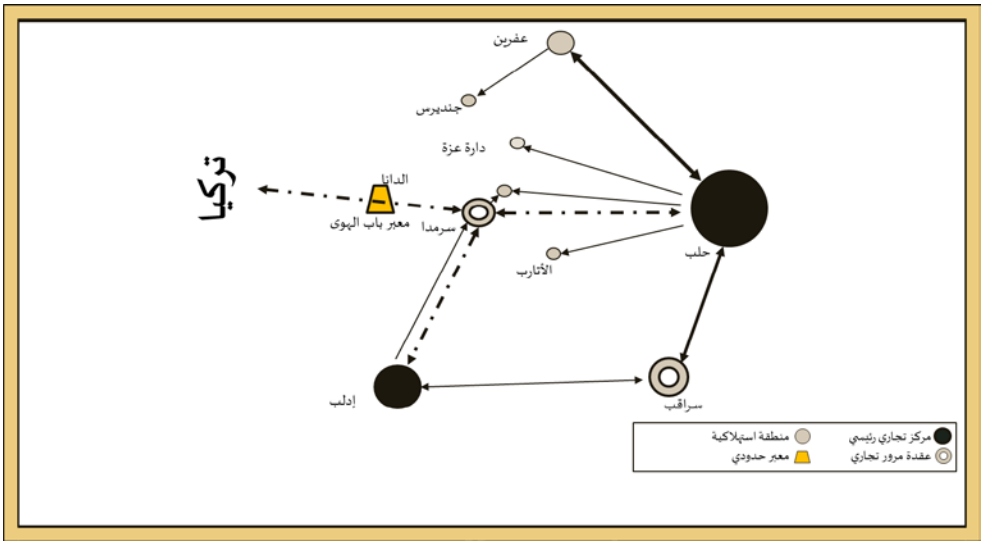

الشكل رقم (1) يبين الارتباط التجاري بين منطقة إدلب وحلب قبل 2011

تلا ذلك تحول منطقة سرمدا إلى نقطة إمداد رئيسة للأسواق في جميع الجغرافية السورية، وما تبعها من انفتاح الأسواق السورية إلى مناطق العراق لتضيف أسواق تصريف جديدة خارجية، في ظل تأسيس الدولة الإسلامية "داعش"، وذلك في الفترة ما بين 2015 وحتى 2016 تقريباً، حتى أن مناطق النظام كانت تستفيد من أسواق سرمدا وموقعها الجغرافي عبر توريد التجار في تلك المناطق لبضائعهم عبر مرسين ومن ثم سرمدا إلى مناطقهم، وبالتالي توفر عليهم أجور النقل البحري من مصادر هذه البضائع في الصين إلى موانئ اللاذقية وطرطوس، إلى جانب انخفاض الضرائب والرشاوى والإجراءات البيروقراطية، من خلال وجود معابر داخلية مباشرة بين مناطق المعارضة في

[10] المرجع السابق نفسه.

إدلب ومحافظة حماه الخاضعة تحت سيطرة النظام، وأهمها معبر أبو دالي في قلعة المضيق، ومعبر المنصورة بين ريف حلب الغربي ومدينة حلب.

في مطلع عام 2020 تبدلت الموازنة العسكرية لصالح النظام عبر سيطرته على طول الطريق الدولي بين حلب ودمشق/M 5/، في ظل سيطرة هيئة تحرير الشام على كامل الجغرافية في إدلب وريف حلب الغربي، وإغلاقها للمعابر كافة التي تربط مناطق إدلب مع النظام، ولتتحول الأهمية للمعابر الداخلية التي تربط مناطق إدلب بمنطقة عفرين، كمعبر الغزاوية ومعبر دير بلوط[11]. كما أسهم تدهور الأداء الاقتصادي على المستويات كافة في انكماش الأنشطة الاقتصادية، وبروز العديد من الأنشطة غير الرسمية، كانتشار العمل العشوائي وتنامي ظاهرة "تجار الأزمة"، مما أفسح المجال أمام اقتصاد مواز يحاكي الاقتصاد شبه الرسمي في هذه المنطقة، بإيراداته وشبكاته وتعاملاته التجارية. كما أن سوء الأحوال الأمنية وتدخل "الجماعات المسلحة" في مفاصل الإدارة، والقصف العنيف، وانتشار الاغتيالات، شكلت جميعها عوامل رئيسة لهروب أصحاب الأموال للخارج، وعدم استقبال المحافظة لأي نوع من الاستثمارات، فانتشرت على إثر ذلك البطالة في ظل حاجة المواطنين الماسة للعمل من أجل كسب المال[12].

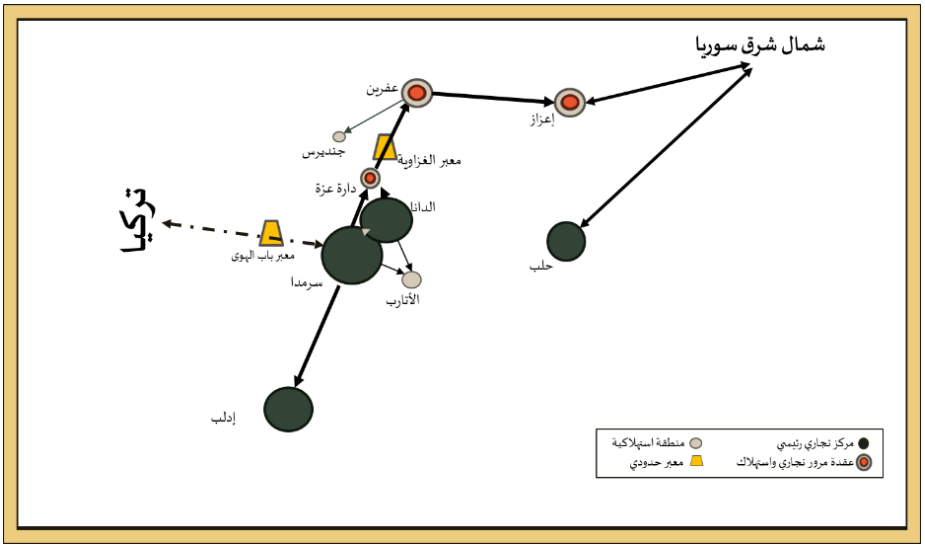

الشكل رقم (2) يبين الارتباط التجاري بين منطقة إدلب وحلب بعد عام 2020

[11] المرجع السابق نفسه.

[12] عمار قحف (2018). فرص الاحتواء والسيطرة على إدلب في مسارات الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

ثالثاً: مرحلة الإنقاذ... نطاق واسع من احتكار السلع والخدمات

اتجهت هيئة تحرير الشام في إدلب منذ عام 2018 لتفعيل دور حكومة الإنقاذ "الذراع المدني لها"، لتنجح في إزاحة الحكومة السورية المؤقتة عن المنطقة، وليكون توجه الحكومة الجديدة في إعادة مأسسة جميع القطاعات وإدارتها من خلال فرض قوانين وقرارات حكومية بإرادة وتوجيه من القيادة العسكرية. وبالتالي تمكنت من الاستحواذ بعد عام 2020 على جميع أدوات السيطرة والتحكم الاقتصادي، وبدا جلياً بروز ظاهرة الاحتكار التي لامست جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية ذات المردود المضمون، وبات الاحتكار في منطقة إدلب السمة الظاهرة في عدد كبير من السلع التي يتم استيرادها من تركيا، إلى جانب الأنشطة الخدمية المختلفة، وعلى وجه الخصوص السلع ذات الاستهلاك الواسع، على اعتبار أنها تدر أموالاً ضخمة للمحتكرين، في بيئة مجتمعية تفتقر لموارد ذاتية، وتعاني من تبعات الحرب، وتردي الاقتصاد المحلي، وقد شمل الاحتكار المواد التالية:

- **المستوردات الغذائية المصنعة:** يأتي في مقدمة المواد الغذائية الأساسية المحتكرة: السكر، ولحوم الدجاج، والموز، والمعلبات، وبعض الماركات المشهورة لشركات تصنع أو تعلب مواد غذائية كالمرتديلا، والمشروبات الغازية، والأندومي، وبعض هذه المواد ذات مصدر تركي، وبعضها الآخر ذات منشأ سوري (من مناطق النظام)، والتي تعبر بشكل خاص من معابر تهريب (منطقة الباب). ومن الملاحظ أن التجار وأصحاب بعض الشركات حصلوا على هذه الامتيازات نتيجة علاقة وثيقة مع النافذين في "هيئة تحرير الشام"، بوجود قرابة أو علاقة مصلحية مع أمراء الحرب، وتسود علاقة من التنافس بين هؤلاء التجار، وتحاول الجهة الأمنية أو المكتب الاقتصادي التابع للهيئة أن يقيم توازنات بينهم، وفي حال اختراق أحدهم التوجيهات أو التعليمات الخاصة به، يتم تحييده بشكل مدروس، من خلال المضايقات التي قد تؤدي لإفلاسه أو إضعاف نشاطه. وأهم الشركات الضخمة في منطقة إدلب والتي تمتلك امتيازاً احتكارياً: شركة البدوي بنش، كوكيل لمنتج مرتديلا الشهية (المرتديلا الأشهر والأكثر مبيعاً)، والسكر وبعض أنواع الأرز والشاي، وكوسروا الشهية، وشركة علاء العلي باحتكار منتجات Altunsa التركية، من

شراب وسمون وزيوت ومعلبات، ورز المحمود[13]، وشركة الشحود التي تمتلك أصنافاً عديدة، أشهرها صنف القهوة الباردة، ومشروبات الطاقة، والمشروبات الغازية، وشركة عبود وتمثل وكيل لسمنة السعد والأندومي، ويمتلك شعبية واسعة وعلاقات جيدة مع جميع التجار، وشركة جاد الصالح الذي يمتلك منتجات باسم جاد، وهو الوكيل الحصري لماركة لايف (الشاي والسمون والزيوت وغيرها)، وشركة مهند عيسى وعلي البارودي ولديهما أصناف متنوعة ومختلفة، كأصناف السردين والشاي.

- **قطاع المحروقات:** تدخل المحروقات بأنواعها كافة كجزء أساسي في الأنشطة الاقتصادية والنقل التجاري، وهي ذات استهلاك عالٍ مقارنة بسلع أخرى، وهي البنزين والمازوت الأوربي والغاز المستورد عبر باب الهوى من ميناء مرسين، إلى جانب أنواع المازوت السوري الذي يتم استيراده من مناطق قسد، والذي يعبر إلى إدلب عن طريق مناطق درع الفرات وغصن الزيتون.

- **القطاعات الخدمية:** استقرت إدلب نسبياً بعد عام 2020، وتوجهت هيئة تحرير الشام لمأسسة القطاعات العامة والخاصة، وكانت هيمنتها على بعض القطاعات الخدمية عبر شركات تحت مسمىً خاص تعمل لحسابها، وترتبط مالياً وإدارياً بالمكتب الاقتصادي لديها، أو أحد الشخصيات الأمنية التي تديرها في الظل. وأهم تلك الخدمات: النقل الداخلي والقطاع الجمركي لشركة زاجل[14]، والتعهدات الطرقية لشركة الراقي، والاتصالات لشركة سيرافون[15]، وخدمات النظافة لشركة E-Clean[16]، والكهرباء العامة ممثلة بشركة Green Energy، والإعلانات

[13] يعد علاء العلي من الشخصيات المحسوبة أيضاً بشكل مباشر على المنظومة الحاكمة، وتم فرضه ليكون مدير غرفة تجارة وصناعة سرمدا الحرة.

[14] نتيجة عدم فعالية بعض الخطوط الواصلة بين بعض القرى والمدن، تنازلت زاجل عن احتكارها وتم تخديمها من قبل بعض الشركات الأخرى أو عبر الميكرو باص الأهلي.

[15] منحت "الإنقاذ" شركة "سيريانا" للاتصالات، في أيار 2022، ترخيصاً للعمل كأول مشغل خلوي في المنطقة، وذلك عقب حديث تداولته صفحات محلية عدة عن "اقتراب موعد افتتاح (سيريا فون)، كأول شركة اتصالات خلوية في إدلب"، وعن تبعيتها لـ"هيئة تحرير الشام"، انظر في ذلك: بأقل من دولار.. "الإنقاذ" تخفض سعر أسطوانة الغاز بإدلب، تقارير اقتصادية، جريدة عنب بلدي، 14-04-2023: https://tinyurl.com/2tzzvtun

[16] تتم جباية رسوم النظافة شهرياً عبر ربطها بفاتورة الكهرباء لدى شركة الكهرباء Green Energy. ولا يمكن أن تتم التعبئة حتى اقتصاصها.

التجاريّة لشركة Creative، والخدمات المصرفية ممثلة ببنك شام، والاستثمار العقاري والتجاري لشركة نماء.

- **قطاع الزراعة**: استغل المكتب الاقتصادي أراضٍ شاسعة في سهل الروج، التي تعود ملكيتها لأشخاص تركوا المنطقة، ويتم منح استثماراتها لأشخاص يعملون لصالحه، ويتم زراعتها بالمواسم الصيفية كالبندورة والباذنجان والكوسا والبطاطا والخيار والبطيخ، وهذا ما يفسر منع إدخال هذه المنتجات من مناطق غصن الزيتون وقت موسمها، بحجة حماية المزارع. كما تم حصر إدخال السماد الزراعي بالمكتب الاقتصادي، ومنع إدخاله من أي تاجر بحجة عدم إتاحة المجال لاستخدامه في الصواعق والمتفجرات، ويتم توزيعه على المزارعين بشكل محدود وبأسعار مرتفعة، قد يصل سعر الكيس الواحد لـ 200 دولار، وبعض الأنواع التي تستخدم في تفجيرات الصخور والمقالع يتم منحها عن طريق وزارة الزراعة، بعد إجراء الكشف على موقع المقلع. كما أن استيراد الخضروات في فصلي الشتاء والربيع مستحوذ عليه من قبل الشركة الخضراء التابعة لمديرية الزراعة في حكومة الإنقاذ[17]، ومعظمها تكون من أصناف البندورة والكوسا والباذنجان والخيار (وهي ذات مصدر تركي)، وعندما تبدأ المواسم المحلية يتوقف استيرادها بسبب إقبال المواطنين لشراء المنتج المحلي كونه طازجاً وذا سعر رخيص، بالإضافة لجودته التي تنافس المنتج التركي[18].

- **قطاع الصرافة والحوالات**: تم الاعتماد منذ عام 2021 على مبدأ الترخيص الإجباري، من قبل مؤسسة النقد التابعة لحكومة الإنقاذ، لكل محل صرافة مقابل ضمان يصل لـ 100 ألف دولار للفئة الأولى، كشركات ذات فروع عدة، أو 25 ألفاً للشركات المتوسطة كفئة ثانية، أو بـ 5 آلاف دولار للمكاتب الصغيرة كفئة ثالثة. وعندما يتم إيداع هذه الأموال لدى مؤسسة النقد تبقى طيلة فترة الترخيص في حسابهم، ويتم استثمار هذه الأموال في شركة نماء، وإذا أراد المرخص أن يضع هذه الأموال كضمان للترخيص واستثمار يمكن أن يتقاضى شهرياً ما يقارب الـ 5 بالمئة،

[17] مقابلة فيزيائية أجراها الباحث أحمد شحادي مع أحد موظفي الشركة في منطقة إدلب، بتاريخ 24-06-2024.

[18] مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد التجار الوسطاء في منطقة سرمدا، بتاريخ 13-05-2023.

وقد أثرت تلك الإجراءات على سيطرة عدد معين من المكاتب على الحوالات الخارجية، وارتفاع حظوظ استفادتها من هذا القطاع على حساب باقي المكاتب[19].

- **التخليص الجمركي:** عمد المكتب الاقتصادي منذ عام 2020 بحجة تنظيم قطاع التخليص الجمركي، بإنشاء بناء يحتوي على 25 مكتب تخليص جمركي، بالقرب من معبر باب الهوى، في كل مكتب شركتان أو أكثر مضطرتان للعمل تحت مسمى واحد، ومعظم هؤلاء لم يكونوا مخلّصين جمركين في السابق، بل هم من أصحاب سيارات الشحن العاملة في المنطقة. وتم إضافة شركة الزاجل التي تمتلك قرابة 40 سيارة شحن تقوم بتخليص أي بضاعة عالقة لأي تاجر مقابل عمولة، تعود لصالح خزينة المالية العامة، وتم كذلك تأسيس مكتب الدور الذي يقوم باقتطاع رسم 25 دولاراً عن كل سيارة محملة، وترفع الرسوم لتكون 75 دولاراً للسيارة فيما إذا تم تسيير أحد الشاحنات خارج الدور. بالإضافة لتأسيس نقابة المخلّصين الجمركيين التي تقوم بجمع مبالغ الأجرة من خلال وصل (رسم نقابة) باسم المكتب المرخص لممارسة العمل، وبعد أن يتم تحصيل الإيرادات يصفى حساب كل مكتب باقتطاع نصف ما تم تحصيله لصالح النقابة، التي تعود بوارداتها لصندوق المالية العامة[20].

رابعاً: مرحلة حكومة الإنقاذ ... سياسات وفواعل شتّى

تعد هيئة تحرير الشام السلطة العليا المتحكمة في جميع مفاصل الاقتصاد المحلي في منطقة إدلب، ويعد الاحتكار أحد أدواتها في السيطرة وتأمين الموارد. وفي إطار هذا تقوم الهيئة بالاحتفاظ لنفسها بهذه الاحتكارات، أو تقوم بمنحها بشكل مباشر لإحدى أذرعها أو الشخصيات والشركات المقربة منها، أو تقوم بتقنينه وتنظيمه بقرارات حكومية بهدف تعزيز دور الاستيراد وتشجيع المستوردين، مستخدمة المعابر وبعض الأدوات القانونية كوسيلة ضبط وتحكّم تمنع أي اختراق لتلك الاحتكارات.

[19] محمد العبدالله (2023)، حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري.. الواقع والتحديات، دراسة تحليلية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.

[20] مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد التجار المستوردين للمواد الغذائية في منطقة سرمدا، بتاريخ 20-05-2023.

1. أسباب نيل الاحتكار

تتعدد الأسباب التي تجعل جهة دون غيرها ذات امتياز احتكاري لسلعة أو خدمة محددة في منطقة إدلب، لعل أهمها:

1. **السلطة والتحكم:** وهي مرتبطة بالسلع الاستراتيجية، فحصر إدخالها للمنطقة يعد نوعاً من فرض السيادة وهيمنة السلطة على المعابر الحدودية، وإمكانية التدخل في السوق الداخلية بالقوة والإكراه، كما في حالتي السكر والمحروقات[21]، كما أن الخدمات الحيوية ذات المدخول المرتفع يتم تأطيرها ضمن مؤسسات تأخذ شكل الشركات الخاصة التابعة لها، كخدمة الكهرباء، والإعلانات والاتصالات وغيرها.

2. **العلاقة مع أصحاب النفوذ:** وهي مرتبطة بتوزيع السلع الاستراتيجية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، كتوزيع السكر والمحروقات[22]، أو ترتبط بسلع غير استراتيجية، ولكنها ذات استهلاك واسع، كالمستوردات الغذائية المعلبة ومشروبات الطاقة، فتُحتكر لجهات ومندوبين محددين يمتلكون علاقات قرابة مع شخص نافذ، أو علاقة تبعية العمل لحساب ذلك الشخص[23].

---

[21] مادة السكر كان متنازعاً عليها منذ حوالي عام 2014 بين مجموعة من فصائل المعارضة السورية، ومن ثم سيطرت عليها هيئة تحرير الشام، فلا يدخل كيلوغرام واحد من السكر إلى مناطق سيطرة المعارضة إلا تحت إشرافها، وهناك تجار يعملون مع الهيئة ويستوردون المادة باسمها"، انظر في ذلك: عماد كركص، ندرة السكر تزيد معاناة سكان إدلب: احتكار وارتفاع في الطلب، موقع العربي الجديد، تقرير اقتصادي، 12-2023-03: https://bit.ly/3l687OQ.

[22] وهؤلاء إما مرتبطون باحتكار مواد أساسية، فيتم اعتبارهم كيانات ذات امتياز مباشر من الهيئة، ويتم منحهم هذا الامتياز لتحقيق منفعة مادية لهم كونهم من التجار المحسوبين على الهيئة. مثال: وكلاء السكر في الداخل 5 أشخاص منهم البدوي بنش، وأحمد عبد السلام (شركة ماي)، والنباوي، ويجب عليهم أن يودعوا ضماناً لدى مؤسسة النقد يغطي قيمة 500 طن من السكر، ومقابل أن يحققوا ربحاً محدداً بـ 10 دولار على كل طن سكر، وكذلك بالنسبة للمحروقات، فتقوم كل شركة يتم اعتمادها بوضع ضمان نقدي لدى مؤسسة النقد مقابل هامش ربح.

[23] في فترة سابقة في عام 2022 تقريباً، كان هناك استثمار مربح في قطاع المحروقات المستوردة من مناطق قسد، وكانت في عهدة شخص يسمى خليفة، تم التفاهم مع قسد بأن يكون هناك مجموعة من التجار، منهم علي أيوب، هم الذين يتولون استلام المحروقات ومادة القطن، وكان هناك 3 تجار إضافيين، وبعد أن ضرب الطيران الروسي قافلة المحروقات لهؤلاء التجار بعد أن طلبت جهات في قسد أن عليهم أن يسددوا مبلغ 850 ألف دولار لتأمين حمايتهم من الطيران الروسي، وبعد أن رفضوا تمت الضربة، وتم حرق أكثر من 120 صهريج من المحروقات، وقد تم تصفية الشركة والاجتماع من قبل أحد النافذين في الهيئة من أجل الطلب من بعض التجار أن يديروا ملف المحروقات مع قسد، وأن تقدم الهيئة مبلغاً مالياً يصل لـ 10 مليون دولار وباقي التجار تستكمل المبالغ، على أن تكون حصة التجار من الأرباح تصل لـ 20 بالمئة، لكن التجار رفضوا هذا العرض، وعاد التعامل بين قسد وخليفة في منطقة الباب. من مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد التجار المستوردين في منطقة سرمدا، بتاريخ 26-06-2023.

3. **الشراكة مع أصحاب النفوذ:** يظهر فيها كيان شركة جديدة، أو فرد لم يمتهن التجارة من قبل، وأصبح رائداً في أعمال استيراداها، وتتعلق أعمالهم بسلع وبضائع رائجة في الاستهلاك المحلي كالخضروات المستوردة ومتطلبات الدواجن.

4. **المركز القانوني:** وسّعت وزارة الاقتصاد والموارد في حكومة الإنقاذ بعد عام 2020، نظام الوكالات الحصرية (فبإمكان أي شخص أن يحصل على تلك الوكالة ضمن شروط وضعتها الوزارة)، وأهم هذه الشروط: أن يحصل على وثائق تثبت حقه في تلك الوكالة من المصدر، كأن يكون مصنعاً تركياً، لكن عندما يحصل التجار العاديون على وكالة حصرية تكون في الحقيقة بلا أثر واقعي، لكون الصنف الذي يعملون على حمايته بالأصل غير رائج ولا يوجد منافس له. وبالتالي تكمن سياسة الحكومة في إظهار أن غاية نظام الوكالات تحقيق ازدهار تجاري كبير، وتظهر في أصناف بعض السلع والبضائع المصنعة، التي يحصل صاحبها على امتياز الوكالة الحصرية بعد تحقيق الشروط المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والموارد في حكومة الإنقاذ، ويضاف إلى ذلك ما يسمى إذن الاستيراد لفئات محددة من التجار والشركات التجارية[24].

وهنا يجدر بنا القول: إن القوة المالية تعد عنصراً مهماً في كل حالة احتكار، وتتوافق مع أحد الأسباب سالفة الذكر، ويحدد حجمها سوق التصريف، فالاحتكار المبني على مركز قانوني ومتعلق بسلع غير استراتيجية يعد أقل تنافسية وإثارة للمشكلات مع الجهات ذات المصلحة، لأنها مبنية على إجراءات وركائز قانونية وواقعية، وفيها يحتفظ المحتكر بمركزه طالما توفرت له تلك المقومات، على خلاف تلك المرتبطة بامتيازات غير رسمية ومتعلقة بسلع استراتيجية، فتبرز المشكلات وما قد يترتب عليها من تحييد صاحب الامتياز الاحتكاري كعقاب له من قبل مانح الاحتكار عندما يخرج عن عباءة

[24] نظام إذن الاستيراد الذي تم اعتماده في استيراد مادة الطحين بعد منتصف عام 2023، شكّل حالة جديدة لاحتكار هذه المادة الاستراتيجية، من خلال اعتماد 12 تاجراً، حظي 4 منهم بإذن استيراد لثلاثة أرباع الكمية التي تحتاجها المنطقة، واللافت للنظر أن المؤسسة العامة للمطاحن المانحة للإذن اشترطت على التجار الممنوحين للإذن أن يلتزموا بتخزين كمية من القمح تعادل 150% من كمية الطحين المصرّح له باستيراده، أو أن يقدم ضماناً مالياً يساوي تلك الكمية، وتكون فائدة التاجر الحصول على هامش ربح ثابت يصل لـ 20 دولار للطن الواحد، في حين كان هامش ربحه السابق لا يتجاوز 5%، وقد حاولت المؤسسة من خلال هذه الإجراءات تحقيق منافع محققة وكبيرة لتجار محددين محسوبين عليها. ولن يستطيع تحقيق هذه الشروط التعجيزية سوى أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والمحسوبين عليها، ولتسخر هذه الضمانات لتحقيق أمن غذائي على حساب هؤلاء التجار.. من مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد موظفي التموين في منطقة سرمدا، بتاريخ 22-06-2023.

الداعم ولا يلبي الشروط المتفق عليها، والتي قد تكون عبارة عن أتاوة أو نسبة محددة من الأرباح يجب تأديتها لصاحب النفوذ[25].

2. دور المعابر في الاحتكار

إن واقع المنطقة واعتمادها الكبير على المستوردات بنسبة عالية من السلع والبضائع التي يحتاجها السوق، أعطى دوراً كبيراً للمعابر الداخلية (معبر الغزّاويّة) والحدودية (معبر باب الهوى)، في تعزيز حالة الاحتكار وباستخدام أدوات وإجراءات متعددة، لعل أهمها:

1. **منع الإدخال:** تسود حالة من اللارسمية في احتكارات بعض السلع، خاصة تلك التي تصب في مصلحة العسكر والأمراء، وتتمثل بتوجيهات شفهية بعدم إتاحة دخولها من المعبر كمادة السكر والمحروقات[26]، فيما تتبع تلك المعابر تعليمات رسمية مكتوبة في منع إدخال أي صنف من السلع المستوردة، طالما كانت مغطاة بحماية قانونية تتمثل عادة بإذن الاستيراد أو الوكالة الحصرية.
2. **رفع الضريبة الجمركية لحد التعادل:** فرغم أن بعض السلع لا تدخل بشكل مباشر في الاحتكار، إلا أن دخولها يعد حالة مؤثرة في تخفيض مستويات الاستهلاك المرتبط بسلع محتكرة باعتبارها بديلاً عنها أو مشابهة لها، كالسكاكر المصنعة التي يدخل في إنتاجها مادة السكر بنسبة 100%.
3. **إجراءات تعقيدية:** قد لا تتوافر الحماية لبعض السلع الواردة بشكل غير منتظم من أسواق خارجية، إلا أنها تشكل حالة مطمع لبعض التجار الذين تربطهم علاقة بأحد النافذين العسكريين، فيتم تحفيف الإجراءات القانونية وتسهيل دخولها عندما تكون لصالح ذلك التاجر، مقابل إجراءات تعقيدية عندما يحاول إدخالها تاجر آخر[27].

---

[25] مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد التجار الوسطاء في منطقة سرمدا، بتاريخ 13-05-2023.

[26] نشطت ظاهرة تهريب المحروقات بين منطقة غصن الزيتون ومنطقة إدلب عبر معبر الغزاوية لوجود فارق في الأسعار، ويتم التهريب عادة عبر تعبئة سيارات تعد لتلك الغاية، وتحمل في خزانها كمية تتراوح بين 50 و90 ليتراً، بفارق سعر قد يصل لـ15 دولاراً لكل جولة، إلا أن إدارة المعبر تمارس حالة ضبط وقياس للخزانات لكل سيارة قادمة من مناطق الغصن مشكوك بقيامها بذلك، وتصادر الكمية، وتفرض غرامة، وأحياناً حجز السيارة وتوقيف السائق.

[27] حاول أحد التجار في العام 2022 أن يستورد مادة اللبنة المعلبة من مدينة حماه السورية، وبعد توريدها إلى منطقة الباب أراد توجيهها لمنطقة إدلب عبر معبر الغزاوية، وقام بإدخالها دون أي إشكاليات. وبعد انتشارها في السوق علم أحد النافذين بدخولها، فعندما أراد التاجر

3. مكافحة الاحتكار ... نصوص قاصرة

في إطار إظهار دور حكومة الإنقاذ في مكافحة الاحتكار، عمدت لاستصدار قانون "مكافحة الاحتكار"، الذي تم إقراره من قبل مجلس الشورى منذ عام 2019، وأتى في شكل نصوص قانونية مستنسخة عن النص القانوني المطبق لدى حكومة النظام السوري[28]. غير أن تطبيق هذا القانون اتخذ شكلاً صورياً فقط، وما يتم على أرض الواقع يتمثل في قيام موظفي دوائر التموين بتطبيق ما تعارفوا عليه من خبراتهم السابقة في دوائر الدولة، مع غياب إصدار أي لائحة تنفيذية توضح آليات العمل بهذا القانون، وبالتالي فإن أعمال اللجان التموينية لا تستهدف عمق الاحتكار وأسبابه الرئيسة، وهي مقتصرة فقط على مخالفة الباعة وتجار التجزئة الذين ليس لديهم أي دور في احتكار أي سلعة[29]، وتتمحور المخالفات التموينية في هذا السياق بشكل رئيس على مراقبة التسعير للمواطن ومخالفات الصحة العامة المتعلقة بوجود سلع أو بضائع فاسدة في السوق[30].

خامساً: تداعيات الاحتكار ... آثار عميقة

خلقت حالة الاحتكار في إدلب في ظل حكم الإنقاذ وهيئة تحرير الشام تحييداً لعدد كبير من التجار، وخاصة الوسطاء منهم، بنسبة تجاوزت 60%، وانعدمت معها قدرة هؤلاء التجار للبقاء في السوق، بسبب حرمانهم من الوصول للمصدر أو التفاعل في السوق الداخلية، وما يحمله ذلك من تحول نسبة كبيرة من الرساميل من الاستثمار إلى الاستهلاك، وبالتالي تآكل رؤوس الأموال وخلل في الدورة

نفسه أن يدخلها في المرة التالية تم منعه من إدخالها إلا بعد تقديم عينة لدى الوزارة وتحليلها، علماً أن التحليل قد يستغرق أياماً عدة ويؤدي لفساد المادة في الشحن، فأعادها إلى منطقة عفرين وقام بتصريفها بسعر أقل بكثير من سعرها في إدلب. من مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد التجار الوسطاء في منطقة سرمدا، بتاريخ 13-05-2023.

[28] تضمن النص القانوني /34/ مادة موزعة على أربعة أبواب، تضمن الباب الأول التعاريف والأهداف والصلاحيات، والباب الثاني أحكام البيع والتخزين، والباب الثالث للمخالفات، والباب الرابع للأحكام الختامية، وأبرز ما ورد فيه أنه نص على المخالفات المالية بالليرة السورية، رغم أن ما يجري العمل به هو التحصيل بالليرة التركية، وأن أهم هدف فيه هو ضمان ممارسة النشاط الاقتصادي من الجميع، ومنع الاحتكار، وحماية حقوق المستهلك، ومنع الغش والتدليس. وأعطى صلاحيات لوزير الاقتصاد بأن يحدد الحد الأقصى للربح لكل من المستوردين والتجار، إلا أن الواقع يبين خلاف كل ذلك.

[29] مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد موظفي التموين في منطقة سرمدا، بتاريخ 22-06-2023.

[30] بموجب إحصائيات أصدرتها مديرية التموين لعام 2023 وصلت الضبوط المنظمة من قبل الـ 2077 ضبطاً، كان أعلاها بسبب حيازة مواد منتهية الصلاحية بواقع 803 ضبطاً، وتلاها الضبوط المتعلقة بعدم التقيد بالقواعد الصحية بواقع 661 ضبطاً، وثالثها لغبن المستهلك بواقع 297 ضبطاً، وضبوط متفرقة بواقع 316 ضبطاً.

الاقتصاديّة[31]. كما ظهر فارق سعري واضح في أسعار السلع الأساسية، الغذائية وغير الغذائية، بين منطقة عفرين ودرع الفرات بنسبة تجاوزت 10% في معظمها، وذلك بالرغم من أن المناطق الثلاث تعيش الظروف الاقتصادية نفسها، وتعتمد على المصادر ذاتها في الوصول إلى احتياجاتها من السلع. بالمقابل كان هناك طفرة في الأسواق العقارية، التي تراجعت لمرحلة الجمود في الآونة الأخيرة، والتي تميز جزء كبير منها بمظاهر الترف والبذخ، كأحياء سرمدا الجديدة وقصور سرمدا[32]. كما أن افتعال الأزمات في انقطاع المواد المحتكرة أصبح سياسة يستخدمها المحتكرون لتصريف ما يتبقى من مخزونهم عندما تتعرض لأي انخفاض في الأسعار[33].

إن تحول المنطقة لعزلة تامة بسبب غياب أسواق التصريف الرئيسة (مناطق النظام، وقسد)، جعل التجار العاديين - للسلع غير الأساسية - يعتمدون على السوق المحلية للتصريف، التي باتت شبه معدومة أيضاً بسبب انخفاض القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، وبالتالي أدى هذا إلى تكبدهم خسائر كبيرة، وفي فقدان جزء كبير من رؤوس أموالهم. وقد عكست مشاريع الرفاهية غير المنتجة في المنطقة، والتي تمثلت بانتشار المولات والمحال التجارية الكبرى في منطقتي الدانا وسرمدا، خللاً واضحاً في كيفية توجيه رؤوس الأموال واستثمارها بالشكل الأمثل، وبما ينعكس نتاجه على المجتمع المحلي، الذي ما تزال النسبة العظمى منه تعيش ظروفاً قاسية في المخيمات، دون توافر أدنى المقومات الحياتية. وبالتالي أثرّ ذلك بشكل واضح على حالة المجتمع المحلي ومدى قدرته على مواجهة الظروف القاسية من خلال التكاتف والتعاون بين جميع مكوناته، وبدا جلياً الفارق الطبقي، واختلاف أنماط الحياة وسلوكيات الأفراد، بما يهدد السلم والأمن الأهلي في المنطقة[34]. كما أدت تلك الاحتكارات بوحدة مصبّها لسلطة الأمر الواقع إلى امتلاكها القدرة العسكرية والمالية للتوغل لمناطق النفوذ الأخرى، وفتح أفق تجارية عابرة للحدود مع مناطق قسد في مجال المحروقات واستيراد القطن، وأصبح لها لوبيات مؤثرة في الداخل التركي، تعمل على جذب الاستثمار للمنطقة والترويج

[31] مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد موظفي التموين في منطقة سرمدا، بتاريخ 22-06-2023.

[32] مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد التجار المستوردين في منطقة سرمدا، بتاريخ 26-06-2023.

[33] أزمة بنزين تتفاقم في إدلب.. "الإنقاذ" تعد بتأمين المادة، تقرير اقتصادي، جريدة عنب بلدي، 2023/06/18: https://tinyurl.com/26nzvj72

[34] معاذ العباس، هل تنهي مبادرة الصلح العام المظاهرات المستمرة في إدلب؟، تقرير صحفي، قناة الجزيرة نت، 19-05-2024: https://bit.ly/4ccbGrp.

لمشروعها المتماسك[35]. يضاف لما سبق أن هذه الاحتكارات رفعت من مستوى الضغط على الفئات المستضعفة والمهمشة من السكان، ومّثلت عاملاً بارزاً في إزاحة بعضهم إلى فئة الفقر المدقع، وما سببه ذلك من توجه فئة الشباب للتطوع ضمن العسكرة المحلية أو الجيش الوطني برواتب حدها الأعلى لا يغطي 50% من الاحتياجات الأساسية[36].

ورغم الأثر الإيجابي لبعض الاحتكارات، بتوفير خدمة أو رفع جودتها، كتخديم المنطقة بالاتصالات والنقل والكهرباء، إلا أنها كانت بدافع تحقيق الربح لخدمة المصالح الشخصية وليس للمصلحة العامة، إلى جانب تعطيل أعمال بعض المشاريع الاستثماريّة ذات النفع العام[37]، وتقاطع المصالح بين الجهات الفاعلة في الاحتكار والنخب الرأسمالية الجديدة[38]، وبالتالي تمكنت السلطات المحلية عبر مكناتها الاقتصاديّة والحوكمية من أن تفرز مزيجاً مركباً من شبكة علاقات غير رسمية، اشترت خلالها ولاءات، وعززت مكانة أولئك الأكثر قوة في المجتمع، وذلك من خلال منحهم امتيازات أمنية واقتصادية، مقابل أن يكونوا واجهة قوية تدافع عن مشروع السلطة الحاكمة وتمكينها من الهيمنة على مفاصل الحياة كافة[39]، وتُظهر حالة الاحتكار أن سلطات الأمر الواقع تقدم خدمة منتظمة وتمنع الاستغلال للمواطنين، إلا أن ذلك لا يتعدى أن يكون من رؤوس أموال التجار والمستفيدين من هذه الحالة[40].

---

[35] المصدر السابق.

[36] مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد التجار الوسطاء في منطقة سرمدا، بتاريخ 13-05-2023.

[37] قد يعمل بعض النافذين في السلطة -الذين يستفيدون من بعض الاحتكارات أو المشاريع - على عرقلة عمل المنافسين لهم، مثال ذلك: أن أحد معامل الكونسروة في إدلب قدم طلب استيراد لمادة البندورة من تركيا من أجل تصنيعها كرب البندورة وتعبئتها للاستفادة من أسعار أفضل، إلا أن طلبه لم يجب، بحجة حماية المنتج الزراعي المحلي، ولكن الحقيقة أن الاستثمار الأكبر في زراعة البندورة في سهل الروج كان لصالح الأمراء العسكريين. من مقابلة فيزيائية أجراها الباحث أحمد شحادي مع أحد التجار الوسطاء في منطقة إدلب بتاريخ 24-06-2023.

[38] إن المعابر واستيراد المواد الغذائية والمحروقات والسيارات، وقطاع العقارات واللحوم والدواجن تسيّرها هيئات وشركات عدّة تحت أسماء مختلفة تابعة لهيئة تحرير الشام، والمسؤول المباشر عنها شخص يدعى "مصطفى قديد" الملقب "أبو عبد الرحمن الزربة" وهو من مدينة دركوش بريف إدلب الغربي، ويراقب عملها شخص آخر يُطلق عليه اسم "المغيرة"، انظر في ذلك: أسامة زين العابدين، الجولاني يحكم قبضته على اقتصاد إدلب: شبكة من 5 أشخاص و5 شركات، قناة أورينت، تقرير إخباري، 29-05-2023: https://tinyurl.com/mtpxbpmb

[39] مقابلة فيزيائية أجراها الباحث مروان عبد القادر مع أحد موظفي التموين في منطقة سرمدا، بتاريخ 2023/06/22.

[40] فمثلاً في تراخيص الكازيات تم وضع معايير مشددة بأن تكون الكازية بعدد من العدادات وأن يكون هناك مظلة بمساحة 150 متراً وأن يكون هناك خزانات احتياطية بسعة 1000 برميل، وكان هناك عدد من الكازيات يتجاوز الـ 200 كازية، وبعد تشديد الإجراءات اقتصر على 70 كازية في كل المحرر، هذه الكازيات جزء منها يعود للجماعة ويتم توظيف أشخاص فيها لصالحهم، لتحقيق ربح يعود بالنفع للخزينة.

سادساً: نتائج وخلاصات

في نموذج إدلب كانت السلطات المحلية، ممثلة بهيئة تحرير الشام وما يتبع لها، المحتكر المباشر لجميع السلع الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع باحتكار مصدرها، كالسكر والمحروقات، والخدمات العامة كالكهرباء والنظافة والاتصالات، وبالتالي ترتبط اقتصاديات الحرب للفواعل ما دون الدولة بتأمين مواردها من خلال الضرائب الجمركية، والمكوس، والسيطرة على سلاسل توريد السلع الاستراتيجية والاستهلاكية واحتكارها، نظراً لغياب قدرتها على تنظيم الضرائب الاعتيادية الهادفة. وكلما زاد تنظيم الفواعل ما دون الدولة كلما وسعت من أدواتها في الهيمنة وتحصيل الموارد، ويكون أحد أولوياتها الرئيسة احتكار السلع الاستراتيجية والاستهلاكية.

إن ارتباط الاحتكار بالسلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، وما يترافق معه من سيطرة وتحكم بالأسعار لحد تحقيق أكبر نفع ممكن، شكل ضغطاً كبيراً على الفئات المجتمعية الأشد فقراً، والتي باتت تشكل النسبة الأكبر في المجتمع، وساهم بأثر واضح في إزاحة نسبة كبيرة من السكان من الطبقة المتوسطة للأشد فقراً. إلى جانب ذلك، تفتقر سلطات الأمر الواقع للتخطيط الاستراتيجي الشامل القادر على نقل الاقتصاد نقلة نوعية ثابتة، وتخضع في سياساتها لمجموعة إجرائيات كان هدفها إثراء نفسها وشبكاتها بأقصى حد ممكن، مقابل مراعاتها للمصلحة العامة بالقدر الذي يبقيها في حدود الأمان من تفجر الغضب الشعبي.

كانت مكافحة الاحتكار في إدلب مقتصرة على مفهومه الإسلامي القائم على منع احتباس السلعة لدرء الإضرار بالمستهلكين، دون أن يكون للسلطة دور في التسعير، بل كان دورها في تعزيز هذه الاحتكارات لصالحها، بذريعة أن المنطقة تفتقر للموارد الكافية التي تستطيع من خلالها تلك السلطة تمويل ذاتها، كما أن نيل الاحتكار كان بأدوات السلطة والسيطرة، أو قوة رأس المال، والعلاقة مع أصحاب النفوذ، وبدرجة أقل للمركز القانوني، وكان للمعابر الدور الأكبر في تعزيزه. وقد أدى الاحتكار في منطقة إدلب بشكل واضح إلى زيادة هيمنة وتحكم سلطات الأمر الواقع على الاقتصاد المحلي، لتكون جهة مؤثرة في مصير المنطقة، وبات تفكيكها مضراً بالمنطقة ككل، لكن في الوقت ذاته أدى هذا إلى زيادة معاناة وفقر السكان المحليين، ومن المرجح أن يكون عاملاً محركاً للاحتجاجات والنقمة الشعبية على تلك السلطات مستقبلاً.

سبّب الاحتكار تعاظماً في رؤوس الأموال لدى فئة ضيقة تتجه باستثماراتها نحو مشاريع الرفاهية غير المنتجة، مع ضعف مقومات صمود الاقتصاد المحلي، وانحدار مستويات الأمن الغذائي للأفراد، والإضرار بالسلم والأمن الأهلي بسبب عدم العدالة والمساواة في الحصول على الدخل. وبالتالي فإن تراجع أو انعدام المساعدات الإنسانية لهذه المنطقة سيؤدي إلى كارثة إنسانية عميقة، أو إلى استمرار الاحتجاجات وتوسعها، مما يعطل الحركة الاقتصادية للمنطقة. كما أن الظروف الاقتصادية الراهنة المتأثرة بسياسات احتكارية واسعة، أدت بشكل رئيس لاستمرار المعاناة وعدم فعالية مشاريع التعافي المبكر في تحسين البنى التحتية للمخيمات والمنظومة التعليمية فيها بشكل عام، مع ارتفاع مستويات التسرب من المدارس وانتشار عمالة الأطفال بشكل غير مسبوق[41].

على الرغم من أن التوجه الاحتكاري لسلطات الأمر الواقع في توفير بعض الخدمات كالنقل والكهرباء والاتصالات، وتوفير الخدمة أو انتظامها، إلا أنها كانت بكلف مرهقة للسكان المحليين، وأدت هذه الاحتكارات إلى ضعف تصريف البضائع والسلع غير الأساسية محلياً، وزيادة نسبة البطالة وتراجع فرص العمل، عبر تحييد نسبة كبيرة من التجار الوسطاء من القطاع التجاري. كذلك فإن توجه سلطات الأمر الواقع الأخير في منطقة إدلب للتخلي عن احتكار مادة السكر كخطوة أولى، كان ناتجاً عن ضغط شعبي كبير، ولم يكن مستقلاً عن إشكاليات أمنية وسياسية في المنطقة، في محاولة من سلطات الأمر الواقع لاستغلاله بهدف تحقيق مكاسب لتقويض هذا الحراك والإجهاز عليه.

وختاماً يمكن القول: إنه في سياق اقتصاد الحرب عادة ما يرتبط هذا الاقتصاد بقوام أي دولة قائمة ذات مؤسسات مسؤولة، في محاولة قيامها بتعديل خططها الاقتصادية لتلافي الآثار السلبية للإجراءات الاستثنائية المتخذة لزيادة مواردها وتغطية نفقات مجهودها الحربي، إلا أن ارتباط هذا الاقتصاد بنزاع داخلي تتمزق فيه جغرافية البلد كما في الحالة السورية، سيؤدي إلى غياب الخطط الفاعلة، وستكون الأولوية تحقيق أعلى المكاسب، وبالتالي سينعكس أثر ذلك على تدمير القدرات الشرائية للمواطنين، وفي تراجع مستويات التنمية ومفاعيلها. ورغم كون القطاع التجاري المساحة الأكثر تدخلاً بهدف استغلاله من سلطات الأمر الواقع، في ظل واقع صناعي وزراعي متعطل بسبب

[41] عبد الرزاق ماضي، 318 ألف طفل يعانون من التسرب التعليمي شمال غربيّ سورية، موقع العربي الجديد، تقرير أخباري، 26-01-2023: https://bit.ly/4dThB6z.

الصراع، إلا أن أهميته تكمن في أن أي تدخل تنموي مستدام لا بد من أن يبدأ بإنعاش متتالٍ لتوريد السلع والخدمات اللازمة، لتكون أساساً لأي تعافٍ مبكر في بيئات الصراع.

المراجع

1. العبدالله، محمد (2023). حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري.. الواقع والتحديات، دراسة تحليلية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.
2. العبدالله، محمد (2019). المقاربة التركية للتعافي الاقتصادي المبكر في سورية: دراسة حالة منطقة "درع الفرات"، في كتاب: "التعافي الاقتصادي في سورية: خارطة الفاعلين وتقييم السياسات الراهنة"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.
3. العبدالله، محمد (2015). تنمية سبل العيش في المناطق السوريّة المحررة، دراسة تحليلية، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، تركيا.
4. العباس، معاذ، هل تنهي مبادرة الصلح العام المظاهرات المستمرة في إدلب؟، تقرير صحفي، قناة الجزيرة نت، 19-05-2024: https://bit.ly/4ccbGrp.
5. توكماجيان، أرميناك وخضور، خضر (2021)، كيف تحوّلت بلدة سرمدا الصغيرة إلى بوابة سورية إلى العالم الخارجي، مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت.
6. قحف، عمار (2018). فرص الاحتواء والسيطرة على إدلب في مسارات الأزمة السورية، ورقة بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.
7. زين العابدين، أسامة. الجولاني يحكم قبضته على اقتصاد إدلب: شبكة من 5 أشخاص و5 شركات، موقع قناة أورينت، تقرير إخباري، 29-05-2023: https://tinyurl.com/mtpxbpmb
8. كركص، عماد، ندرة السكر تزيد معاناة سكان إدلب: احتكار وارتفاع في الطلب، موقع العربي الجديد، تقرير اقتصادي، 12-03-2023: https://bit.ly/3l687OQ.
9. ماضي، عبد الرزاق. 318 ألف طفل يعانون من التسرب التعليمي شمال غربيّ سورية، موقع العربي الجديد، تقرير أخباري، 26-01-2023: https://bit.ly/4dThB6z.
10. ما هو اقتصاد السوق، موسوعة قناة الجزيرة، مقال عملي، تم الاطلاع في 28-07-2016: https://tinyurl.com/4s9ba8kr
11. الاحتكار.. تعريفه، حكمه، وشروط تحققه، قسم الفتاوى، موقع إسلام ويب، تم الاطلاع في 05-04-2003: https://bit.ly/45dOJCB.
12. مفهوم اقتصاد الحرب، موقع الاقتصاد العربي، 2022، رابط مختصر: https://bit.ly/4eojskB.

13.ندوة حول اقتصاد الحرب: النزاع وعسكرة الاقتصاد، شبكة المنظمات العربية غير الحكوميّة للتنمية، لمناقشة الورقة البحثية "الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية وتحويل النزاع"، الصادرة عن مؤسسة بشرغوف (Berghof)، 06-10-2020: https://bit.ly/3RE9H7V.

14.الاقتصاد السياسيّ في سورية: ترسيخ توجّهات ما قبل الحرب، مبادرة الاصلاح العربي، 30-10-2020، https://bit.ly/3KPagb9.

15.بأقل من دولار.. "الإنقاذ" تخفض سعر أسطوانة الغاز بإدلب، تقارير اقتصادية جريدة عنب بلدي، 14-04-2023: https://tinyurl.com/2tzzvtun

16.أزمة بنزين تتفاقم في إدلب.. "الإنقاذ" تعد بتأمين المادة، تقرير اقتصادي، جريدة عنب بلدي، 18-06-2023: https://tinyurl.com/26nzvj72

الورقة: (8)

واقع وتحديات التمويل الأصغر لمشروعات سبل العيش في مرحلة التعافي المبكر: دراسة حالة منطقة الباب بين عامي 2018–2023

معاذ القاسم | شريف رجب*

الورقة (8): واقع وتحديات التمويل الأصغر لمشروعات سبل العيش في مرحلة التعافي المبكر: دراسة حالة منطقة الباب بين عامي 2018-2023

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج التمويل الأصغر لمشروعات سبل العيش في منطقة الباب، وتقديم بعض الحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين واقع تنفيذ هذه المشروعات. فعلى الرغم من دخول منطقة الباب عامها السابع بعد تحررها من "تنظيم داعش"، إلا أن برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني لم تحقق حتى الوقت الحاضر النتيجة المرجوة منها، فقد واجهت هذه المنظمات عدداً من التحديات والمعوقات، كان من أبرزها تلك المرتبطة بالبيئة المحيطة والسلطات المحلية، فقد أدى تعاقب السيطرة على المنطقة، وسعي كل طرف من الأطراف إلى تأسيس نظام إداري جديد فيها، الى نسف كل القوانين والأنظمة الإدارية والحوكمية القديمة، وعدم اعتماد نظام اقتصادي للمؤسسات المحلية المعنية، مثل المكاتب المالية في المجالس المحلية، ومديريات التجارة والتراخيص، وغرف التجارة والصناعة. أضف إلى ذلك ضعف إدراك هذه المؤسسات ومكونات المجتمعات المحلية الأخرى بمختلف مسمياتها للأهمية الاستراتيجية لمشاريع سبل العيش المعتمدة على برامج التمويل الأصغر. كما واجهت منظمات المجتمع المدني جملة من التحديات كان من أبرزها عدم تمكن بعضها من التمييز بين معايير الضعف والاستحقاق، بالإضافة إلى تكرار الأنشطة والتدخلات ذاتها، ما أدى لإغراق السوق المحلية بمهن متكررة. إلى جانب قصر دورة حياة المشروعات الممولة بالمنح غير المستردة، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على النتيجة المرجوة من هذه المشروعات. كما برز في هذا السياق التحديات ذات الصلة بالمستفيدين ومدى وجود رغبة حقيقية لديهم في تأسيس أو تطوير مشروعاتهم، وعدم الخلط بين مفهومي الاستجابة وسبل العيش، ومدى التزامهم بتنمية مشروعاتهم والاستمرار فيها.

المقدمة

تعد مشاريع سبل العيش مرحلة انتقالية بين مرحلة الاستجابة الطارئة ومرحلة الاستقرار وإعادة الإعمار، وتستهدف المجتمعات التي بدأت بتجاوز مرحلة الصراعات والحروب مثل منطقة الباب، والتي بدأت تميل للاستقرار بعد تحريرها من سيطرة تنظيم داعش عام 2017م. كما ويعد التمويل الأصغر من الأدوات الفعالة التي تسهم في مساعدة الفئات الفقيرة على تحسين دخلها ومستوى معيشتها وتوفير فرص عمل متزايدة، ويعد أكثر القطاعات قدرة على خلق فرص عمل وبتكلفة استثمارية متدنية، الأمر الذي يجعله خير وسيلة للتخفيف من البطالة ومحاربة الفقر. ورغم تنفيذ العديد من برامج التمويل الأصغر في المنطقة لتنمية مشروعات سبل العيش، إلا أن هناك إشكاليات على مستويات عدة، أدت بمجموعها لعدم تحقيق تلك البرامج للأثر المرجو منها. وقد وتنوعت الإشكاليات بين مراحل تقديم مقترحات المشروعات من قبل المستفيدين، إضافة لمعايير اختيار المستفيدين، وآليات التنفيذ، وإشكالية الوصول للمستفيد الحقيقي من البرامج المقدمة. وتجدر الإشارة في سياق هذه الورقة إلى أن الغرض من مشاريع سبل العيش محاولة إحداث تعافٍ مبكر على مستوى المجتمع المحلي، وصولاً لمرحلة إعادة الإعمار. وبالتالي فإن أي قصور في تنفيذ المشروعات بالشكل الأمثل، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، سيؤدي الى نتائج سلبية على المجتمع المحلي. وبالتالي تهدف الورقة للوصول لإجابات حول ماهية التحديات التي واجهت مشاريع سبل العيش في منطقة الباب في الفترة ما بين 2018 – 2023، وما معوقات التنفيذ، ثم تناقش الحلول التي من الممكن اتباعها لتحقيق أهداف مشاريع سبل العيش في المنطقة.

إنّ غياب مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة الرسمية عن منطقة الباب منذ تحريرها عام 2017 وحتى الوقت الحاضر، يمثل أحد أبرز التحديات التي تفرض نفسها في سياق تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وهذا ما أدى لبروز منظمات المجتمع المدني، والتي حاولت منذ تواجدها في هذه المناطق بدءاً من عام 2018، أن تلعب دوراً هاماً في تقديم برامج التمويل المتناهي الصغر، في ظل غياب المؤسسات المالية الرسمية، وذلك من خلال ما يعرف بالتدخلات الإنسانية القائمة على

النقد[1]، وبالتالي تمثل هذه المنظمات مؤسسات غير رسمية للتمويل الأصغر، وقد بلغ عددها إحدى عشرة منظمة، شملت كلاً من: إحسان للإغاثة والتنمية، أورانج، بنفسج، أكتد، شفق، تكافل الشام، بنيان، الهلال الأحمر القطري، شام الإنسانية، الشرق الأدنى، هيئة الإغاثة الإنسانية (IYD)[2].

تواجه منطقة الباب في شمال غرب سورية تحديات كبيرة فيما يرتبط بالتمويل الأصغر من مختلف الجوانب ذات الصلة، وذلك بسبب هشاشة الأوضاع الأمنية والاقتصادية والحوكمية، بالإضافة لتفاوت نسبة وحجم التمويل المطلوب مع محدودية ما يتم تقديمه. وعليه تبرز هنا مجموعة من التساؤلات في هذا السياق:

- كيف كان واقع مشاريع سبل العيش المعتمدة على التمويل الأصغر في منطقة الباب ضمن النطاق الزماني للدراسة؟
- ما أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ تلك المشاريع؟
- ما مدى كفاءة أصحاب المصلحة (منظمات مجتمع مدني – سلطات محلية – مجتمع وبيئة محلية- مستفيدين) في توفير المقومات اللازمة لتحقيق هذه المشاريع لأهدافها؟
- ما التطورات التي حصلت على قوانين وإجراءات التمويل الأصغر بعد عام 2018؟

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الأنسب لمثل هذا النوع من البحوث، من خلال تجميع البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتفسيرها، وتحليلها. وتم الاعتماد على أداتي المقابلة المعمقة شبه المهيكلة، والملاحظة كأداتين رئيسيتين في الحصول على البيانات. وقد تم إجراء عشر مقابلات مع أصحاب المصلحة لبرامج التمويل الأصغر (عاملون في المنظمات – مستفيدون – عاملون في السلطات المحلية)، إلى جانب الاعتماد على بعض المصادر الثانوية ذات الصلة.

[1] محمد العبدالله (2023)، حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري.. الواقع والتحديات: دراسة تحليلية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.

[2] مقابلة معمقة قام بها الباحثان مع مدير الخدمات الاجتماعية في مدينة الباب بتاريخ 11-12-2023.

يتكون مجتمع الدراسة من المنظمات غير الحكومية العاملة في منطقة الباب، والتي عملت على تنفيذ برامج التمويل الأصغر لمشاريع سبل العيش خلال فترة الدراسة، إلى جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ببرامج التمويل الأصغر. وقد بدأت بعض المنظمات نشاطها في هذه المنطقة منذ عام 2018 حتى الوقت الحاضر، وحصلت على تسجيل رسمي في تركيا وفقاً لقانون الجمعيات التركي، وقد بلغ عددها تقريباً إحدى عشرة منظمة. وقد تم اختيار العينة بشكل قصدي، وتكونت من مجموعة من الأفراد العاملين في ست من هذه المنظمات، بمعدل مقابلة مع كل منظمة، بالإضافة لعدد من المستفيدين والعاملين في السلطات المحلية بلغ عددهم 4 أفراد، وقد بلغ عدد أفراد العينة 10 عناصر.

أولاً: الواقع الاقتصادي في منطقة الباب

اعتمدت منطقة الباب وريفها سابقاً (قبل عام 2018) بشكل كبير على الزراعة، التي كانت بمثابة الحلقة الأولى في سلاسل القيمة الاقتصادية للأسواق المحلية[3]، والتي من خلالها يتحرك السوق المحلي وتنتقل العجلة إلى الصناعة، ومن ثم إلى التجارة. ولكن بعد تحرير المنطقة من سيطرة تنظيم داعش، ونتيجة سيطرة قوات الحكومة السورية على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية جنوب المدينة، بالإضافة إلى سيطرتها على مصادر المياه الرئيسة للمنطقة، بما فيها محطة مياه عين البيضا التي تقع جنوب المدينة بحوالي 13 كم[4]، تراجعت الزراعة بشكل ملحوظ، أضف إلى ذلك ضيق المنطقة، وفقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، مما اضطر غالبية سكان المدينة والمهجرين المقيمين فيها بعد التحرير إلى التحول باتجاه العمالة بنسبة كبيرة. كما اتجه أصحاب رؤوس الأموال ممن كانوا يعملون في قطاع الزراعة للعمل في قطاعي التجارة والصناعة، رغم الصعوبات التي اعترضت عملهم بعد تحرير المنطقة، وإعادة تأهيل بنيتها التحتية ومرافقها العامة وتحديداً في بداية عام 2018، فقد عانى هذان القطاعان من ضعف الأسواق، وقلة تصريف المنتجات للمصانع، وصعوبة الحركة والتنقل بين المدن، بسبب هشاشة الوضع الأمني، وانتشار

[3] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع مدير أحد المراكز بالمنظمات المنفذة لقطاع التعافي – مشاريع سبل العيش في منطقة الباب بتاريخ 2023-12-20.

[4] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع مدير الخدمات الاجتماعية في مدينة الباب بتاريخ 11-12-2023.

السرقات، وحالات الخطف لسائقي السيارات والشاحنات، لطلب مبالغ مالية مقابل إطلاق سراحهم[5]. وتعزى هذه الهشاشة لحداثة تشكيل المؤسسات الأمنية في هذه المنطقة، وعدم قدرتها على ضبط المنطقة بالمستوى المطلوب، نظراً لكثرة الاحتياج وضعف الإمكانيات والخبرات لدى العناصر والإداريين المسؤولين عن إدارة تلك المؤسسات.

أدى تشكيل غرفة التجارة والصناعة في مدينة الباب عام 2019 لحل العديد من المشكلات التي كانت تعترض التجار والصناعيين، وذلك بعد تواصلها مع غرفة تجارة ولاية غازي عينتاب التركية. فتم حل عدد من الأمور خاصة بعد الاعتماد على نظام الترانزيت عبر الأراضي التركية، وقد شكل ذلك أحد الحلول لعائق تصدير المنتجات، فتم نقلها إلى دول تتشابه حالتها الأمنية والسياسية مع الحالة السورية، مثل "ليبيا-السودان-العراق إلخ...."، ودول عربية أخرى مثل الجزائر التي ما تزال ترغب باستيراد بعض السلع والمواد المصنعة في سورية مثل حفارات آبار المياه، ومطاحن البن، ومعدات الأفران، كما تمكنت غرفة التجارة والصناعة من تنظيم آلية عمل ودخول تجار المنطقة إلى تركيا للمشاركة في المعارض التي أقيمت بالولايات التركية، وعرض منتجاتهم والتسويق لها، ومن خلال تلك المعارض أتيحت لهم الفرص للتواصل مع تجار آخرين من دول مختلفة وعقد صفقات تجارية معهم. وما تزال المؤسسات المعنية بالقطاعين الصناعي والتجاري تسعى لتذليل العقبات وحل المشكلات التي تعترض عمل التجار والصناعيين، وتشجيع التجار المغتربين بتركيا ودول المهجر للعودة والاستثمار ضمن المنطقة، وفقاً للإمكانيات والظروف المتاحة. وقد مثلت دعوة وفد المستثمرين العرب لزيارة المنطقة في شهر أيلول 2022 بادرة جيدة من الممكن أن تسهم في تعزيز الاستثمار بالمنطقة[6].

[5] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع "خالد" وهو أحد المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر لإحدى المنظمات المنفذة - قرض مسترد في مدينة الباب 19-12-2023.

[6] فراس كرم، وفد من المستثمرين العرب الأميركيين يزور مناطق شمال غربي سورية، جريدة الشرق الأوسط، 2022/09/14.

ثانياً: جوانب قوة الاقتصاد في مدينة الباب وريفها وواقع برامج التمويل الأصغر

تتألف منطقة الدراسة من مدينة الباب مركز المنطقة والقرى والأرياف التابعة لها، وبالإضافة إلى بلدات بزاعة وقباسين وما يتبع لهما من قرى وأرياف أيضاً، ضمن التقسيمات الإدارية الأخيرة بعد تحرير المنطقة من قبل فصائل الجيش الوطني والجانب التركي. أي إن المنطقة ممتدة ومتنوعة ما بين مدينة الباب وريفها. وبالتالي هناك جوانب قوة اقتصادية تتمتع بها كل وحدة إدارية بحسب طبيعتها الجغرافية ونمط بنائها. وبالرغم من تراجع القطاع الزراعي ضمن المنطقة إلا أن هناك بعض البلدات ما زالت تعتمد على الزراعة البعلية وحتى المروية منها كما في بلدات قباسين وبزاعة، ومن أشهر محاصيلها القمح والشعير والعدس، والأشجار المثمرة مثل الزيتون والعنب، وزراعات مروية مثل البطيخ والثوم والبصل والبندورة والخيار، وغيرها من المحاصيل الأخرى، بالإضافة الى اعتماد تلك المناطق على تربية المواشي مثل الأغنام والماعز والأبقار[7].

تعتمد مدينة الباب بشكل رئيس على الصناعة والتجارة، وتتميز بكثرة الورشات الصغيرة والمتوسطة، وعدد من المصانع ضمن المدن والمناطق الصناعية، وهذا ما جعل المنظمات العاملة ضمان مشاريع التمويل الأصغر وسبل العيش تعتمد على سياسية معينة للتدخلات النقدية، وتحدد نوعية وطبيعة التدخل بحسب المنطقة والوحدة الإدارية، فقامت العديد من هذه المنظمات بدعم مشاريع تربية الثروة الحيوانية، ومنها توزيع أبقار وماعز ضمن القرى والأرياف، في حين قامت منظمات أخرى بتقديم التمويل لإدخال أصناف وزراعات جديدة مثل زراعة الآزولا التي تقدم كعلف للحيوانات والمواشي، مستهدفة دعم قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في آن واحد. أما في مراكز المدن، فقد عمدت المنظمات لتقديم تمويلات تعتمد على القروض المستردة والمنح غير المستردة لدعم مهن وصناعات مختلفة، ودعم مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، منها مشاريع قائمة وأخرى جديدة، ومن أبرز هذه التدخلات: تقديم تدريبات ومعدات لتصفيف الشعر والخياطة، وصناعة الألبان والأجبان، وحياكة الصوف للسيدات، وتدريبات وتقديم معدات أيضاً للرجال تتضمن تدريباً

[7] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع مدير أحد المراكز بالمنظمات المنفذة لقطاع التعافي – مشاريع سبل العيش في منطقة الباب بتاريخ 2023-12-20.

على الحلاقة الرجالية، وصيانة الأجهزة الإلكترونية، وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية والكهرباء المنزلية، بالإضافة الى تقديم تمويل لمشاريع أخرى مثل افتتاح محال لبيع المواد الغذائية، وبيع الخضروات والفواكه[8].

وبالتالي فإن سياسية التدخلات النقدية من قبل المانحين والمنظمات المحلية العاملة بالمنطقة تنوعت بحسب الطبيعة الجغرافية والسكانية للمنطقة المراد العمل بها، وتركزت على ما يلائم السكان المحليين، ولكن هذه التدخلات اتسمت بالتكرار والتشابه، وهذا أدى الى إغراق الأسواق المحلية بالمهن نفسها، وعدم ابتكار أساليب ومهن جديدة ضمن هذه التدخلات، والتي كان من شأنها أن تساعد على النهوض أكثر بالمجتمعات المحلية وتحقيق جدوى اقتصادية أكبر[9].

تمتاز منطقة الباب بتنوع العنصر البشري، وتعدد الخبرات التي قدمت إليها بعد عام 2017، فقد تكاملت الخبرات والجهود بين المقيمين والمهجرين، وزاد عدد السكان بشكل ملحوظ، بالرغم من خروج المنطقة حديثاً من معارك أدت الى نزوح عدد كبير من سكانها الأصليين إلى مناطق متفرقة ضمن منطقة شمال غرب سورية وتركيا، ويبين الجدول رقم (1) بعض المؤشرات ذات الصلة بالسكان. وبالتالي تمثل القوى البشرية في هذه المنطقة أحد نقاط القوة التي أثرت بشكل إيجابي على الحياة الاقتصادية، على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة التي تخطت حاجز 85% [10]. أما عدد سكان بلدة قباسين والقرى والمخيمات التابعة لها، والتي تقع ضمن منطقة الدراسة أيضاً، بحسب إحصاء مديرية الخدمات الاجتماعية التابعة للمجلس المحلي بالمدينة، والذي صدر بداية العام الحالي، بلغَ (94535 نسمة)، موزعون بحسب الجدول رقم (1) أيضاً، ولم يتضمن الإحصاء الذي حصل عليه الباحثان من المجلس المحلي في قباسين نسبة الفئات العمرية. وبحسب إحصاء غير رسمي لنسبة البطالة حصل عليه الفريق من مديرية الخدمات الاجتماعية تُقدر بالمدينة وقراها والمخيمات التابعة لها ما بين 85 -90%. وبالتواصل مع مديرية النفوس والأحوال المدنية في المجلس

[8] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع منسق مشروع تعافي في منظمة بنيان - منطقة الباب بتاريخ 14-12-2023.

[9] المرجع السابق.

[10] حسب الإحصاء الأخير الذي نظمته مديرية الأحوال المدنية التابعة للمجلس المحلي لمدينة الباب في عام 2021، "ولم يصدر إحصاء جديد رسمي من المديرية أو جهة أخرى تابعة للمجلس المحلي بعد عام 2021"، بالمقابل لم يتمكن فريق البحث من الحصول على إحصائية رسمية لنسبة انتشار البطالة ضمن مدينة الباب وريفها، وأثناء إجراء مقابلة مع أحد العاملين بمديرية الخدمات الاجتماعية بمدينة الباب قدر نسبة البطالة بما يقارب 85% من إجمالي عدد السكان.

المحلي في بلدة بزاعة، حصل الفريق على الإحصاء الأخير للمدينة والقرى التابعة لها حتى تاريخ 2024/08/31، وبلغ عدد السكان الإجمالي (75159 نسمة)، موزعين ضمن الحقول المخصصة بحسب الجدول رقم (1)، وبحسب إحصائية غير رسمية حصل عليها الفريق من مدير النفوس بالمجلس المحلي بلغت نسبة البطالة ببلدة بزاعة ما يقارب 85% من إجمالي عدد السكان.

جدول (1) يبين بعض المؤشرات ذات الصلة بمنطقة الباب

الوحدة الإدارية	العدد الإجمالي للسكان	عدد المهجرين	عدد المقيمين	الفئة العمرية				نسبة البطالة بشكل تقريبي	المجموع الإجمالي لعدد سكان منطقة الدراسة
				أقل من 6	(12-7)	(13-18)	أكبر من 18		
مدينة الباب والقرى والمخيمات التابعة لها	121273	61832	59441	23357	19456	11650	18225	%85	290.967
مدينة قباسين والقرى والمخيمات التابعة لها	94535	49706	44829	-	-	-	-	85 – 90%	
مدينة بزاعة والقرى والمخيمات التابعة لها	75159	36117	39042	-	-	13693	27386	%85	

المصدر: تم إعداد الجدول وفقاً لكل من المجلس المحلي في مدينة الباب، ومديرية النفوس في المجلس المحلي في بلدة بزاعة، ومديرية الخدمات الاجتماعية في المجلس المحلي في بلدة قباسين.

ولدى جمع الأرقام التي تم الحصول عليها، يتبين بأن مجموع عدد السكان بمنطقة الدراسة 290967 ألف نسمة، نصفهم تقريباً من المهجرين الوافدين إلى المنطقة من محافظات ومدن مختلفة، وتتراوح نسبة البطالة ما بين 85-90% في منطقة الدراسة كاملة، كما يلاحظ عدم وجود جهة رسمية مختصة موحدة لكل المجالس المحلية يصدر عنها لوائح وأرقام رسمية لعدد السكان وتوزعهم. ونجد تفاوتاً في الإحصاءات بين المجالس المحلية ونوع الجهات التي تصدر الإحصاء كمديريات النفوس والخدمات الاجتماعية، وهذا يعد خللاً حوكمياً وإدارياً، لما للإحصائيات من أهمية بالغة في أعمال المجالس المحلية، والمنظمات العاملة بالمنطقة.

في سياق تناولنا لموضوع التدخلات النقدية في منطقة الباب سواءً لحجم الكتلة النقدية أم وفق أنواع وتوزع التمويل، نجد أنه ليس هناك إحصائيات دقيقة لحجم الكتلة النقدية التي تم تقديمها في منطقة الباب خلال فترة الدراسة (2018- 2023)[11]، لكن بالإمكان الوصول لأرقام تقريبية، وذلك من خلال حصر المنظمات التي عملت في الإطارين الزماني والمكاني، وقيمة ونوع تدخل كل منها. وربما يرجع عدم وجود إحصائيات دقيقة لعدم وجود مديرية تعنى بهذا القطاع في المجالس المحلية، وإنما يدار الملف من قبل مديرية الخدمات الاجتماعية، وهي ذاتها المسؤولة عن قطاع الاستجابة. ومن الممكن الإشارة هنا إلى أن عدد المنظمات التي عملت خلال فترة الدراسة ضمن أنشطة التمويل الأصغر متضمنة المنح غير المستردة، والقروض، والنقد مقابل العمل، هو إحدى عشرة منظمة كما أسلفنا في بداية هذه الورقة. وبالتالي يمكن حصر الحديث عن الكتلة المالية التقريبية لثلاثة أنواع من الأنشطة: المنح غير المستردة، القروض، والنقد مقابل العمل. أما المنح غير المستردة فقد تم تنفيذ أنشطة ومشاريع مختلفة، منها ما تضمن تدريباً مهنياً، ومنها ما استقطب أصحاب المهن وتم تقديم منح مباشرة لهم. ووفقاً لبعض التقديرات بلغ حجم الكتلة النقدية التي قُدمت خلال فترة الدراسة حوالي مليون دولار[12]،مع الإشارة إلى أن هذا المبلغ يشير للكتلة النقدية الصافية التي تم منحها للمستفيدين دون الحديث عن مصاريف إدارية أخرى للمشروعات الممولة[13]. أما مشاريع القروض

[11] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع مدير الخدمات الاجتماعية في مدينة الباب بتاريخ 11-12-2023.

[12] المرجع السابق.

[13] لم يتم حساب المبالغ الأخرى التي ترد في ميزانية المشروع، من مثل: الرواتب وأجور المواصلات والخدمات والمستهلكات، والتي في عمومها قد تصل نسبتها إلى 30% من ميزانية المشروع، بينما تبقى نسبة 70% هي التي نتحدث عنها في سياق الكلام. وذلك من خلال جمع الأرقام التي وردت في المقابلات المعمقة مع العاملين في السلطات المحلية.

المستردة فتبلغ الكتلة النقدية التي يتم العمل عليها إلى اليوم حوالي 300 ألف دولار أمريكي، بينما تعد كتلة وحجم مشاريع النقد مقابل العمل ضئيلة مقابل غيرها، فلا تتجاوز مائة ألف دولار خلال فترة الدراسة في منطقة الباب، وغالباً ما تأتي كنشاط مرافق لمشاريع المنح[14]، كما يبين جدول رقم (2).

جدول (2) يبين بعض المؤشرات ذات الصلة بمشاريع منظمات المجتمع المدني العاملة في منطقة الباب خلال فترة الدراسة مقدرة بالدولار الأمريكي

م	اسم المنظمة	حجم المشروع	قيمة المنحة	عدد المستفيدين	نوع المشروع	ملاحظات
1	إحسان للإغاثة والتنمية	180000	900	200	منحة غير مستردة	
2	الهلال القطري	220000	900	250	منحة غير مستردة	توزيع أبقار
3	تكافل الشام	80000	900	90	منحة غير مستردة	مرفق بتدريب مهني
4	أكتد	100000	1100	90	منحة غير مستردة	
5	شفق	160000	900	180	منحة غير مستردة	
6	بنيان	100000	500	200	منحة غير مستردة	مرفق بتدريب مهني
7	أورانج	50000	500	100	منحة غير مستردة	مرفق بتدريب مهني
8	بنفسج	50000	500	100	منحة غير مستردة	
9	هيئة الإغاثة الإنسانية	50000	500	100	منحة غير مستردة	دعم الثروة الحيوانية
10	الشرق الأدنى	220000	400-3000	220	قروض مستردة	
11	شام الإنسانية	90000	1500-3000	60	قروض مستردة	

المصدر: تم إعداد الجدول وفقاً لبعض البيانات التي جمعها الباحثان من بعض الجهات المحلية والمنظمات العاملة في منطقة الباب

[14] يتم التعامل مع مستفيدي النقد مقابل العمل بنظام اليومية، فيتم تقديم مبلغ يتراوح بين 4-7 دولار عن كل يوم عمل، ولا تتجاوز عادة أنشطة هذا النوع شهرين أو ثلاثة أشهر، وعدد المستفيدين لا يزيد عن مائة مستفيد في النشاط الواحد، وذلك في أعمال بسيطة لا تحتاج مزيداً من الخبرة. من مقابلة معمقة مع موظف مشروع تعافٍ في منظمة تكافل الشام في منطقة الباب بتاريخ 27-4-2024.

يمكن القول إن التدخلات النقدية التي جرت خلال فترة الدراسة لم يكن حجمها بالمستوى المطلوب، وذلك لاعتبارات عدة، أولها: أن غالب هذه المشاريع التي تم دعمها يصنف بأنه متناهي في الصغر، وهذا ما صعّب فكرة المنافسة في السوق في منطقة مثل منطقة الباب[15]، وثانيها: عدم وجود الرغبة الحقيقية لدى المستفيد بانطلاق مشروعه، وهذا بالضبط ما دفع بعضهم للتوجه نحو القروض المستردة والتي بدأت عام 2019م، فمن السهل الوصول للمستفيد الذي يريد فعلاً العمل، ولا يتعامل مع المنحة وكأنه مبلغ مساعدة إنسانية. أما ثالثها: فهو ابتعاد المنح أحياناً عن حاجة السوق، كما في المنح التي تقدم لأصحاب الخبرة، وعدم كفاية التدريب المهني بالنسبة لمشروعات سبل العيش المنتهية بتقديم منحة. ويتمثل السبب الأخير في سوء استخدام هذه المنح من قبل المنظمات، وضعف آلياتها في محاولة الوصول إلى المستفيد الحقيقي[16].

لهذه الأسباب وغيرها نجد أن درجة التزام المستفيدين الذين حصلوا على منح غير مستردة بالبقاء ضمن السوق والمنافسة قليلة، مقارنة بمن حصل على قروض مستردة، والذين كانت درجة التزامهم وعملهم أكبر[17]. أما مشاريع النقد مقابل العمل، فقد استقطبت الأيدي العاملة البسيطة بأعمال تحتاج خبرة بسيطة ولفترة محدودة، لكن سرعان ما يعود المستفيدون منها للوقوع في براثن البطالة بنوعيها المقنعة والحقيقية[18]، وبالتالي يمكن القول: إن هذه التدخلات قد ساهمت بالحد جزئياً ولفترة محدودة من البطالة بالنسبة للمنح غير المستردة والنقد مقابل العمل، بينما كان أثرها الإيجابي أكثر وضوحاً في مشروعات القروض المستردة، من خلال تطور الأعمال وسياق المتابعة وتقديم المشورة. أما أثر التدخلات في تخفيف معدلات الفقر فهناك تحسن نسبي من الممكن لمسه في السوق، فالمستفيد سواء استمر في مشروعه أم توقف فهو قد استفاد ولو بشكل جزئي من مبلغ المنحة، لكن الأثر العام بعد خمسة أعوام من تعدد الأنشطة كان محدوداً، نظراً لضعف حجم الكتلة النقدية إزاء الحاجة الكبيرة لتغطية احتياجات المنطقة من التمويل الأصغر.

[15] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع خبير مطلع على مشاريع التمويل الأصغر في منطقة الباب، بتاريخ 25-4-2024.

[16] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع أحد العاملين في منظمة الهلال الأحمر القطري قطاع التعافي في منطقة الباب بتاريخ 29-4-2024.

[17] المرجع السابق.

[18] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع موظف مشروع تعافي في منظمة تكافل الشام في منطقة الباب بتاريخ 27-4-2024.

ثالثاً: تحديات تمويل مشروعات سبل العيش

1. التحديات ذات الصلة بالبيئة والسلطات المحلية

تعاقبت على منطقة الباب وما حولها العديد من الجهات في السيطرة على إدارتها عسكرياً ومدنياً، إذ سيطر عليها الجيش السوري الحر في بداية عام 2012، بعد طرد قوات النظام السوري منها عقب معارك عدة حصلت بين الطرفين. وفي تلك الفترة تم تأسيس المجالس المحلية عوضاً عن مجالس البلديات السابقة لتقديم خدمات متنوعة للأهالي، ولكن كان دورها مقتصراً على إحصاء السكان، وتقديم خدمات إغاثية متنوعة، وأخرى تتعلق بالنظافة العامة، والجانب الطبي، بالتنسيق مع الجمعيات الخيرية والمتبرعين الأفراد من المقيمين بالمنطقة والمغتربين خارجها[19]. واستمرت سيطرة كتائب الجيش الحر والمجالس المحلية حتى نهاية عام 2013، ومن ثم سيطر تنظيم داعش على المنطقة بالكامل، وعمل على تغيير القواعد والأسس الإدارية والحوكمية كافة، التي وضعت سابقاً، فتم حل المجالس المحلية، وإدارة المنطقة من قبل أشخاص معينين من قبل التنظيم، كما تم إيقاف الأنشطة الخدمية والإدارية كافة، التي كانت تنفذ سابقاً[20].

استمرت سيطرة التنظيم حتى بداية عام 2017، وتلا ذلك تحرير المنطقة من قبل فصائل الجيش الوطني السوري مدعوماً بتدخل مباشر من قبل الجيش التركي لقيادة العمليات العسكرية، ولتدخل المنطقة بعدها مرحلة جديدة مختلفة كلياً لحوكمة المؤسسات وإدارتها، وتراجع المستوى الأمني والاقتصادي للبيئة المحلية عموماً. فقد أدت العمليات العسكرية إلى دمار كبير طال البنى التحتية والأسواق، كما فقد الكثير من الأهالي منازلهم بعد تدميرها بفعل القصف واضطرارهم لإعادة بنائها كلياً أو إصلاحها من جديد، مما أدى إلى خسارة الكثير من المدخرات المالية التي كانت لدى الطبقة المتوسطة التي كانت تشكل النسبة الأكبر من المجتمعات المحلية، وظهور فجوة طبقية واضحة بين السكان ما بين الطبقة الفقيرة التي تحولت لمعدمة لاحقاً والطبقة الغنية.

[19] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع أحد المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر لإحدى المنظمات المنفذة - قرض مسترد في مدينة الباب 19-12-2023.

[20] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع مدير الخدمات الاجتماعية في مدينة الباب بتاريخ 11-12-2023.

ظهرت آثار هذه التقلبات الأمنية والاقتصادية والحوكمية لاحقاً في الفترة ما بعد عام (2018)، وأثَّرت بشكل واضح على البيئة المحلية وعلى قدرة أصحاب المصلحة المعنيين من تنفيذ مشاريع سبل العيش المعتمدة على التمويل الأصغر، وعمل كل طرف من الأطراف التي سيطرت على المنطقة على تأسيس نظام إداري جديد فيها، ما أدى الى نسف كل القوانين والأنظمة الإدارية والحوكمية القديمة، حتى لو كان بعض منها ذا أثر إيجابي للمنطقة. وقد نتج عن ذلك عدم اعتماد نظام اقتصادي للمؤسسات المحلية المعنية مثل المكاتب المالية بالمجالس المحلية، ومديريات التجارة والتراخيص، وغرف التجارة والصناعة التي شكلت مؤخراً، وإلى عدم وجود مؤسسة أمنية أو عسكرية واحدة مسؤولة عن ضبط الأمن يمكن مساءلتها في حال حدوث تقصير أو تراخي في ضبط الاستقرار الأمني، كما في بعض المدن الأخرى من منطقة شمال غرب سورية.

في السياق ذاته، لم تع المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمعات المحلية الأخرى بمختلف مسمياتها ضمن منطقة الدراسة الأهمية الاستراتيجية لمشاريع سبل العيش المعتمدة على التمويل الأصغر، فقد كان المناخ الاستثماري العام بهذه المناطق دون المستوى المطلوب لجذب الاستثمارات بمستوياتها المختلفة، متأثراً بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والمالية والاجتماعية غير المستقرة وما تحمله من مخاطر ذات صلة بالاستثمارات والعائدات المتوقعة منها[21]. كما أثرت حالة التعافي الاقتصادي المبكر في البيئة المحلية ضمن هذه المناطق في مدى انتشار الفرص المواتية للاستثمارات المولدة لمشروعات سبل العيش، فما يزال التعافي المبكر في مراحله الأولى، مع تباين حالته وحركيته بين القطاعات الاقتصادية في مناطق الشمال السوري بشكل عام، فعلى مدار الأعوام الماضية أثرت حالة التعافي في تكوين البيئة الاقتصادية المناسبة لاحتضان المشروعات المتناهية الصغر على مدى واسع، وبقيت هذه المشروعات محصورة بشكل أساسي في قطاعات التجارة والخدمات والصناعات الحرفية وفي مناطق جغرافية محددة، إلى جانب ذلك، ترافقت حالة تأخر التعافي مع مستوى حوكمي غير فاعل فيما يرتبط بهذا النوع من المشروعات، وبدا ذلك بشكل واضح في غياب السياسات المشجعة للاستثمارات الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل خاص. ولوحظ خلال الأعوام الماضية كذلك اهتمام السلطات المحلية بالاستثمارات ذات الأحجام المتوسطة والكبيرة، على حساب

[21] محمد العبد الله، (2023). محددات نجاح المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص في الشمال السوري، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، كونها أكثر فائدة للاقتصادات المحلية وفق رؤيتها، وتجلى ذلك بشكل واضح في تأسيس عدد من المدن الصناعية في مناطق "درع الفرات"، ومنها المدينة الصناعية في مدينة الباب في عام 2018 التي تعد أكبر هذه المدن[22]، وكذلك الجهود المبذولة من قبل المجالس المحلية بالمنطقة لجذب المستثمرين لهذه المناطق، في سعي منها لتوطين الاستثمارات الكبيرة الحجم، وتحريك العجلة الاقتصادية، إلا أن محاولتها لم تثمر وفق المرتجى حتى الوقت الحاضر، لعوامل ترتبط بالمناخ الاستثماري غير المشجع، وبالتالي فقدت المنطقة عموماً قيمة مضافة كبيرة كان من الممكن التعويل عليها للتخفيف من حدة البطالة ومستويات الفقر، وتنشيط سوق العمل والحياة الاقتصادية بشكل عام، على اعتبار أن هذا النوع من المشروعات الأنسب للسياق المحلي ضمن هذه المناطق، نظراً لما تمتاز به من امتصاصها للصدمات، والقدرة على البقاء والاستمرار في الاقتصادات المضطربة وغير المستقرة[23].

كما أن عدم فاعلية الجانب الحوكمي بمختلف أشكاله بعمل أصحاب المصلحة المعنيين (سلطات محلية- منظمات غير حكومية)، انعكس سلباً بشكل واضح على مدى قدرة أفراد المجتمعات المحلية على التمييز بين مشاريع الاستجابة الإنسانية ومشاريع سبل العيش المعتمدة على التمويل الأصغر، ولوحظ أن نسبة 90% من المستفيدين من التمويل الأصغر تعاملوا مع المنح المستردة وغير المستردة، معاملة القسائم النقدية (الكاش) التي تتراوح قيمتها بين 65 - 150دولاراً، ويرجع ذلك لقصر دورة حياة هذا النوع من المشروعات، وقصر أمد فترة المراقبة والتقييم التي تنفذها كوادر المنظمات والتي لا يتجاوز معظمها فترة الثلاثة أشهر. وبالتالي يقوم المستفيدون بصرف المبالغ الممنوحة بحسب حاجتهم الشخصية وليس بحسب ما تم الاتفاق عليه مسبقاً مع الكوادر المنفذة[24].

كما أن التركيبة الجديدة للمجتمعات المحلية ضمن منطقة الدراسة (النازحون والمقيمون)، فرضت على المنظمات وضع سياسة حساسة للتكيف معها بهدف تقليل التوترات التي قد تنشأ عن توزيع الموارد المالية المخصصة لتلك المنطقة بين هذين المكونين المجتمعيين، وقد لجأت المنظمات إلى

[22] خالد الخطيب، "درع الفرات" حكومات محلية تدعمها تركيا، جريدة المدن، 01-07-2018: https://goo.gl/R9Uzic

[23] محمد العبدالله (2023)، محددات نجاح المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص في الشمال السوري، مرجع سابق.

[24] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع موظف مشروع تعافٍ في منظمة تكافل الشام في منطقة الباب بتاريخ 27-4-2024.

مقاربة النسب عند اختيار أعداد المستفيدين ما بين النازحين والسكان الأصليين[25]، على الرغم من أن نسبة النازحين قد تتجاوز نسبة السكان الأصليين في بعض مدن الدراسة كمدينة الباب، إذ يعد النازحون الفئة الأكثر حاجة للحصول على هذا النوع من التمويلات، وخشية الاصطدام مع أهالي المنطقة ومع السلطات المحلية المعنية بهذا الجانب. وهذا بدوره أثر على مدى التزامها الكامل بحوكمة عملها في هذا القطاع، كالاستحقاق المباشر للمستفيدين، ومدى مطابقتهم للشروط والمعايير الموضوعة من قبل المنظمات والمانحين[26].

ومن جانب آخر لوحظ أن السلطات المحلية بمختلف مسمياتها، وخاصة المجالس المحلية والمديريات التابعة لها، لم تسهم بعمليات التمويل الأصغر لمشروعات سبل العيش، ولم تدخر جهداً لتأسيس مؤسسات مختصة بتمويل هذا النوع من المشروعات[27]. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن القضاء في منطقة الدراسة يعاني من ضعف حوكمي وإداري واضح، وتعمل جميع المحاكم بمختلف مسمياتها على القوانين السورية القديمة، ومنها دستور عام 1949 وباقي التشريعات التي تم سنها قبل عام 2011، وقد خلت تلك الأحكام والقوانين من وجود نص قانوني واضح يضبط آليات التمويل الأصغر والتدخلات القائمة على النقد، ولا يوجد ما يلزم أصحاب المصلحة المعنيين بالالتزام بتعهداتهم، وخاصة المستفيدين والعاملين بالمنظمات في حال حدوث خلل ما أثناء وبعد التنفيذ، وهذا ما فتح المجال لتقليل أهمية التمويل الأصغر المقدم في هذه المنطقة[28].

2. التحديات ذات الصلة بمنظمات المجتمع المدني

بدأت المنظمات المحلية والدولية عملها في قطاع مشاريع سبل العيش المعتمدة على التمويل الأصغر في بداية عام 2018، أي بعد تحرير المنطقة من تنظيم داعش بحوالي العام. وركزت تلك المنظمات في تدخلاتها على قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، التي كان من الصعب ضبطها والتأكد من استدامتها لاحقاً بعد الانتهاء من التوزيع، فقد قام غالبية المستفيدين ببيع رؤوس المواشي التي تم توزيعها لهم

[25] محمد العبد الله، (2018). واقع سبل العيش في مخيمات النزوح: دراسة حالة في مناطق الشمال السوري، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

[26] مقابلة معمقة مع خبير اقتصادي قام بها فريق البحث على منصة الزووم، بتاريخ 2024/2/18.

[27] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع خبير مطلع على مشاريع التمويل الأصغر في منطقة الباب، بتاريخ 25-4-2024.

[28] المرجع السابق.

مباشرة أو بعد استلامها بفترة لا تتجاوز الشهرين. ومرد ذلك لأسباب عدة مرتبطة بارتفاع تكاليف تربيتها، خاصة أن غالبية المنظمات المنفذة لهذا النوع من المشاريع لا تعطي مبالغ إضافية للمستفيد كمبالغ تشغيلية لفترة محددة تساعده على تأسيس مشروعه والانطلاق به.

في بداية عام 2020حتى عام نهاية عام 2023، بدأت المنظمات تتوجه نحو قطاعات الخدمات ودعم المهن والحرف اليدوية، وركزت عملها على المنح غير المستردة أكثر من القروض المستردة، وبلغت نسبة المنظمات العاملة في المنح غير المستردة ما يقارب 70%، مقارنة بالمنظمات العاملة في القروض المستردة[29]، بالإضافة إلى أشكال التدخلات الأخرى، مثل مشاريع النقد مقابل العمل للأشخاص الأميين ممن يصعب عليهم التعلّم وبإمكانهم تقديم جهد عضلي مقابل حصولهم على موارد مالية[30]. أضف لذلك أنشطة دعم المشروعات الصغيرة القائمة بالأسواق مسبقاً لزيادة رأس مالها وتوسعتها، لتأمين فرص عمل أكثر للقاطنين بالمنطقة والحد من البطالة، وتقديم تدريبات مهنية للمقبلين على الدخول لسوق العمل من الشباب، مثل: تدريبات صيانة الجوال والحواسيب، والحلاقة الرجالية، والكهرباء المنزلية، والطاقة الشمسية، وأخرى للنساء والفتيات ومنها: تدريبات الحلاقة النسائية، وصناعة الألبان والأجبان، وصناعة المونة والمواد الغذائية إلخ...، أي بمجملها مهن يمكن للنساء المشاركة بها لأنها لا تتطلب الخروج من المنزل تماشياً مع التقاليد الاجتماعية السائدة في المنطقة.

وخلال تلك الفترة واجهت المنظمات العاملة في هذا القطاع العديد من التحديات، وارتُكبت العديد من الأخطاء من قبل كوادرها المنفذة، أدت إلى عدم الحصول على النتائج المرجوة من المشاريع المنفذة، وأدت بدورها الى إطالة أمد مرحلة الاستجابة الإنسانية، وأخرت الوصول إلى مرحلة التعافي، ويمكن الإشارة إلى أن عدداً من تلك المنظمات طورت عملها واستفادت من تجاربها في ابتكار آليات أو عدد من الإجراءات التي تسهم في نجاح المشروعات والتخفيف من الآثار السلبية[31]، ومن أبرز الإشكاليات التي ظهرت:

[29] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع مدير أحد المراكز بالمنظمات المنفذة لقطاع التعافي – مشاريع سبل العيش في منطقة الباب بتاريخ 20-12-2023.

[30] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع موظف مشروع تعافٍ في منظمة تكافل الشام في منطقة الباب بتاريخ 27-4-2024.

[31] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع خبير مطلع على مشاريع التمويل الأصغر في منطقة الباب، بتاريخ 25-4-2024.

- المعايير المفروضة من قبل المانحين الدوليين والتي لم تتمكن المنظمات من تعديلها أو تغيرها، وخاصة فيما يتعلق بنوع النشاط المنفذ واختيار المستفيدين، ففي السنوات الأولى لعمل إحدى المنظمات بالمنطقة فُرض عليها توزيع صنف معين من الثروة الحيوانية من قبل المانح[32]، ولم تنجح جميع محاولات الكوادر المنفذة من تغير الصنف الموزع، بالرغم من أن تغيره يحقق فائدة أكبر للمنطقة ويزيد من أعداد المستفيدين.
- وقوع غالبية المنظمات المنفذة بخطأ استراتيجي أعاق نجاح هذا النوع من المشاريع، وهو الخلط ما بين معايير الضعف والاستحقاق[33]، فقد أعطت لمعايير الضعف الأولوية وكانت مقدمة على معايير الاستحقاق، مثل إعطاء منح غير مستردة لذوي الإعاقة وكبار السن والنساء الأرامل، برغم معرفة كواردها بأن هذه الفئات لن تتمكن من مراعاة عوامل الاستدامة ونجاح تلك المشاريع، لأنها بالأساس تفتقد للخبرة العملية، ولم تنضج معرفياً لتتمكن من التعامل مع الأموال وإدارتها، بل اعتبرت هذه الفئات مبالغ المنح مثل المساعدات النقدية التي يمكن الحصول عليها أكثر من مرة خلال العام.
- لم تعمل المنظمات المحلية العاملة بالمنطقة على تطوير أساليب تدخلها، بل قامت بنسخ نفسها مرات عديدة، وتكرار النشاطات والتدخلات نفسها، كآليات اختيار المستفيدين، وماهية التدريبات المقدمة، ونوعية المهن المختارة لتقديم التمويل لها، فأدى ذلك الى إغراق الأسواق المحلية بمهن متكررة رغم اكتفائها[34]، مثل الحلاقة النسائية والرجالية، وصيانة الجوالات، وعدم قدرة المستفيدين الجدد بعد كل دورة تمويلية على المنافسة ضمن هذه الأسواق، وخاصة ممن حصلوا على تمويل لمشاريع جديدة. إلى جانب أن كوادر هذه المنظمات لم تعمل على تطوير تدخلاتها وتصميم برامج وأنشطة مختلفة تسهم بتطوير الأسواق المحلية وزيادة الدخل والجدوى الاقتصادية مثل تدريبات ريادة الأعمال، والحلول الرقمية، وصناعة وكتابة المحتوى وتطوير محركات البحث.

[32] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع مدير أحد المراكز بالمنظمات المنفذة لقطاع التعافي – مشاريع سبل العيش في منطقة الباب بتاريخ 20-12-2023.

[33] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع موظف مشروع تعافٍ في منظمة تكافل الشام في منطقة الباب بتاريخ 27-4-2024.

[34] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع منسق مشروع تعافٍ في منظمة بنيان في منطقة الباب بتاريخ 14-12-2023.

- عمدت المنظمات المنفذة لهذا النوع من المشاريع و"خاصة المنح غير المستردة"، على تجزئة الكتل المالية المقدمة للمستفيدين، لزيادة أعدادهم أمام الجهات المانحة، وخاصة بالمناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة، وسهولة التنفيذ وقصر مدته، والتخفيف من الضغوطات التي ستترتب عليها لاحقاً في حال عدم تحقيق نسب مقبولة للاسترداد، فتراوحت المبالغ الممنوحة ما بين 700 و 2500 دولار كحد أعلى خلال فترة الدراسة[35]، وتعد مبالغ مقدمة لمشروعات متناهية الصغر، لا تناسب السياق الاقتصادي للأسواق المحلية، ولا تمّكن المستفيدين من المنافسة، وخاصة أصحاب المشروعات حديثة التأسيس، مما أجبر المستفيدين من هذه المنح على الخروج من الأسواق، والتصرف بالمبالغ الممنوحة بما يتلاءم مع احتياجاتهم الشخصية، مثل تسديد ديون متراكمة قديمة، أو شراء أثاث منزلي أو غير ذلك[36].
- يعد انخفاض التمويل من أبرز التحديات التي واجهت المنظمات العاملة في المنطقة في فترة الدراسة، وخاصة التمويل المقدم لمشروعات سبل العيش المعتمدة على التمويل الأصغر، نظراً لرؤية المانحين الدوليين بعدم تقديمها إضافة نوعية للأسواق المحلية، وفشل غالبية المشاريع المنفذة سابقاً، وعجز المنظمات على تمويل هذا النوع من المشروعات بمفردها لكبر حجم احتياجاتها المالية، وعدم توفر سيولة نقدية لدى صناديقها[37].
- تعاني المنظمات المنفذة من ضعف التنسيق البيني مثل مقاطعة أسماء المستفيدين، ولوحظ تكرار أسماء مستفيدين لدى منظمتين عاملتين في الفترة الزمنية نفسها ومنطقة التدخل نفسها، كما أن العديد من موظفي مديريات المجالس المحلية والمعلمين حصلوا على منح لتأسيس مشاريع جديدة، بالرغم من عدم وجود وقت كافٍ لديهم للعمل بمجالات أخرى غير قطاع الخدمات والتعليم، ولم يتمكنوا من استثمار الأموال بالشكل الأمثل، وهذا مرتبط أيضاً بضعف حوكمة المؤسسات المحلية وعدم وجود مركزيات إدارية، تساعد تلك المنظمات على التحقق من بيانات وأسماء المستفيدين.

[35] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع أحد العاملين في منظمة الهلال الأحمر القطري قطاع التعافي في منطقة الباب بتاريخ 29-4-2024.

[36] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع خبير مطلع على مشاريع التمويل الأصغر في منطقة الباب، بتاريخ 25-4-2024.

[37] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع أحد العاملين في منظمة الهلال الأحمر القطري قطاع التعافي في منطقة الباب بتاريخ 29-4-2024.

- قصر دورة حياة مشاريع المنح غير المستردة، والتي بمعظمها لا تستمر أكثر من ثمانية أشهر، أثر بشكل سلبي على أداء كوادر المنظمات العاملة، وحوكمة عملياتها أثناء التنفيذ، وخاصة مرحلة المتابعة والمراقبة على المستفيدين بعد الانتهاء من توزيع الدفعات المالية والتي لا تستمر أكثر من شهرين، وتعتبر قليلة وغير مجدية[38].

3. التحديات ذات الصلة بالمستفيدين من برامج التمويل الأصغر

يعد المستفيد الحامل الرئيس والعامل الأبرز لنجاح أو فشل مشروعات سبل العيش المعتمدة على التمويل الأصغر، وتقع على عاتقه المسؤولية الأكبر في إدارة الأموال المقدمة له من قبل المنظمات المنفذة، ومسؤولية النهوض بالأسواق المحلية، وتطوير القطاعات المدعومة، كما تمثل النقطة الخاصة بالوصول للمستفيد الحقيقي أهم تحدٍ يواجه تنفيذ المشروعات بالشكل الأمثل، وهو مرتبط بمدى وجود الرغبة الحقيقة لدى المستفيد في تأسيس أو تطوير مشروعه، وجديته وعدم خلطه بين مفهومي الاستجابة وسبل العيش، إضافة لذلك التزامه بتنمية مشروعه والاستمرار فيه. فأكثر من 90% من المستفيدين الذين حصلوا على المنح خلال فترة الدراسة، لم يتمكنوا من الاستمرار بمشاريعهم وتنميتها[39]، وذلك لأسباب وتحديات عدة، منها ما هو مرتبط بالمستفيد ذاته، وأخرى مرتبطة بالبيئة المحلية والمنظمات المانحة والمنفذة، ومن أبرزها:

- نقص الوعي عند غالبية المستفيدين، وعدم امتلاكهم الرغبة الحقيقة بتنفيذ واستدامة المشروعات، فالنسبة الأكبر منهم لم يتبنوا فكرة مشاريع التعافي ومشاريع سبل العيش المعتمدة على التمويل الأصغر، وما زالوا يعتقدون بأن المنح أو القروض مثلها مثل باقي التدخلات الإنسانية والاستجابة الطارئة[40]، حتى أن بعضهم يخشى من الإقبال على مشروعات سبل العيش، خشية حرمانه من مشروعات أخرى لمنظمات تعمل على توزيع سلال غذائية أو مبالغ نقدية كاش[41].

---

[38] المرجع السابق.

[39] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع موظف مشروع تعافٍ في منظمة تكافل الشام في منطقة الباب بتاريخ 27-4-2024.

[40] محمد العبد الله (2023)، حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري الواقع والتحديات، مرجع سابق.

[41] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع أحد العاملين في منظمة الهلال الأحمر القطري قطاع التعافي في منطقة الباب بتاريخ 29-4-2024.

- يحتاج أفراد المجتمعات المحلية إلى إعادة تأهيل وتدريب يساعد على إدراك كينونة وماهية مشاريع سبل العيش المعتمدة على التمويل الأصغر وغيرها من المشروعات ذات الصلة، وافتقاد التدريبات المرتبطة بالمنح لعرض قصص نجاح سابقة لأشخاص استفادوا من تلك التمويلات مسبقاً، والتي تعد بمثابة محفز لهم لتبني نهج هذه المشروعات والعمل بجدية أكبر على أمل تغير وضعهم المعيشي والاجتماعي مستقبلاً[42].
- يعاني غالبية المستفيدين من نقص حجم الكتل المالية الموزعة من قبل المنظمات المنفذة، للبدء بالمشروعات والمنافسة بالأسواق المحلية، وخاصة في أسواق المدن الكبرى الواسعة، والتي تحوي على ضغط مهني وأعداد كبيرة من العاملين بالمجالات والتدخلات نفسها، فالكتل المالية لا تكفي لتأسيس مشاريع جديدة، أو حتى دعم أخرى قائمة وتوسعتها بالشكل المطلوب لتحقيق الفائدة المرجوة منها، وتشغيل أعداد أكبر من العاطلين عن العمل، وبالتالي تخفيف حدة البطالة، ويرجع ذلك لاعتبارات وأسباب عدة، من أهمها: تقلب سعر صرف العملات المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي، والتضخم الاقتصادي، وارتفاع أسعار المواد والأصول الثابتة عالمياً، وخاصة بعد جائحة كورونا، وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، لذلك لم تعد المبالغ تكفي كما في الفترة الزمنية التي سبقت هذه الأزمات العالمية[43].
- تلجأ بعض المنظمات إلى جلب المعدات اللازمة والأصول الثابتة للانطلاق بالمشروعات الجديدة لبعض المستفيدين، وخاصة المعدات والأصول الثابتة للورش (منجور الألمنيوم-الحدادة-النجارة إلخ...)، من تركيا وهي بغالبيتها لا تتوفر لها قطع تبديل بالسوق المحلية، ويضطر المستفيد لجلبها من داخل الأسواق التركية، وقد يضطر لتعطيل ورشته لمدة تتجاوز أسبوع لجلب القطعة المطلوبة، وفي حال توفرت يكون ثمنها مرتفعاً مقارنة ببقية الماركات المصنعة في دول أخرى[44].

[42] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع مدير الخدمات الاجتماعية في مدينة الباب بتاريخ 11-12-2023.

[43] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع "خالد" أحد المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر لإحدى المنظمات المنفذة - قرض مسترد في مدينة الباب 19-12-2023.

[44] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع "سعيد" أحد المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر لإحدى المنظمات المنفذة – منحة غير مستردة في منطقة الباب بتاريخ 21-12-2023.

- هناك فجوة زمنية واضحة ما بين فترة التدريبات المقدمة من قبل المنظمات للمستفيدين، وفترة تسليم المبالغ المالية أو المعدات لبدء العمل وإطلاق المشروعات، وتؤدي هذه الفجوة إلى حالة تململ لدى بعض المستفيدين، وعزوفهم عن العمل، وقد يضطر بعضهم لترك المنطقة والذهاب إلى أخرى، في حال كان من النازحين ولا تربطه أي صلة بالمنطقة المستهدفة بالنشاط[45].
- لم يتمكن غالبية المستفيدين من المنح غير المستردة أو القروض المستردة، من تحصيل دخل ثابت مستدام لهم ولأسرهم بعد انطلاق مشاريعهم وبدء العمل، لانخفاض رأس المال والمبالغ الممنوحة، مما اضطر بعضهم للخروج من الأسواق وإغلاق المشاريع وبيع المعدات والأصول الموزعة من قبل المنظمات، بانتظار فرصة أفضل تؤمن دخلاً مستداماً، أو التصرف بالأموال بحسب احتياجاتهم الشخصية[46]، واضطرار آخرين لعقد شراكات مع أشخاص من المجتمعات المحلية ليس لديهم خبرة ولكن لديهم سيولة مالية، لاستكمال مبلغ رأس المال المطلوب لمتابعة العمل، مما يؤدي لتوزيع الأرباح على الشريكين، وهذا يقلل فرص نجاح المشروع وتحقيقه للأهداف المطلوبة[47].
- إصرار المنظمات على تكرار التدخلات نفسها، كما ذُكر سابقاً في فقرة تحديات المنظمات خلال فترة الدراسة، أدى إلى إغراق الأسواق المحلية بمهن متكررة، مما شكل عائقاً أمام المستفيدين لوجود منافسين كثر ضمن السوق نفسه، وخاصة فيما يتعلق بالمهن الحرفية واليدوية، مثل الحلاقة الرجالية والنسائية، ومحال بيع المواد الغذائية، وصناعة الألبان والمونة[48].
- ترتب على هشاشة الأوضاع الأمنية بالمنطقة آثار سلبية عديدة أضرت بالمستفيدين بشكل مباشر، ومنها الاشتباكات المتكررة بين الفصائل العسكرية، والنزاعات المحلية على أساس مناطقي أو عائلي أو عشائري، مما أجبر المستفيدين على إغلاق محالهم لفترات متقطعة، وتضررت محالهم التجارية دون حصولهم على تعويضات من أي مؤسسة أو سلطة محلية[49].

---

[45] المرجع السابق.

[46] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع "خالد"، مرجع سابق.

[47] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع "سعيد"، مرجع سابق.

[48] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع منسق مشروع تعافٍ في منظمة بنيان في منطقة الباب بتاريخ 14-12-2023.

[49] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع "خالد"، مرجع سابق.

- ضعف حوكمة المؤسسات المحلية وعدم قدرتها على سن قوانين وتطبيقها أدى الى خلق حالة من الفوضى ضمن الأسواق، وخاصة بتحديد أسعار المواد وهوامش الأرباح، وترك إدارة الأسواق وقوانينها لبعض التجار المستوردين الكبار الذين سيطروا على عمليات البيع بالكامل، ولم يوفروا حماية بالأسعار لأصحاب محال بيع التجزئة، وهم بغالبيتهم من المستفيدين من المنح والقروض، وباتوا يبيعون المستهلك بسعر صاحب المحل، مما أثر على عمله بشكل سلبي واضطر العديد منهم لإغلاق محالهم[50].
- تعد مدة التدريبات المقدمة للمستفيدين في فترة ما بعد القبول وبعد البدء بمشاريعهم غير كافية، وخاصة بمشاريع القروض المستردة، ويعاني غالبية المستفيدين من التشتت والضياع، وعدم القدرة الكافية على إدارة المشاريع وتوزيع الأرباح ما بين مصاريفهم الشخصية ومبالغ الاسترداد، وخاصة في ظل ضعف حركة البيع والشراء، وتقلب أسعار الصرف، مما يجبر العديد منهم على استهلاك رأس المال والوقوع في شبح الإفلاس وإغلاق المشروع والخروج من السوق[51].

رابعاً: التوصيات

خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات والاقتراحات التي من الممكن أن تسهم في تذليل العقبات، وتساعد أصحاب المصلحة ذوي الصلة ببرامج التمويل الأصغر على مواجهة العديد من التحديات التي اعترضت أعمالهم ونشاطاتهم خلال الأعوام السابقة، والتي من الممكن أن تعمل على تدعيم فرص نجاح مشروعات سبل العيش مستقبلاً، ومن ذلك:

- زيادة المبالغ الممنوحة للمستفيدين، ليتمكنوا من المنافسة والدخول للأسواق، ولتلائم تلك المبالغ الحالة الاقتصادية المتدهورة للأسواق المحلية.
- تخصيص مبالغ تشغيلية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر تُمنح للمستفيدين ممن لديهم مشاريع جديدة، وتكون منفصلة عن مبلغ المنحة أو القرض، تساعدهم على الانطلاق بمشاريعهم، كي لا يضطروا للاستهلاك من المبلغ الأساسي للمنحة الذي يعد رأس مال مشاريعهم.

[50] مقابلة معمقة قام بها فريق البحث مع خبير مطلع على مشاريع التمويل الأصغر في منطقة الباب، بتاريخ 25-4-2024.
[51] المرجع السابق.

- تأسيس دائرة ضمن مديريات الخدمات الاجتماعية بالمجالس المحلية، تكون معنية بتأهيل وتدريب المستفيدين على إدارة المشاريع وخاصة الإدارة المالية، وماهية مشاريع التعافي وسبل العيش، وتكون مسؤولة عن المتابعة معهم بعد انتهاء المنظمات المنفذة من فترة التنفيذ، وتقديم الدعم اللازم.
- يقع على عاتق المنظمات المنفذة، رأب الفجوة الزمنية الممتدة بين التدريب المقدم للمستفيدين وفترة توزيع المبالغ المالية، لأن طول المدة يؤدي إلى حالة تململ وتراخٍ لدى العديد من المستفيدين، بالإضافة إلى فقدان الثقة بتلك المنظمات.
- حوكمة آليات عمل المنظمات المنفذة، من خلال توقيع عقود طويلة الأمد مع المستفيدين تمتد من 3 حتى 5 سنوات، لتبقى الأصول الثابتة والمعدات ملكاً للمنظمة بموجب العقد، على أن تكون نسبة الأرباح كاملة للمستفيد، ويعد هذا الإجراء بمثابة عامل ردع للمستفيدين كي لا يتمكنوا من بيع المعدات بعد استلامها مباشرة.
- يستحسن بالمنظمات المنفذة، توريد المواد المراد تسليمها للمستفيدين من ضمن الأسواق المحلية، أو مواد يتوفر لها قطع تبديل ضمن هذه الأسواق، لتسهيل عمل المستفيدين مستقبلاً، وتخفيف التبعات المترتبة على طول ساعات تشغيل الأصول الثابتة والآلات.
- تعميم التجارب الناجحة من قبل المنظمات، مثل تجربتي صندوق حياة وصندوق كريم، وتطبيق نظام الكفيل بالنسبة للقروض المستردة، كعامل ضغط اجتماعي وأدبي على المستفيدين للالتزام بتسديد مبالغ الاسترداد للمنظمات.
- زيادة حجم القروض المستردة، على حساب المنح غير المستردة، لأن المنح غير المستردة يتعامل معها المستفيدون كتمويل إنساني، وليس تمويلاً لتحقيق التعافي والاستقرار الاقتصادي ضمن المجتمعات المحلية.
- تخصيص فترات زمنية أطول لمشاريع المنح غير المستردة، ليتمكن كادر المنظمات المنفذة من متابعة المستفيدين أطول فترة ممكنة، والتأكد من استمرارية أعمالهم واستدامة مشاريعهم قدر المستطاع، وبالمقابل تخفيض مدة الاسترداد بمشاريع القروض المستردة التي تمتد لما يقارب

40 شهراً لدى بعض المنظمات، مما سبب تململاً للمستفيدين وترك المشاريع والتخلي عن التمويل، إذ يستحسن أن تكون 20 حتى 25 شهراً على أبعد تقدير.

- التركيز على دعم المشاريع المتوسطة، لأن هذه المشاريع تكون فيها آليات الضبط أكبر، وتعطي خيارات أوسع، أي التركيز على العمل الجماعي للمستفيدين، مثل ورشة خياطة تضم أكثر من مكنة، أو رحبة إصلاح عربات تضم أكثر من اختصاص، على أن تكون إدارة المشروع المتوسط بيد المنظمة لفترة يتفق عليها بين الطرفين، ثم يتم تسليم الإدارة لمجلس إدارة مكون من المستفيدين أنفسهم.
- العمل على تطبيق استراتيجية المبلغ التشجيعي أو الإضافي فيما يتعلق بمشاريع المنح غير المستردة، من خلال إخبار المستفيدين بأنه سيتم منح مبالغ إضافية لمن يستمر بمشروعه بعد عام أو عامين من بدء التنفيذ.
- يستحسن بالمنظمات المنفذة التنسيق مع المؤسسات المحلية أثناء دراسة الأسواق للوصول إلى الفهم المعمق لحاجات المجتمعات المحلية، والتنسيق بمراحل العمل اللاحقة من مثل: وضع معايير الاستحقاق، واختيار المستفيدين والتحقق من صحة بياناتهم لاحقاً.
- لا بد من تذليل التحدي المرتبط بالمستوى المنخفض نسبياً لاعتماد الحوكمة في السلطات المحلية، وعدم وجود مؤسسات مالية وتوفر مكاتب خاصة بمشاريع التعافي وقطاع سبل العيش.
- إيجاد حلول للتحدي الأمني، فالوضع الأمني السيء وعدم انفتاح الأسواق يشكل تحدياً لنجاح مشاريع التمويل الأصغر، في ظل الظروف الخاصة بمنطقة الباب

وعلى الرغم من التحديات السابقة، قدمت بعض هذه المنظمات تجارب حققت تحسناً نسبياً، وذلك من خلال إدارة أنشطتها بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة المؤسسية في ظل ظروف بيئة عملها، لكن ما زال هناك حاجة متزايدة لإيجاد آليات وإجراءات ناظمة للوصول للمستفيد الحقيقي، الذي يملك الرغبة والإرادة ولديه الاستطاعة في الانطلاق أو توسيع مشروعه. إضافة للحاجة لإجراء دورات تأهيل ورفع وعي المجتمع للتميز بين مشاريع التمويل الأصغر وأنشطة الاستجابة، وإجراء دراسات معمقة لحجم ونوع التمويل ومدى قدرة المشروع على المنافسة في سوق العمل.

المراجع

1. الخطيب، خالد، "درع الفرات" : حكومات محلية تدعمها تركيا، جريدة المدن، 01-07-2018: https://goo.gl/R9Uzic
2. العبد الله، محمد (2023). محددات نجاح المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص في الشمال السوري، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية،
3. العبد الله، محمد (2023). حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري الواقع والتحديات، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
4. العبدالله، محمد (2018). واقع سبل العيش في مخيمات النزوح: دراسة حالة في مناطق الشمال السوري، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
5. كرم، فراس، وفد من المستثمرين العرب الأميركيين يزور مناطق شمال غربي سورية، جريدة الشرق الأوسط، 2022/09/14: https://shorturl.at/8RrCq

الورقة: (9)

واقع التمويل الإنساني الدولي للتعافي المبكر في شمال غرب سورية: مؤسسة قطر الخيرية أنموذجاً

د. محمد بن راشد المري*

الورقة (9): واقع التمويل الإنساني الدولي للتعافي المبكر في شمال غرب سورية: مؤسسة قطر الخيرية أنموذجاً

الملخص

تعدُّ مؤسسة قطر الخيرية من أبرز المؤسسات مساهمة في الخدمات الاجتماعية والتنموية في شتى بقاع العالم. وقد كان لها دور فاعل وكبير في المناطق المحررة في شمال غرب سورية، فجاءت هذه الورقة البحثية بهدف إلقاء الضوء على أثر المساعدات المالية الإنسانية الدولية في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي، والجهود المبذولة من قبل مؤسسة قطر الخيرية للتعافي في شمال غرب سورية مع حجم تمويل يقدر بملايين الدولارات الأمريكية. وتتمحور أهمية الدراسة في التعرف على جهود قطر الخيرية وتدخلاتها الإغاثية والتنموية في هذه المناطق. وتم عرض واقع هذه التدخلات وفقاً للقطاعات ذات الصلة.

تمثل أبرز هذه التدخلات في قطاع الإسكان من خلال بناء المشاريع السكنية، إذ تم تشييد مدينة الكرامة، ومدينة الأمل، وبناء وحدات سكنية في مخيم عيون عارة غربي إدلب. كما ركزت قطر الخيرية على التدخلات في قطاع التعليم، وأولت اهتماماً بالغاً في هذا الجانب لتوفير فرص التعليم والتدريب للفئات الضعيفة والمهمشة، فقامت بإعادة تأهيل وترميم المدارس في الشمال السُّوري، وطباعة الكتب المدرسية. كما هدفت المؤسسة إلى دعم وتعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش من خلال تنفيذِ مشروع "دعم الاعتماد على الذات" للسُّكَّان المتأثرين بالأزمة في الشمالِ السوري، لخلق فرص عمل لهم، وتنمية المشروعات الصغيرة وإنعاش الأسواق المحلية. وعلى صعيد الأمن الغذائي أيضاً، قامت قطر الخيرية بتنفيذ مشروع "دعم سلسلة القيمة للقمح"، والذي يعد المشروع الأول من نوعه في الشمال السوري، فدعمت المزارعين في هذه المناطق، وعززت المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية النوعية، وقامت بتوزيع السلال والمواد الغذائية على النازحين واللاجئين والفئات الفقيرة الذين يعانون نقصاً في هذه الاحتياجات. كذلك لا يخفى الاهتمام الكبير الذي أولته المؤسسة للقطاع الصحي من خلال دعم المشاريع الطبية بهدف تحسين الوصول إلى خدمات الصحة الأولية المُنقذة للحياة، من خلال قيامها بتشغيل مراكز للرعاية الصحية الأولية، وتشغيل نظام الإسعاف والإحالة

في هذه المناطق. إلى جانب تقديم كل احتياجات تلك المراكز من أجور الكوادر الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية.

وبالتالي فإن تأثير هذه التدخلات منذ عام 2011 حتى الوقت الحاضر أسهم بشكل فاعل في سد جزء هام من الاحتياجات الكبيرة في مختلف القطاعات، مع كبر حجم الاحتياج المطلوب واستطالة أمد النزاع السوري.

مقدمة

تسهم مؤسسات الإغاثة الدولية بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية بهدف تحقيق مستوى معيشي أفضل لسكان المجتمعات الفقيرة، من خلال ما تقدمه من برامج رعاية اجتماعية وتنمية شاملة. وتتنوع أنشطة هذه المؤسسات بين الأنشطة الإغاثية، والتعليمية، والطبية، والتنموية. إلى جانب سعيها للوصول إلى مناطق الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية في شتى أنحاء العالم، لإغاثة الضحايا والمضطهدين، وتقديم المساعدات للمحتاجين. ومن أبرز تلك المؤسسات التي كانت لها اليد الطولى في شتى بقاع العالم مؤسسة قطر الخيرية، والتي برز دورها بشكل واضح في المناطق السورية المحررة على مدار الأعوام الماضية في كل من الشمال السوري والمتمثل في ريف حلب وإدلب، وفي وريف دمشق، ودرعا، بعد أن شهدت هذه المناطق انحساراً كبيراً في الخدمات، ومعاناتها من استمرار العمليات العسكرية والقصف على المناطق المدنية والحصار. ولم تقتصر مؤسسة قطر الخيرية على العمل الإغاثي في تلك المناطق، بل تعدته إلى العمل في قضايا المناصرة وحقوق الإنسان، رغم مساحة الحرية الضيقة المتاحة لها، والتضييق الأمني وخاصة في مناطق النظام. فقامت المؤسسة بدور كبير في تأمين المأوى والغذاء، ودعم القطاع الطبي والتعليمي، وغيرها من القطاعات بغية الوصول للتعافي المبكر لتلك المناطق، فجاءت هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على أهم المشاريع التي قامت بها مؤسسة قطر الخيرية في الشمال السوري بشكل خاص، وبيان دورها في التعافي المبكر لهذه المنطقة التي تأثرت بتبعات النزاع، من خلال تحليل واقع تدخلات المؤسسة، وأثرها على المجتمعات المحلية في هذه المناطق. ولعل مشكلة هذه الورقة تتمحور في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل لمؤسسة قطر الخيرية جهود مبذولة في مناطق الشمال السوري؟
- هل للمشاريع التي قامت بها مؤسسة قطر الخيرية في الشمال السوري أثر في التعافي المبكر؟
- هل استطاعت مؤسسة قطر الخيرية التخفيف من معاناة الشمال السوري؟
- هل ركزت مؤسسة قطر الخيرية للتعافي على قطاع واحد أم تنوع اهتمامها في قطاعات متعددة؟

وقد استدعت طبيعة هذه الورقة استخدام المنهج الاستقرائي بالبحث عن أهم المشاريع التي قامت بها مؤسسة قطر الخيرية في الشمال السوري، وكذلك استخدام المنهج الوصفي، لوصف تلك المشاريع وبيان دورها في التعافي المبكر في تلك المناطق.

أولاً: أثر المساعدات المالية والصدقات في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي

1. تعريف الصدقة

تعرَّف الصدقة في اللغة بأنها: "ما أعطيته في ذات الله للفقراء. والمتصدق: الذي يعطي الصدقة. والصدقة: ما تصدقت به على مسكين، وقد تصدق عليه".[1] والصدقة اصطلاحاً: تعريف الصدقة في الاصطلاح لا يختلف عن تعريفها اللغوي كثيراً، فقد عرفت بأنها: "العطية التي تُبتغي بها المثوبةُ من الله تعالى".[2] إذن، فالصدقة كل عطاء يقدم للمحتاجين سواء كان غذاءً، أو دعماً مالياً، أو رعاية صحية، أو أي خدمة تعينه على الاستمرار في حياة كريمة، كتوفير سكن ولباس وتعليم وغيرها من الأمور. وتعد الصدقة من أبرز القيم الإسلامية الراسخة والممارسات الإنسانية الفعّالة في بناء مجتمع يتسم بالتكافل والرعاية، وعندما شرع الله سبحانه الصدقة كان يهدف إلى تحسين ظروف الأفراد المحتاجين وتقديم الدعم اللازم لهم، مما يعكس روح التعاون والعطاء التي تشكل جوهر التضامن الاجتماعي الذي حثت عليه الشريعة الإسلامية.

[1] محمد بن مكرم ابن منظور (1994). لسان العرب، بيروت، دار صادر، ص 196/10.

[2] محمد عميم الإحسان المجددي البركتي (2003). التعريفات الفقهية، بيروت، دار الكتب العلمية، ص127.

2. أثر الصدقة في تحقيق التكافل الاجتماعي

للصدقة شأن عظيم في الإسلام، "وهي ركن من أركان الإسلام، فيها طهارة للنفس من الشُّحِ والبُخل وعبادة المال، وتزكية للمال من النقصان والتلف والآفات؛ قال تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا"[التوبة: 103]، وعونًا للفقراء والمحتاجين، وسلامة لقلوبهم من الأحقاد والضغائن والتحاسد، وتقليصاً للفارق الاجتماعي بين طبقات المجتمع، ليعيش الجميع في عزة وكرامة ويكونوا إخوة متحابين متناصرين".[3] وهي من أوضح الدلالات، وأصدق العلامات على صدق إيمان المتصدق، وذلك لما جبلت عليه النفوس من حب المال والسعي إلى كنزه، فمن أنفق ماله وخالف ما جُبِل عليه، كان ذلك برهان إيمانه وصحة يقينه، لذلك جاءت النصوص الكثيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية التي تبين فضل الصدقة والانفاق على المحتاجين، ومنها: قوله تعالى: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (15) آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ (16) كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ (17) وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ (18) وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (19)"[الذاريات: 15-19] والمحروم هو: "الذي لا مال له لحرمان أصابه".[4] وقد وعد سبحانه كل من أنفق في سبيل الله بأن يخلفه الله ما أنفق، فقال سبحانه: "وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ۖ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ"[سبأ: 39]. قال الإمام ابن كثير: "أي: مهما أنفقتم من شيء فيما أمركم به وأباحه لكم، فهو يخلفه عليكم في الدنيا بالبدل، وفي الآخرة بالجزاء والثواب".[5] بل وعد سبحانه وتعالى المنفقين بمضاعفة العطاء لهم بأضعاف ما أنفقوه، فقال سبحانه وتعالى: "مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۗ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" [البقرة:245]. وقال الإمام ابن كثير في الآية: "يحث تعالى عباده على الإنفاق في سبيله، وقد كرر تعالى هذه الآية في كتابه العزيز في غير موضع".[6] وقال تعالى أيضاً في موضع آخر لتأكيد أجورهم المُضاعفة: "وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا

---

[3] عيد إسراء محمود (2021). مَنْظُورُ القُرْآنِ الكَرِيم للفوْزِ العَظِيمِ وَمُوجِبَاتِهِ وَثَمَرَاتِهِ، Balıkesir İlahiyat Dergisi العدد: 13، ص 327-341.

[4] عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام ابن عطية (2001). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، بيروت، دار الكتب العلمية، ص 175/5.

[5] إسماعيل بن عمر القرشي ابن كثير (1999). تفسير القرآن العظيم. مصر، دار طيبة للنشر والتوزيع، ص 523/6.

[6] المرجع السابق نفسه، ص 162/1.

ضِعْفَيْنِ"[البقرة: 265/2]، وجاء في قراءة شاذة عن "مجاهد وحميد: "كمثل حَبَّةٍ بربوة" بالحاء".[7] وتقول الأستاذة إسراء محمود عيد المُتخصصة في القراءات القرآنية: "يمكن الجمع بين القراءتين أن تقدير الكلام ومثل نفقة الذين ينفقون كمثل غراس جنة، لأن المراد بذكر الجنة غراسها، والمقصود أن غرسهم مبارك وكل ما ينفقونه مُضاعف لهم عند الله".[8] كما زخرت السنة النبوية بنصوص عديدة تحث على الصدقة في سبيل الله، وإغاثة المحتاجين، ونصرة المظلومين ومد يد العون لهم، ومن أمثلة ذلك: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه من حديث قدسي عن النبي صلى الله عليه وسلم: قال: "قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ".[9] وقال الإمام النووي: "هو معنى قوله عز وجل وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه، فيتضمن الحث على الإنفاق معنى في وجوه الخير والتبشير بالخلف من فضل الله تعالى".[10] وجعل صلى الله عليه وسلم الصدقة سبباً من النجاة من النار فعن عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ".[11] قال الحافظ ابن حجر: "و(بشِقّ) بكسر المعجَمة: نِصْفها أو جانبها، أي: ولو كان الاتّقاء بالتصدُّق بشِقّ تمرةٍ واحدةٍ، فإنَّه يُفيد".[12] وفي الحث على المسارعة في التصدق ما رواه حارثة بن وهب الخُزاعيَّ رضي اللَّه عنه، يقول: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتَ بِهَا بِالأَمْسِ لقَبِلْتُهَا مِنْكَ، فَأَمَّا اليَوْمَ فَلاَ حَاجَةَ لِي فِيهَا".[13] قال الإمام الصنعاني: "يحتمل أنه ورد فيمن تراخى عن إخراج صدقته عند وجوبها فعوقب على تراخيه بفوات قبولها، ويحتمل أنه أريد لا يثاب ثواب من قبلت صدقته ووافقت حاجة من أخذها وإن كان قد أثيب في الجملة على الإخراج وتطلب المصرف، والحديث حث على المسارعة بالتصدق".[14] ومن فضل الصدقة أنها توصل صاحبها أعلى المراتب، كما جاء في حديث أبي كبشة

---

[7] محمد بن أبي نصر الكرماني (د.ت.). شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، بيروت، مؤسسة البلاغ، ص 99.

[8] عيد. إسراء محمود. (2023). القراءات الشاذة التي أضافت معنى للقراءات المتواترة، Tokat İlmiyat Dergisi، المجلد: 11، العدد 1، ص 278-294.

[9] مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (د.ت.). المسند الصحيح المختصر، بيروت. دار إحياء التراث العربي، ص 690/2.

[10] محيي الدين يحيى بن شرف النووي (1972). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص 79/7.

[11] محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (2001). الجامع المسند الصحيح المختصر، بيروت، دار طوق النجاة، ص 704/2.

[12] أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (1960). فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، ص 284/3.

[13] المرجع السابق نفسه، ص 111/2.

[14] محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني (2011). التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، الرياض، مكتبة دار السلام، ص 47/5.

الأنماري رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إِنَّمَا الدُّنْيَا لأَرْبَعَةِ نَفَرٍ، عَبدٍ رَزَقَهُ اللهُ مَالاً وَعِلْمًا، فَهُوَ يَتَّقِي فِيهِ رَبَّهُ، وَيَصِلُ فِيهِ رَحِمَهُ، وَيَعْلَمُ لِلَّهِ فِيهِ حَقًّا، فَهَذَا بِأَفْضَلِ المَنَازِلِ".[15]

من خلال هذه النصوص الشرعية وغيرها الكثير يتبين أن مد يد العون والمساعدة للمحتاجين يعد من أسمى الأعمال التي يقدمها الإنسان في حياته، فلا أجمل من تقديم الخدمات للغير للتخفيف من معاناتهم وآلامهم، والتمهيد لمعافاتهم مما حلّ بهم من فقر وحاجة وظلم، والإسلام بدوره يسعى إلى تخفيف الفروقات بين المجتمع الواحد لكي يسود الأمن والاستقرار بين أفراده، فأقرّ مبدأ التكافل لكي يحثَّهم على الإنفاق لمساعدة الفئات التي هي في أمس الحاجة. فأمر بالزكاة وحث على الصدقة، ورغبَّ الناس في إطعام المساكين وإغاثة اللهفان، لذا كانت الصدقة أحد أبرز مظاهر التكافل الاجتماعي، لما تركز عليه من تغطية الحاجات الضرورية واليومية للفقراء والأسر المتعففة، من أكلٍ ولباسٍ ودواء. ومن هنا تأتي أهمية الجمعيات الخيرية ودورها في إحداث فرق في حياة الآخرين وتقديم المساعدة لكل الأفراد والفئات المحتاجة في المجتمع، وذلك تمهيدً لتعافيهم مما يمرون به من ظروف قاسية ألمت بهم.

ثانياً: لمحة عن مؤسسة قطر الخيرية وأهدافها

1. التعريف بمؤسسة قطر الخيرية

قطر الخيرية منظمة غير حكومية دولية، تعمل في مجال المساعدات التنموية والإنسانية منذ عام 1992، وفقاً للقوانين المنظمة للقطاع غير الربحي في دولة قطر. أنشئت قطر الخيرية كتعبير مؤسسي لإرادة أهلية تستمد مقوماتها من القيم والمبادئ والموروث الثقافي والحضاري للمجتمع القطري، من أجل عمل الخير والمشاركة في مسلسل التضامن الدولي بفاعلية وكفاءة في التصدي لأهم التحديات الإنسانية والإنمائية التي تواجهها الشعوب الفقيرة والمحتاجة عبر العالم. وكان في مقدمة هذه الأولويات مساعدة الأطفال ضحايا الأزمات والكوارث، قبل أن تتوسع مجالات عمل قطر الخيرية لتشمل قطاعات إنسانية وتنموية متنوعة. وقد أنفقت قطر الخيرية على الأعمال الإنسانية والتنموية خلال الأعوام الخمس الماضية أكثر من 1.2 مليار دولار، واستفاد منها أكثر من 29 مليون

[15] محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (1975). سنن الترمذي، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص 562/4.

شخص حول العالم، في مجالات إنسانية وتنموية متعددة مثل التعليم، والصحة، والمياه والإصحاح، والغذاء، والتمكين الاقتصادي، والطفولة، والرعاية الاجتماعي والوئام الاجتماعي. وتخضع قطر الخيرية في عملها للقوانين والقواعد المنظمة للعمل الخيري في دولة قطر، كالقانون رقم (15) لسنة 2014 بشأن تنظيم الأعمال الخيرية، والقرار الأميري رقم (43) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الأعمال الخيرية. كما تتمتع قطر الخيرية بالعضوية الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، ومنظمة الهجرة الدولية (IOM)، وتحالف المعايير الإنسانية (CHS Alliance)، وشبكة ستارت (START NETWORK).[16]

وفي الأزمة السورية، كانت قطر الخيرية سبّاقة في توفير احتياجات الشعب السوري منذ بداية الأزمة في أبريل/نيسان 2011، فكانت تعمل عن طريق الشراكة والتعاون مع بعض المنظمات الأهلية المحلية والجهوية، من أجل المساهمة في تخفيف معاناة النازحين واللاجئين السوريين المتأثرين من الحرب. وفي يوليو/تموز 2014 تم تعيين منسق الإغاثة على الحدود التركية السورية للإشراف المباشر على تدخل المنظمة وتنسيق الجهود مع الشركاء لفائدة الشعب السوري. ونظراً لتفاقم الأزمة السورية وطول أمدها، قررت المؤسسة افتتاح مكتب ميداني في العاصمة التركية أنقرة، وحصلت على الموافقة والتصريح في 28 ديسمبر/كانون الأول 2015. وقد أُنشئ المكتب بالعاصمة أنقرة للتعاون مع الجهات الرسمية التركية وباقي الفاعلين الإنسانيين الدوليين والمحليين للاستجابة لاحتياجات الشعب السوري وباقي الجنسيات اللاجئة والمقيمة في تركيا. وتوزعت خدماتها بين توفير الأمن الغذائي والمأوى، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والإصحاح، إضافة إلى مشاريع التمكين الاقتصادي وسبل العيش.[17]

[16] الموقع الإلكتروني لمؤسسة قطر الخيرية.

[17] ما هي قطر الخيرية؟ وما مجالات عملها؟ وأين تنشط؟، تقرير خاص، موقع مرسال قطر، 05-08-2022: https://bit.ly/4gJlZ9Y

2. أهداف مؤسسة قطر الخيرية

تعد أهم أهداف أي مؤسسة خيرية تحسين الظروف المعيشية للأفراد، وتوفير حياة كريمة لهم ولأسرهم، وخلق تأثير إيجابي يمتد للأجيال القادمة، إضافة لتعافيهم من الأزمات التي يمرون بها، لذا نجد أن من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها مؤسسة قطر في الشمال السوري يتمثل بما يأتي:

1. تلبية الاحتياجات الأساسية: تركز مؤسسة قطر على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والعائلات المحتاجة، فهي توفر الغذاء والمأوى والملبس للفقراء والمشردين، كما تقدم الرعاية الصحية للمرضى الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج بغية تمكن الأفراد من تحسين جودة حياتهم وتعافيهم مما ألمَّ بهم.

2. التعليم والتدريب: تسعى مؤسسة قطر إلى توفير فرص التعليم والتدريب للفئات الضعيفة والمهمشة. فهي تنشئ مدارس ومراكز تعليمية تقدم تعليماً مجانياً أو بتكاليف مخفضة، في المناطق التي تعرضت للحروب خاصة، ومنها الشمال السوري على سبيل المثال.
3. الرعاية الصحية: تسهم مؤسسة قطر في توفير الرعاية الصحية للفئات الأشد فقراً والمحرومة من الخدمات الطبية، فهي تقدم العلاج المجاني أو بتكاليف مخفضة للمرضى، وتقوم بتنظيم حملات طبية ميدانية للكشف المبكر عن الأمراض، وتقديم العون الطبي للمناطق المحرومة والنائية، والمناطق التي تعرضت للدمار بسبب الحروب أو الكوارث البيئية.
4. دعم الشباب والأطفال: تركز مؤسسة قطر على تقديم الدعم والرعاية للشباب والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، فهي تنشئ مراكز للرعاية والتعليم المبكر، وتقدم برامج تنمية المهارات والنشاطات الاجتماعية والترفيهية التي تساعد الشباب على تحقيق إمكاناتهم الكاملة وتوفير بيئة آمنة ومحفزة لنموهم.
5. تعزيز العدالة الاجتماعية: تسعى مؤسسة قطر أيضاً إلى تعزيز العدالة الاجتماعية ومكافحة التميز والظلم. فهي تدعم حقوق الفئات المهمشة والضعيفة، وتعمل على تحقيق المساواة وتعزيز الفرص العادلة للجميع، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية.

6. الاستجابة للكوارث والطوارئ: تبرز أهمية مؤسسة قطر في حالات الاستجابة للكوارث والطوارئ، وتعمل على تقديم المساعدة والإغاثة في حالات الكوارث والطوارئ، فهي تعمل على توفير الإمدادات الضرورية والرعاية الطبية والإسكان المؤقت للمتضررين، وتسهم في إعادة بناء المجتمعات المتضررة وتأهيلها، وقد كانت لها اليد الطولى في كارثة الزلازل الأخيرة التي تضررت بها جمهورية تركيا والجمهورية العربية السورية.

3. الجهود المبذولة من قبل مؤسسة قطر الخيرية للتعافي في شمال غرب سورية

تقوم المنظمات الإنسانية والدولية بتنفيذ مشاريع إغاثية في المنطقة بهدف الدعم والتهيئة للتعافي المبكر، وتأتي مؤسسة قطر الخيرية في طليعة هذه المنظمات، وقد شملت مشاريعها توفير المساعدات الإنسانية الإغاثية، وتقديم الرعاية الصحية والتعليم، وتحسين البنية التحتية وغير ذلك. فقد لعبت المؤسسة دوراً حيوياً في تنفيذ هذه المشاريع وتقديم الدعم المالي والفني، وهي تدرك أن التحديات السكانية والاقتصادية والاجتماعية تشكل تحدياً كبيراً في تحقيق التعافي المبكر في شمال غرب سورية، ويتطلب الأمر تكامل الجهود بين المنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص والتنسيق مع المجالس المحلية لتحقيق التعافي في البنية التحتية، والتي تمهد لفتح باب الاستثمار في المنطقة، وتوفير فرص العمل، وتنمية الاقتصاد المحلي لتحقيق التعافي المستدام في هذه المنطقة.

أ. المشاريع السكنية

تشهد مناطق شمال غرب سورية جهوداً كبيرة للتعافي المبكر بعد سنوات من النزاع وعدم الاستقرار، وتعد هذه المنطقة مأوى لعدد كبير من النازحين الذين تم تهجيرهم من محافظاتهم، كدرعا، وريف دمشق، وحمص، وحلب، والسوريين العائدين من تركيا. وتواجه كذلك تحديات هائلة في مسعى لاستعادة الحياة الطبيعية وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة. ومن بين أبرز التحديات التي تواجه التعافي المبكر في شمال غرب سورية أزمة السكن الحالية والمتوقعة بعد تنفيذ خطة العودة الطوعية التي أعلنت من قبل الحكومة التركية، وهي خطة تتضمن اعتبار مناطق شمال غرب سورية "مناطق

آمنة"، وتقضي بإعادة مليون مقيم سوري في تركية إلى هذه المناطق.[18] وكان لمؤسسة قطر تدخلات مهمة في قطاع الإسكان للتخفيف من وطأة معاناة السكان في تأمين المسكن. ومن أهم المشاريع السكنية التي قامت بها مؤسسة قطر الخيرية بغية التعافي المبكر في قطاع الإسكان ضمن هذه المناطق ما يأتي:

إنشاء مدينة الكرامة في مدينة الباب

من أبرز المشاريع التي أطلقتها مؤسسة قطر الخيرية مشروع مدينة الكرامة لنجدة المناطق المنكوبة من جراء الزلزال المدمر الذي ضرب مناطق متعددة في تركيا وسورية، وأُطلق على المدينة اسم "الكرامة" بهدف الحفاظ على كرامة النازحين، من خلال توفير السكن الآمن لهم والحياة الكريمة والخدمات الأساسية الشاملة، ويهدف هذا المشروع إلى تحسين الظروف المعيشية لستمائة عائلة من النازحين المقيمين في شمال غربي سورية، من خلال تمهيد البنى التحتية الأساسية والمرافق الخدمية والاجتماعية، بالإضافة إلى إنشاء كتل سكنية لإيواء العوائل النازحة. والمشروع مقسم لثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى: سيحدد الفريق الهندسي الدراسات الفنية التفصيلية لأنشطة المشروع، بما يشمل المسح الطبوغرافي وتحليل مياه الأمطار، وتخطيط الموقع، والدراسات. وعلى التوازي سيجري فريق التعبئة والحشد المجتمعي جولة تحقق وتحضير خطة التسكين. وستضم المدينة 1680 وحدة سكنية، وستوفر الخدمات الأساسية من خلال إنشاء مرافق متكاملة، بما في ذلك المرافق التعليمية والترفيهية والبنية التحتية. كذلك ستضم المدينة أربع مدارس، وروضة أطفال، ومركزاً للرعاية الصحية الأولية، يتكون من غرف فحص، ومنطقة استقبال، وصيدلية، وسكن للمرضى. كما تتضمن المرافق مسجداً يتسع لنحو 600 مصل، وسوقاً، وبئر مياه وخزان، ونادياً رياضياً، ومخبزاً، وشبكة كهرباء لكامل المدينة والمنازل، وشبكة مياه وصرف صحي، ومبنى للخدمات العامة، وصالة متعددة الأغراض، وحديقة عامة ومناطق ألعاب للأطفال.[19]

[18] زكريا فحام (2023). التعافي المبكر في شمال غرب سورية .. (الشباب - المرأة) المقومات والدور، مركز نما للأبحاث المعاصرة.

[19] قطر الخيرية" تضع حجر الأساس لمدينة الكرامة للنازحين بمدينة الباب شمالي سورية، موقع تلفزيون سورية، 07-09-2023: https://bit.ly/3NaOsbp

وضع حجر الأساس
لمدينة الكرامة
سبتمبر/ 2023
إهداء من الشعب القطري

إنشاء مدينة الأمل

أنشأت مؤسسة قطر الخيرية مدينة "الأمل"، والتي وفرت 1400 منزل لأكثر من 8800 نازح في مخيمات الشمال السوري، وهي مدينة متعددة الخدمات، مجهزة بالكامل، وتضم جميع المرافق الأساسية، مثل المؤسسات التعليمية ورياض الأطفال، ومسجد ومركز صحي، وسوق ومنطقة ألعاب للأطفال. ومن المقرر أن يستفيد من المدينة حوالي 13 ألفاً و800 شخص. وتحتوي على بنية تحتية متكاملة لتأمين الخدمات الضرورية للنازحين، مثل المياه الصالحة للشرب، وتأمين شبكات الكهرباء والصرف الصحي، والطرق المعبدة وفقاً لأعلى المواصفات. وتعد مدينة الأمل مدينة متكاملة المرافق والخدمات، وصممت استرشاداً بخطة الاستجابة الإنسانية لسورية لعامي 2021-2022، وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، ومنها توفير بيوت آمنة ومستدامة للنازحين في الشمال السوري. وتقع المدينة في بلدة صوران بريف حلب الشمالي، وتبلغ مساحتها الإجمالية 280 ألف متر، وتحتوي على المرافق التعليمية كالمدارس التي تقدم خدماتها للمراحل الدراسية كافة، ومدرسة للتعليم المهني، ورياض للأطفال، ومسجد، بالإضافة إلى مركز صحي وسوق تجاري، ومساحات خضراء وأماكن للعب مخصصة للأطفال، وآبار وخزانات مياه.[20]

بناء وحدات سكنية في مخيم عيون عارة غربي إدلب

يتمثل هذا المشروع في بناء مئات الوحدات السكنية للمهجرين في مخيم عين عارة ومخيمات أخرى في شمال غربي سورية، عوضاً عن الخيام، بهدف تحسين ظروفهم المعيشية الصعبة، وتوفير مأوى يحفظ الكرامة الإنسانية لهم. ويهدف المشروع إلى بناء 250 مسكناً، يتألف كل مسكن من غرفتين ومطبخ وحمام، وذلك للاستعاضة عن الخيم بالمساكن، كما يهدف المشروع إلى بناء 54 وحدة سكنية أخرى للعائلات المهجرة في باقي المخيمات، وفقاً لمؤسسة قطر الخيرية. ومن المنتظر أن تسلّم مؤسسة قطر الخيرية الوحدات السكنية في إطار هذا المشروع خلال الربع الثالث في عام 2023. وسيعمل هذا المشروع إضافة إلى تقديم المساكن لسكان المخيمات على إنشاء بنية تحتية للصرف الصحي والمياه لضمان حياة أفضل للسكان، وللتخفيف من الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى تحسين الطرقات

[20] اكتمال تمويل "مدينة الأمل" المخصصة للنازحين في الداخل السوري، موقع صحيفة الوطن القطرية، 06-02-2022: https://bit.ly/4dtT72R

وإعادة تأهيلها، الأمر الذي سيسهم في تحسين وضع سكان المخيمات المستهدفة. ويعيش سكان مخيم عيون عارة والمخيمات الأخرى في الشمال السوري ظروفاً إنسانية صعبة جداً خاصة في فصل الشتاء، إذ تنتشر المستنقعات، ويعجز المارة عن الحركة بسبب الوحل، ويصبح المكان بيئة حاضنة للأمراض والأوبئة.

ولم يغفل المشروع على وضع أولوية تحسين ظروف التعليم للطلاب في مخيم عيون عارة، وذلك من خلال تقديم 7 خيام مدرسية عوضاً عن الخيم القديمة التي شارفت على السقوط. وجرى تأهيل أرضية الخيم الجديدة لتصبح ملائمة وصحية للأطفال، كما قدمت مؤسسة قطر الخيرية جميع اللوازم المدرسية للطلاب، بالإضافة إلى تجهيز كرفان إداري بجوار المدرسة. (موقع العرب. إنجاز المرحلة الأولى لمساكن النازحين السوريين).[21]

ب. المشاريع التعليمية

ركزت مؤسسة قطر الخيرية على الجانب التعليمي في مناطق شمال غرب سورية، وأولت اهتماماً بالغاً في هذا الجانب، إيماناً منها بأحقية التعليم لأطفال تلك المناطق، ومن أبرز مشاريعها التعليمية:

[21] إنجاز المرحلة الأولى لمساكن النازحين السوريين، موقع جريدة العرب القطرية، 29-01-2023: https://bit.ly/3XUad3T

إعادة تأهيل وترميم المدارس في الشمال السوري

يعاني آلاف الأطفال السوريين في مخيمات الشمال السوري من تردي الواقع التعليمي، ومن ظروف منعتهم من أن يكونوا مع أقرانهم على مقاعد الدراسة، وهم بأمس الحاجة لإيجاد حلول لعودتهم إلى مدارسهم، وحماية مستقبلهم، إذ تفتقد النسبة الأكبر من مخيمات النازحين لوجود مدارس داخلها، لذا وجدت مؤسسة قطر الخيرية أن هناك حاجة ماسة لمثل هذا المشروع المهم لدعم التعليم في هذه المناطق، بهدف زيادة قدرة وصول الطلاب النازحين إلى التَّعليم الجيّد، وخلق بيئة تعليميَّة جاذبة. وتتضمن أنشطة المشروع إعادة بناء الأسقف والجدران المهدمة، وترميم شبكات الكهرباء والمرافق الصحيَّة، وإعادة ترميم الأبواب والنوافذ المحطمة، بالإضافة لإعادة طلاء المدارس وتجميلها وتزيينها، وذلك بهدف خَلْق بيئة مُناسبة للتعليم. ويبلغُ عددُ المدارس التي يستهدفها المشروع 83 مدرسةً، موزعة على مناطق: الباب (17مدرسة)، إعزاز وعفرين (33 مدرسة)، بالإضافة لمناطق تل أبيض (17 مدرسة)، ورأس العين (16 مدرسة)، ويبلغ مجموع الغرف الصفية 700 غرفة صفية.

وتُعاني مناطقُ شمال غربي سورية من أعلى كثافة للطلاب في الغرفة الصفيَّة الواحدة، ما تسبب في زيادة نسبة الطلاب المتسربين بسبب عدم قدرة المدارس على استيعاب جميع الطلاب، وذلك وَفقاً لتقييم الاحتياجات الإنسانية الصادر عن وكالات الأُمم المُتحدة للعام 2022. ووفقاً للقائمين على إدارة المشاريع والبرامج بصندوق قطر للتنمية الذي ينفذ مشاريع مشتركة مع مؤسسة قطر للتنمية. يمثل دعم التعليم لصالح اللاجئين والنازحين السوريين أمراً مهماً بالنسبة لكلا المؤسستين، ويهدف صندوق قطر للتنمية ومن خلال "مبادرة كويست" لتقديم أفضل الفرص والإمكانات المتاحة اللازمة للانتقال بفاعليَّة إلى التعليم الرسمي، وبهدف خلق أفراد ناجحين وفاعلين في مجتمعاتهم، وتهيئة مستقبل أفضل لهم. ووفقاً لقسم التعليم في مكتب مؤسسة قطر الخيرية في تركيا فإن عدد الأطفال المستفيدين من المشروع وصل إلى أكثر من 53000 طالب وطالبة خلال أعوامه الثلاثة، في حين أن عدد المستفيدين في عام 2022 هو 24500 طالب، ووصل عدد الفصول الدراسيَّة المرمَّمة 1400 فصل دراسي على مدار ثلاث سنوات. تأتي هذه المبادرة في وقت تعاني فيه المدارس في الشمال السوري من وضع سيئٍ جداً، كآثار الدمار الذي طالها جراء النزاع، وانخفاض أعدد الطلاب في الغرفة

الصفية الواحدة لقرابة 35 طالباً. وقد ساهمت هذه المبادرة في عودة الكثير من الأطفال المتسربين إلى المدرسة، وذلك بعد توفير بيئة مناسبة سواء للطلاب أو المعلمين.[22]

طباعة الكتب المدرسية

تمكنت مؤسسة قطر الخيرية من طباعة وتوزيع نحو 4 ملايين كتاب مدرسي، استفاد منها 472,925 طالباً وطالبة خلال العام الدراسي 2019 -2020. ويهدف المشروع، الذي نُفِّذ ضمن مبادرة "تحسين مستوى التعليم لأكثر من مليون طفل"، الذي أطلقته قطر الخيرية عام 2017، إلى تحسين البنية التحتيّة لقطاع التعليم في شمال سورية، وخلق بيئة مناسبة لتشجيع عودة الأطفال إلى المدارس. وبلغ عدد الكتب التي طُبعت ووزعت مع إكمال المرحلة الثانية من المشروع، أكثر من تسعة ملايين كتاب مدرسي، غطت جميع المواد الأساسية لمراحل التعليم الأساسي كافة، واستفاد منها أكثر من مليون طالب وطالبة، حتى نهاية العام الدراسي 2019-2020. ووفقاً لبيانات برامج التعليم في مكتب قطر الخيرية في تركيا فإن المرحلة الثانية من المشروع غطت 60% من الاحتياج العام للكتب في الشمال السوري. مؤكداً أن المشروع لاقى ترحيباً واسعاً من جميع العاملين في مجال التعليم، وأنه تم بتنسيق مباشر مع جميع الهيئات والمؤسسات التعليمية في سورية، ومن ضمنها مكتب الـ "OCHA" وكتلة قطاع التعليم الخاصة بسورية التابعة للأمم المتحدة. وتضمنت الكتب المطبوعة المواد الأساسيّة في المنهج الدراسي، كمادة اللغة العربيّة، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، والفيزياء، والكيمياء، للطلاب من المرحلة الأولى حتى الثانوية (بفرعيها العلمي والأدبي).

جدير ذكره أن المرحلة الأولى للعام الدراسي 2017 - 2018 شملت طباعة أكثر من 5 ملايين كتاب، وذلك لتغطية أكبر قدر ممكن من الاحتياج، ووُزعت الكتب المطبوعة في شمال غرب سورية بالتعاون مع مديريات التربية والمجمعات التربوية في هذه المناطق. وقد غطت الكتب 55% من الاحتياج في هذه المنطقة، ليفوق عدد الطلاب المستفيدين 600 ألف طالب وطالبة.[23]

---

[22] تأهيل مدارس بالشمال السوري .. بالشراكة مع صندوق قطر للتنمية.. "قطر الخيرية"، موقع جريدة الوطن القطرية، 19-09-2022: https://bit.ly/3NfalGq

[23] قطر الخيرية تطبع وتوزع 4 ملايين كتاب مدرسي بمناطق شمال سورية، موقع الخليج أونلاين، 08-07-2020: https://khaleej.online/NVP9R1

ت. مشروع دعم الاعتماد على الذات

في إطار دعم وتعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش، شرعت مؤسسة قطر الخيرية بتمويلٍ من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "OCHA"، في تنفيذِ مشروع "دعم الاعتماد على الذات"، للسُّكَّان المُتأثرين بالأزمة في الشمالِ السوري، بهدف تحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم، ليستفيدَ منه حوالي 3000 مُستفيد. وقد صُمِّم المشروع على أساسٍ مشتركٍ بين قطاعَي التعافي المبكر وسبل العيش، وقطاع الأمن الغذائي، لزيادةِ مرونة المجتمعات المتضررة والتعافي المبكر من خلال الأنشطة المتكاملة في مناطق مختارة في شمال غرب سورية.

ويأتي المشروع ضمن استراتيجية الاحتياجات والاستجابة لعام 2021، ويسعى لتقديم خدمة متكاملة للمجتمعات المستهدفة من خلال نهج متكامل للتدخل على مستوى الأنشطة والمُخرجات والنتائج، في قطاعَي الأمن الغذائي وسبل العيش، والإنعاش المبكر. ويهدفُ مشروع "دعم الاعتماد على الذات" لخلق فرص عمل للأفراد المتضررين من الأزمة في الشمال السوري، وتوسيع الأعمال الصغيرة، وإنعاش الأسواق المحلية، من خلال التكامل مع دعم سلسلة القيمة في كلٍّ من المناطق المستهدفة، التي شملت كلاً من الدانا في محافظة إدلب، وعفرين والراعي في محافظة حلب. كما يمتازُ

المشروع بأن أنشطته كافة صديقة للبيئة، وتتمثلُ في دعمِ الزراعات المرويَّة والصيفية عبر إعادة ضخ المياه في قنوات الري وزيادة المساحات الخضراء. ويشتمل المشروع على أربعة أنشطة رئيسة وهي: إعادة تأهيل محطتَي ري في عفرين بطول 40 كيلومتراً لضمان وصول خدمات الري لحوالي 2000 هكتار من الأراضي الزراعية، وتأمين فرص عمل لنحو 50 عاملاً في المنطقة المستفيدة، وإقامة 3 ورش تصنيع أغذية متوسطة الحجم، في كل من مدن: عفرين والدانا، والراعي، والتي توفر فرص عمل لـ 165 مستفيداً، مع دعمِ كلّ ورشة بتكلفةٍ لمرةٍ واحدةٍ (تشمل: الإنشاء والمعدات والمواد الخام والمصروفات التشغيلية لمدة 4 أشهر). كما يشملُ النشاط توزيع المدخلات الزراعية على 200 مُزارع في مناطق الدانا، وعفرين، والراعي، عبر توزيع قسائم عدة: كوقود الري التكميلي، وقسائم بذور الخضار الصيفية، والأسمدة والمبيدات بمختلف أنواعها، وقسائم أنابيب الري بالتنقيط. ومن أنشطة المشروع أيضاً دعم 114 من أصحاب المشروعات الصغيرة لتوسيع نطاق مشروعاتهم، وذلك بمنحهم أدوات ورش المشروعات الصغيرة، وبناء قدراتهم في إدارة تلك المشروعات، من خلال 30 ساعة من التدريب، وترتيب 6 زيارات توجيهية خلال فترة المشروع. ويستفيد من هذا النشاط أصحاب المحلات التجارية في السوقَين الذين أنشأتهما قطر الخيرية مؤخراً في منطقة الراعي (39 محلاً)، وفي الدانا (50 متجراً)، و25 مستفيداً من خارج السوق. في هذا السياق يُذكر أنَّ قطر الخيرية قامت بتنفيذ العديد من مشاريع الأمن الغذائي في الداخل السوري الخاصة بسلاسل القيمة، كالقمح والخضار والثروة الحيوانيَّة، إضافة إلى أنشطة المنح الصغيرة وإعادة التأهيل للصوامع والمنشآت الزراعيَّة.[24]

ث. دعم المشاريع الطبية

في ظل تردي الواقع الطبي في الشمال السوري، تعمل مؤسسة قطر الخيرية على دعم مشاريع طبية بهدف تقديم الخدمات الصحية المتخصصة في محافظتي إدلب وريف حلب، وتحسين الوصول إلى خدمات الصحة الأولية المنقذة للحياة، من خلال تشغيل مراكز للرعاية الصحية الأولية، وتشغيل المستودعات المركزية للإمدادات الطبية، بالإضافة إلى تشغيل نظام الإسعاف والإحالة في شمال

[24] قطر الخيرية تنفذ مشروع دعم الاعتماد على الذات للسكان في شمال سورية، موقع وكالة الأنباء القطرية، 10-08-2022: https://bit.ly/4eMILfp

غرب سورية، كما تقدم كل احتياجات تلك المراكز من أجور الكوادر الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية. ويشمل كل مركز عيادات للطب العام والنسائية والتمريض وطب الأسنان، إضافة إلى الخدمات الداعمة التي تشمل اللقاحات والصحة المجتمعية والدعم النفسي، ويبلغ عدد المستفيدين شهرياً في كل مركز ما بين 1800- 2000 مستفيد. كما تعمل مؤسسة قطر الخيرية على مشاريع طبية أخرى منها "الإحالة"، من خلال تشغيل 10 سيارات إسعاف في كل من إدلب وأعزاز وعفرين وتل أبيض ورأس العين، والتي تعمل على نقل المرضى بين المشافي أو بين المراكز الصحية والمشافي، فضلاً عن دعم مشروع المستودعات الطبية التي تعمل على توزيع الأدوية الأساسية والموسمية للمشافي والمراكز الصحية، وتؤمن الأدوية المتنوعة لحوالي 140 منشأة طبية في الشمال السوري. إضافة إلى ذلك تدعم مؤسسة قطر الخيرية أيضاً مركزاً لتركيب الأطراف الصناعية والعلاج الفيزيائي في مدينة أعزاز بريف حلب الشمالي، الذي يقدم خدماته لذوي الإعاقات الحركية وفاقدي الأطراف ومصابي الحرب السورية. وبالتالي أسهم توفير هذه الخدمات الطبية في التخفيف من معاناة الفئات الهشة والضعيفة في المجتمعات المحلية، فيلاحظ وجود زيادة مضطردة في أعداد المستفيدين من هذه الخدمات، نظراً لتدهور الظروف المعيشية لدى فئة كبيرة من هذه المجتمعات، وعجزها عن التوجه إلى المستشفيات أو العيادات الخاصة.[25]

[25] قطر الخيرية: دعم مشاريع طبية في الشمال السوري، موقع جريدة الشرق القطرية، 15-08-2022: https://bit.ly/3Yc0aJ5

قطر الخيرية
QATAR CHARITY
QATAR FUND
FOR DEVELOPMENT
صندوق قطر للتنمية
مشفى النسائية والأطفال
المحبة

ج. دعم مشاريع الأمن الغذائي

إيماناً من مؤسسة قطر الخيرية بضرورة تعزيز الأمن الغذائي بحلول مستدامة في الدول التي تعاني من الأزمات، عملت على دعم المزارعين في هذه المناطق وتعزيز المشاريع الزراعية والحيوانية النوعية، وتوزيع السلال والمواد الغذائية على النازحين واللاجئين والفئات الفقيرة الذين يعانون نقصاً في هذه الاحتياجات. كما قامت بتوسيع شراكاتها مع المنظمات الأممية للتصدي لأزمات نقص الغذاء. ففي عام 2022 وقعت مؤسسة قطر الخيرية اتفاقية مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)بقيمة 1.3 مليون دولار لدعم المشاريع الاستراتيجية في شمال غربي سورية. وتشمل الشراكة تنفيذ مشاريع نوعية لاستعادة سبل العيش وخلق فرص عمل جديدة للنازحين في شمال غربي سورية، من خلال دمج قطاعي الأمن الغذائي والإنعاش المبكر في المناطق المستهدفة.[26]

كما قامت مؤسسة قطر الخيرية بتنفيذ مشروع "دعم سلسلة القيمة للقمح، والذي يعد المشروع الأول من نوعه في الشمال السوري. إذ يتم دعم سلسلة القيمة بدءاً من توفير المدخلات الزراعية وانتهاءً بتوفير الخبز للمجتمع. ويعد الهدف الاستراتيجي الأول لهذا المشروع الذي ينفذ منذ عام 2019، دعم الأنشطة المنقذة للحياة في الشمال السوري، وذلك عبر توفير الوجبات المطبوخة والمطابخ المتنقلة وتقديم السلال الغذائية الجاهزة. بالإضافة إلى تأمين احتياجات الأسرة من الغذاء وتوزيع الخبز المجاني على الأسر التي تسكن المخيمات أو الأحياء والمناطق الفقيرة. وتخدم قطر الخيرية 30 ألف أسرة بشكل يومي، يستفيد منه 150 ألف فرد. كما يدعم المشروع المزارعين ومربي الثروة الحيوانية وأصحاب مهن الصناعات الغذائية ومساعدتهم لاستعادة أصولهم المنتجة ودعمهم بالأنشطة المدرة للدخل.

ويتم دعم مشاريع سلسلة القيمة للقمح والخضار من خلال دعم المزارعين بالمدخلات الزراعية (بذور، أسمدة، مبيدات)، وأدوات تكلفة الري والحصاد لزيادة الإنتاج. كما يتم دعم مربي الثروة الحيوانية من خلال توزيع الأعلاف لماشيتهم. وقد حقق المشروع خلال مراحله الثلاث منذ بدء عام

[26] قطر الخيرية تدعم مشاريع استراتيجية شمال غربي سورية بـ1.3مليون دولار، موقع تلفزيون سورية، 07-03-2022: https://t.ly/-T7eR

2019 حتى بداية 2022 منجزات عدة في ريف حلب بشمال سورية، من أبرزها: زراعة 3 محطات لإكثار بذور القمح بالتعاون مع المؤسسة العامة لإكثار البذار، وإعادة تأهيل 3 منشآت صوامع حبوب تحوي 36 خلية تخزينية بسعة تبلغ ألف طن للخلية الواحدة في كل من مدن وبلدات مارع، وشران، والراعي، وتركيب مطحنتين بقدرة إنتاجية تبلغ 50 متراً مكعباً يومياً في مدينتي بلدتي مارع والراعي. كما تم دعم 1004 مزارع لزراعة هكتار لكل منهم، لإنتاج 4 آلاف طن من بذار القمح النقي، وشراء 6 آلاف و549 طناً من القمح من المزارعين. وفي سياق دعمها للقطاع الزراعي قامت المؤسسة بدعم زراعة الخضار الصيفية من خلال توزيع سلل زراعية تحتوي على مدخلات زراعية (بذار، أسمدة مبيدات وشبكات ري بالتنقيط) للمزارعين، وتعزيز استخدام الطاقة البديلة والمتجددة في الري من خلال توزيع وحدات طاقة شمسية. إلى جانب إجراء دورات تدريبية على الصناعات الغذائية وتوزيع منح الأعمال المهنية الزراعية الصغيرة للبدء في مشاريع صغيرة في التصنيع الغذائي، والأعمال الزراعية المدرة للدخل المستدام. فضلاً عن توزيع نحو 7 ملايين و280 ألف ربطة خبز على الأهالي في الشمال السوري. بالإضافة إلى افتتاح مخبز آلي بطاقة إنتاجية تبلغ 5 آلاف رغيف في الساعة في بلدة الراعي، وإعادة تأهيل مخبز في مدينة مارع.[27]

[27] مشاريع مستدامة تعزز الأمن الغذائي، موقع مؤسسة قطر الخيرية، 23-01-2023.

خاتمة وتوصيات

تعيش مناطق شمال غرب سورية تحديات كبيرة، وبإمكان مؤسسات الإغاثة الدولية الانتقال من مرحلة الإغاثة والاستجابة الطارئة إلى مرحلة التعافي المبكر، وقد هدفت مؤسسة قطر الخيرية إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير حياة كريمة لهم ولأسرهم، وخلق تأثير إيجابي يمتد للأجيال القادمة. إضافة لتعافيهم من الأزمات التي يمرون بها، فقامت بمشاريع كبيرة بغية التعافي المبكر، وقد نجحت بحمد الله بإقامات مشاريع كبيرة تعدت المشاريع الإغاثية شملت ما يأتي:

1. مشاريع مدن سكنية لتأمين الملاذ الآمن للنازحين، وتأمين الحياة الكريمة والخدمات الأساسية الشاملة، وتحسين الظروف المعيشية، ومن أبرزها مشروع مدينة الكرامة، ومدينة الأمل السكنية، ومخيم عين عارة.
2. مشاريع صحية تهدف لتحسين الوصول إلى خدمات الصحة الأولية المنقذة للحياة، من خلال تشغيل مراكز للرعاية الصحية الأولية، وتشغيل المستودعات المركزية للإمدادات الطبية، بالإضافة إلى تشغيل نظام الإسعاف، كما تقدم كل احتياجات تلك المراكز من أجور الكوادر الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية.

3. مشاريع تعليمية شملت تأهيل وترميم المدارس في الشمال السُّوري، بهدف زيادة قدرة وصول الطلاب النازحين إلى التَّعليم الجيِّد، وخلق بيئة تعليميَّة جاذبة، إضافة إلى طباعة الكتب المدرسية بهدف تحسين مستوى التعليم لأكثر من مليون طفل، والذي أطلقته قطر الخيرية عام 2017، وهدف أيضاً لتحسين البنية التحتيّة لقطاع التعليم في شمال سورية، وخلق بيئة مناسبة لتشجيع عودة الأطفال إلى المدارس.
4. مشاريع هدفها الاعتماد على الذات لخلق فرص عمل للأفراد المتضررين من الأزمة في الشمال السوري، وتوسيع الأعمال الصغيرة وإنعاش الأسواق المحلية، من خلال التكامل مع دعم سلسلة القيمة في كلٍّ من المناطق المستهدفة.

5. تعزيز الأمن الغذائي بحلول مستدامة، وذلك بدعم المزارعين في مناطق شمال غرب سورية، وتعزيز المشاريع الزراعية والحيوانية النوعية، ودعم الأنشطة المنقذة للحياة في تلك المناطق،

وتوزيع السلال والمواد الغذائية على النازحين واللاجئين والفئات الفقيرة، الذين يعانون نقصاً في هذه الاحتياجات. كما يدعم المشروع المزارعين ومربي الثروة الحيوانية وأصحاب مهن الصناعات الغذائية، ومساعدتهم لاستعادة أصولهم المنتجة ودعمهم بالأنشطة المدرة للدخل.

ومن أهم التوصيات الموجهة للجان ومنظمات الإغاثة الدولية بالنظر لطبيعة تلك المناطق ما يأتي:

1. فتح باب الاستثمار الاقتصادي في مناطق شمال غرب سورية، وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب أصحاب رؤوس الأموال، مما ينعش تلك المناطق اقتصادياً ويخفف من آثار النزاع.
2. إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي إلى الاستغناء عن الاستيراد من الخارج.
3. تعزيز التجارة وتشجيع التجار على القيام بعمليات التصدير مما ينعش المنطقة اقتصادياً.

المراجع

1. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (2001). الجامع المسند الصحيح المختصر، بيروت، دار طوق النجاة.
2. البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي (2003). التعريفات الفقهية، بيروت، دار الكتب العلمية.
3. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة (1975). سنن الترمذي، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
4. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح (2011). التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، الرياض، مكتبة دار السلام.
5. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، (1960). فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة.
6. الكرماني، محمد بن أبي نصر (د.ت.). شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، بيروت، مؤسسة البلاغ.
7. ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام (2001). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، بيروت، دار الكتب العلمية.
8. ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي (1999). تفسير القرآن العظيم، مصر، دار طيبة للنشر والتوزيع.
9. ابن منظور، محمد بن مكرم (1994). لسان العرب، بيروت، دار صادر.
10. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف (1972). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
11. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (د.ت.). المسند الصحيح المختصر، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
12. عيد.، إسراء محمود (2021). مَنْظُورُ القُرْآنِ الكَرِيم للفَوْزِ العَظِيمِ وَمُوجِبَاتِهِ وَثَمَرَاتِهِ، Balıkesir İlahiyat Dergisi، العدد 13، 327-341.
13. عيد، إسراء محمود (2023). القراءات الشاذة التي أضافت معنى للقراءات المتواترة، Tokat İlmiyat Dergisi، المجلد: 11، العدد 1، 294-278.
14. فحام، زكريا (2023). التعافي المبكر في شمال غرب سورية .. (الشباب - المرأة) المقومات والدور، مركز نما للأبحاث المعاصرة.

مو اقع الانترنت

1. موقع قطر الخيرية. (2024). "عن قطر الخيرية". https://www.qcharity.org/DB_ErrorPage.html
2. قطر الخيرية: دعم مشاريع طبية في الشمال السوري، موقع جريدة الشرق القطرية، 15-08-2022: https://bit.ly/3Yc0aJ5
3. ما هي قطر الخيرية؟ وما مجالات عملها؟ وأين تنشط؟، تقرير خاص، موقع مرسال قطر، 05-2022-08: https://bit.ly/4gJlZ9Y
4. قطر الخيرية" تضع حجر الأساس لمدينة الكرامة للنازحين بمدينة الباب شمالي سورية، موقع تلفزيون سورية، 07-09-2023: https://bit.ly/3NaOsbp
5. اكتمال تمويل "مدينة الأمل" المخصصة للنازحين في الداخل السوري، موقع صحيفة الوطن القطرية، 06-02-2022: https://bit.ly/4dtT72R
6. تأهيل مدارس بالشمال السوري .. بالشراكة مع صندوق قطر للتنمية.. "قطر الخيرية"، موقع جريدة الوطن القطرية، 19-09-2022: https://bit.ly/3NfalGq
7. إنجاز المرحلة الأولى لمساكن النازحين السوريين، موقع جريدة العرب القطرية، 29-01-2023: https://bit.ly/3XUad3T
8. قطر الخيرية تطبع وتوزع 4 ملايين كتاب مدرسي بمناطق شمال سورية، موقع الخليج أونلاين، 08-07-2020: https://khaleej.online/NVP9R1
9. قطر الخيرية تنفذ مشروع دعم الاعتماد على الذات للسكان في شمال سورية، موقع وكالة الأنباء القطرية، 10-08-2022: https://bit.ly/4eMILfp
10. قطر الخيرية: دعم مشاريع طبية في الشمال السوري، موقع جريدة الشرق القطرية، 15-08-2022: https://bit.ly/3Yc0aJ5
11. مشاريع مستدامة تعزز الأمن الغذائي، موقع مؤسسة قطر الخيرية، 23-01-2023.

Paper: (*10*)

Evaluating the Success of Early Recovery and Livelihood (ERL) Projects: A Case Study of Takaful Al Sham Organization

Muhamed Ezalden*

Paper (10): Evaluating the Success of Early Recovery and Livelihood (ERL) Projects: A Case Study of Takaful Al Sham Organization

Abstract

This paper aims to evaluate how Early Recovery and Livelihoods (ERL) activities in north-west Syria (NWS) utilize effective measurement approaches and assess the success of these interventions in reducing human suffering, meeting economic needs, and contributing to development. Using Takaful Al Sham as a case study, the paper analyzes the extent to which monitoring, and evaluation departments (M&E) implement evaluations for early recovery interventions with a focus on sustainable impact measurement. The analysis identifies best practices and improvement areas, particularly aligning with international standards such as the Organization for Economic Co-operation and Development's (OECD) criteria[(1)], according to the Sustainable Development Goals (SDG) and the Core Humanitarian Standard (CHS)[(2)], as well as other robust evaluation methods.

This paper concludes that the best way to ensure the sustainability of ERL projects is to diversify funding sources; and fostering public-private partnerships by providing micro-loans, promoting policy reforms, and establishing financial service hubs. These measures, coupled with income protection strategies like financial literacy training, savings schemes, income diversification training, all help beneficiaries manage variability and price fluctuations. Encouraging businesses that address unmet local needs and supporting cooperative models reduce market saturation while promoting resilience. Engaging local communities throughout the project's life cycle ensures that interventions are aligned with their needs, and diversifying livelihood interventions such as Small and Medium Enterprises (SME), income-generating projects, and vocational training strengthens local capacity. Additionally, advocating for flexible, multi-year funding models allows organizations to adapt to shifting needs. Prioritizing infrastructure

[(1)] OECD, Applying Evaluation Criteria Thoughtfully, OECD Publishing, Paris, (2021) on: https://doi.org/10.1787/543e84ed-en
[(2)] CHS Alliance, Core Humanitarian Standards, (2024): https://www.corehumanitarianstandard.org/

rehabilitation and developing evaluation frameworks aligned with SDG and CHS further supports long-term impact and robust monitoring.

1. Introduction

Syria is in the top five regional appeals worldwide, covering the crisis-affected neighboring countries at $ 5.5 billion[3]. As the arrivals enter their thirteenth year, Syria faces a catastrophe of unprecedented magnitude; new emergencies are adding to the existing crisis and taking a heavy toll on the people living in the country[4]. Protracted displacement, economic decline, global inflation, escalation of hostilities, and the aftermath of the earthquakes that struck south-east Türkiye and north-west Syria in February 2023 are some of the biggest challenges people in NWS face today. The compounding crises have resulted in an estimated 16.7 million people in need of humanitarian assistance across the country in 2024. In NWS, out of a population of 5.02 million, 4.2 million are deemed to be in need (74% are women and children), including 3.65 million food-insecure people and 3.4 million internally displaced persons (IDPs).

People in need of ERL have increased over the last three years: in 2022 13.8m, in 2023 15.3m, and in 2024 15.4m. 43 sub-districts are in severe need of ERL according to the Syria response ERL cluster[5]. In September 2023, 75% of households in NWS relied on labor jobs, with a monthly income of less than 60 USD. Additionally, 50% reported consistent unemployment. In the absence of sufficient income, many households resorted to severe coping mechanisms, such as having children under 15 years old engage in labor (20%), marrying off a child under 18 (2.4%), and participating in socially degrading, exploitative, or hazardous income-generating activities (8%). The

[3] See e.g. OCHA. Global Humanitarian Overview: Press Release. Geneva: OCHA, (2024): https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2024-un-launches-46-billion-appeal-2024-global-humanitarian-outlook-remains-bleak-enar

[4] OCHA Syria. Syrian Arab Republic: Humanitarian Needs Overview Syria OCHA. (February 2024) p.13: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-2024-humanitarian-needs-overview-february-2024

[5] OCHA Syria. Syrian Arab Republic: Humanitarian Needs Overview Syria OCHA. (February 2024) p. 11: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-2024-humanitarian-needs-overview-february-2024

livelihood situation was notably worse for IDPs living in camps in Idlib compared to those in northern Aleppo[6].

This paper aims to examine the extent to which successful ERL projects are implemented in NWS, illustrated by the case of Takaful Al Sham; and how they reduce human suffering, meet economic needs, and contribute to development in northwest Syria. It also evaluates to what extent (MEAL) departments are implementing evaluations for early recovery interventions. By analyzing the organizations' approaches to sustainable impact measurement and its integration of sustainability components, the paper seeks to identify the best practices and lessons learned for enhancing the effectiveness and sustainability of ERL interventions in humanitarian contexts.

RQ1: What is the extent to which Takaful Al Sham implements successful ERL projects, and how is it reducing human suffering, meeting economic needs, and contributing to development in NWS?

RQ2: How effectively are sustainable impact measurement techniques used for ERL interventions in NWS?

RQ3: What challenges do the Monitoring, Evaluation, Accountability, and Learning (MEAL) departments face in implementing advanced impact evaluation methods?

2. Methodology

The paper employs various methodologies to ensure a holistic view of the issue. How to evaluate ERL projects, features of effective ERL interventions, the importance of impact evaluation, and its applicability in NWS. The paper involved analyzing Takaful Al Sham's achievements as one of the largest local humanitarian organizations working in NWS in the ERL sector over the years. It is an excellent case study to assess the extent to which it implements successful ERL projects and how it reduces human suffering, meets economic needs and contributes to development in NWS.

[6] Syria REACH Initiative. Economic Deprivation in Northwest Syria. April 2024. https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/economic-deprivation-northwest-syria-april-2024

The paper involved nine heads and coordinators of Monitoring, Evaluation, Accountability, and Learning (MEAL) departments. Even though, the sample is not systematically representative of all organizations, it provides indicative information about the current application of short and long-term impact evaluation for ERL interventions. Data was collected in July and Sep 2024. Five key informant interviews were conducted with experts from local communities in NWS. Participants were chosen based on purposive sampling, with criteria including their knowledge of the implemented intervention from community leaders and representatives. Also, a survey was conducted during a conference with early recovery experts from more than 50 local and international organizations, including institutional donors like the USAID's Bureau for Humanitarian Assistance (BHA).

Forty-eight respondents answered a questionnaire related to the most critical risks and challenges that face sustainable interventions in ERL programs in NWS.

2.1 Literature Review

Early recovery is a vital element of any effective humanitarian response. It is an integrated, inclusive, and coordinated approach to gradually turn the dividends of humanitarian action into sustainable crisis recovery, resilience building, and development opportunities [(7)]. The global early recovery and livelihood cluster defines ERL as follows: The ERL is never just a phase. It is a multidimensional process of recovery that begins in the early days of a humanitarian response. Another definition of ERL is an approach that addresses recovery needs that arise during the humanitarian phase of an emergency, using humanitarian mechanisms that align with development principles. It enables people to use the benefits of humanitarian action to seize development opportunities, build resilience, and establish a sustainable recovery process from the crisis.

[(7)] GCER. Guidance Note on Inter-Cluster Early Recovery. Global Cluster for Early Recovery, UN Development Program, 2016. Relief Web. https://reliefweb.int/report/world/guidance-note-inter-cluster-early-recovery-january-2016.

2.2 The Importance of ERL Interventions in Humanitarian Work

Quick action is essential to save lives and restore order while laying the groundwork for sustainable recovery and long-term development from the start of humanitarian response. This requires response strategies that support local ownership, build resilience, promote equality, and strengthen the affected population's ability to handle future crises. Humanitarian organizations must understand the root causes and vulnerabilities to ensure their efforts catalyze sustainable development. Therefore, conducting impact assessments is crucial to measure the effectiveness of responses and pave the way for ERL interventions.

2.3 Why Impact Evaluation?

According to the World Bank report, Impact Evaluation in Practice development programs and policies are generally created to change specific outcomes, such as increasing income levels, enhancing educational achievements, or reducing health issues[(8)]. However, whether these desired changes are realized remains a critical question for public policy that is frequently overlooked. Typically, program managers and policymakers concentrate on controlling and measuring program inputs and immediate outputs, such as the amount of money spent or the number of textbooks distributed, rather than evaluating whether the programs have successfully met their primary objectives of improving overall well-being.

[(8)] Gertler, Paul J., Sebastian Martinez, Patrick Premand, Laura B. Rawlings, and Christel M. J. Vermeersch (2016). Impact Evaluation in Practice. Washington, DC: World Bank Publications.

3. Field Findings

3.1 Practical Findings of Current Impact Evaluation Used by MEAL Departments in NWS:

Impact evaluations are vital in the shift towards evidence-based policymaking, emphasizing outcomes rather than just input. MEAL practices are central to this approach, providing tools to assess program quality, efficiency, and effectiveness.

Conducting impact evaluations through their MEAL departments is crucial for civil society organizations. These evaluations provide the necessary evidence to demonstrate the success of interventions, secure funding, and guide policy decisions. These organizations can ensure their programs are effective and contribute to long-term development goals by focusing on actual outcomes.

3.2 The Most Common Techniques of Impact Evaluation Used in Emergencies and Development

Impact evaluation techniques and their level of adoption in ERL interventions by MEAL departments in north-west Syria. To begin, it is crucial to go through the types of impact evaluation that can be used in humanitarian work. The most used robust impact evaluation techniques are the following:

- Randomized Controlled Trials (RCTs): RCTs randomly assign participants to a treatment group or a control group to measure the causal impact of an intervention. RCTs are considered the gold standard in impact evaluation due to their ability to minimize bias.
- Case Studies: Case studies involve in-depth analysis of a particular instance or small number of cases within their real-life context. They provide detailed qualitative insights but are not typically generalizable.
- The OECD-DAC (The Organization for Economic Co-operation and Development's Development Assistance Committee) criteria framework includes relevance, effectiveness, efficiency, impact, and sustainability.

- Cost-benefit analysis: This technique compares the costs of an intervention to its benefits, quantifying both in monetary terms. It helps determine if the intervention's benefits outweigh its costs, but it does not establish causality.
- Pre-and-Post Surveys (Base/End-line): These surveys measure outcomes before and after an intervention to assess changes over time. While they show trends, they cannot definitively attribute changes to intervention without a comparison group.
- Model-Based Impact Analysis: Uses statistical models to estimate the impact of an intervention by controlling other variables. This method relies on assumptions and existing data, providing flexibility in complex scenarios.
- Interrupted Time Series (ITS): Analyzes data points before and after an intervention to identify if the intervention caused a significant change. It helps evaluate the impact of policies but requires many data points.
- Quasi-Experimental Designs: These designs, such as matching or difference-in-differences, estimate the causal impact without random assignment. They attempt to create a control group that mimics the counterfactual but is more prone to bias than RCTs.
- Instrumental Variables**:** This method uses an external variable unrelated to the independent variable to estimate an intervention's causal effect. It addresses issues of bias but requires strong assumptions about the validity and relevance of the instrument.
- Mixed Methods: Combines qualitative and quantitative approaches to understand comprehensively the intervention's impact. This method offers both breadth and depth but can be complex to implement.
- Natural Experiments: Natural experiments exploit naturally occurring events that create similar conditions to random assignments. They offer causal insights without deliberate intervention but are dependent on the presence of a suitable natural event.

3.3 The Most Used Impact Evaluation Techniques in NWS

To reach the paper's objective of measuring the use of crucial impact evaluation techniques by organizations in NWS and to assess their MEAL departments. The survey involved nine organizations, six local and three international—targeting M&E managers and coordinators. The data was analyzed to compare local and international organizations using sustainable impact evaluations, the challenges faced, and proposed solutions to enhance the sustainability and effectiveness of humanitarian work. The questionnaire and raw data are included in the appendix.

The data revealed that among the local organizations surveyed, 66.7% reported using case studies and Pre-and-Post surveys (Base/End-line) as part of their evaluation methods. Mixed Methods were utilized by 50% of the organizations, while Model-Based Impact Analysis and other techniques, such as those based on OECD criteria, were each employed by 16.7% of the organizations. Notably, advanced evaluation techniques like RCTs, Cost-Benefit Analysis, ITS, Quasi-Experimental Designs, Instrumental Variables, and Natural Experiments were not used at all by any of the local organizations.; Thus indicating a limited adoption of more complex methodologies.

In comparison, international organizations showed a broader use of impact evaluation techniques. Like local organizations, 66.7% of international organizations reported using Case Studies and Pre-and-Post Surveys (Base/End-line). However, Mixed Methods were also used by 66.7% of these organizations; showing a slightly higher adoption rate than their local counterparts. Additionally, 33.3% of international organizations employed Model-Based Impact Analysis, Quasi-Experimental Designs, and Natural Experiments. Despite this broader use, advanced techniques such as RCTs, Cost-Benefit Analysis, ITS, and Instrumental Variables were still absent in the evaluations conducted by international organizations.

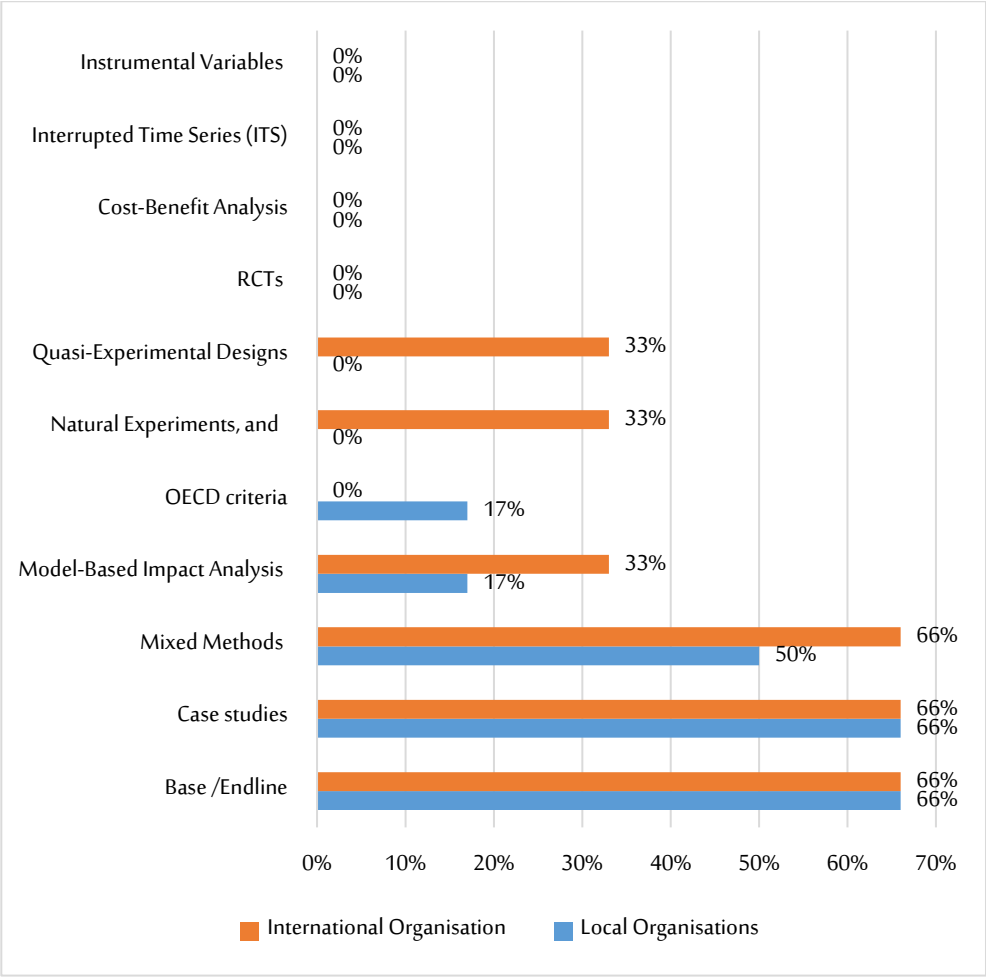

Figure 1: Comparison of the different usage of impact evaluation techniques between local and international organizations.
Source: Prepared by the author.

The analysis reveals that case studies and pre-and-post Surveys are the evaluation techniques most used by local and international organizations, each with a 66.7% adoption rate. However, local organizations rely more on a narrower set of methods; while international organizations show slightly more variety, but still lack advanced techniques like RCTs and Cost-Benefit Analysis. Notably, 33.3% of organizations reported not using impact evaluation techniques, significantly lowering overall adoption rates. The findings highlight the need for targeted capacity building and resource allocation to enhance the use of advanced evaluation methods, particularly

among local organizations, to improve the effectiveness and sustainability of humanitarian efforts in north-west Syria

3.4 Challenges Organizations Face Implementing Impact Evaluations in NWS

The analysis highlights critical challenges local and international organizations face in implementing sustainable impact evaluation techniques.

- Funding constraints: All organizations (100%) identified lack of funding as the primary barrier; emphasizing the need for more financial resources.
- Lack of training: 80% of organizations reported insufficient training, indicating capacity-building needs.
- Short funding-cycles: 66.7% mentioned that short-term funding limits their ability to assess long-term impacts.
- Lack of skilled personnel: 44.4% cited a shortage of human resources as a challenge, even when funding and training are available.
- Donor misalignment: 33.3% of organizations, mainly local, noted that donor priorities often do not align with the need for sustainable impact evaluation.
- Management support: Lack of management support was also identified as a hindrance, although not quantified.

4. Case Study of Takaful Al Sham

4.1 Establishment of Takaful Al Sham (TAS)

TAS was founded in 2012 by inspired youth volunteers to support their communities following the conflict in Syria. Due to the growing needs, it was necessary to transform into a more systematic organization, scale up operations and collaborate with other actors to address emerging gaps. Consequently, TAS was registered in Turkey in 2013 under the license number 27-016-179[(9)].

[(9)] Takaful Al Sham. "Who We Are." Accessed October 10, 2024. https://takafulalsham.org/en/who-we-are/.

4.1.1 TAS mission

We work to alleviate human suffering and ensure equal rights and the opportunity to live with dignity and security by providing Education, Protection, and Power to Women, Youth, and Adolescents through scientific methodologies and innovation.

4.1.2 TAS Vision

Empower humans to lead by example, by values, and to contribute to the development of society and self.

4.1.3 TAS Values: include integrity, excellence, mutual learning, resilience, and continuous learning.

Figure 2: TAS Values
Source: Takaful Al Sham Profile

4.2 TAS Main Objective

The most vulnerable men, women, girls, and boys in Takaful Al Sham's accessible areas will meet their basic needs and education requirements, enabling them to overcome negative coping mechanisms in the emergency stage. While doing so, the resilience of individuals and their communities is strengthened through livelihood initiatives, infrastructure rehabilitation, and economic empowerment, with protection mainstreamed across all programs[10].

4.2.1 Between Humanitarian and Development Assistance:

TAS aims to leverage its experience in long-term projects to focus on economic empowerment and climate change interventions while continuing to address emergency needs. TAS is committed to enabling communities to take charge of their own decisions and creating lasting change through its initiatives.

4.2.2 TAS Implementation Approach Across Sectors:

Across all sectors, the TAS approach focuses on ensuring effectiveness, sustainability, and community engagement by ensuring the following:

- Community-Centred Approach: Involves community members in all project phases and forms Community Representative Committees (CRC) for effective engagement.
- Integrated and Holistic Programming: Ensures programs across different sectors are integrated to achieve a holistic impact.
- Evidence-Based Planning: Designs projects based on identified needs and employs robust monitoring and evaluation frameworks for tracking progress and adaptive management.
- Coordination and Collaboration: Coordinates activities through Clusters and with humanitarian actors to maximize impact.
- Sustainability and Resilience: Integrates environmentally sustainable practices, promotes economic resilience, and supports community empowerment through vocational training and business grants.

[10] Takaful Al Sham. TAS Profile 2024. https://takafulalsham.org/path-to/TAS-Profile-2024.pdf.

- Flexibility and Adaptability: Designs adaptable programs with contingency plans for various scenarios and incorporates innovation when applicable.
- Inclusivity and Equity: Focuses on inclusivity, equity, and gender equality, targeting the most vulnerable groups and empowering women and girls.

4.2.3 Localization is a Top Priority for TAS:

TAS believes that localization is essential for empowering communities, ensuring sustainability, strengthening local capacities, and fostering resilience by which it can create a lasting impact; this approach allows for interventions to be efficiently tailored to meet local needs. Localization is achieved through:

- Localization as a Priority: TAS prioritizes localization to empower communities, ensure sustainability, build local capacity, and foster resilience, tailoring interventions to local needs for lasting impact.
- Contextual Understanding: TAS, as a local NGO, has deep insight into cultural, social, economic, and political dynamics, enabling it to identify pressing community needs and adapt to changes swiftly.
- Building Trust and Relationships: TAS focuses on establishing and maintaining trusted relationships within communities, gaining acceptance crucial for effective response.
- Ensuring Cultural Sensitivity: TAS understands local customs and norms, ensuring culturally sensitive and contextually appropriate interventions.
- Advocacy: TAS advocates for localization through its membership in various platforms, participating in policy dialogues and decision-making to ensure INGOs and donors consider local voices.

4.2.4 ERL Program Strategy in TAS:

Community Empowerment: TAS focuses on improving access to essential services and infrastructure by rehabilitating and rebuilding schools, markets, water stations, and roads, ensuring vital services are accessible to community members.

Individual Empowerment, with a Focus on Women: TAS provides vocational training, apprenticeships, and financial support to equip individuals,

especially women, with the skills and knowledge needed to impact their lives, families, and communities positively.

Throughout all its activities, TAS prioritizes environmental protection by adopting environmentally friendly technologies, which ensures a reliable and eco-friendly energy supply and promotes sustainability alongside community development.

TAS has developed a comprehensive ERL strategy focusing on transitioning from immediate relief to sustainable development. The strategy operates on two levels: community empowerment through rehabilitating essential services and infrastructure and individual empowerment via vocational training, apprenticeships, and financial support for business development. Additionally, TAS is committed to building climate-resilient infrastructure, using environmentally friendly technologies to address the ongoing water crisis and ensure a sustainable supply of essential services. This approach aims to enhance resilience, promote long-term recovery, and foster self-reliance in crisis-affected communities.

4.3 TAS Achievements in ERL Interventions

Table 1: TAS Achievements in ERL Interventions

#	Main interventions	Unit	Exact value ($)	Direct beneficiaries	Indirect beneficiaries
1	Business expansion grants.	Grant	1261	6255	
2	Grants for new business.	Grant	908	4540	
3	Entrepreneurship training	People	2416	1966	
4	Small project proposal (writing exercises).	People	1947	1397	
5	Technical training for food processing.	People	159	159	
6	Technical training for the detergent industry.	People	10	10	

7	Cash for work (CFW).	People	870	4350	
8	Creating a commercial market.	Market	2	300	20000
9	Market restoration.	Market	18	17950	375446
10	Shops restoration.	Shop	514	2570	551
11	Road restoration.	KM	23.503	2575	475268
12	Rubble removal.	M3	56000	0	4200
13	Internal vocational training in vocational training centers.	People	1526	1855	
14	Apprenticeships in the workplace.	People	812	4060	
15	Rehabilitation of the sewage network.	KM	0.725	551	
16	Rehabilitation of a station in a drinking water network.	Water Station	1	551	
17	School maintenance.	Class	27	931	

Source: TAS Output Achievements 2023[(11)]

[(11)] Takaful Al Sham. TAS Output Achievements. 2023*:* TAS Output Achievements 2023.xlsx

5. Impact Evaluation Findings of Sample of TAS ERL Projects

Evaluation methodology and criteria used as part of the practical aspects to evaluate the sustainable impact of the market road rehabilitation in the sub-district of Al-Atarib in Aleppo Governorate 15 months after finalizing the project. This paper collected data from these experts to assess the project using the OECD-DAC criteria framework.

The key findings after analyzing the data are as follows:

- Out of the shops that received grants for expansion; 73% reported that they hired new workers as a direct result of the grants.
- 72% of the shops that received grants to start new projects reported that their projects are still active, profitable, and operational.
- For the shops that reported increased income; 79% reported that their income increased.
- 85% of local businesses near rehabilitated roads reported increased customer traffic and sales.
- 70% of graduates from VET (The Veterinary Development Program) secured new employment or advanced in their current positions within six months of completing the training.
- 68% of local community leaders observed positive changes in community development due to enhanced skills and capabilities among residents.
- Based on data from stores that reported an increase in their income; the stores that received expansion grants experienced a revenue increase ranging from 15% to 30%.
- 60% of market vendors operating in rehabilitated areas reported expanding their businesses due to improved access and increased customer flow.
- 65% of Key Informant Interviews (KIIs) indicated a positive impact due to using sustainable materials and improved drainage systems that reduce the risk of flooding.
- 90% of the respondents mentioned that the project was efficiently implemented; with strong adherence to the specified schedule despite minor weather-related delays.

- 85% of key informants interviewed confirmed that targeting the market with grant projects to expand the businesses of shop owners has led to increased job opportunities in the market and improved the income of grant recipients. However, 40% of them emphasized that the grant amount should be tailored according to the type of profession since some professions require more expensive equipment to be able to utilize the grants.

5.1 The Main Risks that Pose the Greatest Threat to the Sustainability of Interventions in NWS

In another survey, TAS surveyed nearly all international and national organizations and institutional donors actively supporting Syria's humanitarian response about the potential risks that pose the greatest threat to the sustainability of interventions in NWS. The analysis of 48 participants highlights that the most significant risks to the sustainability of interventions in NWS are security instability (15%), political and economic tensions (14%), and market saturation (13%). These external factors disrupt operations, reduce investor confidence, and create competition that challenges project success. Other significant concerns include price fluctuations (12%) and money transfer challenges (11%), which hinder financial stability. Risks like fraudulent activities (6%), lack of clear commercial laws (10%), and tensions between displaced people and residents (9%) further complicate project sustainability. In comparison, internal challenges such as lack of skills (3%) and low motivation (1%) are considered less critical but still significant. The table below illustrates more details about potential risks in the context:

Table 2: Risks posing the greatest threat to the sustainability of interventions in NWS

Potential risks outlined below that pose the greatest threat to the sustainability of interventions in NWS	# of responses	% of responses
Security instability affects the implementation of activities and forces people to flee.	22	15%
Political and economic tensions reduce investor confidence.	20	14%

Market saturation with similar businesses impacts the sustainability.	18	13%
Price fluctuations and their impact on income.	17	12%
Money Transfer Challenges (PTT and FSP).	16	11%
The lack of clear commercial laws discourages the start or development of businesses.	14	10%
Tensions between IDPs and host community arising from selection mechanisms.	13	9%
Fraudulent activities: beneficiaries receive wages without performing the actual work.	6	4%
Misuse of funds by beneficiaries, e.g., purchasing unnecessary equipment and reselling it.	5	4%
Supporting fraudulent, harmful, or non-existent projects.	5	4%
Lack of necessary skills and experience among beneficiaries in managing projects.	4	3%
Low motivation and high dropout rates among trainees.	2	1%

Source: Prepared by the author

5.2 The Main Challenges that Pose the Greatest Threats to the Sustainability of Interventions in NWS

Regarding the challenges that pose the greatest threats to the sustainability of early recovery interventions. Thirty-one respondents from various international non-governmental organizations and local non-governmental organizations, and donors emphasized that challenges related to sustainability in livelihood interventions are external constraints, such as donor focus on emergency response (15%), lack of markets (13%), and short project durations (12%). Other significant challenges include infrastructure deficiencies (9%) and the impact of currency depreciation (11%). These factors indicate that financial instability and logistical issues heavily affect long-term livelihood interventions. Lesser but relevant concerns include issues related to project maintenance and beneficiary engagement.

The table below illustrates more details about the challenges that threaten sustainability:

Table 3: Challenges pose the greatest threats to the sustainability of ERL interventions in northwest Syria

Which challenges pose the greatest threats to the sustainability of early recovery interventions in NWS?	# of responses	% of responses
Donors' focus on emergency response projects makes it difficult for local organizations to design sustainable livelihood interventions.	14	15%
Lack of markets to distribute products and goods.	12	13%
The short duration of ERL-funded projects affects the quality of operations.	11	12%
The impact of currency depreciation, inflation, and humanitarian funding cuts on markets.	10	11%
Infrastructure deficiencies: Weak transportation and electricity networks affected by the war reduce productivity and the effectiveness of income-generating activities.	8	9%
Ensuring long-term maintenance and managing potential wear and tear over time are critical challenges to sustaining the benefits of infrastructure improvements.	7	8%
Changes in demand or economic fluctuations affect project sustainability.	6	6%
Grant Amount vs. Inflation: Inflation erodes grant value, leading to challenges due to varying exchange rates and distorting project evaluation.	6	6%
Following up with beneficiaries after receiving support requires resources not covered by projects.	5	5%
Low participation in unpaid training.	5	5%
Competition with imported products.	4	4%
Tension between beneficiaries and non-beneficiaries.	4	4%
Reduced market access due to the impact on roads.	1	1%

Source: Prepared by the author

6. Conclusion

- The main aim of this paper was to evaluate the success of ERL projects in NWS. As a result of the practical study conducted with MEAL managers, it can be concluded that a significant proportion of organizations are implementing impact evaluation to assess the sustainability of early recovery and livelihood interventions. However, the use of advanced methodologies, such as RCTs and cost-benefit analysis, remains limited. The results indicated that 33.3% of organizations do not employ any impact evaluation techniques related to the need for capacity building. 80% report insufficient training as a barrier to effective impact evaluation. 66 % of respondents find short-term funding cycles limit long-term impact evaluation and 44.4% face challenges due to a shortage of skilled personnel.

- As a result of the case study, TAS interventions had a sustainable impact on businesses and the community, with grants leading to job creation and sustained business and income increases, and improved infrastructure boosted customer traffic and business expansion. Vocational training helped graduates secure jobs or advance their careers, while community leaders observed positive community development. The findings show the importance of using sustainable infrastructure materials in market rehabilitation. However, 40% of key informants suggested that grant amounts should be tailored to different professions due to varying equipment costs.

- The results concluded that the significant external risks to the sustainability of interventions in NWS are security instability (15%) and political and economic tensions (14%). These factors disrupt operations, reduce investor confidence, and pose substantial threats to the long-term success of projects in the region.

- A significant challenge to sustainability is the donor focus on emergency response (15%) rather than long-term recovery, where emergency interventions prevent the development of sustainable livelihood programs that could support long-term recovery efforts.

- Financial risks such as market saturation (13%), price fluctuations (12%), and money transfer challenges (11%) contribute to financial instability. These issues limit economic growth and make it difficult for projects to sustain beyond the initial intervention period.

7. Recommendations

- Diversifying funding sources and fostering public-private partnerships, encourage local businesses to reduce dependence on single donors by encouraging local businesses, providing micro-loans and advocating for economic policy reforms at the local and regional levels that improve investor confidence
- Advocate initiatives to work with local authorities to develop and clarify commercial laws that affect business startups, encourage small business growth, and create temporary financial service hubs.
- Implement income protection measures to help beneficiaries cope with price fluctuations by providing training on financial literacy and budgeting to help them manage income variability, establish community-based savings schemes, and diversify income streams to reduce vulnerability to price changes.
- Promote diversified livelihood activities and focus on businesses that meet unmet local needs to avoid market saturation, introduce new innovative products or services with less competition, and encourage cooperative models to allow beneficiaries to pool resources.
- Encourage community and stakeholder involvement from design to implementation to ensure that evaluations accurately reflect the needs and aspirations of the target groups.
- Diversify livelihood activities for small- and medium-sized enterprises, Income-generating activities, and vocational and internship training (SMEs, IGA, VET, Loans) based on community needs, vulnerability criteria, and beneficiaries' technical capacity.

- Advocate for flexible funding models by providing adaptable, multi-year funding mechanisms that allow organizations to respond flexibly to shifting needs and emerging crises.
- Prioritize rehabilitating critical infrastructure, including roads and markets, fostering long-term resilience.
- Develop clear and comprehensive evaluation frameworks that align with international standards such as OECD-DAC Criteria and the CHS as well as other evaluation techniques illustrated in this study and share these frameworks among different organizations to enhance their capacities.

8. References

1. CHS Alliance, Core Humanitarian Standards, (2024): https://www.corehumanitarianstandard.org/
2. GCER. Guidance Note on Inter-Cluster Early Recovery. Global Cluster for Early Recovery, UN Development Program, 2016. Relief Web. https://reliefweb.int/report/world/guidance-note-inter-cluster-early-recovery-january-2016.
3. Paul, J. Gertler, Sebastian Martinez, Premand, P. Rawlings. B, Laura and Vermeersch. M. J Christel (2016). Impact Evaluation in Practice. Washington, DC: World Bank Publications.
4. Impact Assessment - MEAL Departments NWS 2024." Accessed [insert access date]. https://ee-eu.kobotoolbox.org/x/QFjA39kM.
5. Market Rehabilitation Key Informant Tool. Accessed September 15, 2024. https://ee-eu.kobotoolbox.org/x/ByXoc9b4.
6. OCHA Syria. Syrian Arab Republic: Humanitarian Needs Overview Syria OCHA. (February2024) p. 13: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-2024-humanitarian-needs-overview-february-2024
7. OCHA Syria. Syrian Arab Republic: Humanitarian Needs Overview Syria OCHA. (February2024) p. 11: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-2024-humanitarian-needs-overview-february-2024
8. OECD, Applying Evaluation Criteria Thoughtfully, OECD Publishing, Paris, (2021) on: https://doi.org/10.1787/543e84ed-en
9. See, e.g., OCHA. Global Humanitarian Overview: Press Release. Geneva: OCHA, (2024): https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2024-un-launches-46-billion-appeal-2024-global-humanitarian-outlook-remains-bleak-enar
10. Syria REACH Initiative. Economic Deprivation in Northwest Syria. April 2024. https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/economic-deprivation-northwest-syria-april-2024
11. Takaful Al Sham. "Who We Are." Accessed October 10, 2024. https://takafulalsham.org/en/who-we-are/.
12. Takaful Al Sham. TAS Output Achievements. 2023: TAS Output Achievements 2023.xlsx
13. Takaful Al Sham. TAS Profile 2024. 2024. https://takafulalsham.org/path-to/TAS-Profile-2024.pdf.

***Paper:* (*11*)**

Financial Sustainability for Local Philanthropic Organizations in the Conflict Affected Zones: Evidence from North-west Syria

Mohamed Al Bdullah*

Paper (11): Financial Sustainability for Local Philanthropic Organizations in the Conflict Affected Zones: Evidence from North-west Syria

Abstract

- This paper aims to identify and analyze the financial sustainability of philanthropic organizations in north-west Syria (NWS) by examining relevant internal and external factors that influence this sustainability. The analysis provides critical insights into the current situation and future prospects of these organizations in these zones.
- In addition to using secondary sources, eight semi-structured in-depth interviews were conducted with top management members from eight philanthropic organizations operating in NWS.
- The findings revealed that various internal and external factors influence the financial sustainability of these organizations. These include donor funding policies, the indirect link between funding and the political dynamics surrounding the Syrian crisis, the significant gap between available charitable funds and actual needs, and the impact of the local environment. Moreover, there are other factors related to philanthropic organizations, such as the characteristics of these organizations; and their lack of adherence to corporate governance rules, low efficiency in managing finance and human resources, and low levels of disclosure and transparency. Therefore, all the above factors have an impact on early recovery in the study zones.

1. Introduction

Financial sustainability poses a significant challenge for organizations within the philanthropic sector at the international and local levels. This challenge primarily stems from the considerable humanitarian funding necessary to address the repercussions of disasters, conflicts, and the profound humanitarian crises that follow. Within this context, the conflict in Syria is notable for being one of the longest-standing conflicts since its onset in 2012, with its repercussions persisting to the present day.

Similar to other countries affected by conflict, Syria has experienced a fragmentation of territory shaping into zones of influence. Currently, there are four distinct zones of influence, two of which are located in NWS, home to an estimated 5 million people. Since 2012, these zones have witnessed significant waves of displacement from other regions of Syria, resulting in an increase in population density of approximately 600% between 2012 and 2022[(1)].

These zones generally suffer from economic deterioration, security instability, and high population density; significantly impacting local communities' economic and social stability. The unemployment rate has soared to over 85%, and approximately 80% of the population is living below the poverty line[(2)].

Additionally, 40% of the population consists of Internally Displaced Persons(IDPs), with a significant portion residing in formal and informal camps. Amidst these challenges, several philanthropic organizations have emerged, attempting to address some of the pressing needs within these zones with the funding available to them.

The main problem of the paper lies in its attempt to diagnose the reality of financial sustainability in philanthropic organizations operating in the north-west zones of Syria. A significant proportion of these organizations suffer from a major shortage in their financial resources and limited access to external funding. Consequently, they are unable to meet the financial needs required to address the demand from individuals in need.

The financial gap between supply and demand is substantial in the context of philanthropic work within these zones. Additionally, some of the organizations operating in these zones since 2012 are facing difficulty in continuing due to the discontinuation of financial resources from external donors.

Consequently, financial sustainability is among the most critical challenges impacting the long-term viability of these organizations. Although it largely

[(1)] Hawasli, K (2022). Water Security: A Crisis Threatening Stability in Northern Syria, Syrian Dialogue Center, Türkiye

[(2)] Al Bdullah, M (2023). Determinants of the success of micro-enterprises in the private sector in northern Syria, An analytical study, Omran Center for Strategic Studies, Istanbul.

depends on the availability of external funding, there are also intrinsic factors related to these organizations that contribute to their capacity for achieving financial sustainability. Therefore, the primary research question of this study is:

What are the factors influencing the financial sustainability of philanthropic organizations operating in northwest Syria?

On the other hand**,** the importance of the study stems from its focus on one of the most prominent challenges facing philanthropic organizations operating in NWS, namely the component of financial sustainability. The existence of financial sustainability in these organizations is linked to their ability to sustain philanthropic work in these zones.

Hence, examining this aspect and assessing the factors that influence it could help overcome challenges encountered by a significant portion of philanthropic organizations operating in these zones. Additionally, its significance lies in being the inaugural study aimed at identifying the factors impacting the financial sustainability of philanthropic organizations in these zones based on the researcher's knowledge. Furthermore, the findings of this study can provide valuable insights for managers within the non-governmental organization (NGO) sector and policymakers by highlighting the threats to organizational viability and suggesting effective ways for managing these challenges to enhance financial sustainability. Additionally, policymakers can utilize the recommendations presented in this study to identify key areas for future regulatory frameworks, thereby ensuring the ongoing sustainability of these NGOs.

In light of the above, the objective of this paper is to analyze the current state of financial sustainability among philanthropic organizations in NWS, encompassing all relevant direct and indirect variables that are critical for developing a comprehensive understanding of the present and future of these organizations in these zones.

2. Methodology

The study population comprises all organizations that deliver charitable programs in NWS and operate in sectors such as food security, livelihoods,

health, education, water, protection, housing, and others. Approximately 50 organizations fall within this category.

This paper employed a descriptive-analytical methodology, which represents the most suitable approach for this type of research, involving the systematic collection, interpretation, and analysis of the data and information. The research utilized a qualitative approach as an exploratory investigation of the topic within these zones. The researcher conducted in-depth interviews as the primary tool for gathering pertinent information, supplemented by a review of available primary sources. The researcher conducted eight semi-structured in-depth interviews with members of four philanthropic organizations operating in NWS through the "Zoom" virtual conferencing program between January and April of 2024). The organizations have been operating since 2014 until the present time. These organizations are also classified as being the largest in terms of charitable programs implemented in various humanitarian sectors in the two zones of influence in NWS.

3. Literature review

Finance plays a major role in the success of most NGOs, yet many struggle to survive long-term due to challenges with financial sustainability, even after showing promising results initially[(3)]. Typically, non-profit organizations secure the necessary funds for their functioning through public grants, contributions from individuals and businesses, membership fees, and leveraging tangible and intangible assets[(4-5)].

Financial sustainability in philanthropic organizations refers to their ability to secure and maintain the necessary financial resources to support their mission and activities over the long term[(6)]. Musah et al identified the financial sustainability of an NGO as the ability of the organization to reallocate assets

[(3)] Conradie F. H (1999). Non-governmental organizations and financial sustainability, Development Southern Africa, Vol. 16, No. 2, pp. 291-297.
[(4)] Gras, D., & Mendoza-Abarca, K. I. (2014). Risky business? The survival implications of exploiting commercial opportunities by nonprofits, Journal of Business Venturing, Vol. 29, No. 3, pp. 392–404.
[(5)] Hodge, M. M., & Piccolo, R. F. (2005). Funding source, board involvement techniques, and financial vulnerability in nonprofit organizations: A test of resource dependence, Nonprofit Management and Leadership, Vol. 16, No. 2, pp. 171–190
[(6)] Karanja, J and Karuti, J. (2014). Assessment of Factors Influencing Financial Sustainability of Non-Governmental Organizations in Isiolo County, Kenya, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. II, Issue 9.

in the wake of opportunities and threats and maintain a sound financial balance over a long period[7].

Achieving financial sustainability is crucial for philanthropic organizations to effectively address the needs of their beneficiaries and contribute to positive social impact. Conradie added the importance of organizations' long-term sustainability plans, which should not only include relations with funders but also comprehensive strategies for earning ongoing income[8].

Many key factors contribute to financial sustainability in the context of philanthropic organizations, some of these factors are linked to the internal environment of organizations while others are linked to the external environment in which they operate.

At the forefront of these factors is strategic planning, as philanthropic organizations need to develop strategic plans that align with their mission and goals[9-10]. A well-defined strategy helps in setting priorities, allocating resources, and identifying potential funding opportunities.

Another crucial factor is the diversification of funding sources, including individual donations, grants, corporate sponsorships, own income generation[11-12-13], and other revenue streams, as relying on a single source of funding can make an organization vulnerable. Besides that, the organizations must adopt effective and coherent fundraising strategies to attract financial support[14-15]. This may include conducting partnerships, campaigns, and events to involve donor entities and generate contributions. The organization's ability to establish long-term partnerships with donors and

[7] Musah, A., Adjei, E. A., & Ibrahim, A. A. (2020). Determinants of financial sustainability of non-governmental organizations (NGOs) in Ghana, The Journal of Accounting and Management, Vol. 10, No. 1, pp. 49-68.
[8] Conradie F. H (1999). Op.Cit.
[9] Ibid.
[10] Mohamed, M & Muturi, W (2017). Factors influencing financial sustainability of local non-governmental organizations in Puntland, Somalia, International Journal of Social Sciences and Information Technology, Vol. III, Issue II, PP. 1612-1639.
[11] Musah, A., Adjei, E. A., & Ibrahim, A. A. (2020). Op.Cit.
[12] Makeche, M. E & Chowa, T. (2023). A Study of the Factors that Determine Local NGO Financial Sustainability, A Case of CIDRZ, International Journal of Innovative Science and Research Technology, Vol. 8, Issue 4, pp. 565-576.
[13] Mohamed, M & Muturi, W (2017). Op.Cit.
[14] Sontag-Padilla, M. L. Staplefoote, L. & Gonzalez, K. (2012). Financial Sustainability for Nonprofit Organizations, RAND Corporation, USA.
[15] Shava, E. (2021). Financial sustainability of NGOs in rural development programs, Development in Practice, Vol. 31, No. 3, pp. 393-403.

establish durable networks within and between other philanthropic organizations, the private sector and other stakeholders can contribute to financial stability by fostering ongoing support and collaboration[16-17]. Here the organization must develop a marketing plan and innovative business models as important tools related to financial sustainability [18-19].

The success of these organizations largely depends on their ability to efficiently manage their resources through sound financial management practices to minimize costs and maximize the impact of their programs. This includes budgeting, prudent financial management, financial resource development and monitoring to ensure resources are used effectively[20-21-22-23]. In the same context, building strong relationships and engagement with the local community is essential for financial sustainability. This will likely foster a sense of ownership and shared responsibility[24]. Another important factor is measuring and communicating the impact of donors' and supporters' contributions effectively and gaining their trust[25-26], which makes it more likely to attract ongoing financial support.

Financially sustainable organizations often must have robust governance structures in place, such as good governance practices, including transparency and accountability; and performance auditing based on financial sustainability dimensions, which is crucial for maintaining the trust of donors and stakeholders[27-28]. In the same context, these organizations must have the adaptability to changing economic, social, and political conditions that can affect the funding landscape and be able to adjust their strategies to navigate

[16] Conradie F. H (1999). Op.Cit.
[17] Musah, A., Adjei, E. A., & Ibrahim, A. A. (2020). Op.Cit.
[18] Sontag-Padilla, M. L. Staplefoote, L. & Gonzalez, K. (2012). Op.Cit.
[19] Makeche, M. E & Chowa, T. (2023). Op.Cit.
[20] Chepkemoi, P & Njeru, A. (2017). The Effect of Financial Management and Practices on Financial Sustainability of NGOs in Nairobi, International Journal of Science and Research, Vol. 6, No. 6, pp. 26-31.
[21] ALshibe, M. (2022). The extent to which revenue diversification contributes to the financial sustainability of non-profit organizations: a field study on some charities in the Makkah region, Scientific Journal of the Colleges of Commerce Sector - Al-Azhar University, Vol. 27, No. 1, pp. 61-102.
([22] Shava, E. (2021). Financial sustainability of NGOs in rural development programs, Development in Practice, Vol. 31, No. 3, pp. 393-403.
[23] Kamaruddin, M & Ramli, N. (2015). Enhancing Financial Accountability of Islamic Philanthropic Organizations Through Financial Disclosure, Online Journal Research in Islamic Studies, Vol. 2, No. 1, pp. 29-42.
[24] Sontag-Padilla, M. L. Staplefoote, L. & Gonzalez, K. (2012). Op.Cit.
[25] Ibid.
[26] ALshibe, M. (2022). Op.Cit.
[27] Makeche, M. E & Chowa, T. (2023). Op.Cit.
[28] ALshibe, M. (2022). Op.Cit.

changing circumstances while creating and maintaining financial reserves to provide a safety net for them during times of financial uncertainty or unexpected challenges[29].

In the context of addressing the reality of financial sustainability for philanthropic organizations in conflict zones; there are unique challenges imposed by the working environments in these zones due to the complex and often fragile nature of these environments[30]. These challenges mainly include political and economic instability and insecurity concerns. Making it difficult for philanthropic organizations to operate consistently and hindering the ability to attract and retain sustainable funding due to the donor's hesitance to engage in zones with ongoing uncertainties. Also, competition for limited funds among various organizations can be intense. In the same context, the donors to these zones may experience "conflict fatigue", or exhaustion, from continuous crises, leading to a reduced willingness to contribute to philanthropic initiatives in conflict situations. This can impact the long-term financial sustainability of organizations working in these zones. Some argued that as a consequence of these factors, philanthropic organizations must find feasible methods to maintain financial sustainability[31]; thereby preventing reductions in community services[32].

On the governance side, governance entities in conflict zones may have limited capacity to regulate and support philanthropic activities. Regulatory frameworks for non-profits and philanthropic organizations may be underdeveloped, leading to uncertainties and challenges in obtaining legal recognition and navigating bureaucratic processes.

Philanthropic organizations working with displaced communities and vulnerable populations in conflict zones face challenges in providing sustained support due to the fluid nature of these populations and the associated financial strain. On the operational side, the work in these zones often involves higher operational costs due to security concerns, logistics

[29] Shava, E. (2021). Op.Cit.
[30] Hudon, M & Seibel. D, H (2007), Microfinance in post-disaster and post-conflict situations: turning victims into shareholders, Savings and Development, Vol. 31, No. 1, pp. 5-22.
[31] Besel, K.; Williams, C. L. & Klak, J. (2011). **Nonprofit sustainability during times of uncertainty**, Nonprofit Management and Leadership, Vol. 22, No. 1, pp. 53-63.
[32] Kolk, A & Lenfant, F. (2012). **Business–NGO Collaboration in a Conflict Setting: Partnership Activities in the Democratic Republic of Congo**, Business & Society, Vol. 51, No. 3, pp. 478-511.

challenges, and the need for specialized expertise. These increased costs can strain the financial sustainability of philanthropic organizations. Also, the organizations in these zones face a lack of reliable data, making it challenging for philanthropic organizations to conduct needs assessments, track impact, and present evidence-based reports to attract funding.

4. Discussion and Analysis[33]

4.1 The Reality of Philanthropic and Humanitarian Work in North-west Syria

Civil society organizations in NWS did not have a clear presence before the outbreak of the conflict in 2011[34]. However, the deterioration of humanitarian conditions resulting from military conflicts significantly contributed to the rise of humanitarian and charitable needs in these zones due to high population density, increased rates of poverty and unemployment, and severe degradation of infrastructure.

Until 2013, charitable and humanitarian work in these zones was characterized by a lack of organization and randomness among the entities providing it, with the absence of governing bodies to regulate and monitor this work. As the conflict prolonged, and due to its geographical proximity to these zones, the Turkish government facilitated the necessary procedures to transform most of the voluntary charitable and relief activities into an organized form by establishing licensed non-governmental organizations. These organizations have been responsible for implementing their operations in the charitable and humanitarian sectors in these zones.

In 2013, a specific law was issued to regulate international assistance provided to the population in these zones. The activities of these organizations became subject to Turkish Associations Law No. 5253 and its relevant legislative provisions. Subsequently, the United Nations Security Council adopted Resolution No. 2642 in 2014, allowing aid entry across borders. This resolution contributed to strengthening the presence of these organizations

[33] The information provided is primarily drawn from semi-structured, in-depth interviews mentioned earlier in the paper, except where other sources are specifically cited.
[34] Tokmajyan, A. (2021). Hubs and Bubbles: Syrian Civil Society after a decade of conflict, IMPACT Civil Society Research and Development e.V, Berlin.

and providing them with the necessary funding for the sustainability of their work[35].

From 2013 to the present, these organizations have undergone a series of transformations in terms of their numbers and the charitable, relief, and developmental fields in which they operate. This has been closely tied to the level of humanitarian funding they receive from international organizations, governments, individual donors, and other relevant entities. Additionally, these organizations have faced numerous challenges related to their legal status and how they are dealt with by Turkish authorities responsible for overseeing their operations. This includes bureaucratic procedures in dealing with them, encompassing employment contracts, contracting with service providers, and the financial aspects associated with their work. Moreover, the absence of accredited governing bodies to license these organizations in Northwest Syria adds to the complexities they encounter[36].

Due to the prolonged duration of the conflict in Syria and the absence of a political solution, these organizations continue to diligently strive, with all available resources, to meet the significant humanitarian needs in these zones. Given the years of operation that have surpassed a decade, these organizations have become a fundamental pillar in the present and future of these zones. Approximately 60% of the population in these zones still relies on charitable and humanitarian projects provided by these organizations across various sectors.

4.2 The Actors Influencing the Financial Sustainability of Philanthropic Organizations in North-west Syria.

The working environment in NWS is characterized by a specificity that imposes itself on the nature of humanitarian and philanthropic work. In the context of addressing the reality of the work of philanthropic organizations, there are crucial factors that influence the general functioning of these organizations, and particularly their financial sustainability. Some of these factors are associated with the internal environment of the organizations,

[35] Heli, K & Salih, M (2019). The effect of non-governmental organizations intervention on community cohesion in Northern Syria amid the host society and the IDPS, Door Beyond War and Youth of Change Network.
[36] Hawasli, K (2022). Op.Cit.

while others are linked to the external environment in which they operate in these zones.

Since the commencement of their operations in these zones, it has been noticeable that external factors pose challenges to the work of these organizations. Foremost, among these factors is the financial aspect, given the nature of the reciprocal relationship between charitable projects and the sustainability of the funding provided. This has become evident in the continued provision of charitable work by some of these organizations, while others have ceased their activities. The funding from individual and institutional donors to these organizations has been characterized by fluctuations due to the funding policies of the donor entities. This variability is observed in the amount of funding provided, which has shown inconsistency from one year to another, significantly affecting the operational performance of these organizations. Their projects have been closely tied to the presence or absence of this funding, impacting their ability to retain human resources and sustain their initiatives[37].

Alternatively, these donor entities have intervened in the mechanism of distributing funding to philanthropic organizations operating on the ground. This had a negative impact on the sustainability of funding in this region overall due to variations in the capabilities and capacities of these organizations in efficiently distributing the funds within these zones. This is one of the reasons that may contribute to its sustainability for the longest possible period and achieving optimal benefits for local communities. Some donor entities have also obligated philanthropic organizations to direct funded charitable projects to specific humanitarian sectors over others, or to certain zones instead of others based on their assessments. This affected the reputation and continuity of these organizations in these zones due to a lack of consideration for projects that address actual needs[38]. Consequently, donor funding has not been as effective as desired due to the absence of a local entity capable of organizing, monitoring, and directing charitable funding according to actual needs within these zones. However, recently, the

[37] Doocy, S., Tappis, H., & Lyles, E (2016). Are cash-based interventions a feasible approach for expanding humanitarian assistance in Syria?, Journal of International Humanitarian Action, Vol. 1, No.13, p.4.
[38] Kurabi, A & Hawasli, K. (2021). The Mental Image of Humanitarian Work in Syria After 2011: Challenges of Needs and Limited Resources, Syrian Dialogue Center, Türkiye.

Turkish government, represented by the Disaster and Emergency Management Presidency (AFAD) organization, has begun attempting to organize and direct projects implemented by these organizations to meet actual needs by coordinating the efforts of these organizations.

The humanitarian funding for these zones has been significantly tied to the political aspect. Over the past decade, humanitarian funding for these zones has shown a clear fluctuation in its quantity, particularly from governments and international organizations, while donors from individuals have remained relatively stable. This can be largely attributed to the indirect connection of the provided funding with the evolving political dynamics of the conflict in Syria and the feasibility of reaching a sustainable political solution in the country[(39)]. Additionally, this funding has been influenced by global economic crises and a decline in humanitarian funding worldwide, especially after the outbreak of the COVID-19 pandemic and additional restricted global regulations and laws, especially those related to counter-terrorism[(40)]. Moreover, the prolonged duration of the conflict in Syria and the absence of a sustainable political solution have weakened donors' commitment to continue providing humanitarian funding for these zones since 2011.

In the same context, the substantial volume of funding required for these zones represents one of the foremost challenges burdening donor entities. Over the past years, the population density in NWS has significantly increased due to large waves of displacement resulting from ongoing military operations. Consequently, this has caused economic and social instability in local communities, leading to elevated levels of poverty, unemployment, and a significant proportion of marginalized and vulnerable groups. This has, in turn, heightened the demand for humanitarian assistance and increased the magnitude of charitable work required. Thus, the funding provided to date still only addresses a small portion of the actual needs, despite the commitments made by donors at the beginning of each year in the Syria Humanitarian Financing Plan[(41)].

[(39)] Alhousseiny, M & Attar, E. (2021). The Evolution of the Syrian Humanitarian NGOs and External Challenges, Journal of Politics and Development, vol 11, No. 2, pp. 101-119.
[(40)] Ibid.
[(41)] Tokmajyan, A. (2021). Op.Cit.

On the other hand, the local environment significantly influences the reality of charitable work within these zones. The ongoing security instability continues to impact the activities of philanthropic organizations, with many facing pressures from influential entities such as military factions and prominent families attempting to seize a portion of the charitable aid provided for their benefit. This has posed a challenge for many of these organizations in terms of their ability to sustain their activities in these zones and adapt to the demands of these entities. Consequently, it has greatly affected the reputation of several of these organizations in the eyes of donors, leading to a decrease or cessation of funding.

In the same context, the weakness of the organizational and legal environment in these zones, which is a crucial factor in the success of charitable work, has significantly impacted the effectiveness of charitable efforts and the ability to provide the necessary elements for their success and sustainability within local communities[(42)]. Additionally, the absence of official financial institutions such as banks and microfinance institutions poses a major challenge in implementing charitable and humanitarian funding and ensuring transparency in these zones. Philanthropic organizations have had to offer essential financial services to support the execution and sustainability of their charitable and relief activities, ensuring their success[(43)].

In terms of internal factors, some elements play a significant role in the context of financial sustainability for philanthropic organizations. Generally, philanthropic organizations operating in these zones are characterized by their small size and vary in capacities, capabilities, operational efficiency, and human resource competence. This has had a profound impact on the sustainability of their presence in delivering charitable work within these zones. The zones have witnessed a relative turnover rate of these organizations, with some exiting the charitable market and new organizations being established. This has reflected a decrease in the quality of charitable projects and a correlation with a reduced level of optimizing fund utilization to achieve optimal results.

[(42)] Kurabi, A. (2021). The International Legal Guarantees for Non-Governmental Organizations and Their Application in the Syrian Context, Syrian Dialogue Center, Türkiye.
[(43)] Al Bdullah, M. (2023). Governance of the Financial Sector in Northern Syria: Reality and Challenges, Omran Center for Strategic Studies, Istanbul.

Furthermore, it has been observed that many of these organizations do not adhere to the institutional governance rules related to disclosure and transparency, mainly due to the absence of a central local authority responsible for overseeing their operations and obligating them to follow these governance rules[44]. Despite being licensed in Türkiye according to the Law on Associations, the actual practice is limited to financial audits only for their operations. Most of these organizations are not compelled to adhere to comprehensive disclosure and transparency rules. This is evident in the lack of financial data, the volume of charitable operations, and other relevant data on the identities of these organizations.

In the same context, a noticeable decline has been observed in the level of practices related to managing funds provided by donors, with a significant portion failing to comply with compliance rules for disclosure and transparency from the outset. This is due to the diversity of donor entities providing financial support and variations in the level of disclosure and transparency they require. Consequently, cases of corruption and bribery have become prevalent, significantly impacting the sustainability of their funding later on. Several donor entities discovered these cases, leading to a substantial reduction in their funding, especially individual donors and philanthropic organizations in some neighboring countries. Additionally, some of these organizations lack expertise in financial and accounting management practices due to their relatively recent presence in charitable and humanitarian work.

On the other hand, some philanthropic organizations suffer from a decrease in the efficiency of specialized human resources and the reliance on favoritism in appointments. Additionally, a high turnover rate among workers within these organizations is observed, with hiring and layoffs occurring based on the availability of funding for charitable projects. Furthermore, many of these organizations are characterized by a familial influence in their boards of directors and specialized departments. Each organization is categorized based on the orientations and affiliations of its board members,

[44] Kurabi, A & Hawasli, K. (2021). Op.Cit.

along with the strength of their relationships with donor entities, ensuring the sustainability of charitable funding[45].

In their pursuit of ensuring sustainability, several philanthropic organizations have established endowments exclusive to them. Some have also set up special funds to receive zakat and voluntary donations from benefactors. This move is aimed at leveraging Islamic social finance tools to sustain charitable projects in the face of declining donations and humanitarian funding for NWS in recent years.

5. Conclusion

Financial sustainability represents one of the most prominent challenges that determine the fate of the continuity of philanthropic organizations. However, this challenge is even more evident in conflict zones, where these organizations face unique challenges posed by operating environments in these zones due to the complex and often fragile nature of these environments. This paper attempted to identify the most important factors affecting the reality of financial sustainability among philanthropic organizations operating in NWS.

There are several external factors observed to impact financial sustainability, such as the funding policies of donor entities for these organizations in terms of the amount and distribution mechanism within humanitarian sectors. The humanitarian funding for these zones is indirectly linked to the political aspect of the Syrian file. Additionally, there is a clear disparity between the available charitable funding and the actual needs of these densely populated areas, considering the deteriorating economic and living conditions. In the same context, the local environment, including variables related to security stability, organizational structure, and legal aspects of charitable work, posed a significant challenge to the ability of philanthropic organizations to achieve financial sustainability.

Moreover, there are other factors related to the philanthropic organizations themselves that have impacted their financial sustainability. Notably, the small size of these organizations and variations among them in terms of

[45] Tokmajyan, A. (2021). Op.Cit.

capabilities and resources, inefficient financial management practices; with a significant portion not adhering to institutional governance rules related to disclosure and transparency. There is also a low level of human resource efficiency in charitable work concerning fundraising, management, and the use of appropriate marketing tools. These factors have been reflected in the quality of charitable projects in these zones.

Therefore, it is imperative to enhance financial transparency for philanthropic organizations operating in these zones by regularly publishing reports and statistics on implemented charitable projects. This should include details about the funding received, the number of beneficiaries, and the geographic zones where these projects were executed. Such efforts will contribute to creating a positive perception of these organizations among local communities and individual, regional, and international donors.

Additionally, there is a need to improve the capabilities of the personnel responsible for building good relationships with donors and managing the fundraising process. Shifting towards development and endowment projects with financial returns could secure a portion of sustainable funding for charitable enterprises. This is particularly crucial given the decreasing humanitarian funding and the necessity for organizations to rely on their resources to achieve financial sustainability.

Lastly, in the context of early recovery inside NWS, which is closely related to financial sustainability and resilience, the local philanthropic organizations should try to focus on sustainability in our interventions, ensuring that these interventions continue for as long as possible within local communities.

6. References

1. Al Bdullah, M. (2023) a. Governance of the Financial Sector in Northern Syria: Reality and Challenges, Omran Center for Strategic Studies, Istanbul.
2. Al Bdullah, M. (2023) b. Determinants of the success of micro-enterprises in the private sector in northern Syria, An analytical study, Omran Center for Strategic Studies, Istanbul.
3. Alhousseiny, M & Attar, E. (2021). The Evolution of the Syrian Humanitarian NGOs and External Challenges, Journal of Politics and Development, vol 11, No. 2, pp. 101-119.
4. ALshibe, M. (2022). The extent to which revenue diversification contributes to the financial sustainability of non-profit organizations: a field study on some charities in the Makkah region, Scientific Journal of the Colleges of Commerce Sector - Al-Azhar University, Vol. 27, No. 1, pp. 61-102.
5. Besel, K.; Williams, C. L. & Klak, J. (2011). Nonprofit sustainability during times of uncertainty, Nonprofit Management and Leadership, Vol. 22, No. 1, pp. 53-63.
6. Chepkemoi, P & Njeru, A. (2017). The Effect of Financial Management and Practices on Financial Sustainability of NGOs in Nairobi, International Journal of Science and Research, Vol. 6, No. 6, pp. 26-31.
7. Conradie F. H (1999). Non-governmental organizations and financial sustainability, Development Southern Africa, Vol. 16, No. 2, pp. 291-297.
8. Doocy, S., Tappis, H., & Lyles, E (2016). Are cash-based interventions a feasible approach for expanding humanitarian assistance in Syria?, Journal of International Humanitarian Action, Vol. 1, No.13, p.4.
9. Gras, D., & Mendoza-Abarca, K. I. (2014). Risky business? The survival implications of exploiting commercial opportunities by nonprofits, Journal of Business Venturing, Vol. 29, No. 3, pp. 392–404.
10. Hawasli, K. (2023). Between Syria and Türkiye: Challenges in the Operations of Licensed Syrian Humanitarian Organizations in Türkiye, Syrian Dialogue Center, Türkiye.
11. Hawasli, K (2022). Water Security: A Crisis Threatening Stability in Northern Syria, Syrian Dialogue Center, Türkiye.
12. Heli, K & Salih, M (2019). The effect of non-governmental organizations intervention on community cohesion in Northern Syria amid the host society and the IDPS, Door Beyond War and Youth of Change Network.
13. Hodge, M. M., & Piccolo, R. F. (2005). Funding source, board involvement techniques, and financial vulnerability in nonprofit organizations: A test of resource dependence, Nonprofit Management and Leadership, Vol. 16, No. 2, pp. 171–190.
14. Hudon, M & Seibel. D, H (2007), Microfinance in post-disaster and post-conflict situations: turning victims into shareholders, Savings and Development, Vol. 31, No. 1, pp. 5-22.

15. Kamaruddin, M & Ramli, N. (2015). Enhancing Financial Accountability of Islamic Philanthropic Organizations Through Financial Disclosure, Online Journal Research in Islamic Studies, Vol. 2, No. 1, pp. 29-42.
16. Karanja, J and Karuti, J. (2014). Assessment of Factors Influencing Financial Sustainability of Non-Governmental Organizations in Isiolo County, Kenya, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. II, Issue 9, pp.
17. Kolk, A & Lenfant, F. (2012). Business–NGO Collaboration in a Conflict Setting: Partnership Activities in the Democratic Republic of Congo, Business & Society, Vol. 51, No. 3, pp. 478-511.
18. Kurabi, A & Hawasli, K. (2021). The Mental Image of Humanitarian Work in Syria After 2011: Challenges of Needs and Limited Resources, Syrian Dialogue Center, Türkiye.
19. Kurabi, A. (2021). The International Legal Guarantees for Non-Governmental Organizations and Their Application in the Syrian Context, Syrian Dialogue Center, Türkiye.
20. Makeche, M. E & Chowa, T. (2023). A Study of the Factors that Determine Local NGO Financial Sustainability, A Case of CIDRZ, International Journal of Innovative Science and Research Technology, Vol. 8, Issue 4, pp. 565-576.
21. Mohamed, M & Muturi, W (2017). Factors influencing financial sustainability of local Non-governmental organizations in Puntland, Somalia, International Journal of Social Sciences and Information Technology, Vol. III, Issue II, PP. 1612-1639.
22. Musah, A., Adjei, E. A., & Ibrahim, A. A. (2020). Determinants of financial sustainability of non-governmental organizations (NGOs) in Ghana, The Journal of Accounting and Management, Vol. 10, No. 1, pp. 49-68.
23. Nima, H & Alobaidi, S. (2020). Auditing performance of revenue sources in the non-governmental organizations and its role in achieving financial sustainability, Journal of Accounting and Financial Studies, Vol. 15, No. 50, pp. 136-145.
24. Shava, E. (2021). Financial sustainability of NGOs in rural development programs, Development in Practice, Vol. 31, No. 3, pp. 393-403.
25. Sontag-Padilla, M. L. Staplefoote, L. & Gonzalez, K. (2012) Financial Sustainability for Nonprofit Organizations, RAND Corporation, USA.
26. Tokmajyan, A. (2021). Hubs and Bubbles: Syrian Civil Society after a decade of conflict, IMPACT Civil Society Research and Development e.V, Berlin.

Matbaa Bilgisi

Ünvanı: ACK AJANS REKLAM BASIN YAYIN BİLGİ TEKNOLOJİLER SANAYİ VE TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
Adresi: MAHMUTBEY MH. TAŞOCAĞI YOLU CD. AĞAOĞLU 212 MYOFFİCE NO: 344
Vergi Numarası: 0051285495
Vergi Dairesi: GÜNEŞLİ VERGİ DAİRESİ MÜD.
Matbaa Sertifika No: 53569
ISBN: 978-625-95559-6-6

www.OmranDirasat.org

OmranDirasat

ISBN: 978-6-25955-596-6